

تجليد صالح الدقر
تلفون ٢٢٩٧٧

330.962:M99mA

مؤتمر الاقتصاد الزراعي الاول .
المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرفعة

330.962
M99mA

JAN 21 1977

JAFET LIB.

19 DEC 1977

JAN 1

مَحَوِّثُ وَتَوْصِيَّاتُ مُؤْتَمَرِ الْاِقْتِصَادِ الزَّرَاعِيِّ لِأَوَّلِ

(٤)

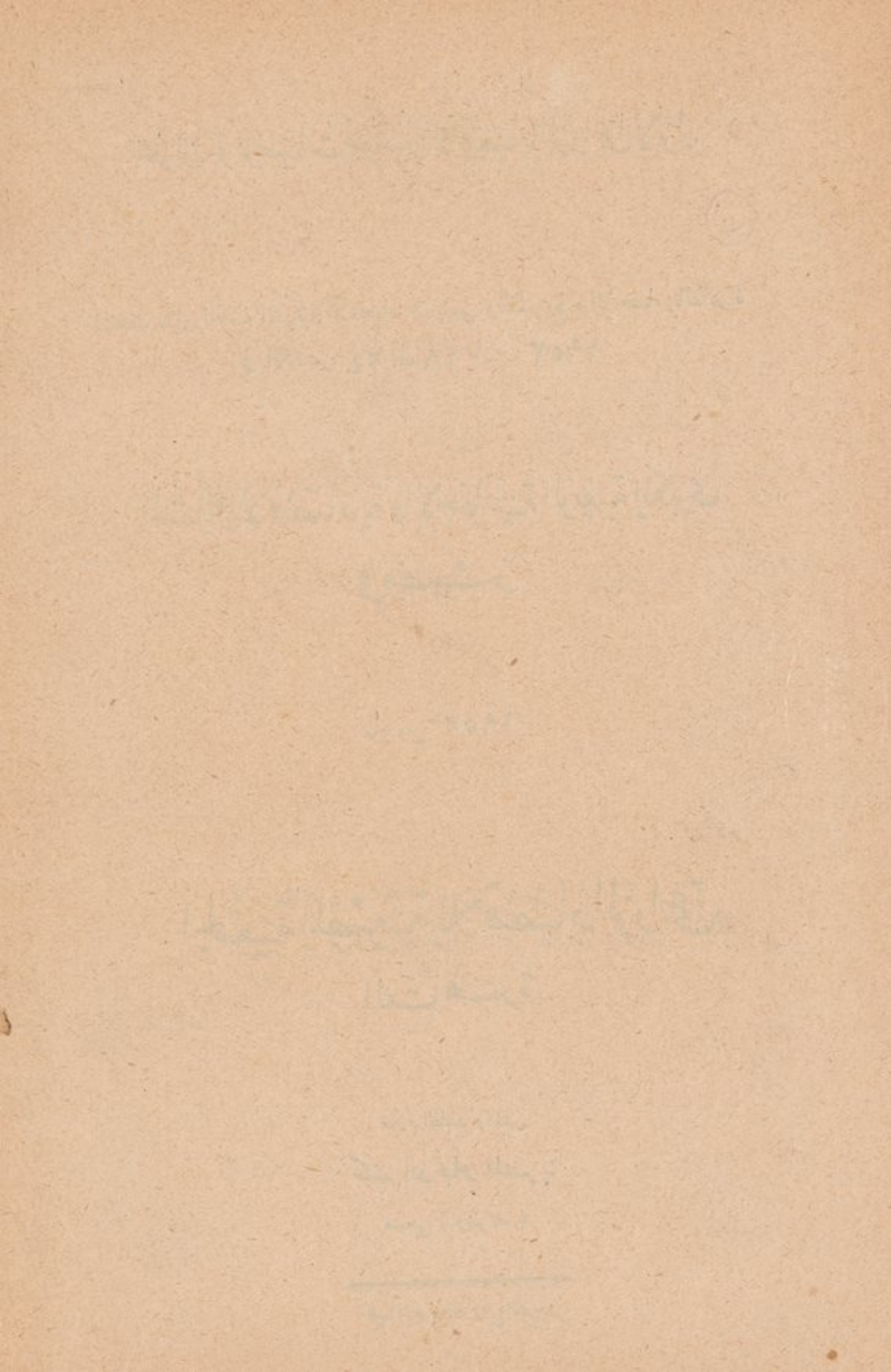
الْمُنْعَقَدِ بِدَارِ الْجُمُعِيَّةِ الْمَلِكِيَّةِ الْاِقْتِصَادِ السِّيَامِيِّ وَالتَّشْرِيعِ وَالْإِحْصَاءِ بِالْقَاهِرَةِ
فِي الْمُدَّةِ مِنْ ٢٤ إِلَى ٢٨ مَارِسَ ١٩٥٢

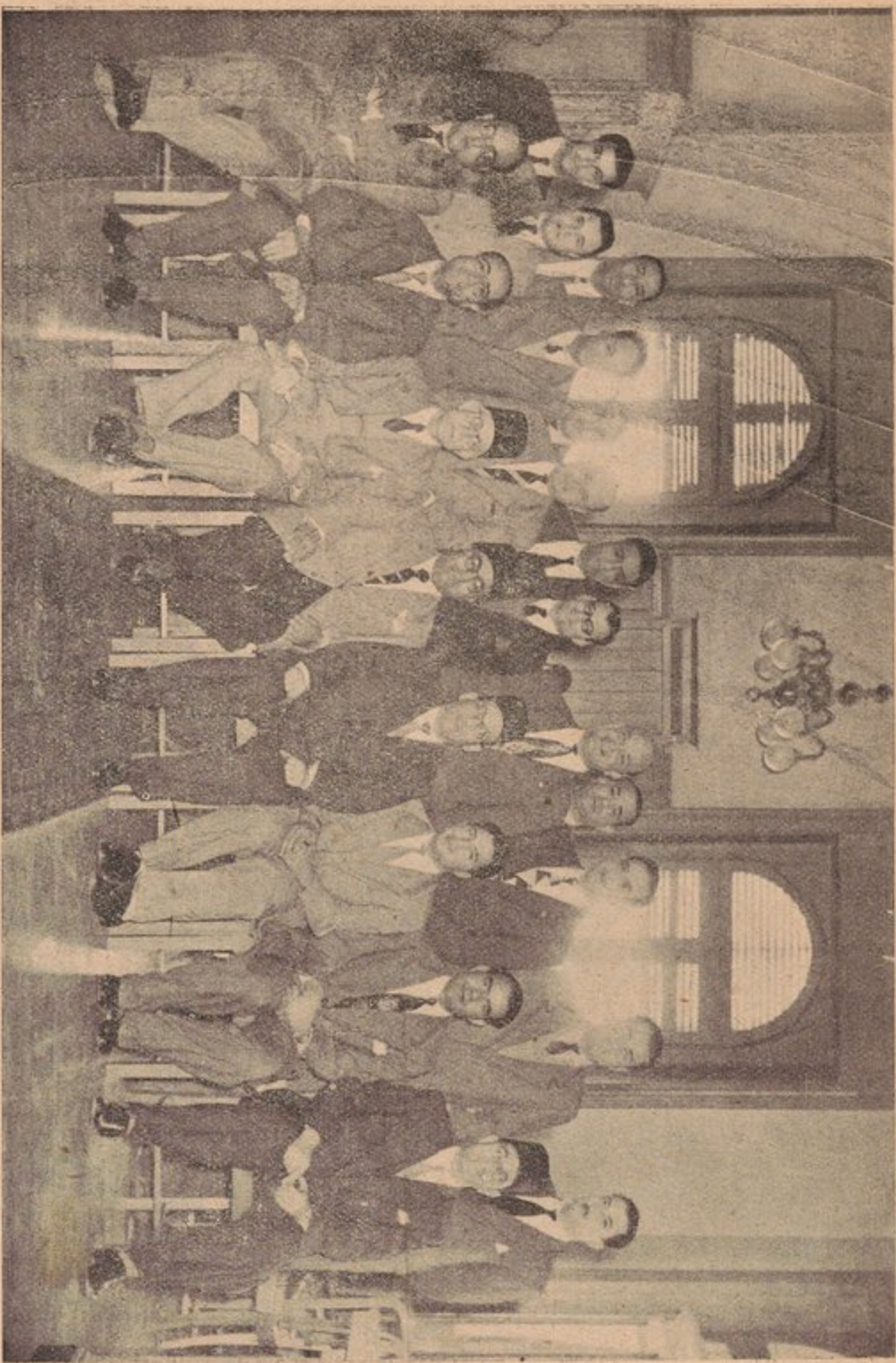
الْمَشَاكِلُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ وَالْاجْتِمَاعِيَّةُ الرَّيْفِيَّةُ الْكُبْرَى فِي مِصْرَ

مَارِسَ ١٩٥٢

الْجُمُعِيَّةُ الْمِصْرِيَّةُ لِلْاِقْتِصَادِ الزَّرَاعِيِّ الْقَاهِرَةُ

مَلْتَزَمُ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ
مَكْتَبَةُ الْأَنْبَاءِ الْمِصْرِيَّةِ
صَبْحَى (وَشُرَكَاهُ)





أعضاء الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي عقب الجلسة الختامية لأعمال المؤتمر

الفهرست

الصفحة

- ٤ كلمة الافتتاح :
للدكتور أحمد حسين
- ٥ خطاب الافتتاح : أهمية النظريات والتعاليم الاقتصادية والاجتماعية في النهوض الاقتصادي والاجتماعي بالبنیان الزراعي المصري .
للدكتور محمد السعيد محمد
- ٢١ تسمير رؤوس الأموال في مصر
للدكتور محمود أحمد الشافعي
- ٤٤ مشروع المزارع التعاونية .
للدكتور إبراهيم رشاد
- ٥٤ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعديل وتبديل المنوال الراهن للحيازة الزراعية في مصر .
للدكتور محمد منير الزلاقي والدكتور زكي محمود شبانه
- ١١٩ وظيفة الغرف الزراعية في مصر ومشروع الاصلاح الزراعي القروي .
للدكتور توفيق أحمد
- ١٣٦ حيازة واستغلال الأراضي الزراعية في مصر .
لحضرة محمد عبد الوهاب عزت
- ١٤٨ العوامل المستولة عن تقلبات أسعار البصل المصري .
لحضرة محمد محي الدين نصرت

- ١٥٦ العلاقة السعرية بين القطن المصرى والأقطان العالمية الأخرى .
للدكتور ركي محمود ديبانه
- ١٩٥ صلة إزدياد السكان فى مصر بمستوى المعيشة .
للدكتور صلاح العبد
- ٢١٠ أثر الارشاد الزراعى فى المجتمع الريفي .
للدكتور إمام سليم
- ٢٢٢ الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضى .
للأستاذ عبد اللطيف عامر
- ٢٢٣ توصيات لجان المؤتمر .
- ٢٣٦ ملحق رقم (١) - برنامج المؤتمر
- ٢٤٠ ملحق رقم (٢) - دليل حضرات أعضاء الجمعية المصرية للاقتصاد
الزراعى والمساهمين فى المؤتمر الأول .

كلمة الافتتاح

للدكتور أحمد ميسين

وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق

بسم الله الرحمن الرحيم نفتتح اليوم المؤتمر الأول للاقتصاد الزراعي والذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي التي تجمع نخبة من المتخصصين في علوم الإقتصاد الزراعي والاجتماع الريفي الذين جمعت شملهم الثقافة حلقة الدراسات الاجتماعية التي نظمتها هيئة الأمم ودعت إليها الحكومة المصرية فعقدت في القاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

سيستعرض حضرات الباحثين خلال إنعقاد هذا المؤتمر جانبا من مشاكل مصر الزراعية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وسيقدمون في ذلك بحوثا مستفيضة تقوم على أسس منطقية من العلم والمعرفة . وسيجتمع أثناء إنعقاده لجان تبحث عن قرب شتى المواضيع التي ستشار فيه للوصول إلى توصيات تهدف إلى تنوير الرأي العام وتدعيم منطق المصلحين والقائمين على تسيير دفة أمور البلاد .

والله المستعان أن يوفق الجميع إلى ما فيه خير مصر وأهلها .

خطاب رئيس الجمعية

أهمية النظريات والتعاليم الاقتصادية والاجتماعية في

الهوض الاقتصادي والاجتماعى بالبنيان الزراعى المصرى

للككتور محمد السعيد محمد

أستاذ الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول

سيدانى سادقى :

فى هذا الاجتماع التاريخى الذى نفتتح به النشاط العلمى للجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى إسمحوالى - بأن أبدأ كلامى بتوضيح مكان النظرية الاقتصادية من الزراعة ، ومع ثقتى بأنها معلومات أولية بالنسبة للباحثين ولخضرات المستمعين إلا أن البدء بالأوليات ضرورى لتأكيد حقيقة أساسية فى الميدان العلمى وهى أن المبادئ الأولية والبدئيات الشائعة إن لم تعرف حقيقة ما تتضمنه تعذر على معظم الناس تتبع العلاقة التى تربط بينها ، ودق عليهم اقتفاء أثر تفاعلها وتقدير نتائج هذا التفاعل .

يعنى بالاقتصاد الزراعى ذلك العلم الاجتماعى الذى يبحث فى المشاكل المرتبطة بالمجهود الإنسانى فى الزراعة ، وطريقته فى ذلك تطبيق النظريات المستمدة من علم الاقتصاد البحث على الزراعة بغية الاستعانة بها كأدوات منطقية فى توضيح وتفسير العلاقة التى تربط بين الزراعة وبين غيرها من أنواع النشاط الإنتاجى . ولتشع الضوء على حقيقة العلاقة التى تربط بين مكوناتها عند وضع سياسة توجيهها وطريقة توزيعها بين مشاريع الإنتاج الزراعى فى المزرعة الواحدة وبين المزارع المختلفة وبين مناطق الإنتاج الزراعى بل وبين الزراعة والصناعة فى محيط الاقتصاد القومى فانتقل التفكير فى المزرعة باستخدام تلك المبادئ من اعتبارها وحدة بيولوجية إلى اعتبارها وحدة إنتاجية اقتصادية تؤثر فى الاقتصاد العام وتتأثر به .

أن الدور الذى تؤديه النظرية الاقتصادية فى ذلك هو المساعدة على تكوين أنموذج مبسط لحقائق الحياة الاقتصادية فى ميدان الزراعة تظهر من خلاله بوضوح العلاقة السببية التى تربط بين مكوناته والتى إذا تناول أحدها أو بعضها شىء من التغيير أمكن تتبع أثر ذلك فى باقى مكوناته والحكم على وجه التحديد بالنتيجة المترتبة عليه من ناحية النوع والكم والاتجاه .

فإذا قورن هذا الأنموذج بحقيقة عملية مماثلة أمكن بالمطابقة التنبؤ بالنتيجة أو النتائج المترتبة على تغير العنصر أو العناصر الحقيقية المماثلة أو الموازية لما يقابلها فى الأنموذج الفرضى وبذلك تؤدي النظرية الاقتصادية فى الميدان الزراعى الوظيفة الأساسية للعلم وهى المساعدة على التنبؤ بالنتائج والتى لا يصح إذا كان التحليل صحيحاً أن تبعد كثيراً عن الحقيقة المتنبأ بها .

وهذه هى وظيفة النظرية العلمية فى العلوم الطبيعية أيضاً إلا أن الفرق فى تطبيق النظرية الاجتماعية هو أن المتغيرات لا يقف عملها أثناء إجراء البحث أو التجربة إذا ترك للناس حرية الاختيار لنوع العمل وطريقة المعيشة مما يدخل فى حساب الباحث عنصر الزمن وما يرتبط به من أحداث .

ومع ذلك فلا يقياس النجاح فى الزراعة بمقياس الكسب المادى - كغيرها من أنواع النشاط الانتاجى الأخرى مثل الصناعة والتجارة - لأنها عمل اقتصادى وحياة يندمج فيها الحقل بالدار وما يتصل بذلك من قيم عاطفية تختلط فيها الزمالة المهنية بالعاطفة العائلية مما يفسح الطريق دائماً للناسىء الصغير كى يحترف الزراعة بعد مران قصير والزراعة أيضاً مهنة مفتوحة يستطيع دائماً أن يحترفها الناس من غير أن يصرفوا فى إجادة الكثير من عمليات الانتاج العضلى فيها ، مجهوداً طويلاً مما يفقد فى معظمهم المرونة الفكرية لقبول منطق النظريات العلمية أياً كان نوعها ، فهم لا يصدقون عادة إلا ما يشاهدونه ولا يقبلون من الإرشاد الفنى إلا ما يلبسون نتائجه .

أما المتعلمون من المزارعين فإن حسهم لا يستسيغ النظريات الاجتماعية

في الغالب لأنها لا توافق ما شأ عليه معظمهم من مشاهدة العلاقة بين المتغيرات فيما درسه من العلوم الطبيعية . فالزراعة في تصورهم إنتاج للغذاء والكساء والعمل للحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية أرضا وماء وهي تتصل بطبيعة البيئة المرتبطة بكيان الوجود . ولذلك كانت العلوم الطبيعية ونظرياتها الفنية ألصق بهم وأقرب إليهم في تقرير السياسة التي يهدف إليها القائمون منهم على سياسة الإنتاج الزراعي ، ولهذا لم يهتم السواد الأعظم من المزارعين بدراسة العلاقات الاجتماعية غير الملموسة لهم في الزراعة وفاتهم أن العلاقات المعنوية أو غير الملموسة إن لم تعالج في حينها فقد تؤدي في النهاية إلى نتائج مادية غير محمودة يعاني مغبتها الآباء بعد فوات الأوان وتدفع ثمنها الأجيال القادمة من الذين انقطعت صلتهم بالمقدمات الماضية وتصبح معهم النتائج إذا كانت فقراً أو نضوباً في مصادر الثروة أمراً واقعاً وحقيقة مسلماً بوجودها .

لا يعني ذلك أن المزارعين لا ينجحون نهج الاعتدال في الإنتاج والمعيشة فكل مزارع يدير عمله سواء كان مالكا أو مستأجرا بهدف طبعا إلى ما يرمى إليه كل اقتصادي وهو الحصول على أكبر إيراد بأقل تكاليف ممكنة إلا أنه في اعتداله هذا يعمل من غير دليل . . . فلا يعرف إلى أي حد هو قريب أو بعيد من تحقيق هذا الهدف .

ولا يرد على هذا بأنه لا يوجد بين المزارعين وذوى الخبرة العملية من يتمتعون بسلامة الحس وبعد النظر فيلهمون الحقيقة وتخترق بصيرتهم حجب الحياة الاقتصادية فتصدق في معظم الأحيان نبوءاتهم إلا أنهم لا يستطيعون في الغالب التعبير عن حسهم أو بيان منطق العلاقة السببية لما توقعوه وأيدته الحوادث عند حصولها . إلا أن هذا النضوج في خبرة العاملين يباعد بينهم وبين الاعتقاد في النظريات العلمية والاعتماد عليها ولكن إذا فهم ذوو الخبرة العملية أن الحقيقة من غير نظرية تفسرها غير كافية وأن النظرية إن لم تكن وليدة الحقيقة فقدت منفعتها اطمأنوا إلى فائدة التعاون بين النظريات العلمية والخبرة العملية . أنه يجب أن يعلم الرجل العملي

بأنه إذا صدقت نبؤته فليس ذلك لأنه عملي ولكن لأنه استعمل من غير أن يقصد النظرية في ذلك التنبؤ فإذا تنبأ أحد المزارعين بأن ثمن القطن سيرتفع مثلاً واحتفظ بمحصوله من غير بيع لمدة ثلاثة شهور وكانت النتيجة عكس ما توقع وانخفض ثمن القطن وتأثر مركزه المالى فليس ذلك لأنه عملي بل لأن النظرية التى بنى عليها نبوءته كانت خاطئة حيث لم يأخذ فى اعتباره جميع الحقائق أى أنه لم يسترشد فى خبرته العملية بنظرية شاملة صحيحة فهو ضعيف فى نظريته ولو أنه ناضج فى خبرته العملية .

إن النظرية ليست فى ذاتها حقيقة ولكنها وسيلة للتنبؤ بالحقيقة فإذا كانت الوسيلة غير سليمة أدى استعمالها إلى نتيجة غير صحيحة ، وأن عدم استطاعة ذوى الخبرة إقامة الدليل المنطقي على ما توقعوه وأيدته الحوادث يجعل هذه الخبرة فردية موقوتة فعمر الأشخاص قصير ووجود ذوى الخبرة منهم فى الحياة طفرة والطفرة لا تدبر ولذلك عجزت خبرة المزارعين عن تقديم منطق للعلاقة السببية فى أقرب نواحي الاقتصاد الزراعى إلى المزارعين وهى إدارة المزرعة ناهيك عن السياسة الزراعية الاقتصادية التى تربط بين المزرعة والاقتصاد القومى .

اننى ما زلت مع ذلك التمس العذر للفنيين وذوى الخبرة العملية من المزارعين لأن مبادئ الاقتصاد كعلم بحث تقدمت نتيجة للتنقيح والتهديب تقدما فاق بكثير استطاعة الانتفاع بها كأدوات تحليلية فى الأبحاث التطبيقية وخصوصا فى الميدان الزراعى ويرجع السبب الأساسى فى ذلك إلى عدم توفر الحقائق الاحصائية أو الرقمية أو الوصفية السليمة التى يمكن تحليلها بالنظريات والمبادئ الاقتصادية لأن القائمين على جمع هذه المعلومات الزراعية إما أنهم من غير الاقتصاديين الذين لا يهدفون بجمعها إلى هدف اقتصادى معين فقدت فائدتها التحليلية وإما لأنهم من غير المزارعين الذين لا يعرفون الزراعة وطبيعتها متغيراتها ، ولذلك ظهر فراغ بين النظرية الاقتصادية وبين الحقائق العملية فى الزراعة . فللزراعة ظروف وخواص تميزها عن غيرها

من أنواع النشاط الانتاجي وإذا كانت الاحصائيات أو المعلومات المستمدة منها ضرورية لتغذية الأنموذج النظرى بالحقيقة فانه يجب أن يكون القائم على جمعها عالما بخصائص المهنة وطريقة المعيشة فيها وأن يكون أيضا وهو المشتغل بتحليلها عارفا بالنظرية الاقتصادية وملها بها المأما يعطيه من المرونة ما يلزم لاجراء المطابقة الصحيحة للنظرية أو الانتفاع بها فى الدراسات التحليلية .

إن التقدم الكبير فى النظريات الاقتصادية الحديثة المعمول بها الآن هو وليد النهضة الفكرية التى صاحبت الثورة الصناعية والحركة التجارية التى قامت عليها ولذلك كانت أنسب فى دراسة مشاكل الصناعات الحضرية منها فى دراسة مشاكل الزراعة للاختلاف الكبير بين طبيعة الانتاج فى البيئتين (الزراعية والصناعية) وسأسوق على سبيل التذليل مثلا واحدا على ذلك .

عندما تتغير الظروف الاقتصادية تنبج الزراعة نحو التعادل أى التوازن الاقتصادى ببطء شديد فهى تحافظ على كمية الانتاج خلال الزمن القصير مهما كان التغير فى العلاقة بين أثمان المحاصيل وتكاليف إنتاجها وبينما نجد الصناعات الحضرية أسرع فى الحد من كمية انتاجها عند حصول اختلال فى العلاقة بين تكاليف الانتاج وأثمان السلع نرى أن الانتاج الزراعى لا يتأثر وإن تغير فمبقدار يسير - ويرجع ذلك إلى أن جزءا كبيرا من تكاليف الانتاج الزراعى ثابت خلال الزمن القصير ، فعنصر العمل يكاد يكون ثابتا وخصوصا فى المزارع العائلية وهو النظام الذى ينتشر فى جميع أنحاء العالم الزراعى ، خصوصا فى البلاد المزدهمة بالسكان حيث نجد العمل فى الوحدة المزرعية يعتمد أساسيا على رب العائلة وأفراد أسرته الذين لا يتأثر استخدامهم بالتغيرات الحاصلة فى أثمان المحاصيل الزراعية . وكذلك فالأرض عنصر هام من عناصر التكاليف المزرعية الثابتة وسواء أكان المزارع يدفع ايجارا لها ثمن انتفاعه بها أو كان يعتبر ذلك هو الفأئض بعد دفع تكاليف الانتاج الأخرى إذا كان المنتفع هو المالك فان أجرها فى الانتاج مقرر ثابت بصرف النظر عن كمية الانتاج لأنه لا يمكن تحويل الانتفاع بالأرض

الزراعية إلى صناعة أخرى يضاف إلى ذلك أن جزءا كبيرا من رأس المال المزرعى ثابت في الزمن القصير كالمبانى والآلات الثابتة والملحقات الأخرى أما التكاليف المتغيرة والتي تؤثر في منحى التكاليف الحدية وهى تشمل العمال المأجورين وأثمان البذور والأسمدة والوقود والتي تنتقل قيمتها مباشرة إلى المحصول الذى تساهم في إنتاجه خلال المدة اللازمة لنموه فانها تمثل جزءا يسيرا من جملة التكاليف المزرعية ولذلك فان الفكرة في تحقيق التعادل الاقتصادى هنا ليست كما هى في المؤسسات الحضرية حيث يمكن أن يتم التعادل بالمساواة بين الإيرادات الحدية والتكاليف الحدية . ولكن هذا التعادل في الزراعة إنما يتحقق بتوزيع عناصر الثروة المحدودة في المزرعة بين المشروعات المزرعية المختلفة بحيث تساوى قيمة الانتاج الحدى للعناصر في جميع استعمالاتها ويعنى ذلك أنه عندما تتغير أثمان المحاصيل لا تتغير كمية عناصر الانتاج المستعملة في الزراعة كما هو حاصل في المؤسسات الحضرية ولكن يتغير توزيع عناصر الانتاج : الأرض والعمل ورأس المال الثابت بين الاستعمالات المختلفة ولذلك كانت النظرية الاقتصادية في ميدان المؤسسات الصناعية وإن كانت تنير سبيل البحث في تكاليف الانتاج والفصل بينها خلال الزمن القريب والأجل البعيد والبحث عن النسبة المثالية التي تربط بين عناصر الانتاج تحت ظروف تكنولوجية ثابتة إلا أنها لا توضح بطريق مباشر التوزيع المثالى لعناصر الانتاج بين المشروعات المزرعية في مزرعة معينة في الزمن القصير على الأقل ولذلك كانت وظيفة المتخصصين في الاقتصاد الزراعى الاجتهاد في استعمال النظرية الاقتصادية وزيادة منفعاتها التحليلية وذلك بالتوسع في استخدامها (وفي هذه الحالة لتقرير الحد اللازم لتوزيع الانتاج الزراعى للحصول على الكفاءة المطلوبة في استغلال عناصر الانتاج) ومع ذلك فليس البحث في علاقة العلوم الاجتماعية والاقتصادية بالزراعة حديث العهد ففي خلال القرن الثامن عشر عكف أصحاب المذهب الطبيعى في فرنسا على البحث في مكان الزراعة من الاقتصاد القومى وعلاقتها

بالصناعات الأساسية الأخرى وخرجوا من دراساتهم المستفيضة في ذلك إلى إعطاء الزراعة الأهمية الأولى واعتبارها الوعاء المناسب للضريبة . وعند بدء القرن التاسع عشر توفر بعض النابهيين في العلوم الاجتماعية في إنجلترا على البحث في الزراعة بطريقة عملية تتمشى وأحدث الطرق المتبعة في ذلك الآن فأثمرت البحوث عن مجموعة من النظريات والمبادئ التي قامت عليها وتفرعت منها المبادئ والنظريات الحديثة التي تكون مادة علوم الاقتصاد والاجتماع في الوقت الحاضر . فوضع - « ريكاردو » نتيجة لمشاهداته في الزراعة وما قرأه عنها فيما كتبه السابقون على عصره قانون الإيجار ونظرية الأجور ووضع « مالتوس » وعينه الفاحصة ترقب الزراعة مجموعة المبادئ التي توضح علاقة السكان بكميات الغذاء وما يرتبط بذلك من ظواهر ونتائج اجتماعية واقتصادية أثارت الاهتمام إذ ذاك ، وعادت إلى الظهور بحالة أعم في المحيط الدولي في الوقت الحاضر وفي منتصف القرن التاسع عشر تقريبا بدء « جون ستوارت ميل » بحثه في البناء الاجتماعي للزراعة وكانت جهوده الفكرية في هذه الناحية أولى الخطوات نحو نشأة علم الاجتماع الريفي .

لقد وصلت الأبحاث النظرية في علاقتها بالزراعة في هذا الوقت المتقدم من مدنية العصر الحاضر مستوى عاليا وخصوصا بمجهود ريكاردو ومالتوس إلا أن المبادئ التي وضعها هذان العالمان كانت عامة ومن المرونة بحيث صلتح للتطبيق على الكثير من المشاكل من غير تخصيص وشحذت الذهن إلى التفكير في أغربها فأتسع بها أفق النظريات الاقتصادية ومحيط استيعابها مما ساعد تلاميذها ومن خلفهم على استخدامها في دراسة المشاكل التجارية والصناعية الطارئة خلال نهوضها في القرن التاسع عشر فكانت النتيجة أن تحول الاهتمام من الزراعة إلى الصناعة وعزز ذلك الاتجاه اختفاء الكثير من المشاكل الاجتماعية في الزراعة لأن سكان العالم كانوا يزدون في ذلك الوقت بسرعة أقل من الزيادة في إنتاج الغذاء نتيجة للتوسع الكبير في زراعة المساحات الجديدة بأمريكا وأستراليا والتي أنتج منها المهاجرون كميات

من الغذاء والكساء تفيض على حاجة الطلب الفعلية واستمر الحال على ذلك حتى أوائل القرن العشرين عندما بدأت العلاقة تأخذ شكلا عكسيا حيث زاد الطلب الفعلي على كمية المحاصيل الزراعية لانتشار الصناعة والتوسع فيها وخصوصا في الأمم الأوروبية الهامة والتي صاحبها زيادة في عدد السكان الأوروبيين وزيادة حاجة الصناعة إلى الخامات الزراعية فكان ذلك حافزا على العناية بالزراعة من جديد ولكن أخذ الاهتمام بها نوع آخر وهو الاجتهاد في الانتفاع بتطبيق العلوم الطبيعية والكيمياء والطب والحيوان والنبات والهندسة في الانتاج الزراعى وأصبح دور العلوم الاجتماعية في الزراعة ثانويا لفترة أخرى إذ كانت السياسة التعليمية والانتاجية في الزراعة تهدف أساسيا إلى إدخال الآلات والمكينات في الانتاج الزراعى وتحسين خواص التربة واستعمال المخصبات ومقاومة الحشرات والآفات وتربية النباتات والحيوان إلى غير ذلك مما كان له أثر كبير في زيادة الانتاج الزراعى الذى زادت سرعته خلال الحرب العالمية الأولى لدرجة فاضت معها كمية الانتاج على حاجة الطلب الفعلي نتيجة لانكماش سوق الاستهلاك الأوروبى مع التوسع في الانتاج الزراعى فى الأمم التى لم تساهم فى الحرب إذ ذاك ذلك الفائض من الانتاج الزراعى الذى انتهى بالأزمة الاقتصادية الزراعية الأولى عقب الحرب فى سنة ١٩٢٠ والتي تفاقمت بعد ذلك فى الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة ١٩٣٠ وبذلك بدأ الاهتمام عقب الحرب العالمية الأولى بالنظريات الاقتصادية وعلاقتها بالزراعة فوجدنا كثيرا من الأمم الزراعية تبحث فى أثمان المحاصيل وكفاية الأداة التسويقية والتعادل بين الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى والعلاقة النسبية بين أثمان المحاصيل الزراعية والصناعية وطرق التدخل الاجتماعى لتحقيق التعادل بين الزراعة وغيرها من أنواع النشاط الانتاجى . وأصبح القائمون على السياسة الزراعية لا يهتمون بزيادة الانتاج بقدر إهتمامهم ببيع المحاصيل بثمان أعلى ، فأخذت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية محلها فى التعليم الزراعى والسياسة الزراعية وتوفر

المتخصصون في الاقتصاد الزراعى على دراسة وحل المشاكل الزراعية وكونوا في كثير من البلاد الزراعية خلال الفترة بين الحربين العالميتين ثروة من الخبرة الاقتصادية والاحصائية في الزراعة مكنتهم من رسم أهداف الانتاج الزراعى وسياسته خلال الحرب العالمية الثانية .

لقد تعرضت مصر لآثار الظروف الاقتصادية التى مرت على غيرها من البلاد الزراعية منذ بداية هذا القرن على الأقل فتأثرت مصر بالحرب العالمية الأولى وما خلفته من انخفاض ظاهر في أثمان المحاصيل والعقارات الثابتة الذى تفاقم بالأزمة العالمية في سنة ١٩٣٠ أيضا وما تلاها من اضطراب اقتصادى حتى قيام الحرب العالمية الثانية إلا أن مصر لم تتمش مع ركب الأمم الأخرى في توجيه العناية الكافية إلى النظريات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالزراعة فبقيت العلوم الطبيعية في مصر تحتل المكان الأول في برامج التعليم الزراعى وتنال أكبر نصيب من ميزانية هذا التعليم . ولم يفسح للبحث والتدريس في العلوم الاجتماعية مكان يتناسب مع أهمية المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتتابة رغم الحاجة الملحة إلى تحقيق التوازن في دراسة المشكلتين لترب الشقة بينهما وإمكان الانتفاع بالنهضة الفنية في التوجيه الاقتصادى الذى يهدف أساسيا إلى إسعاد البشر .

حقا لقد حفزت الأحداث الدولية الاقتصادية والاجتماعية التى اجتاحت الحياة الزراعية في مصر إلى قيام حركات إصلاحية وتدخل من جانب الحكومة في شئون الانتاج الزراعى ، فشهدنا قيام الحركة التعاونية على يد المرحوم عمر لطفى في سنة ١٩٠٩ وتدخل الحكومة منذ قيام الحرب العالمية الأولى في تحديد مساحة الزروع والتدخل في سوق القطن وفي التسليف الزراعى وفي تنظيم أسواق الجملة للحبوب والفاكهة والخضر وفي مراقبة تصدير الزروع ثم حركة الإصلاح الريفي الاجتماعى التى بدأها الدكتور أحمد حسين بإنشاء المراكز الاجتماعية في القرى ثم قيام وزارة التموين لمعالجة نقص الغذاء والكساء والمعاونة في تقرير سياسة إنتاجها

واستيرادها وتوزيعها وأخيرا شاهدنا الضمان الاجتماعي يمتد إلى أهل الريف .

وهذه كلها أمور اقتصادية واجتماعية تتصل بالزراعة وأهلها . ولكن ماهو الاعداد العلى الذى جهزت به الأداة التنفيذية لمواجهة هذه المسئولية التى تتضخم كل يوم بما تتحمله الحكومة من أعبائها فى الشؤون الاجتماعية والاقتصادية فى الزراعة .

إن الإعداد المطلوب لم يدبر فقد بدأ تعليم العلوم الاجتماعية منذ ثلاثين عاما متواضعا كما ونوعا فبدى بتدريس إدارة المزرعة والتعاون وكانت مادة إدارة المزرعة قاصرة على موضوع التكاليف المزرعية بتقرير ما يلزم لكل محصول من السماد والتقاوى وعدد العمال فى عمليات الخدمة والزراعة والرى والجنى وعدد ما يلزم من المواشى والآلات والأدوات للأحجام المختلفة من المزارع ثم حساب متوسطات لها تتخذ معيارا يقاس به مقدار الانحراف عنها فى الأحوال الفردية واتخاذها معدلات لتقدير التكاليف عند إعداد ميزانية المزرعة . وهى أرقام لا تلبث أن تنسى لأنه لا يقوم على الجمع بينها نظرية تربط بينها ومع هذا فإن فائدتها محدودة لأن هذه المقررات أو المعدلات المزرعية متوسطات حسابية لأنواع من المزارع لا يتوفر فيها التجانس من حيث الحجم ونوع الاستغلال والنظام الإدارى .

إن هذا المستوى فى تعليم إدارة المزرعة لم يعد الطالب لفهم اقتصاديات الادارة المزرعية التى تهدف إلى معرفة القواعد التى تقرر الخطة التى تتبع فى ربط عناصر الانتاج المزرعية والتوفيق بين الظروف الداخلة فى المزرعة والأمور الجارية فى خارجها فى الأوضاع القومية والدولية اقتصادية واجتماعية وفنية وسياسية ليستفيد منها بحيث يحقق تحت الظروف السائدة أكبر ربح ممكن بصفة مستمرة ومستقرة وفى ذلك تحقيق لما يجب أن تهدف إليه السياسة القومية أيضا من سلامة استخدام عناصر الثروة الزراعية . وبهذا لم يؤد التعليم فى هذه الناحية الاقتصادية رسالته فى إعداد من يقومون

على مواجهة المشاكل الاقتصادية في الادارة المزرعية . أما التعاون فكان تدريسه من ناحية النوع أسعد حظا إذ بدأه متخصصون من أهله وهم : الدكتوران الشيشيني ورشاد . ولو أنه من ناحية الكم لم يفسح له من الوقت أكثر من عشرين ساعة خلال السنوات الأربع في التعليم الزراعي وهي ساعات لا تفي بتدريس أكثر من مبادئ سطحية لا تكفي لتنمية الفكر الاجتماعي للدارسين .

وبقيت الحال على ذلك إلى أن أنشئت كلية الزراعة بجامعة فاروق في سنة ١٩٤٢ بعد عودة الطلبة الأولى القليلة من المتخصصين في علوم الاقتصاد الزراعي والاجتماع الريفي من البعثات العلمية في الخارج وإلى أن عدلت اللائحة الأساسية لكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول هذا العام إلا أنه مع ذلك لانزال العلوم الاجتماعية في التعليم الزراعي تشغل مكانا متواضعا إذ يعتبرها الكثيرون من رجال الزراعة غريبة عن ميدانهم وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن التقدم الحاصل في العلوم الطبيعية جعل التفكير يسود فيها على ماعداها من العلوم زيادة على أن أسبقيتها في مواجهة المشاكل الفنية في الزراعة جعلتها أكثر نضوجا في البحوث العلمية . لذلك أعطيت أولوية الحصول على الإعتمادات المالية .

يعزز ذلك أن القائمين على تنفيذ السياسة الزراعية هم ثمرة المدرسة التي تدين للعلوم الطبيعية والعارفون بمشاكل الأبحاث فيها ، وعلى بيئة من لغة التفاهم بها في الوقت الذي يعرفون فيه القليل عن ماهية العلوم الاجتماعية ورسالتها وطرق البحث فيها للاقناع بالحصول على اعتمادات لها . لهذا تأخر البحث الاجتماعي والاقتصادي في البيئة الزراعية المصرية مما نتج عنه أن معظم التشريعات في هذه الناحية لم تكن وليدة البحث في البيئة المصرية بل كانت منقولة إليها من بيئات تختلف عنها في التكوين الاقتصادي والاجتماعي وإلى هذا أيضا يرجع السبب في التواني الملحوظ في تقدير وتقييم ونقد نتائج تطبيق هذه التشريعات في الوقت المناسب لإقترح ما يصح تعديله أو

تسمحيه أو العدول عنه منها قبل أن يفقد الناس الثقة فيها . وإذا غابت الأبحاث والمنطق العلمى فى ميدان التوجيه الاقتصادى الذى يزداد باستمرار تدخل الحكومة فى شئون الزراعة اختلطت فى ذهن الناس أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية بوسائل تحقيقها وأصبح تنفيذها لا يتمشى مع الخطوات المرسومة منطقيا لها بل أصبح متوقفا على شخصية القائمين على التنفيذ ومقدار ثقة الناس بحكمهم ومقدرتهم على اقناع الغير بقبول التفكير المرتجل . فاذا كانت النتيجة عكسية لما قصده أسدل عدم استقرار الحكم الستار عادة على عيوب الماضى إلا أن استمرار الارتجال على هذا النحو يصحبه دائما من الفوضى ما تضطرب معه معيشة الناس . وأظهر دليل أمامنا على فساد سياسة التفكير المرتجل هو تدخل الحكومة فى سياسة إنتاج القطن وتسويقه تلك السياسة التى انتهجتها منذ عام ١٩٢١ ، سواء بتحديد مساحة القطن للحد من كمية الانتاج أو التدخل فى سوقه لرفع الأسعار أو لتثبيت مستواها أو للقضاء على التقلبات الكبيرة فيها ، دون دراسة سابقة لمرونة العرض والطلب على القطن المصرى وعلاقته الحقيقية بغيره من الأقطان والألياف المنافسة وصلة النقد المتداول بأسعاره وأثر التمويل وطريقته فى ذلك مما جعل قرارات الحكومات المتعاقبة فى هذا الشأن وقية متعارضة حتى أدت فى النهاية إلى فشل سياسة التدخل التى نلست آثارها السيئة فى سوق القطن اليوم .

أسوق فى هذا الشأن مثلا آخر وهو نشوذ الكثير من التشريعات التعاونية وعدم ملائمتها للبيئة الزراعية المصرية . التى تختلف كثيرا عن غيرها بانتشار الأمية وعدم انتظام الملكية الزراعية وانتشار استغلال الأرض بالتأجير مما أدى إلى قلة وتفرق المزارع الصغيرة التى يديرها ملاكها وهم الذين يتحقق وجودهم وانتشارهم فى الريف التجانس فى المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية وأحكام الرابطة التعاونية لما بينهم من زمالة فى نوع العمل والهدف المشترك والذين يتحقق بانتشارهم وكثرة عددهم ضمان الارتفاع

بمزايا التعاون في محيط متسع ولذلك كانت قلتهم الملحوظة في البيئة الزراعية المصرية عاملا على الحد من الانتفاع بالحركة التعاونية في مصر مع انتشارها الظاهر في كثير من القرى لأن المزايا الممنوحة بالتشريع تنحصر في عدد قليل وهم الملاك المحتكرون لفائدة التعاون إما بطريق مباشر وذلك بالسيطرة على الجمعيات التعاونية أو بطريق غير مباشر لأن هدف التعاون في الزراعة يرمى في النهاية إلى زيادة الربح للزارع بتحسين الانتاج أو بتقليل نفقاته أو برفع ثمن البيع لمحصوله مما يظهر أثره مباشرة في زيادة القيمة التجارية للأرض الزراعية تلك الزيادة التي يحصل عليها المالك بأكملها للظروف الاجتماعية السائدة في الريف المصرى .

ومع ذلك فإن عدم الاهتمام بهذه البحوث الاجتماعية يضيع على الراغبين فيها فرصة الحصول على الكثير من الثروة الإحصائية التي كان يمكن جمعها كنتائج ثانوى للأعمال الحكومية الجارية ، فيمكن لمصلحة الشهر العقارى مثلا أن تمد الباحثين من غير مجهود كبير بإحصائيات عن أثمان الأراضى الزراعية ومتوسطاتها في كل جهة يتبين من ربطها بسلسلة الزمن اتجاه الأثمان في العقارات الثابتة والأراضى الزراعية وسرعته في التغير ارتفاعا وانخفاضاً ليستعان به دليلا في الكشف عن العوامل الأساسية التي تلعب دوراً هاماً في تقدير أثمان الأراضى وخصوصا عند اقتراح وسائل الحد من التضخم في أثمان الأراضى الزراعية لدرأ ما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية غير محمودة ، وكذلك في تقرير السياسة الضرائبية وبيان العلاقة بين أثمان الأراضى والسلف العقارية ويمكن لهذه المصلحة أيضا في جو دالوعى الاقتصادى وخصوصا الزراعى أن توفر أيضا من غير كثير عناء إحصائيات عن حجم الملكيات التي يتناولها البيع أكثر من غيرها مع إيضاح صفات الملاك البائعين والمشتريين من حيث المهنة والجنس والسن للانتفاع بها معلومات في دراسة حياة الأراضى الزراعية وما يتصل بها من توضيح العلاقة التي تربط بين حجم الملكية وصناعة المالك ونوع الإدارة وطريقة الاستغلال الزراعى وكلها معلومات

ضرورية في وضع تفاصيل قواعد السياسة الزراعية السليمة التي يلزم دائماً لنجاحها أن يكون منطقها مستمداً من حقيقة الناس والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها، ولا يتحقق ذلك من غير العناية بتوفير الإحصائيات الصالحة للتحليل وإيجاد الفنين الذين يقومون على تحليلها واتخاذ نتائجها منطقاً في التشريع للسياسة الزراعية .

لقد نهضت مصر في إنتاج المحاصيل الحقلية نهضة كبيرة فهي بحسب ما قررته المصادر الزراعية الرسمية الأولى في إنتاج القطن في العالم والثانية في إنتاج الذرة والثالثة في إنتاج الأرز والقصب وكل ذلك بالنسبة لغلة الفدان إلا أنه لم يدخل في الاعتبار عند ذكر هذه الأرقام التكاليف الفعلية والاجتماعية التي ربما فاقت في قيمتها هذه الزيادة في الانتاج فقد يظهر البحث أن هذا الانتاج المرتفع في المحاصيل الحقلية يجري في بيئة هي أصلح اجتماعياً واقتصادياً لإنتاج غيرها من المحصولات خصوصاً بعد أن تبين أنه مع هذا الانتاج الكبير في غلة الفدان فإن مستوى المعيشة للسواد الأعظم من سكان الريف قد تدهور إلى حد ملحوظ كان مثار البحث في حلقة الدراسات الاجتماعية بالقاهرة في نوفمبر سنة ١٩٦٠ والتي صيغت أبحاثها بالصيغة الاجتماعية في جميع صور البحث الفني فأبرزت الناحية الاجتماعية للطب والهندسة والتعليم وغيرها فيما تهدف إليه من النهوض بالريف وأهله مما أكد أهمية العلاقة بين الزراعة والعلوم الاجتماعية ونبه المتخصصين في علوم الاقتصاد الزراعي والاجتماع الريفي من أعضاء الحلقة إلى وجوب توطيد تلك العلاقة وتنسيق الانتفاع بنتائج البحوث في العلوم الفنية زراعية وغير زراعية في التوجيه الاقتصادي والاجتماعي في الريف المصري فنبئت إذ ذاك فكرة الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي التي كان تكوينها من وحي هذه الحلقة ونتيجة لما أوصت به .

سيداتي - سادتي :

إن إجتماعنا اليوم إنما هو أول خطوات هذه الجمعية نحو تحقيق

الهدف الذى قامت من أجله وهو أولاً خلق البيئة الصالحة التى تضم بين أحضانها ذوى الثقافة المشتركة الذين يتخاطبون بلغة علمية واحدة مما يخلق فيهم الحيوية الفكرية والنشاط الاجتماعى ويتخذون من تبادل الرأى والتعاون الثقافى والنقد اليرىء ما يساعد على استمرار الدارسة والبحث الجدى والمحافظة على المستوى العلى بين أعضائها وخلق الوعى برسالتها بين غيرهم . تلك الرسالة التى تزداد كل يوم أهمية وخطراً بالتطور السريع المشاهد فى أساليب الانتاج والنقل والتبادل التجارى والثقافى وما تخلقه من وعى اجتماعى يؤثر باستمرار فى تشكيل حياة الناس ومستقبل أبنائهم وأحفادهم فى دنيا تعقدت وتشابكت فيها عوامل المدنية فى الوقت الذى لم يوضح العلم فيها طبيعة الانسان بالقدر والكفاية التى فسر بها طبيعة الأشياء والكائنات الأخرى لأن البحث العلى فى العلوم الانسانية مشعب ومعقد والنتائج التى يسفر عنها لاتصلح للتطبيق فى كل ظرف وبيئة مما يتطلب دائماً من الباحثين الصبر والأناة ومن المواطنين — مع عدم استعجال النتائج — ضريبة التشجيع والتقدير .

المراجع

- Benedict . M . R, The Social Sciences in Experiment Station Research, Journal of Farm Economics, May, 1949.
- Black, J. D., Future Food and Agriculture Policy, Mc Graw Hill Book Company, Inc, 1948.
- Case & Williams. D.B , Research Attitudes in Farm Management, Journal of Farm Economics, August, 1951.
- Gammal Eldin Said, Dr, the Cotton Problem & Government Inter vention, L' Egypte Contemporaine, Oct, 1951.
- Heady, E. O., Basic Economic and Welfare Aspects of Farm Technological Advance, Journal of Farm Economics May, 1949.
- Heady E.O., Implication of Particular Economics in Agricultural Economics Methodology, Journal of Farm Economics, November, 1949.
- Mohamed Elsaid Mohamed, Dr. Agircultural Economics : Definition, History, & Function : Alum Elzera hia, 1949.
- Parsons K. H., the logical Foundations of Economic Research, Journal of Farm Economics November, 1949.
- Schultz,. T. W. R Framewôrk For Land Economics The Long View, Journal of Farm Economics May, 1951,
- Tugwell R. G., R. Planner's View of Agiculture's Future , Journal of Farm Economics, Feb, 1949.

تشجير رؤوس الأموال في مصر

للدكتور محمود محمد الشافعى

مصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع بوزارة الزراعة

مقدمة

زاد عدد السكان في مصر في السنوات الخمس الأخيرة زيادة لم يتناسب معها مقدار التشجير في توسيع رقعة الأرض الزراعية ولم يسايرها توسع متكافئ في استغلال الموارد الطبيعية المعطلة في الزراعة والصناعة . وكان من جراء ذلك أن قصرت موارد الإنتاج عن أن يفي متوجها بحاجيات السكان وعن أن تكفى لفتح مجال استخدام فعال متصل للعدد المتزايد من الأيدي العاملة مما أدى إلى كثرة التعطل أو الاشتغال بأعمال غير منتجة أو مجزية وإلى انتشار الفقر وعدم ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومى وظلت معيشة معظم طبقات الشعب في مستواها المنخفض الذى يزداد انحطاطا على توالى السنين .

ويرجع أغلب ما يعانيه السكان في مصر اليوم من هبوط في مستوى الإنتاج الفردى وقصور في الإنتاج القومى وانتشار الفقر وما استتبعه من أدواء الجهل والمرض إلى قصور الموارد المستغلة وانخفاض كفاءتها الإنتاجية في الزراعة والصناعة وغيرهما وكل ذلك راجع إما إلى قصور رؤوس الأموال وإما إلى سوء توجيهها في التشجير الذى تمليه وجهة النظر القومية أو إليهما معا . ولما كانت مشكلة رأس المال وتشجيرها متشابكة الأطراف متعددة النواحي فقد رأينا في هذا البحث أن نستعرضها ونناقشها من وجهة نظر المجتمع ورفاهيته لنتعرف على مدى تكوين رؤوس الأموال المنتجة في مصر وتأثيرها في تشكيل الصرح الإنتاجى والاستخدامى للبلاد حتى ندرك لماذا صارت القدرة الإنتاجية إلى ما هى عليه الآن من قصور لتند احتياجات السكان من إنتاج السلع والخدمات ومن الوقوف دون إيجاد فرص استخدام

تكفى لتشغيل جميع الأيدي العاملة والراغبة في العمل المجزى ونيسر لها فرصا
لإنتاج تحصل منه على دخل مرتفع تهيم به لنفسها معيشة طيبة وتسد به
مطالب الحياة .

والخطوط الرئيسية لثمير الأموال في مصر تحصر بينها مجالات أهمها :
١ - الثمير في حيازة الأرض وعمرانها واستغلالها . ٢ - الثمير الصناعي
وفي مجال الخدمات . ٣ - الثمير التجاري عامة وما يتعلق منه بتنشيط
الصادرات والواردات على وجه خاص ٤ - الثمير في التوسع العمراني
في المدن .

وسنتناول استعراضها ومناقشتها — في الحدود التي أشرت إليها —
بشيء من التفصيل والايجاز .

الثمير الزراعي

لما كانت الزراعة مهنة سكان مصر الأساسية وعلى استغلال الأرض
تعتمد أكثرتهم كان من الطبيعي أن تتجه المدخرات إلى الثمير في الزراعة
وتكوين رؤوس أموال فيها ، ومع زيادة السكان نشط الثمير في تعبير
الأرض وفلاحتها بيد أننا نرى أنه بينما زاد السكان من ٦,٨٣٠,٠٠٠ في
سنة ١٨٨٢ إلى ١٩,٠٨٨,٠٠٠ في سنة ١٩٤٧ بزيادة أعلى من ٢٠٠ ٪ فإن
مساحة الأرض الزراعية زادت من ٤,٧٥٨,٠٠٠ فدان في سنة ١٨٨٢ إلى
٥,٧٣٠,٠٠٠ فدان في سنة ١٩٤٧ بنسبة ٢١ ٪ وبالثمير في إيجاد وسائل
الرى والصرف وخدمة الأرض زادت مساحة الزروع من ٤٧٦,٠٠٠ فدان
إلى ٩١٤,٨٠٠ فدان في خلال المدة نفسها بنسبة ٩٢ ٪ . وفي كلتا الحالتين
لم تتناسب زيادة مساحة الأرض ولا الزروع مع الزيادة الكبيرة في
عدد السكان .

وفي خلال فترة عشرين عاما بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ زاد السكان بنسبة

٧٠ ٪ بينما زادت مساحة الأرض الزراعية ٤ ٪ فقط وزاد مسطح الزراعات بمقدار ١٠ ٪ في حين لم تستوعب الصناعات الناشئة والتجارة والخدمات نسبة كافية من قوة العمل المتزايدة .

فإذا فرضنا لأغراض هذا البحث أن زيادة المساحة الزراعية (مساحة الأرض ومسطح الزرع) تمثل مدى اتساع الكفاءة الإنتاجية والاستخدامية للزراعة أمكننا القول أن التوسع الزراعي في مصر قصر عن أن يوفر عملا منتجا مجزيا للكثرة الغالبة في زيادة الأيدي العاملة الناجمة عن نمو السكان .

ورغما عن ذلك فقد اتجهت موارد مالية كبيرة إلى الزراعة سواء أكانت للثمير في حيازة الأرض أو للمضاربة التجارية في تلك الحيازة، ومع زيادة رقعة الأرض الزراعية زاد عدد المائزين بالثمير والتوريث . وبلغ نسبة من يملكون أرضا زراعية إلى مجموع السكان ١٢ ٪ في سنة ١٩١٠ و ١٥ ٪ في سنة ١٩٣٠ ثم هبطت نسبة المالكين رغم زيادة عددهم من ٢,٢١٠,٠٠٠ إلى ٢,٦٠٦,٠٠٠ مالكا بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٤٧ نظراً الزيادة الكبيرة في عدد السكان فصارت هذه النسبة ١٣ و ٦ ٪ في سنة ١٩٤٧ .

ويدلنا التاريخ الاقتصادي لمصر الحديثة على أن النصاب الأكبر من الأموال الأجنبية التي وفدت على مصر للثمير ومن الادخار المحلي استغلت في الأراضي الزراعية سواء أكان ذلك بالثمير المباشر أو عن طريق التسليف العقاري . ومع زيادة السكان من نحو ٥ مليون شخصا إلى أكثر من ١٩ مليوناً بين سنة ١٨٥٩ و ١٩٤٧ أخذ الثمير المالي من الادخار المحلي ومن رأس المال المستورد كليهما في النشاط . وكان معظم الثمير في التوسع الزراعي بالمشروعات الانشائية للرى والصرف التي اضطلعت الحكومة بتنفيذها وكان تمويلها جزئيا عن طريق الضرائب وأغلبه عن طريق قروض أجنبية ظهرت في الديون القومية التي بلغت في سنة ١٩٠١ قرابة ٩٥ مليوناً من الجنيهات استغلت للتوسع في مشروعات الري والصرف واستصلاح

الأرض وتعمير المدن الكبرى وإنشاء شبكة من المواصلات والطرق الزراعية وغيرها من نواحي التعمير والانشاء .

وكان من أثر التحسينات التي أدخلت على الزراعة منذ عهد محمد علي والتوسع الاقتصادي الذي أخذ مكانه في السنوات العشرين التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى أن زاد اهتمام أصحاب رؤوس الأموال الأوروبية باقتصاديات مصر كان من نتائجه تدفق الأموال من فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وغيرها للتوسع العمراني في المدن ولتسهيل التصدير والاستيراد وبالتعمير في شركات الأراضي وبنوك الرهن العقاري وفي شركات المرافق العامة وبعض الصناعات حتى بلغ جملة رأس المال المدفوع في هذه الشركات وأمثالها نحو ٧ مليون جنيه في سنة ١٨٩٢ زادت إلى أكثر من ٨٧ مليوناً من الجنيهات في الفترة إلى نهاية ١٩٠٧ . وعند بداية الحرب في سنة ١٩١٤ وصلت جملة أموال هذه الشركات ما ينيف على ١٠٠ مليون جنيه جلها من مصادر أجنبية وثلاثة أرباع هذا القدر كان مستغلا في بنوك الرهن العقاري وشركات الأراضي .

وكان لارتفاع سعر الفائدة على القروض العقارية (٨ و ٩ ٪) أثرا كبيرا في اجتذاب المدخرات للتعمير في بنوك الرهن العقاري وشركات الأراضي بدلا من التعمير في زيادة القدرة الانتاجية في الصناعة والخدمات ولما لحيازة الأرض من أفضلية على حيازة الملكيات الأخرى في أذهان أصحاب الموارد المالية من المصريين فإن اتجاه المدخرين والمقترضين على السواء بالأموال نحو المضاربة في حيازة الأرض قد جعل الاقتصاد المصري شديد الحساسية لارتفاع قيم الأرض . ولا يغرب عن البال أن تداول الملكيات الزراعية بين الأيدي لا يزيد في ذاته القدرة أو الكفاءة الانتاجية للزراعة بل وأنه في الواقع يمنع الكثير من الأموال السائلة من أن تتجه إلى التوسع في مرافق الانتاج الأخرى التي تفتح أبواب استخدام جديدة في المشروعات الانتاجية لقوة العمل المتزايدة .

ولست خبرة البلاد بما آلت إليه مدخرات الحرب العالمية الأولى بعيدة . فانه بانتهاء الحرب تجمعت لصالح مصر من الأرصدة ما يبلغ نحو ١٥٠ مليون جنيه استنفد ٥٠ مليوناً منها بعد الحرب مباشرة في زيادة واردات سلع الاستهلاك وفي السفر إلى الخارج وفي المضاربات لاقتناء الأرض والباقي استنفد في دفع جزء من الديون العقارية وفي شراء أوراق مالية أجنبية وفي استرداد جزء من الأوراق المالية المصرية التي كانت مملوكة في الخارج . . . وعلى هذه الصورة فانه بالرغم من أن الكسب المالى الكبير في فترة الحرب الأولى قد ساعد مصر كثيراً على دفع جزء لا يستهان به من ديونها فان المقدرة الانتاجية للبلاد لم تزد بدرجة محسوسة نظراً لأن المدخرات النقدية في الفترة إلى سنة ١٩٢١ لم تستثمر في زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى بدرجة محسوسة . فلم تزد مساحة الأرض الزراعية إلا بمقدار ٣ ٪ بين سنة ١٩٠٦ و ١٩٢١ ولم يزد مسطح الزراعات على ٢٢ ٪ بينما زاد السكان في الفترة نفسها بمقدار ٥٠ ٪ وكان نشاط الصناعة في كل ذلك طفيفاً .

وكان لزيادة السكان واعتماد أكثرهم على الاشتغال بالزراعة كأجراء أو مستأجرين أن ارتفعت قيم الايجارات الزراعية إلى أكثر مما تقدمه الأرض للنتاج باعتبارها أحد عوامله مما أدى إلى تفضيل أصحاب الموارد المالية استغلال مواردهم في حيازة الأرض لا بالتوسع وزيادة استصلاح الأرض البور وادخال التحسينات الانتاجية على الزراعة ولكن بالطلب المتزايد على حيازة الأرض المزروعة فعلاً . وتبدو ظاهرة المضاربة بقصد حيازة الأرض جلية واضحة في سنى الرخاء النسبى التي ترتفع فيها أسعار الحاصلات الزراعية وترتفع القيم الايجارية للأرض ، وما أمر انتشار تلك المضاربات في سنة ١٩٠٧ وفي فترة الحرب العالمية الأولى والسنوات التي تلتها وفي فترة التضخم النقدى الحالية بعيد .

وكان في ارتفاع الإيجار الزراعى وعدم وجود قوانين نافذة تحتم على

المالكين أن لا يتقاضوا إيجارا أعلى من حقيقة ما تقدمه الأرض للإنتاج من خدمات حافزا اقتصاديا لأصحاب الموارد المالية السائلة أن يتجهوا لاستغلالها في حيازة الأرض للمضاربة في أسعارها مدفوعين بذلك إلى ما ينتظرونه من إيراد إيجارى مرتفع وبما تجلبه حيازة الأرض في مصر على أربابها من المكانة الاجتماعية والنفوذ السياسى . وليس أدل على ارتفاع الإيجار الزراعى من أنه فى سنة ١٩٣٩ بلغ المقدّر لإيجار الأرض نحواً من ٤٦ ٪ من مجموع الدخل الزراعى فى تلك السنة ، ومن أن قيمة الإيجار قدرت بنحو ٤٧ ٪ و ٤٩ ٪ من جملة تكاليف إنتاج محاصيل الحقل فى سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٧ .

التمير الصناعى

لما كانت الشركات المساهمة العاملة فى ميادين الصناعة والمواصلات والمرافق العامة تمثل فى الواقع أكبر نصيب من التميز المالى فى تلك النواحي من النشاط الاقتصادى وتستخدم أكبر نسبة من العمال بعد الزراعة فأتينا سنأخذها فى هذا المجال مثلاً للتمير الصناعى وأثره فى مدى الاستخدام ، ففي حين بلغ رأس المال المدفوع وقيمة السندات فى هذه الشركات نحو ١٤,٥ مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٩٢١ زادت إلى ٢٠,١ مليوناً حتى سنة ١٩٤٣ ثم إلى ٦٩,٩ مليوناً فى سنة ١٩٤٨ فان هذه الأموال كانت بمعدل جنيه واحد تقريباً لكل فرد من السكان فى سنة ١٩٢١ وزاد هذا المعدل إلى ١,٥ جنيه فى سنة ١٩٤٣ ثم إلى ٣,٥ جنيه فى سنة ١٩٤٨ ومع أن ذلك يبين زيادة محسوسة إلا أنها ضئيلة حقاً إذا أخذنا فى الاعتبار حساب حالة التضخم النقدى وتأثيرها فى ارتفاع الأسعار فى سنة ١٩٤٣ و سنة ١٩٤٨ مما يوحى بأن الرقم المقارن فى سنة ١٩٤٨ أقل مما يظهر لنا المعدل فى تلك السنة بكثير .

وقد بلغ عدد العمال بالأجر فى هذه الصناعات نحو ٣٠٠,٠٠٠ عامل

في سنة ١٩٢١ ثم زاد إلى ٥٠٠,٠٠٠ عامل تقريبا في سنة ١٩٤٣ وإلى ٥٤٠,٠٠٠ عامل في سنة ١٩٤٨ . وبمقارنة هذه الأرقام بجملة السكان في هذه السنوات يمكننا القول بأن مقدار ما استوعبته الصناعة من العمال لم يتناسب مطلقا مع زيادة الأيدي العاملة في الفترة نفسها .

ومع أن عدد المصانع قد زاد بين سنة ١٩٣٧ و ١٩٤٧ زيادة كبيرة من ٩٢,٠٠٠ مصنعا إلى ١٢٩,٤٢٠ مصنع فإن الكثير من هذه المؤسسات الصناعية ينقصها رأس المال . ومن أدلة قصور المال المثمر في الصناعة أنه بينما كان عدد المصانع والحوانيت الصناعية قد بلغ ٢٢,٢٢٠ في سنة ١٩٤٥ فإن أكثر من نصف هذا العدد لم يزد رأس ماله على ١٠٠ جنيه وأن ١٢٪ فقط من هذا العدد (أى ٢,٦١٠ مصنعا) كان رأس مال كل منها يزيد على ١٠٠٠ جنيه . وأن ٨٥٪ من هذه المصانع كانت تستخدم في كل منها أقل من ١٠ عمال في حين أن نسبة ضئيلة منها كانت تستخدم ٢٠ عاملا أو أكثر كما أن عدد الماكينات في هذه المصانع كلها لم يزد على ٧,٥٥٠ ماكينة ذات احتراق داخلي أو بخارى أو تدار بالكهرباء مما يدل على أن معظم هذه المصانع كانت خلوا من الميكنة في عمليات الإنتاج .

وقد زاد الإنتاج الفعلي لكثير من الصناعات القائمة في مصر مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الزيوت والكحول والسكر والاسمنت واستخراج البترول وتكريره غير أن انحطاط مستوى الدخل القومى للفرد وهبوط القدرة الشرائية لطبقات الشعب مما جعل زيادة السكان تخفق في أن تحقق وجود طلب فعال على المنتوجات وأن تخلق في البلاد سوقا رائجة لما تنتجه من سلع صناعية وزراعية مما جعل كثيرا من المنتجين يلتمسون في الأسواق الخارجية منفذا لتصريف إنتاجهم والمطالبة بأعانات تصدير لمصنوعات النسيج والجلود ومحصولات الفاكهة والأرز وغيرها حين عجزت السوق المحلية عن استهلاكها لا استكفاء من سكانها لحاجياتهم ولكن لعجز دخلهم عن شراء جملة الإنتاج .

وقد تحاشت الأموال الأجنبية التثمين في الصناعات التي تنتج للسوق المحلي سلعا مشابهة أو مائلة لما يمكن استيراده من البلاد التي صدرت إلى مصر تلك الأموال في حين نشطت في صناعة البناء ومواد البناء كالطوب والأسمنت والجبس وفي بعض الصناعات الغذائية كصناعة السكر والكحول ولم تكن إلى وقت قريب تشترك في صناعة الغزل والنسيج التي هي من بين الصناعات في مصر أكثرها استخداما للعمال .

التثمين التجاري

تعتبر التجارة من مجالات التثمين في مصر التي تعود على الأموال المثمرة بالربح الوفير وخاصة ما كان منها في إنشاء منظمات تجارية لتصدير الحاصلات المصرية وفي استيراد ما تطلبه البلاد من مصنوعات ومنتجات زراعية ومن عدد وآلات وأدوات . ومن هنا نعرف السر في أن كثيرا من الأموال الأجنبية والبيوت التجارية والبنوك قد ركزت معظم نشاطها في تمويل التجارة وخاصة ما كان منها قائما بعمليات التصدير والاستيراد .

وأن نظرة مدققة إلى البنوك التجارية في مصر ومنها البريطانية - والفرنسية - والبلجيكية - والإيطالية - واليونانية وحتى اليابانية والألمانية ومقدار ما تقوم به من عمليات تمويل تصدير محاصيل مصر وتمويل استيراد منتجات بلادها لتدلنا على مدى النشاط التجاري الذي تقوم به في البلاد .

والتثمين التجاري ليس في طبيعته أن يفتح مجالا متسعا للاستخدام إلا إذا صحبه توسع في الزراعة وفي الصناعة وفي الخدمات وهذا ما لم تنعم به اقتصاديات مصر منذ أوائل القرن الحالى حتى الآن .

وفي حين تدل تقارير البنوك التجارية ومنها البنك الأهلي على أن سعر الفائدة للقروض القصيرة الأجل التي تمد بها تجار الصادر والوارد بلغ في انخفاضه إلى حد أن كان ٢,٥٪ و ٣٪ فإن كثيرا من أصحاب المشروعات الصناعية والزراعية المنتجة كانوا لا يجدون من يقرضهم بأقل ٧٪ أو ٨٪

سعرا للفائدة . وتدل إحصاءات الأعمال المصرفية على أن سياسة البنوك التجارية في مصر قد حصرت النسيب الأوفر من نشاطها في تمويل عمليات تصدير المواد الأولية والمحاصيل الزراعية التي تنتجها البلاد . وتمويل الواردات إلى مصر من منتجات الصناعة وغيرها . وقصرت أعمالها على التسليف القصير الأجل أما التسليف الطويل الأجل الضروري للتوسع الأنشائي في الصناعة والزراعة وغيرهما فلم يكن له نصيب يذكر في أعمالها مع أنه عامل أساسي في تكوين رؤوس الأموال . وكانت بنوك الرهن العقاري أكبر مصدر للقروض الطويلة الأجل ولكنه نظرا لعدم إتباع البنوك وشركات الرهن العقاري لسياسة مرنة في توجيه مواردها المالية نحو التسليف على العقارات في المشروعات الصناعية والمرافق التي تقوم بالخدمات العامة فإن حالة من الركود الواضح قد إلتاب نشاطها في عقد القروض برهون عقارية وخاصة منذ سنوات الأزمة الاقتصادية في سنة ١٩٣٠ . وتدلنا الإحصائيات على أن الرقم القياسي لرأس مال الشركات والبنوك العقارية المستغل في الرهن العقاري قد انخفض من ١٠٠ في سنة ١٩١٣ إلى ٧٠ في سنة ١٩٢٢ وإلى ٤١ في سنة ١٩٤١ ثم إلى ٢٣ في سنة ١٩٥٠ وإلى أقل من ذلك في نهاية سنة ١٩٤٧ . وأن معظم القروض الممنوحة بواسطة هذه البنوك والشركات قد اتجهت نحو المباني وصناعة البناء التي نشطت منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن .

صلة التثمين بمكافحة البطالة

كان لتضاعف السكان في مصر كل ٤٠ أو ٥٠ سنة منذ إبتداء القرن الماضي أثره في ارتفاع كثافة السكان للفدان الواحد من الأرض المزروعة من ٤ و ١ شخصا للفدان في سنة ١٨٨٢ إلى ٦ و ٢ شخصا للفدان في سنة ١٩٢٧ ثم إلى ٣ و ٢ شخصا للفدان في سنة ١٩٤٧ ومع بقاء ٦٥٪ من مجموع السكان معتمدا على الزراعة ك مجال للعمل ومورد للدخل ومع قصور الموارد

المستغلة في الصناعة والتجارة والخدمات عن أن تفتح مجالا كافيا للاستخدام ظهرت مشكلة التعطل جليلة واضحة في الاقتصاد المصرى منذ تعداد سنة ١٨٩٦ . ففي تلك السنة كان عدد السكان ٩,٧١٥,٠٠٠ شخصا وعدد الذكور فيهم ٤,٩٤٨,٠٠٠ شخص منهن ما لا يقل عن ١,٧٧١,٠٠٠ شخصا تبلغنا الاحصاءات أنهم ولاعمل لهم، ومعنى ذلك أن عدد الذكور كانوا متعطلين . وبلغ عدد السكان فى سنة ١٩٢٧ ١٤,٢٧٦,٠٠٠ شخص — يسجل الاحصاء الرسمى أن ٦,٣٢,٠٠٠ فرد منهم كانوا بلا عمل . وفى احصاء سنة ١٩٣٧ بلغ عدد السكان ٥,٩٢٢,٠٠٠ شخص وعدد من لا عمل لهم ٦,٣٩١,٠٠٠ شخص وفى إحصاء سنة ١٩٤٧ بلغ عدد السكان ١٩,٠٨٨,٠٠٠ شخص وزاد عدد الذين لا عمل لهم عن عددهم فى سنة ١٩٣٧ . كما زاد عدد الذين يشتغلون بأعمال غير منتجة من ٥٩٦,٠٠٠ شخصا فى سنة ١٩٢٧ إلى ١,٣٢٧,٠٠٠ فى سنة ١٩٣٧ وإلى نحو ١,٧٠٠,٠٠٠ شخصا فى سنة ١٩٤٧ وهذه الأرقام أعلى من عدد المشتغلين بالصناعة والتجارة والمواصلات فى تلك السنين إذ كان عددهم ١,١٥٦,٠٠٠ شخصا فى ١٩٣٧ و ١,٢٠٩,٠٠٠ شخصا فى سنة ١٩٢٧ و ١,٢٩٨,٠٠٠ شخصا فى سنة ١٩٤٧ .

ولما كان الاستخدام فى الزراعة الحقلية السائدة فى مصر موسميا غير متصل فإن المعروف والشائع أن أكثر المشتغلين بفلاحة الأرض يجدون عملا فى الزراعة لا تزيد فترته على ١٤٠ إلى ١٨٠ يوما فى السنة .

وقد أجرى المتحدث اليكم بحثا عن استخدام اليد العاملة فى إنتاج الحاصلات الحقلية والحضر عن السنة الزراعية ١٩٤٧ / ١٩٤٨ ووجد منه أن العمال الذين يسجلهم التعداد على أنهم مشتغلون بالزراعة لا يجدون عملا فى معظم المديرىات يشغل كل أيام السنة وأن العمال الزراعيين فى أكثر المديرىات يجدون عملا زراعيًا مدة تتراوح بين ٣٥٪ و ٤٥٪ فقط من أيام السنة .

وهذا الحال ذات أثر كبير فى دخل الطبقات العاملة وفى مستوى الدخل الفردى والأتاج القومى بوجه عام لاسيما وأن نسبة من يملكون أرضا

زراعية إلى جملة السكان لا تتجاوز ١٤ ٪ وأن أغلبية السكان لا بد وأن يتوفر لها مجال إستخدام منتج حتى يمكن أن تحصل على دخل تتزود منه بمقومات الحياة .

صلة الادخار والتمير بالدخل القومى

مع أنه لا توجد إحصائيات دقيقة كاملة عن الدخل القومى فى مصر وتوزيعه الشخصى والمهنى فأن بعض التقديرات التى عملت عنه تبين لنا أنه بينما كان عدد السكان ١٣ مليون سنة ١٩١٣ فأن الدخل القومى قدر بنحو ١٥٠ مليون جنيه . وفى سنة ١٩٣٥ كان عدد السكان ١٥٥٥ مليوناً وقدر الدخل القومى بنحو ١٨٥ مليون جنيه كما قدر الدخل فى سنة ١٩٣٩ بنحو ٢٠٠ - ٢٢٠ مليون جنيه . ولم يزد متوسط الدخل للفرد فى تلك السنوات عنه فى سنة ١٩١٣ .

وفى سنة ١٩٤٥ قدر الدخل القومى بمبلغ ٥٨٠ مليون جنيه فإذا أدخلنا فى إعتبارنا ارتفاع الرقم القياسى لمستوى الأسعار بين سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٥ من ١٠٠ إلى ٢٢ فأن الدخل القومى للفرد فى سنة ١٩٤٥ يكون حوالى عشرة جنيهات (محسوبا على أساس القوة الشرائية للنقود فى سنة ١٩٣٩) . وواضح أن الدخل القومى للفرد قد نقص فى سنة ١٩٤٥ عن مستواه منذ سنة ١٩١٣ و ١٩٣٩ ويمكن أن نرى من الجدولين التاليين توزيع الدخل القومى فى مصر بين نواحي النشاط الأتاجى فى سنتى ١٩٢٩ و ١٩٤٥ :-

جدول (١) الدخل القومى فى سنة ١٩٣٩ موزعا حسب النشاط المهنى

نواحى النشاط	الدخل القومى	عدد الأفراد المنتجين	متوسط دخل الفرد
	مليون جنيه	ألف جنيه	جنيه
الزراعة	٧٣,٢	٤,٤٩١	١٦,٣
الصناعة والمناجم والبناء	٣٥,٧	٧٥٣	٥١,٤
التجارة	٢٣,٤	٥٢٦	٦٣,٤
المواصلات	٩,٥	١٤٦	٦٤,٨
المهن الحرة	١٤,١	٨٤	١٦٨,٣
الخدمات العامة	١٤,٩	٢٥٨	٥٧,٩
الخدمات الشخصية	٧,٠	١٨١	٣٨,٩

جدول (٢) الدخل القومى فى سنة ١٩٣٥ موزعا حسب مصادر النشاط الإنتاجى

نواحى النشاط	مقدار الدخل منها	نسبة الدخل إلى جملة الدخل
	مليون جنيه	%
الزراعة	٢٢٤	٣٨,٦
الصناعة	٥١	٨,٨
التجارة	٢٨٢	٤٨,٦
الخدمات	٢٣	٤,٠
جملة	٥٨٠	١٠٠

وبالرجوع إلى عدد المشتغلين فى نواحى النشاط الاقتصادى والدخل القومى منها نرى أن نصيب الفرد فى الزراعة أقل بكثير من نصيب مثيله فى التجارة والصناعة والخدمات . وبدراسة التوزيع التقريبى للدخل القومى فى مصر يمكننا أن نقرر أنه يوجد مركزا فى قمة الهرم الدخلى بحيث يترك ٨٠ ٪ من سكان البلاد فى مستوى دخل سنوى دون متوسط الدخل

القوى للفرد. وهذه الدخول الصغيرة لضآلتها تصرف على مواد الاستهلاك والمعيشة بحيث لا يتبقى منها للدخار شيء أو أن ما يدخر منها قليل . ويأتى أعظم قدر من المدخرات من الدخول الكبيرة التى تنحصر فى طبقات كبار ملاك الأراضى والعقارات الأخرى وكبار التجار وأصحاب الصناعات ومديريها وكبار أرباب المهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين ورجال الأعمال . ويوجه النصيب الأكبر من المدخرات الأهلية توجيهها قد يكون فى الزمن القصير فى مصلحة أربابها ولكنه قد لا يكون فى الصالح العام لافى الزمن القصير ولا الطويل .

فمثلا فى الفترة ما بين سنة ١٩١٤ و ١٩٢٠ يقرر كروشى أنه ، إذا تركنا جانبا الجزء من المدخرات التى استغلت فى شراء الأرض أو اكتنزت على صورة ذهب ومعادن ثمينة أخرى أو فى شكل أوراق مصرية فإن الجزء الباقى من تلك المدخرات قد استنفد بأكمله فى شراء أوراق مالية بريطانية . وفى مايو سنة ١٩١٩ بلغ مقدار ما كان مستغلا فى سندات القرض والخزينة البريطانية وغيرها ما ينيف على ٩٠ مليوناً من الجنيهات وفى نهاية سنة ١٩١٩ كانت المدخرات التى تمثلها أرصدة استرلينية فى صالح مصر قد بلغت نحو ١٥٠ مليون جنيه مستغلة كلها تقريبا فى أوراق التثمين البريطانى ،

وقد أعاد التاريخ نفسه فى الفترة ما بين سنة ١٩٢٩ و ١٩٤٦ إذ بلغ مجموع الأرصدة الاسترلينية فى صالح مصر نحو ٤٣٠ مليون جنيه موزعة كالآتى :-

٢١٠ مليون جنيه فى أرصدة البنك الأهلى من الأوراق المالية البريطانية

١٣١ " " فى أرصدة البنك الأهلى سندات حرب وعلى الخزنة البريطانية مستعملة كجزء من غطاء النقد المصرى .

٤٣ " " سندات حرب وخزانة بريطانية مع البنوك الأخرى

٤٦ " " سندات حرب وخزانة بريطانية فى أيدي الأفراد

المقيمين فى مصر .

وواضح أن مثل هذا التثمين فى السندات البريطانية بدلا من التثمين فى

أوراق مالية مصرية لما يحرم الاقتصاد القومى فى مصر من تثمار المدخرات التى تمثلها قيم هذه السندات فيما كان يعود على الاقتصاد القومى من توسيع المقدرة الإنتاجية باستغلال الموارد سواء أكانت معطلة أم قابلة للتوسع لتنظم فى عقد الإنتاج وتدور فى رحاه بما يفتح فرصا إنتاجية واستخدامية جديدة لسكان البلاد .

وهذا الحرمان الذى أصيبت به اقتصاديات مصر نتيجة حبس مثل تلك المدخرات الكبيرة فى التثمار بشراء سندات بريطانية أدى إليه تفضيل البنوك فى مصر أن توجه ما تحت أيديها من موارد مالية نحو هذا النوع من التثمار الذى لم يعد على مصر بنفع أكثر مما تتجمع به فوائد تلك السندات فى حين أن تثمار هذا القدر فى التوسع الإنتاجى فى مصر كان يعود على مصر منه نفع كبير بزيادة الإنتاج وفى مقدار الاستخدام وعلى الأفراد بزيادة الدخل على شكل أرباح لأصحاب المشروعات وأجور للعمال المشتغلين فيها ومهايا لموظفيها وقيم فوائد لخملة سنداتها وحصيلة ضرائب على كل ذلك تزيد فى إيرادات الحكومة وتساعد على تنفيذ مشروعات التعليم والصحة والإصلاح الاجتماعى والتحسين الريفى وغيرها .

ومع أنه توجد فى مصر موارد طبيعية معطلة وقوة من اليد العاملة المتزايدة نتيجة لنمو السكان وأنه يمكن استغلال هذه واستخدام تلك فى تنمية الإنتاج ورفع مستوى معيشة الأفراد فإن سياسة التثمار الحالى ومستواه أبعد من أن تؤدى بالدخل القومى الحقيقى (وهو الإنتاج) إلى النماء بدرجة أكبر أو بمعدل أعلى من نمو السكان ، ويؤثر نمو السكان فى التثمار عن طريقين : -

الأول : أنه بزيادة السكان تزيد الأيدى العاملة فإذا كانت الزيادة فى الأموال المثمرة تسير جنبا إلى جنب مع معدل زيادة السكان فإن متوسط الإنتاج الفردى والكفاءة الحدية لإنتاج العامل لا يحتمل أن ينحط بل وعلى العكس من ذلك فأنهما غالبا ما يرتفعان بأدخال تحسينات على كفاية العمال

ومعدات الإنتاج واستخدام قدر أكبر من معدات الإنتاج وأساليبه الحديثة .
والثاني : أن زيادة السكان غالبا ما تخلق زيادة مطردة في الطلب على السلع والخدمات مما يفتح الباب أمام تدمير المزيد من رأس المال — ولكن هذا لا يتأتى إلا إذا وجدت أموال مدخرة يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج ومن الضروري أن تؤكد أن مميزات زيادة السكان في تنشيط التدمير لا بد وأن تختفي إلا إذا سببت زيادة في متوسط الدخل القومي للفرد بتنشيطها لإنتاج أكبر من السلع والخدمات عن طريق زيادة الطلب الفعال للفرد المتوسط . وفي بلد زراعي كمصر إذا لم تقابل زيادة السكان بزيادة التدمير في إصلاح الأرض الزراعية وزيادة مقدراتها الإنتاجية وبزيادة التدمير في التصنيع — واستغلال المواد الطبيعية فأن نمو السكان غالبا ما يعقبه نقص في متوسط الدخل الفردي مما يصعب معه المحافظة على مستوى المعيشة لغالبية السكان .

موارد تدميرية غير مستغلة في مصر

قد بينت مفصلا في بحث آخر مقدار الموارد غير المستغلة ومدى نجاح التدمير فيها ولضيق المقام هنا نجملها فيما يلي : —
(١) التدمير في زيادة المساحة الزراعية باستصلاح الأراضي البور في الدلتا والتوسع في استغلال القابل للزراعة من أرض الصحارى المصرية وشبه جزيرة سيناء وما يلزم لذلك من ضرورة التدمير في صيانة وحسن استغلال الموارد المائية للرى وفي مشروعات الصرف بما في ذلك من استصلاح ما يقرب من ٢,٥ مليون فدان من أرض الوادى وشمال الدلتا ونصف مليون فدان من الأرض الرملية على جانبي وادى النيل ونصف مليون فدان بإدخال الرى المستديم على ما بقى من أراضي الحياض في قنا وأسوان ونصف مليون فدان في صحراء شمال الفيوم والأراضي حول منخفض القطارة ووادى الريان والمنطقة الساحلية غرب الإسكندرية وبحيرة

مربوط . . الخ مما يمكن معه أن نضاعف مساحة الأرض الزراعية وأكثر من أن نضاعف مساحة الزرع .

(٢) التثمين في موارد الثروة المعدنية من استغلال لحام الحديد في أسوان والصحراء الشرقية والاستزادة من استخراج فوسفات الكلسيوم وخام المنجنيز والجبس والطلق وأحجار البناء وغيرها من الثروة المستكشفة والتي يكشف عنها البحث في صحارى مصر ومن استغلال منابع البترول وما يستتبع كل ذلك من تثمين في صناعات التكرير والأسمدة والصناعات الحديدية وغيرها .

(٣) التثمين في استغلال موارد القوى وأهمها في مصر توليد الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان وبعض القناطر المقامة على النيل ومن منخفض القطارة وما إلى ذلك لتوفير قوى تدير ربحى الصناعات اللازمة في البلاد .

(٤) التثمين في الصناعات الخفيفة والصناعات الريفية . فالأماكن كبرى للتوسع في صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وهى الصناعات التي تستخدم أكبر عدد من العمال . وأن التوسع في الصناعات القائمة يمكن أن يكون له أثر فعال في تحسين مستوى الإنتاج والدخل والمعيشة إذا فتح هذا التوسع مجال استخدام على أوسع نطاق لليد الراغبة في العمل . فمثلا صناعة الغزل والنسيج ولا يزيد ما تستهلكه الآن عن ١٥ ٪ من محصول القطن السنوى من الممكن أن تستوعب ٥٠٠ ألف عامل إذا اتسعت لاستهلاك ٥٠ ٪ من الإنتاج المحلى للقطن وهذا يعادل خمسة أضعاف عدد المشتغلين بتلك الصناعة في مصر في الوقت الحاضر . والتوسع في الصناعات الغذائية يمكن أن يستخدم نحو ربع مليون عامل بما يعادل أربعة أضعاف المشتغلين بتلك الصناعة حاليا .

والصناعات الريفية ضرورية لتوفر عملا يعوض المشتغلين بالزراعة عن عطلتهم نتيجة للاستخدام الموسمى في الزراعات الحالية بالبلاد .

ونكرر هنا أن التصنيع لا يأتي بما يرجى منه من فائدة ونجاح إلا إذا

زاد دخل السكان نتيجة لزيادة دخل الفرد من جراء إنشاء صناعات وتوسيع مجال الاستخدام فيها لأنه إذا لم يعقب التصنيع زيادة في القوة الشرائية للسكان فإن اتجاه الإنتاج الصناعي يكون نحو التصدير للأسواق الخارجية ويعتمد الإنتاج الرأسمالي على وجود سوق متسع للنتائج ومقومات مثل هذه السوق وجود عدد كبير من السكان عندهم قوة شرائية كافية لشراء الإنتاج .

(٥) التمييز فيما يلزم التوسع في المشروعات السابقة الذكر من طلب مزايد على الخدمات من طرق اللواصلات ووسائل للنقل النهري والبحري والبحري وتسهيلات للتسويق ومباني للسكنى والعمل وغيرها .

(٦) التمييز في موارد الثروة المائية . في مصايد الأسماك ومزارعها وصناعاتها وهذه الصناعات تستخدم الآن نحو مائة ألف عامل استخداما أكثره موسمي غير متصل فاذا رسمت سياسة للتوسع في تنمية هذه الموارد وحسن استغلالها أمكن توفير العمل المجزى لأضعاف هذا العدد من العمال وتدعيم مورد حيوي للبروتين الحيواني الذي يفتقر إليه غذاء الشعب نظرا لقصور امكانيات الزراعة عن إنتاج ما يلزم لغذاء السكان من البروتين الحيواني في أرض الزراعة التي لا تكفي مساحتها لإنتاجه حتى الآن .

وإن استغلال هذه الموارد كلها أو جزء منها بالعمل على ربطها في عجلة الإنتاج ليجتاج إلى تمييز واسع النطاق لمقادير متزايدة من المدخرات لتكوين معدات إنتاجية تمثلها رؤوس أموال . ومن الناحية العملية لا يوجد فرق يذكر فيما يتعلق بتكوين معدات الإنتاج إذا نظرنا إلى المدخرات من ناحية النقود والسلع طالما لا يغرب عن بالنأ أن التمييز في تكوين رؤوس الأموال المنتجة يستلزم عدم استهلاك كل المنتج الحقيقي (الدخل) وأن العملية تشتمل على تحويل جزء من الموارد بعيدا عن إنتاج سلع الاستهلاك بتوجيهها وتشغيلها في إنشاء معدات الإنتاج لاستخدامها بعد في زيادات الإنتاج للاستهلاك . وأن تحويل الثروة من النقود أو ما يعادلها من السلع والخدمات

إلى قدرات إنتاجية هو التثمين المنتج على حقيقته . وأن من سوء التدبير أن تصبح زيادة الأيدي العاملة في مصر عبئا يثقل كاهل اقتصادها القومي في حين أنه يمكن استخدامها بإنتاج أكبر من السلع والخدمات . وأعود فأكرر القول بأن وجود قوة عمل متعطلة يمكن تشغيلها ووجود موارد طبيعية يمكن استغلالها للمما يجعل من الميسور رفع الإنتاج القومي وفتح مجالات استخدام فعال ويهيء للأيدي العاملة فرصا للإنتاج والحصول على دخل أكبر من ذي قبل .

ولئن خطت مصر في السنوات الأخيرة خطوة كريمة في سبيل التخفيف من ويلات الحاجة والفقير بين طبقة العاجزين عن العمل والذين لا عائل لهم من غير القادرين على الكسب وذلك بتنفيذ نظام المعونة الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) فإن عليها أن تخطو خطوة أبعد أثرا من الوجهة القومية الاقتصادية وهي أن تكون للبلاد سياسة إنتاجية استخدامية مرسومة بمقتضاها يتوفر للقادرين على العمل والراغبين فيه فرصا للعمل والإنتاج بالتوسع في المشروعات الإنشائية الخاصة والعامة التي تضطلع بتنمية الموارد وحسن استغلالها بالتثمين .

وتحتاج البلاد في ذلك إلى تشجيع الادخار وتوجيه تثمين المدخرات توجيهها قوميا لتمويل المشروعات الإنتاجية ويمكن تمويل تلك المشروعات عن طريق الضرائب أو الادخار الاختياري أو الاجباري أو عن طريق القروض الأهلية أو المصرفية أو من هذه الطرق جميعا .

وإذا استعمل فرض الضرائب كوسيلة لتمويل المشروعات فليس من الضروري أن يكون التمويل ذاته عن طريق حصيلة منتظرة من هذه الضرائب أو أن تقوم الحكومة نفسها بتلك المشروعات ، فإن بعض الضرائب قد يفرض لمنع توجيه المدخرات والموارد الطبيعية نحو نشاط غير مرغوب فيه وتوجيهها إلى نشاط مطلوب . فمثلا فرض ضريبة عالية على انتقال ملكية الأراضي لمنع تداول حيازتها بين الأيدي المتعددة بالمضاربة قد يمنع المدخرات

من الاتجاه في هذا السيل فتحول إلى نواحى التشمير المنتج. كما أن الضرائب على الدخل الذى قد يصرف بدونها على الاستهلاك تكون إيراداتها بمثابة مدخرات جبريه يمكن استخدامها بالتشمير فى توسيع مرافق الإنتاج .

ویدلنا فحص النظام الحالى للضرائب فى مصر على أن إيرادات الحكومة من الضرائب العقارية لم تزد بين سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٧ بل ونقصت من ٥,٨٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٩ إلى ٥,٦٦ مليون فى سنة ١٩٤٦ إلى ٥,٠٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٧ فى حين أن القيمة الإيجارية للأرض الزراعية وحدها زادت إلى نحو ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ فى الفترة ما بين سنتي ١٩٤٧,٣٩ إذ قدرت القيمة الإيجارية لأرض الزراعة بنحو ٣٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٩ ونحو ٩٢ - ٩٤ مليون جنيه فى سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٧ فإذا أضيف إلى ذلك ارتفاع القيم الإيجارية لمباني السكنى يمكننا أن نرى أن الضرائب العقارية لم تتناسب مطلقاً مع القيم الإيجارية للعقارات - وهذا مورد للضريبة إذا أحكم استغلالها أمكن للحكومة أن تحصل على إيراد منها لا يستهان به يمكن توجيهه بتنفيذ مشروعات التوسع عاماً بعد عام .

كما أن أغلب الضرائب فى مصر غير مباشرة يقع عبئها الأكبر على جمهور المستهلكين . فى المدة بين سنة ١٩٣٧ و ١٩٤٨ بلغت إيرادات الحكومة فى مصر ٨٩٢ مليون جنيه تقريباً منها ٣٥٩ مليون كانت من حصيللة الجمارك وهذا ما يزيد على ٤٠ ٪ من مجموع إيرادات الحكومة . وكانت إيرادات جميع الضرائب المباشرة نحو ٢١٢ مليون جنيه بين سنتي ١٩٣٨ و ١٩٤٩ فى حين بلغت رسوم الانتاج والجمارك فى نفس المدة قرابة ٤١٢ مليون جنيه أى أن نحو ٦٦ ٪ من حصيللة الضرائب يأتى من الموارد غير المباشرة فى حين يأتى ٣٤ ٪ فقط عن طريق الضرائب المباشرة كلها .

وبفحص منوال توزيع الدخل القومى فى مصر يمكننا أن نتبين أنه يوجد دخل كاف مركزاً فى قمة الهرم الداخلى فى الزراعة والتجارة

والصناعة — بحيث إذا استخدمت الضرائب التصاعدية استخداما فعالا فإن إيرادات الحكومة تزيد زيادة كبيرة من هذا المصدر . ففي سنة ١٩٤٦ مثلا بلغ الدخل القومي من الصناعة في مصر نحو ٧٠ مليون جنيه في حين دفع منه نحو ٢٧ مليون جنيه في الأجور والمهايا للعمال والمستخدمين البالغ عددهم نصف مليون شخص تقريبا وهذا يترك نحو ٤٣ مليون جنيه كان أكثره من نصيب عدد لا يتجاوز ١٢ ألف شخص هم أصحاب ومديرو هذه الصناعات .

كما أن الدخل القومي في الزراعة في تلك السنة بلغ ١٧٨ مليون جنيه بينما كانت مدفوعات أجور العمال الزراعيين البالغ عددهم مليون شخص تقريبا حوالى ١٩ مليون جنيه وأن الجزء الأكبر من الدخل الزراعى كان من نصيب عدد لا يتجاوز ١٥ ألف من كبار الملاك وكبار المستأجرين الزراعيين . وتكرر حالة التركيز الدخل هذه في التجارة وفي كثير من مرافق الخدمات .

وكثيرا ما يتعرض على الضريبة التصاعدية على الدخول الكبيرة بأنها تحد من التثمين وتقلل الدافع على التوسع فى الإنتاج وهذا صحيح طالما أن أصحاب الدخول الكبيرة يدخرون منها الكثير ويشرونه فى المجالات الإنتاجية فى حين يسقط هذا الاعتراض إذا كانت أكثر مدخراتهم موجهة فى المضاربات والاكتناز والتثمين الذى لا يزيد فى الإنتاج ولا فى قدرة الشعب على الشراء والاستهلاك .

وأن عدم مرونة التوسع فى القدرة الإنتاجية وارتفاع الرغبة فى الاستهلاك بين الأهلين والأتفاق المظهرى على الكماليات بين أصحاب الدخول الكبيرة منهم تجعل الاقتصاد القومى معرضا لخطر ارتفاع الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة على أصحاب الدخول الثابتة والصغيرة دون أن ترفع مستوى المعيشة نفسه أو أن ترفع بدرجة كافية مستويات التثمين والإنتاج .

ولا يوجد فيما صارت عليه أمور الادخار والتثمين حتى الآن ما يبشر في أن ترك الأمور تجري في أعنتها سيؤدي بالبلاد إلى حل مشاكلها القائمة على قصور المجالات الاستخدامية والانتاجية . وهناك ضرورة ملحة للعمل على تشجيع الادخار ورفع مستواه ومقاومة الاكتناز . والحاجة ماسة إلى توجيه المدخرات إلى التثمين الأكثر إنتاجا في الصرح الاقتصادي القومي .

ونظراً لأن أكثر من ٨٠ ٪ من سكان مصر من أصحاب الدخول الصغيرة فإن جزءاً قليلاً من السكان يملك مدخرات في البنوك وصناديق التوفير - فعند قيام الحرب العالمية الثانية كان عدد الذين يملكون مدخرات تذكر في هذه المؤسسات لا يتجاوز ١٠٠ ألف شخص يمثلون أقل من ٢ ٪ من مجموع عدد السكان العاملين وأقل من ١ ٪ من مجموع السكان عموماً . ومع أن الودائع الشخصية في هذه المؤسسات زادت من ١٣ مليون جنيه إلى ٢٨ مليون جنيه تقريباً في الفترة بين سنتي ١٩٣٨ و ١٩٤٩ وزاد عدد المدخرين فيها من ٤٨١ ألف شخص فإن نسبة هؤلاء المدخرين لم تتجاوز ٣ أو ٤ ٪ من جملة السكان ويكون التوسع في المشروعات الانشائية بتشجيع المدخرات عن طريق تطبيق نظام للتأمين الاجتماعي والمعاشات للطبقات العامة جميعاً بحيث تساهم هذه الطبقات بجزء من دخلها بالتوفير في حساب المعاشات أو بنك للتأمين الشعبي أو بأصدار سندات قروض قومية بفوائد منخفضة مع إعفاء قيمة ما يشتري به الأفراد والهيئات والمؤسسات من هذه السندات من ضرائب الدخل تشجيعاً لهم ودافعاً على الادخار في هذه السندات على أن تشر الأموال المجتمعة من هذه المصادر كلها في تنفيذ المشروعات الانشائية الاستخدامية بما وضحته مفصلاً في رسالتي عن « ضغط السكان ومشكلة رؤوس الأموال في مصر » . وسواء على البلاد أقامت الحكومة بهذا التوسع أم قام به أصحاب المشروعات الخاصة عن طريق

تسهيل القروض اليهم من تلك المدخرات . . . طالما استهدفنا في الحالتين إلى استغلال الموارد المعطلة واستخدام الأيدي العاملة المتزايدة لنوجد التناسب بين زيادة السكان وكمية الموارد المستغلة ونخلق التوازن في توزيع المواد القومية ، ومنها القوة العاملة ، بين الزراعة والصناعة والخدمات للحصول على أكبر قدر من الانتاج .

والذى يتطلبه حل المشكلة هو تخصيص جزء من الموارد لتكوين رؤوس أموال . وفي هذه الحالة لابد وأن تكفل الضمانات لتلافي زيادة الغلاء الناتج من زيادة مطالب السكان على مواد الاستهلاك في فترة الانشاء وما يسببه ذلك من ميل الميزان التجارى لغير صالح البلاد .

المراجع

- 1 — Craig, J. I. Egypt in the Postwar World Economy. Cairo 1945.
- 2 — Colvin, Sir Auckland. The Making of Modern Egypt 3rd et; 1906.
- 3 — Crouchley, A. E. Economic Development. of Modern Egypt. New York, 1938.
- 4 — Crouchley, A. E. The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies & Public Debt. Cairo, 1936.
- 5 — El-Shafie, Mahmoud. Population Pressure on Land & the Problem of Capital Accumulation in Egypt. P. HD. Thesis, 1951.
- 6 — El-Shafie, Mahmoud, Land Distribution & Tenure Problem in Egypt. 1947.
- 7 — Issawi, Charles. Egypt : Economic and Social Analysis. Oxford, 1947.
- 8 — Levi, I. G. "L' Augmentation des Revenus de l'Etat. "Cairo, L'Egypte Contemporaine, 1922.
- 9 — Morton, W. A. The Formation of Capital..Madison' 1927.
- 10 — Moulton, H.G. The Formation of Capital. Washington, D. C. 1935.
- 11 — Rifaat, M.A. The Monetary System of Egypt. London 1935.
- 12 — United Nations Final Report of the U.N. Economic Mission for the Middle East, Part I, II, December, 1949.
- 13 — Worthington, E. B. Middle East Science..London, 1946.
- ١٤ — مجلس الشيوخ - تقارير اللجنة المالية رقم ٣٣ سنة ٤٨ - ١٩٤٩ ورقم ٥٣ سنة ٤٩ - ١٩٥٠ ، ورقم ٦٣ سنة ٥٠ - ١٩٥١ .
- ١٥ — مجلس النواب - تقارير اللجنة المالية رقم ٣٦ سنة ٤٨ - ١٩٤٩ ، رقم ٧٠ سنة ٤٧ - ١٩٤٨ ، رقم ١١٠ سنة ١٩٤٨ ، ورقم ٥٠ سنة ٥٠ - ١٩٥١ .
- ١٦ — الكتاب الذهبي لاتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٤٨ .
- ١٧ — مصلحة الاحصاء والتعداد - الاحصاء السنوى العام .
- ١٨ — مصلحة الاحصاء والتعداد - الاحصاء السنوى للجيب سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ .
- ١٩ — مصلحة الاحصاء والتعداد - إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر .
- ٢٠ — مصلحة الاحصاء والتعداد - إحصاء الانتاج الصناعى سنة ١٩٤٧ .

مشروع المزارع التعاونية *

للكنور ابراهيم رشاد باشا

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية سابقا

مقدمة

حضرات الزملاء الجامعيين :

يسرني أن أتحدث إليكم في مشروع المزارع التعاونية لسببين أولهما أن هذا المشروع معروض فعلا على الوزارة وهي معنية ببحثه . فاذا بحثته جامعاتنا في نفس الوقت ، بمثابة في حضراتكم فإن ذلك يساعد كثيرا على تنوير الطريق للحكومة في هذا العصر الذي تلعب فيه الجامعات دورا فعليا في إقرار الأوضاع العمرانية للأمم ، ولم تعد بعد في معزل عن ميدان العمل مشغلة بالأبحاث الفقهية ، منهمكة في النظريات العلمية ، منكبة على المجادلات الأفلاطونية . وأنه لتوفيق حقا من جانب الحكومات العصرية أن تستنير بالجهود الجامعية في إجماع مرافق الحياة ، وتستعين بأساتذة الجامعات في وزاراتها المختلفة . وفي هذا مزايا عظيمة للجامعة والحكومة معا ، فلا تقصر الأولى جهودها على العلوم البحتة بل تتعداها إلى العلوم التطبيقية التي هي جزء لا يتجزأ من الحياة . ولا تقرر الثانية أوضاعا لا تقوم على العلم ، وبذلك تضمن سلامتها وتطمئن إلى ما يشيد عليها من حضارة . والأمثلة أمامنا كثيرة سواء في أمريكا أو في أوروبا وأحيانا في بلادنا وغيرها من البلاد المتحضرة .

أن البلاد التي أهملت حكوماتها رجال العلم فلم تستعن بآرائهم ، أو التي فيها قصرت الجامعات في الاشتراك فعلا في حياة الأمة ، قد ضلت الطريق حقا .

هذا هو السبب الأول في ترحيبي بالتحدث إليكم في مشروع المزارع التعاونية . أما السبب الثاني فهو تهيئة الفرصة للتحدث إليكم في تطور علم الاقتصاد الزراعي ، حتى أصبح علم الاقتصاد الزراعي الاجتماعي كما تطور علم الاقتصاد السياسي إلى علم الاقتصاد السياسي الاجتماعي .

أن العنصر الأنساني في الحياة قد أغرق حقه في الماضي ولم ينتبه إليه إلا في القرن التاسع عشر ، وقد زاد اهتمام رجال الاقتصاد ورجال السياسة منذ ذلك الوقت بعد جهاد شاق من جانب أئمة الإصلاح الاجتماعي ، وهم الذين عملوا وبرهنوا واقنعوا ووجهوا ، فكان لهم أكبر الفضل في تصحيح الأوضاع واستقامة الأمور .

أنه لما يدعش حقا أن نرى العلماء والحكام يقصرون كل جهودهم في ميدان الزراعة على تحسين تربة الأرض من حيث ريها وصرفها وفلاحتها وتسميدها ورفع مستوى الحاصلات من حيث جودة النوع ووفرة المحصول ومقاومة الآفات ، وتحسين الماشية التي أصبحت تنتج من اللحوم أكثرها ومن الألبان أوفرها ومن الأصواف أجودها لدرجة أنه لم يهمل نوع من الحيوانات أو الطيور الداجنة إلا ارتقى نوعه وتوفر علاجه وتضاعف إنتاجه .

كل هذا كان يجري وعناية العلماء والحكام لم تمتد إلى بني الإنسان حتى بدأ رجال الإصلاح الاجتماعي يسمعون أنين الشعب ويحسون آلامه ، فأخذوا يبحثون ظروفه ويعالجون مشكلاته ويرفعون صوته عاليا مطالبين بانصافه . وعندها بدأ العلماء والحكام يعيرون الإنسان ، عنايتهم . وإنما كانت هذه العناية موجهة إلى الحضر حيث العمال مجمعون في المدن تنظمهم نقابات توضح مطالبهم وتدافع عن مصالحهم وتعمل على تحقيقها بعكس الحال في الريف حيث العمال موزعون على مساحات واسعة بعيدين عن الحضارة وما تكسبه من معرفة ومقدرة وبقظة . فهم والحالة هذه لا تخشى لهم الحكومة

بأسا ولا تعمل لهم حسابا حتى هبت عواصف على هذا الريف الحالم تنذر بقلب الأوضاع وقد وفدت من مواطن المذاهب الاقتصادية الاجتماعية الحديثة ، فأسرع رجال العلم ورجال الحكم إلى العناية بأهل الريف وسرعان ما سنت لهم التشريعات الإصلاحية وشهدت بينهم المرافق العامة ، حتى لا يكون هناك ما يدعو إلى قلب الأوضاع . وكان في مقدمة النظم الإصلاحية التي اتجهت إليها الأنظار نظام المزارع التعاونية الذي هو في الواقع زبدة الأنظمة التعاونية جميعها ، لأنه يشمل كل نشاط زراعي واقتصادي واجتماعي في الريف منظما تنظيما محكما يموله المزارعون ويديرونه بأنفسهم ، وترجع الأرباح الناجمة من كل هذه الحركة إلى المزارعين أنفسهم الذين قاموا بها .

رب سائل يسأل وما الذي أقعدنا عن هذا المشروع طوال السنوات الماضية ؟ الواقع أننا سعينا سعيا متواصلا لاقرار هذا النظام منذ عشرين عاما تقريبا . ففي سنة ١٩٢٨ قدمت مشروعا لوزارة الزراعة ، شكلت من أجله لجنة « خاصة » لبحثه انتهت بوضع مرسوم لمسوخ للمزارع التعاونية لا يزال يتعثر في سيره إلى يومنا هذا ، لدرجة أنني عارضت في تسميته مزارع تعاونية فاطلق عليه اسم أقرب إلى نوع عمله فسمى « مشروع الاقطاعات الزراعية » .

وفي سنة ١٩٤٦ قدمت مشروعا آخر سميته « مشروع القرية السعيدة » وإنما لسوء الحظ تركت الحكومة في أواخر السنة المذكورة ، فأهمل المشروع تمشياع السياسة الحكومية التقليدية في مصر وهي وضع المشروعات التي يترك أصحابها الحكم « على الرف » . ولما جاءت سنة ١٩٥٢ رضعت المشروع الذي أتشرف بعرضه على حضراتكم ، مستكملا من جميع الوجوه حتى لا تتكلف الحكومة أي مجهود سوى تجربته على الأراضي المستصلحة في شمال الدلتا ، فإذا صحت التجربة واقتنعت الحكومة بصلاحية هذا النظام عيتمته . وقد رفعت مشروعي هذه المرة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك رجاء أن ينال قسط أوفر من العناية وحظا أسعد مما لقيه مثيلاه من قبل —

وقد تحقق رجائي وتفضل جلالته بالأمر بتحويله إلى الوزارة المختصة حيث يدرسه الاختصاصيون الآن ، أسأل الله لهم الهداية والتوفيق .

وأنه ليطول الوقت إذا أنا شرحت المشروع شرحا وافيا وأوضحت القواعد التي قام عليها خصوصا وأن كل ذلك مطبوع وبين أيديكم ولذا سأكتفي بعرض ملخص له آملا أن يعقبه تنفيذ من جانبكم ونقد واستيضاح حتى تبين قيمة المشروع الحقيقية وعندها يكون قراركم حياله فصل الخطاب .

* * *

ملخص المشروع

تمهيد : تملك الحكومة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المستصلحة تبلغ حوالى الـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان - تزداد مع نشاطها في استصلاح الأراضي - بعضها تستعملها للبحوث والتجارب وبعضها للاكثار من التقاوى والبذور المنتقاة ولشتل الأشجار الممتازة للفاكهة والأخشاب والزينة ، وبعضها تباعه لمن يتقدم لشرائه في المزاد - بصرف النظر عن مهنته وعمه إذا كان يمتلك أرضا - وبعضها توزعه على صغار المزارعين في المناسبات بشروط سهلة . ولما كان واجبنا أن نوجه الحكومة إلى ما نراه أصلح الطرق للاستفادة قوميا من هذه الأراضي وضعنا « مشروع المزارع التعاونية » اعتقادا بأن بيع الأراضي للأفراد غير المزارعين أو لمن توفرت لديهم أراض من أفراد المزارعين (في حين أن الملايين منهم لا يملكون من الأرض شيئا . بل ويتعذر عليهم استئجار أرض بشروط معتدلة ، يعتبر من قبيل وضع الشيء في غير محله . كما أن بيعها مساحات ضئيلة لصغار المزارعين ليفلحوها بطرقهم البدائية ليس من الحكمة في شيء لما يترتب عليه من قيام زراعات تافهة ضعيفة الانتاج ، بعيدة عن الأساليب الفنية للفلاحة غريبة عن الطرائق الاقتصادية للزراعة .

والرأى عندنا أن تؤجر الحكومة هذه الأراضي إلى جمعيات تعاونية للفلاحة تنشأ في وسطها لتقوم عليها مزارع تعاونية ، لأن تبيعها لها . تفاديا لما يكلفها من دفع أقساط الثمن بما لا تستطيع معه أن تدبر لأعضائها حصة سخية من الربح تكفل لهم عيشا رغدا وتشعرهم بالفارق بين الزراعة الفردية وبين الزراعة الجماعية . ومع ذلك فإنه يستوى عند الأعضاء كون الأراضي ملكا للدولة أو ملكا للجمعية مادامت الملكية ليست لهم وماداموا هم وأسرهم يعيشون في مجتمع توفرت فيه أسباب السعادة .

أما مساحة هذه المزرعة التعاونية فمن رأينا أن تكون حول الألفي فدان حتى لا تكون من الصغر بحيث تصبح مرافقها العامة أكبر من حاجتها ولا من الكبر بحيث تصعب إدارتها . فهي والحالة هذه مساحة مناسبة لوحدة زراعية اقتصادية اجتماعية .

إن مثل هذا الوضع بلا شك يزيد إنتاجنا الزراعي وبالتالي ثروتنا القومية ، باستعمال الأساليب الزراعية الحديثة القائمة على العدد والآلات ، ويحسن توزيع هذه الثروة بين الذين قاموا بإنتاجها ، فضلا عن أنه يقيم حياة اجتماعية راقية في الريف الذي لم تحققه المزارع الفردية صغيرها وكبيرها على حد سواء .

تكوين الجمعية : تتضامن وزارات الشؤون الاجتماعية والشؤون القروية ورجال الإدارة في الأقاليم في الدعوة للمشروع في المناطق المكتظة من الريف ، واختيار العائلات التي تقوم عليها المزرعة التعاونية . وعدد هذه العائلات حول الثلاثمائة منها مائتا عائلة من المزارعين ومائة من مختلف العناصر المكونة للقرية المثلى .

وبعد تأسيس الجمعية وتسجيلها وانتخاب مجلس إدارتها يحرر عقد إيجار الأرض المتفق عليها لأجل غير مسمى بين مصلحة الأملاك ورئيس الجمعية .

ويُتسلم مجلس الإدارة هذه الأرض وما عليها من مساكن ومرافق عامة طبقاً للرسوم الموضوعة لذلك .

عقب ذلك ينتخب المجلس أعضاء اللجان الآتية اللازمة لتسيير العمل في المزرعة من بين أعضاء الجمعية عموماً، وهي لجان الفلاحة، والرى والصرف والطرق، والبذور والأسمدة والعلف وفلاحة البساتين، وتربية الماشية، والآلات الزراعية، والصناعات الزراعية، وبيع الحاصلات، والحاجات المنزلية، والدار. على أن يرأس كلا منها عضو من أعضاء مجلس الإدارة حتى يتم التناقص بين مجلس الإدارة ومختلف اللجان .

يتفق مع وزارة الزراعة على أن تنيب أحد مفتشيها الخبيرين بإدارة العزب للإقامة في المزرعة والعمل بها بجانب مجلس الإدارة ليس فقط كمستشار فني لهم بل وموجه لجهودهم وعامل معهم يداً بيد، وذلك للسنة الأولى على الأقل ويصح أن ينظم هذا المفتش التعاوني، وقته للعمل في عدد من المزارع التعاونية المتقاربة .

يبدأ العمل بوضع مجلس الإدارة السياسة العليا للزراعة وتتناول سياسة الأرض وتقسيمها حسب الدورة الثلاثية واستكمال إعدادها للفلاحة، وسياسة المحاصيل فيقرر ما يزرع منها، و سياسة تربية الماشية، فيبت في نوعها ومداها. وبعد ذلك تباشر كل لجنة من اللجان العشر المذكورة مهمتها في حدود هذه السياسة .

أما تمويل المزرعة فيكون عن طريق « بنك التسليف الزراعي والتعاوني، كما هو الحال في الجمعيات التعاونية عموماً .

تربية الماشية : من الأعمال الرئيسية في المزرعة تربية الماشية من جاموس وبقر وعجول وغنم إلى آخره على المساحات الواسعة المنزرعة برسيا وفي حظائر عامة، وما يتبع ذلك من إقامة معمل عصرى للألبان، كل ذلك على قواعد عليه يحسن معها ألا يربى الأعضاء ماشية في حظائر خاصة تقام في دورهم .

وما يحتاجون إليه من ألبان ومنتجاتها لاستهلاك بيوتهم يشترونه نظيفا من المعمل وبشمن منخفض. وما كان مقدرا أن يربحوه من تربية الماشية بأنفسهم يحصلون عليه كحصة في الارباح آخر العام من قيام المزرعة بهذه العملية بطريقة أصلح وأجدى .

مكان الأعضاء من المزرعة: إن الأعضاء جميعا هم أصحاب المزرعة ، متضامين في استئجار الأرض باسم الجمعية التعاونية ليفلحوها بأنفسهم متعاونين طبق نظام عادل يجازى فيه كل بقدر عمله كمية ونوعا جزاء سخيا . وفوق ذلك يوزع عليهم آخر العام الزراعى ما ينتج من أرباح صافية بنسبة حصصهم في هذا الجزاء وهو ما يسمى « بالعائد التعاونى » ، فهم والحالة هذه أسرة واحدة كل عضو منهم له حقوق وعليه واجبات . والجمعية العمومية للمزرعة هى مصدر السلطات جميعها ، ولكل عضو صوت واحد فيها . وهذه الديمقراطية الاقتصادية هى السر فى الابقاء على الحافز الشخصى فى النظام التعاونى .

مرتبات الأعضاء: خصص لكل عضو مرتب يتفاوت بين أربعة جنيهات ونصف فى الشهر وثلاثين جنيها حسب قيمته الانتاجية فى المزرعة . وبما هو جدير بالذكر أن هذا المرتب أعلى مما هو سائد كما أنه مرتب مستمر . وللعضو أن يسحب (على الحساب) خلال السنة مبالغ من استحقاقه فى الايراد السنوى للمزرعة يواجه بها مطالب المعيشة . ويستطيع أن يشتري بالآجل لاستهلاك بيته مما تنتجه المزرعة من حبوب ولحوم وخضر وفاكهة بشمن منخفض على ألا يزيد مجموع هذه المبالغ عن المبلغ السنوى المقرر فى كشف فيات الأعضاء . كما أنه يستطيع أن يمضى الأيام التى لا شغل له فيها فى العمل بمصانع المزرعة تحت إشراف إخصائيتها ، فيستفيد وتستفيد الجمعية بهذا الانتاج الاضافى فى الصناعات الزراعية .

المرافق العامة فى المزرعة: إن الجانب الاجتماعى فى نظام التعاون هو الغاية منه وما الجانب الاقتصادى إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية . ذلك لأن الحياة

الطبية يجب توافر المادة فيها قبل كل اعتبار . وقد دأب « التعاون » منذ نشأته على أن يجعل هذا الوضع نصب أعين التعاونيين - وقد ركزت المزارع التعاونية المرافق العامة لخدماتها الاجتماعية فيما يأتي :

(أ) النادى الرياضى الاجتماعى : وهو ككل النوادى الراقية للحياة الرياضية والاجتماعية يشغل مكانا منظما تنظيما عصريا من حيث المبنى والحديقة والأثاث ومختلف وسائل الراحة ومطالب الرياضة البدنية من ملاعب لمختلف الألعاب وملحقاتها من دورات مياه صحية وغيره وفيه كذلك صالة للاجتماعات العمومية ومسرح للتمثيل والسينما والمحاضرات والحفلات . وحجر خاصة للاستراحة والاستقبال والتسليه بالعب كالشطرنج وغيره . وكذلك حجرة مكتبة مناسبة تتوسطها مائدة كبيرة عليها الجرائد اليومية والمجلات الأوروبية . كما أن به استعدادا تاما لتقديم مختلف المربات . ويقوم بتنظيم كل ذلك عضو من أعضاء الجمعية متخصص فى مثل هذا العمل .

لا شك أن وجود مثل هذا النادى لا يجعل للعمل مكانا فى نفوس الأعضاء فيرفه عنهم ويدعم الرابطة بينهم ويقوى أجسامهم ويهذب نفوسهم ويثقف عقولهم ، ويحببهم فى مزارعتهم .

(ب) المستشفى : إن من دعائم المرافق العامة ولا شك « المستشفى » . هذه المؤسسة التى لا غنى عنها خصوصا فى القرى المصرية حيث تنتشر الأمراض ويكثر « الدجل » العلاجى . ويجهز هذا المستشفى بحيث يصبح صالحا للعمل من حيث إجراء العمليات البسيطة والقيام بالاسعافات وإجراءات الوقاية . وتقديم الأدوية الخ وذلك بواسطة طبيب مقيم ومرضى رجالا ونساء . أما العمليات الكبيرة والأمراض المستعصية فتحال إلى المستشفيات الكبيرة فى عواصم المديرىات .

(ج) معاهد التعليم : وأقصد بذلك « حضانة » و « روضة » و « مدرسة ابتدائية » ، فى الأولى تودع الأم طفلها ترعاه وتغذيه موظفة « متخصصة » فى

ذلك حتى تعود إليه أمه من عملها في الحقل أو البيت . وفي الثانية يتعلم الطفل مبادئ القراءة والكتابة والتعود على الحياة الجماعية . وفي الثالثة يدرس للشهادة الابتدائية فإذا حصل عليها وأريد الاستمرار في الدراسة انتقل إلى أقرب مدينة بها مدرسة « ثانوية » . وإلا بقي مواطناً متعلماً في المزرعة يشترك بنباهة مع زملائه في أعمالها أو يتركها مواطناً صالحاً سعياً وراء الرزق .

وهذه هي الخطوط الرئيسية للمرافق العامة التي تقوم المزرعة بإعدادها والصرف عليها بما يكلفها ما لا يقل عن أربعة عشر ألفاً من الجنيهات في العام أى أن كل فدان من الألفي فدان يتحمل سبعة جنيهات سنوياً .

ولما كانت الحكومة هي التي تحمل أعباء المرافق العامة في القرى فقد خفضنا سبعة جنيهات من إيجارة الفدان نظير قيام المزرعة بهذه المهمة نيابة عن الحكومة ، هذا إذا كانت الأرض مستأجرة منها . أما إذا كانت الأرض مستأجرة من الأهالي فعلى الحكومة أن تعين المزرعة التعاونية بمثل هذا المبلغ لتحملها هذه الأعمال العامة المهمة .

ملخص مشروع ميزانية المزرعة : إن مثل هذه المزارع من الناحية الزراعية والاقتصادية هو كمثل « التفاتيش » ، الزراعية الكبيرة المتوفرة فيها أسباب المعرفة والدراية وحسن الإدارة والمقدرة على الصرف ، لذلك وضعت لها مشروع ميزانية مماثلاً لمشروعات التفاتيش المذكورة كي يطمأن إلى وضعها المالى ، وملخصه كالاتى :

مصرفات		ايرادات	
ايجار ٢٠٠٠ فدان بواقع الفدان	جنيه ٢٠٠٠٠	ايرادات الحاصلات	جنيه ١٠٣٨٢١
١٠ جنيهات سنويا		الزراعية	
مصرفات المزرعة مما جمعه	٥٨٠٦٢	ايرادات المواشى	٠٠٩٩١٥
مرتبات الاعضاء	٢٠٥٣٨	الاعنام	
الريخ } للاحتياطى ٦٠٥٠ جنيهها	١٥١٣٦		١١٣٧٣٦
للعائد ١٠٨٢ جنيهها	١١٣٧٣٦		
فيخص كل جنيه مرتب			
$\frac{٩٠٨٢}{٢٠٥٣٨} = ٤٤,٢$ عائد			

هذا فيما يختص بالناحية المالية ، أما الناحية الاجتماعية لهذه المزارع فهى غربية على « التفاتيش » ، مع أنها جزء لا يتجزأ من الأوضاع التعاونية ، ولذلك خصصتها بشئ من الايضاح .

* * *

هذا ما رأيته أن أعرضه على حضراتكم ، وأتم خير من يقدر أثر هذه « المزارع التعاونية » ، فى تحسين الزراعة وتعميم استعمال آلاتها ، وفى تنمية الثروة الحيوانية ونشر الصناعات الزراعية ، وفى علاج مشكلة المالك والمستأجر وإقرار العدالة الاجتماعية .

فى كل من هذه الأبواب لا شك لكم آراء قيمة ، فأسمعونا إياها حتى إذا ما اتفقنا عليها أوعلى بعضها تكاتفنا باعتبارنا رجال اختصاص وأصحاب آراء على كيفية توجيه الحكومة ذلك التوجيه القومى الذى يضاعف إنتاجنا الزراعى ويساعد على حسن توزيع الثروة الزراعية ويرفع المستوى الاجتماعى لأهل الريف عموما .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعديل وتبديل المنوال

الراهن للحياة الزراعية في مصر

المزرعة التعاونية وسيلة هامة للنهوض بالانتاج الزراعى ومرحلة أولى

فى التنمية الاقتصادية

مستقبل المزارع التعاونية فى مصر

للدكتور محمد منير الزلاوى^١

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى

والدكتور زكى محمود سبانه^٢

مدرس الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة فاروق الاول بالاسكندرية

مقدمة

مصر دولة متخلفة إقتصاديا واجتماعيا ما فى ذلك ريب . وتتجمع آثار هذا التخلف بادية فى انخفاض مستوى معيشة غالبية المصريين . أما بواعث الانخفاض فتعزى إلى الفقر أى إلى ضآلة الدخل القومى والفردى . ومن مظاهر ضآلة الدخل مانعوله عن النسبة بين الدخل الفردى فى مصر وفى الولايات المتحدة مثلا وهى أكثر دول العالم دخلا فرديا . فالدخل الفردى فى مصر يقل عن ٧ ٪ عن نظيره فى الولايات المتحدة . ويستدل على شدة انخفاض مستوى المعيشة فى مصر إذا علمنا أيضا أنه بالرغم من التفوق النسبى للدخل الفردى فى الولايات المتحدة فإن حوالى ثلثى سكانها كما

(١) دكتوراه الفلسفة Ph. D. فى علم الاقتصاد الزراعى من جامعة كاليفورنيا بأمريكا

وبكالوريوس العلوم بمرتبة الشرف B. Sc. Hons فى علم الاقتصاد الزراعى من جامعة كاليفورنيا بأمريكا ودبلوم الزراعة من مدرسة الزراعة العليا بالجيزة .

(٢) دكتوراه الفلسفة Ph. D. فى علم الاقتصاد الزراعى من جامعة ويسكونس

بأمريكا وماجستير العلوم M. Sc. فى علم الاقتصاد الزراعى من جامعة ويسكونس بأمريكا وبكالوريوس العلوم B. Sc. فى الزراعة من جامعة فؤاد الاول .

وصفهم مرة رئيسهم الراحل روزفلت ما يزالون يعانون من سوء الغذاء والكساء والبناء . وهذا مما يوضح بما لا يترك مجالا لأى شك مدى إتساع الهوة التى تفصل بين مستوى المعيشة الراهن فى مصر وبين المستوى المتواضع الذى ربما تحقق بالاقتصار على مجرد مضاعفة الدخل الفردى الراهن مرة أو مرتين أو ثلاثا كى يبلغ حوالى ١٤ ٪ أو ٢١ ٪ أو ٢٨ ٪ فقط من نظيره فى الولايات المتحدة . وبما يوضح أيضا مدى ضخامة العراقيل التى تقوم فى سبيل إنتاج دخل فردى كفى لتحقيق هذه الغاية فى مصر ومدى ضخامة الجهد والمال اللازمين للتغلب على هذه العراقيل لما قد تتطلبه زيادة الدخل وفقا لهذه النسب الثلاث من زيادة الرقعة المزروعة حاليا والبالغة حوالى ٦ ملايين من الأفدنة إلى حوالى ١٢ مليونا أو ١٨ مليونا أو ٢٤ مليونا على التوالى . هذا مع فرض بقاء الطاقة الانتاجية والصناعية والتجارية وكذلك درجة الغزارة الزراعية الحالية ثابتة . أما إذا سائرت الطاقةان الصناعية والتجارية ودرجة الغزارة الزراعية فى إتساعها الرقعة المزروعة فأن الزيادة اللازمة فى مساحة الرقعة المزروعة تكون بطبيعة الحال أقل مما ذكر إلا أن المرء لا يستطيع اغفال حقيقة أخرى هامة تنحصر فى أن العراقيل التى تعترض سبيل التوسع الصناعى والتجارى والتعزيز الزراعى وكذلك الجهود اللازمة للتغلب على هذه العراقيل ليست أقل شأنًا من نظائرها فيما يخص زيادة الرقعة المزروعة . أما إذا استهدفت السياسة المرسومة لزيادة الدخل الفردى فى مصر الوصول به إلى مستواه فى الولايات المتحدة لاستدعى ذلك زيادة الرقعة المزروعة فى ضوء نفس الفروض السالفة إلى حوالى ٩٠ مليونا من الأفدنة .

وعلى أية حال فأن النهوض بمستوى المعيشة إلى حد ملبوس ومرسوم لا بد أن يستند إلى النهوض بمقدار الدخل الفردى . والنهوض بمستوى الدخل الفردى يستند بدوره على توسيع الطاقة الانتاجية الزراعية والصناعية والتجارية . أما توسيع الطاقة التجارية فيستند على مدى إتساع الماقتين

الزراعية والصناعية واتساع الطاقة الصناعية رهن بآتساع الطاقة الزراعية فى
بنيان اقتصادى معظمه زراعى كما هو الحال فى مصر لأن تمويل التوسع
الصناعى يستمد من فائض الانتاج الزراعى الذى لا يتحقق إلا بالتوسع
الزراعى كما ويستند تصريف المنتجات الصناعية الناجمة من التوسع الصناعى
على درجة استيعاب البنيان الزراعى لتلك المنتجات وهو ما لا يتحقق
إلا بالتوسع الزراعى . أما التوسع الزراعى فلا يتحقق إلا بزيادة الطاقة
الانتاجية الزراعية أى بزيادة الانتاج الزراعى وتكون هذه الزيادة على مرحلتين
أولاهما زيادة الانتاج الزراعى رأسيا بتعزيز الرقعة المزروعة حاليا بسلوك
أحدث الأساليب المزرعية التكنولوجية والاقتصادية المعروفة . وثانيتهما
الانتاج الزراعى أفقيا أى بزيادة الرقعة المزروعة حاليا باستزراع كل
ما يمكن من الأراضى التى لاتزال بورا صحراوية أو غير صحراوية . وتحقيق
المرحلة الثانية رهن بتحقيق المرحلة الأولى لأن تمويل استزراع وتعمير
الأراضى البور يستمد من فائض الانتاج الزراعى الذى قد يتوافر بزيادة
تعزيز الرقعة المزروعة حاليا . ويبدو أن تحقيق التوسع الزراعى بشطريه
الرأسى والأفقى رهن بتعميم نظام المزارع التعاونية الذى يقترح سعادة الدكتور
إبراهيم رشاد باشا مجرد تجربته فى أراضى الحكومة المستصلحة وفقا للشروع
الذى وضعه ورفعته إلى حضرة صاحب الجلالة الملك والذى تناولته بالتلخيص
والتأييد معظم الصحف اليومية والمسائية وكذلك معظم المجلات الأسبوعية .
فاتباع الأساليب المزرعية التكنولوجية والاقتصادية العصرية لا يمكن أن
يتحقق فى المزارع الصغيرة والضئيلة والمفتتة والمشتتة التى تسود الزراعة
المصرية فى الوقت الحاضر لأن تعميم استخدام الأساليب الحديثة فى حد
ذاته رهن بسعة معينه لكل مزرعة . والمزرعة التعاونية إن هى إلا لون
من ألوان المزارع الواسعة التى يمكن الاستفادة فيها بالمزايا الاقتصادية
للوحدات الإنتاجية الواسعة وكذلك بالمزايا الاجتماعية التى تكفلها عدالة
توزيع إجمالى الدخل بين عناصر الإنتاج الداخلة فى تركيبها كبنيان اقتصادى

مزرعى وبين مختلف الأشخاص العاملين فيها والمتصلين بها. فالمزرعة التعاونية إما هى والأمر كذلك إلا منشأة اقتصادية - اجتماعية قد لا يشوبها الكثير من مساوئ المنشآت الواسعة التى يهيمن عليها فرد أو جماعات غير تعاونية كالشركات مثلاً سيما فى هذا الوقت الذى يزداد فيه الشعور المناوئ للأساليب الاستغلالية التى يراها البعض ضارة ومنافية للرقى الاقتصادى الذى تصبو إليه الدولة . ولما كانت الدولة قد درجت على الاضطلاع بكثير من المهام التجريبية ومنها تجارب عن كثير من المشاكل التى تقل شأننا عن المشكلة المتصلة بموضوع المزارع التعاونية ومنها التجارب الخاصة بتحسين محصول معين أو عملية مزرعية معينة فى المزارع المعروفة بمحطات التجارب أو المعروفة بالمزارع النموذجية فلسنا نرى بأساً من اضطلاعها بتجربة نظام المزارع التعاونية وفقاً للأسس التى رسمها سعادة الدكتور إبراهيم رشاد باشا حتى ولو اقتضرت نتائج التجربة على إظهار الصعوبات والعراقيل التى تقوم فى سبيل مثل هذا النظام وعلى استخدام مثل هذه المزارع كميدان لتدريب طائفة من القادة على إدارة الأعمال المزرعية الواسعة تلافياً للنقص الشديد الملبوس فى عدد هؤلاء وفى جدارتهم الإدارية .

إزاء كل هذه الظروف وأداء لرسالتنا بحكم منصبتنا الجامعيين ولا تماننا لجهة جامعية مختصة بعلم الاقتصاد الزراعى وهو العلم الذى يتناول ضمن مباحثه موضوع المزارع التعاونية وغيره من المسائل المشابهة فقد رأينا أن نستعوض بدورنا مشروع الدكتور رشاد باشا ونتناوله بالتفنى العلمى مراعين فى ذلك مجرد إبراز النتائج التى يحتمل أن تترتب على مسببات أو إجراءات أو سياسات معينة إذ ليس لنا بحكم عملنا الجامعى أن نشير بما يجب أن يتبع فهذا من شأن الهيئات المنوط بها اتخاذ مثل هذه الاجراءات أو رسم هذه السياسات . ولما كان نظام المزارع التعاونية عبارة عن لون من ألوان التعديلات التى تتناول جميع أنواع البنى الاقتصادية فقد رأينا لتسهيل إدراك آثاره أن نبدأ بموجز عن البنى الاقتصادية الزراعى المصرى انراهن بوصفه المهاد الاقتصادية

والاجتماعى الذى لمس الدكتور رشاد باشا علله الاقتصادية والاجتماعية
فتقدم إلى مواطنيه مقترحا الاستعانة بنظام المزارع التعاونية فى علاجها .

البنیان الاقتصادی

البنیان الاقتصادی هو بطبيعة الحال الميدان الذى يعيش فيه سكان العالم
ويستمدون منه وسائل الاستهلاك أى وسائل المعيشة وذلك بالجمع بين
الموارد الطبيعية والموارد الانسانية بنسب معينة فى وحدات إنتاجية متباينة . وهذه
الموارد الانسانية هى المعروفة بالمديرين والارض والعمال ورأس المال والأوضاع
الاقتصادية والاجتماعية . والبنیان الاقتصادی فروع عدة تنحصر فى ثلاثة فروع
رئيسية وفقا للنعم الرئيسية الجارى إنتاجها فى كل منها . هذه الفروع الرئيسية
الثلاثة هى البنیان الاقتصادی الزراعى (الزراعة) والبنیان الاقتصادی
الصناعى (الصناعة) والبنیان الاقتصادی التجارى (التجارة) . ويكون
البنیان الاقتصادی وكل فروعہ على أنواع رئيسية عديدة وذلك وفقا لحدود
كل منها : فأى بنیان اقتصادى أو أى من فروعہ يكون عالميا أو إقليميا -
عالميا أو قوميا أو إقليميا - قوميا أو محليا أو شخصا . وكل من هذه الأنواع
يكون أيضا إما عاما أو خاصا . فالبنیان الاقتصادی العام يتضمن كافة الصناعات
الكائنة فيه بينما يتضمن البنیان الاقتصادی الخاص صناعة واحدة معينة فيه
كصناعة الحديد أو الألبان أو اللحوم أو النسيج .. الخ . ولهذا فإن البنیان
الاقتصادى العالمى العام مثلا يتضمن العالم كوحدة مشتملة على كافة الصناعات
الكائنة فيه بينما يتضمن البنیان الاقتصادى العالمى الخاص صناعة واحدة .
وعلى ذلك فإن كلا من صناعة الحديد أو اللحوم أو الألبان أو النسيج ... الخ
تكون بنيانا اقتصاديا عالميا خاصا . وهكذا بالنسبة لبقية البنيات من
إقليمية عالمية وقومية وإقليمية - قومية ومحلية . أما البنیان الاقتصادى الشخصى
فهو البنیان الذى يكون فى حوزة شخص واحد طبيعى أو معنوى . والشخص
المعنوى عبارة عن عدة أشخاص يكونون جماعة معينة عائلية كالأسرة

أو غير عائلية كشركة أو جمعية أو غير ذلك من المؤسسات التي لها شخصية معنوية. والبيان الاقتصادي الشخصي يكون إما مزرعة أو متجرا أو مصنعا وفقا لكونه وحدة إنتاجية زراعية أو تجارية أو صناعية. كما أن البيان الاقتصادي الشخصي وشأنه في ذلك شأن البيانات السابقة يكون إما عاما أو خاصا. فالبيان الشخصي العام هو ذلك الذي يكون في حوزة هيئة أي جماعة لها صبغة عامة كجمعية أو نقابة أو مستشفى أو عشيرة أو قبيلة... الخ أو خاصا إذا كان في حوزة شخص واحد أو أسرة أو هيئة لها صبغة عامه كشركة مثلا حيث يكون نشاط مثل هؤلاء الأشخاص لمصلحة خاصة لا عامة.

البيان الاقتصادي الزراعي

للبيان الاقتصادي كما جاء من قبل ثلاث فروع رئيسية هي الزراعة والصناعة والتجارة. وتكون الزراعة أساسيا من مجموعة الوحدات الاقتصادية الزراعية المعروفة بالمصانع. وتكون التجارة من مجموعة الوحدات المعروفة بالمتاجر. ويدخل في تكوين كل من هذه الصناعات الثلاث الرئيسية مجاميع أخرى من وحدات اقتصادية فرعية غير المزارع والمصانع والمتاجر. وهذه الصناعات الثلاث الرئيسية في البلاد الراقية غيرها في البلاد المتأخرة. فبينما تسير في الأولى وفقا لعلوم زراعية أو صناعية (هندسية) أو تجارية لها أصولها وقواعدها فإنها في الثانية تسير على غير هدى حيث تعتبر كل منها « بابا من أبواب الرزق يفتحه القدر لمن يشاء ويوصده في وجه من يشاء ». أما في البلاد الراقية فإن الزارع أو الصانع أو التاجر يرجح لأنه يتبع سياسة مزرعية أو مصنعية أو متجارية محكمة روعيت في رسمها الأسس العلمية. وفي تلك البلاد أيضا تستطيع الدولة أن تفيد وتستفيد لأنها تسير وفقا لسياسات زراعية وصناعية وتجارية محكمة. أما في المتأخرة فيخسر الزارع والصانع والتاجر وكذلك الدولة لأنهم جميعا يسرون شئونهم كيفما اتفق كما سلف القول. ولما كانت الزراعة والأمر كذلك هي البيان الاقتصادي الزراعي فقد

أضحى بذلك صناعة أى مهنة استغلال الموارد الأرضية (الطبيعية)
والموارد الانسانية (السكان) فى وحدات إنتاجية لإنتاج الزروع النباتية
والحيوانية التى ينعم بها الإنسان سواء باستهلاكها مباشرة أو بعد استبدالها
كلها أو جزئيا بغيرها أى التى يستعملها الإنسان فى إشباع مشتهياته من
الاحتياجات والرغبات . وبمعنى آخر فإن الزراعة هى ذلك الشطر من البنيان
الاقتصادى الذى يضم من عناصر الإنتاج القدر الموجه منها نحو إنتاج
الزروع النباتية والحيوانية التى ينعم بها منتجوها فى إشباع مشتهياتهم إلى النعم
الزراعية أو النعم غير الزراعية الناتجة فى البنيانين الاقتصاديين الرئيسيين
الآخرين وهما الصناعة والتجارة أو فى البنيات الاقتصادية الأخرى المتفرعة
عن هذه الصناعات الرئيسية الثلاث . وبطبيعة الحال فإنه علاوة على أن
الزراعة كصناعة رئيسية أى كوحدة إنتاجية وإستهلاكية رئيسية تضم القدر
من عناصر الإنتاج (بما فيها الإنسان) المخصص لإنتاج النعم (المنتجات)
الزراعية فإنها تضم أيضا مستهلكى هذه المنتجات بمعنى أن الزراعة كصناعة
ومثلها فى ذلك مثل كافة الصناعات الأخرى تضم منتجى ومستهلكى المنتجات
الزراعية سواء استهلكوا كل ما أنتجوا مباشرة أو استبدلوا بكل ما أنتجوا
أو بجزء منه منتجات غير زراعية (١) .

(١) يتبين مما تقدم أن مدلول كلمة الزراعة المصبرى لا يقتصر على معناها الحرفى الذى
كان شائعا من قبل وهو مجرد العناية بالأرض أو بالحقل بل تعداه إلى نطاق أوسع وصارت
الكلمة تعنى صناعة إنتاج النواتج الزراعية النباتية والحيوانية الخام أو نصف الخام أو تامة
الصنع . وبوصف الزراعة صناعة أى بوصفها بنيانا اقتصاديا هو البنيان الزراعى فإنها
تشمل أيضا الجزء من السكان الذى يتولى عملية الإنتاج والذى يستهلك فى نفس الوقت
المنتجات الزراعية إما مباشرة أو بعد استبدالها كلها أو بعضها بمنتجات غير زراعية .

البيان الاقتصادي الزراعى المصرى

تمهيد

البيان الاقتصادي الزراعى المصرى إن هو إلا بيان اقتصادى قومى معظه زراعى لأن الزراعة لاتزال الصناعة الرئيسة الكبرى فى مصر فعليها ترتكز كافة الصناعات ويرتبط بها إلى حد كبير نعيم وهناء كافة السكان وبدونها يتعذر التوسع الصناعى والرواج التجارى . وبالرغم من ملائمة الموارد الطبيعية المصرية لهوض صناعة الزراعة فإنها مازالت متأخرة . ولا يرجع هذا التأخر جميعه إلى النقص فى الموارد الطبيعية أو الانسانية بل أيضا إلى تخلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية . إذ يحول هذا التخلف دون التمكن من استغلال تلك الموارد استغلالا مجزيا . وعلى العموم فلدى المصريين من الموارد الطبيعية قدرا ونوعا والانسانية عددا ما يحسد لهم عليه غيرهم من سكان البلدان الأخرى .

السكان الريفيون والزراعيون

يبلغ عدد السكان فى مصر وفقا لتعداد ١٩٤٧ حوالى ٢٠ مليوناً وكانوا ١٦ مليوناً وفقا لتعداد ١٩٣٧ وحوالى ١٤ مليوناً وفقا لتعداد ١٩٢٧ . أما وفقا لتعداد ١٩١٧ فكانوا حوالى ١٣ مليوناً ووفقا لتعداد ١٩٠٧ حوالى ١١ مليوناً وكانوا حوالى ١٠ مليوناً وفقا لتعداد ١٨٩٧ . والسكان الريفيون ثلاثة أرباع المصريين وبقية مقيمون غالبا فى قرى لافى مزارع . ويبلغ السكان الزراعيون وهم السكان الريفيون الذين يعملون مباشرة فى إنتاج الزروع حوالى ثلاثة أرباع جملة السكان الريفيين . أما السكان المزرعيون أى الذين يسكنون المزارع فيبلغون حوالى ٢٢ ٪ فقط من جملة السكان الزراعيين . وإلى جانب هذا فإن حوالى ثلاثة أرباع المرتزقين من بين السكان

الزراعيين إن هم إلا عمال زراعيين أجراء أو أقرباء أو غير أجراء ، أما الربع الباقي فزارعون ثلاثة أرباعهم ملاك والربع الباقي مستأجرون . وبضم الجزء من المزارعين الذين تقل حيازاتهم عن ٢ أفدنة مثلا إلى طائفة العمال الزراعيين الأجراء والأقرباء استنادا إلى تقارب مستوى معيشة الطائفتين وإلى أداء أصحاب تلك الحيازات الضئيلة لشطر كبير من العمل المأجور عند الغير إذ أنهم ليسوا في حقيقة الأمر إلا مزارعين جانبيين لوصلت نسبة العمال الزراعيين إلى حوالى ٩٥ ٪ .

النظام الحالى لحيازة الأراضي الزراعية

بعد أن أوضحنا بإيجاز عدة نواحى لتكوين وخصائص سكان مصر لاسيما ما كان منها متصلا ببنائها الاقتصادى الزراعى . ولما كان السكان يعتبرون أحد العناصر التى يستند عليها أى بتيان اقتصادى والأرض عنصر آخر فعلىنا لأدراك طبيعة عملهما معا فى البنيان الاقتصادى الزراعى المصرى أن نلم ببعض الروابط القائمة بينهما كما تبدو فى عدد الحيازات وسعتها وطرائق إدارتها . وبمعنى آخر فإن المجال الذى سوف نقتصر عليه فى هذه الالمامة سيُنصب على إيضاح نظام حيازة الأراضي الزراعية فى مصر . ومن المحقق أن مثل هذه الالمامة تكون فى مجموعها شطرا هاما من الحقائق المتعلقة بالبنيان الزراعى المصرى لأن الكفاءة الانتاجية والتحسينات التكنولوجية وموازنة إنتاج الزروع باستهلاكها وتجميع الثروة أو تبديد هائ واقفار المناطق الزراعية من سكانها وصيانة الخصوبة ومستوى النعيم تعتبر من الظواهر والملاسات العديدة الهامة الناشئة أو المتصلة اتصالا وثيقا بالوضع الراهن لنظام حيازة الأراضي . ويرجع هذا إلى أن معظم الظروف والاموضاع الاقتصادية والاجتماعية الريفية تتعرض كثيرا للتأثر بنظم حيازة الأراضي الزراعية لأننا إنما نهدف إلى إبراز النواحى التى تكون قد أدت إلى الخلل الاقتصادى والاجتماعى الذى يشوب النظام الحالى للبنيان الاقتصادى

الزراعى المصرى أو التى يَحتَمَل أن تَؤَدى إلى خَلل أَقل أو أَكبر لو استبدل نظام الحيازة الحالى بنظام آخر .

يبلغ مجموع عدد المزارع فى مصر النيلية وفقا للتعداد الزراعى فى سنة ١٩٢٩ الذى لم تتغير أرقامه فى كثير من النواحي فيما تلاه من تعدادات واحصائيات ١٠٥,١٠,١٥ مزرعة جملة مساحتها ٧,٧٢٣,٨٥٦ فداناً . أما مصر الشمالية فتضم حوالى ٥٢ ٪ من جملة عدد المزارع الموجودة فى مصر النيلية أى حوالى ٦٩٦ ألف مزرعة . ويوجد بمصر الجنوبية حوالى ٤٨ ٪ أى ٦١٩ ألف مزرعة . وتبلغ مساحة مزارع مصر الشمالية حوالى ٦٤ ٪ من جملة مساحة مصر النيلية (مصر كلها محذوفا منها مصر الصحراوية) أى حوالى ٤,٩٧١,٠٠٠ فداناً وتبلغ مساحة مزارع مصر الجنوبية حوالى ٣٦ ٪ أى ٢,٧٤٨,٠٠٠ فداناً . أما عن متوسط سعة المزرعة فيبدو مما تقدم أنه فى مصر الشمالية يفوق نظيره فى مصر الجنوبية . ويوجد أيضاً بمصر النيلية وفقاً لنفس التعداد ١,٣١٥,١٠٥ مزارعاً أى مدير مزرعة - مالكا ومستأجراً ومديراً أجيرياً . وهذا الرقم مستخلص من عدد المزارع واستند فيه على تعريف المزرعة الذى جاء بالتعداد أنها أى رقعة أورقع من الأرض متى ولو كانت متباعدة طالما أدارها شخص واحد هو المدير أى المزارع وتشتمل فيها إلى حد كبير نفس عناصر الإنتاج الأخرى . وبذلك فإن عدد المزارعين لا يمكن إلا أن يكون مساوياً تماماً لعدد المزارع . يضاف إلى ذلك أن أغلب المزارع المصرية صغيرة وضيئيلة بدليل أنه لو اعتبرنا أن المزرعة الصغيرة هى ما قلت مساحتها عن ٥ أفدنة لبلغت تلك المزارع حوالى ٨١ ٪ من مجموع عدد المزارع البالغ أكثر من مليون وربع مزرعة ولشغلت حوالى ٢٠ ٪ من جملة مساحة المزارع البالغة حوالى ٧,٧٥ مليون فدان . وإذا اعتبرنا المزارع الضئيلة هى ما قلت عن ثلاثة أفدنة لوجدناها تبلغ حوالى ٧١ ٪ (أى أن أغلب المزارع المصرية ضئيلة) من جملة عدد المزارع وتشغل حوالى ١٢ ٪ من جملة مساحتها (٠,٥ ٪ من عدد الملاك يملك ٦٠ ٪

من المساحة) أما مساحة المزرعة المصرية فتبلغ حوالى ٦ أفدنة فى المتوسط . وإلى جانب هذا توجه مزارع كبيرة وإن كانت لا تختلف كثيرا فى جدارتها الانتاجية ولا فى نظامها ولا فى أساليبها المزرعية عن المزارع الضئيلة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن نسبة المزارع المستأجرة إلى المملوكة تقل من حيث عددها أو مساحتها عن ٢٥ ٪ من جملة عدد أو مساحة المزارع المصرية وغالبية المزارع المصرية تجارية وإن كانت لا تزال بعيدة عن مستوى الزراعة التجارية غزيرة النعم الانتاجية المصرية ذات الجدارة الانتاجية العالية التى لا تعوضها غزارة العمل أو النعم الانتاجية البدائية كما أن غالبية الزروع المصرية النباتية والحيوانية ليست من الأنواع الغزيرة التى تقتضى غزارة العمال البارعين أو غزارة النعم الانتاجية أو خليط منهما ومثل هذه الزروع هى التى يكون إجمالى وصافى دخلها كبيرين أيضا (١) .

استغلال الأراضى الزراعية

قله الأراضى المزروعة : السكان وحيازة الأراضى وطرائق استغلالها
بما فى ذلك استعمالها الرئيسية تكون فى مجموعها مسائل ثلاث متشابكة ومعقدة للغاية . لهذا فأننا سنقتصر فى هذه النبذة على ذكر الأشكال المختلفة لاستغلال الأراضى فى الزراعة المصرية . وهذه الأشكال لم تنشأ بطبيعة الحال عرضا بل جاءت فى غالبيتها نتيجة لحواص معينة فى السكان ونتيجة لنظام حيازة الأراضى الراهن ولعوامل أخرى . ولا ريب فى أن اللامام بمختلف وجوه استغلال الأراضى الزراعية أهمية بالغة فى إدراك الكثير من المشكلات المعقدة التى انما تنشأ عما هنالك من إتصال بين الاستعمالات الرئيسية للأراضى وبين البنيانين الاقتصادى والاجتماعى للدولة وفى وضع

(١) الدكتور محمد منير الزلاقي « دراسة تحليلية للبنيان الاقتصادى الزراعى المصرى وأثره فى تطور المرافق الاجتماعية والاقتصادية القومية » - بركلي - كاليفورنيا (رسالة الدكتوراه) - ١٩٤٠ - ص ٥٥ - ٩٢ .

برنامج شامل محكم للنوال الذى يحسن أن تسير عليه فى استغلال أراضيها . وبطبيعة الحال فإن برنامجا هذا شأنه يصعب إغفاله أو تأجيله . أما جملة مساحة مصر فتبلغ حوالى ٢٥٢ مليون فدان أى حوالى ضعف مساحة فرنسا وحوالى مرتين ونصف مساحة كاليفورنيا . ومن هذه المساحة الكبيرة لنسبيا حوالى ٢٤٣ مليون فدان أى ٩٦,٢ ٪ توصف عادة بأنها غير قابلة للزراعة . أما المساحة القابلة للزراعة أى مساحة الأراضي الزراعية فتبلغ ١,٩٥٣,٠٠٠ فدان أى ٣,٧ ٪ ومن هذه المساحة القابلة للزراعة ٨,٤٢٧,٣٠١ فدان أى ٣,٤ ٪ من جملة المساحة تقع فى مصر النيلية وحوالى ٥٢٥,٨٢٧ فداناً أى ٣ ٪ فى مصر الصحراوية . أما المساحة المزروعة من جملة مساحة الأراضي الزراعية المصرية فتبلغ حوالى ٧٥ ٪ أى حوالى ٦,٣٥٠,٠٠٠ فداناً وغير المزروعة ٢٥ ٪ أى حوالى ٢,٦٠٠,٠٠٠ فداناً . وتبلغ المساحة المزروعة فى مصر النيلية حوالى ٧٠ ٪ من جملة أراضيها الزراعية . أى حوالى ٥,٨٠٠,٠٠٠ فداناً وغير المزروعة حوالى ٣٠ ٪ أى حوالى ٢,٦٠٠,٠٠٠ فداناً . أما مصر الصحراوية ففيها حوالى ٥٠٠,٠٠٠ فداناً لم يرد بالتعداد الزراعى لسنة ١٩٢٩ أن شيئا منها لم يكن مزروعا (١) .

الاستعمالات الرئيسية : الزروع النباتية الحقلية هى أكبر استعمال رئيسى للأرض الزراعية بينما لا تشغل الثلاث استعمالات الرئيسية الأخرى وهى الفاكهة والخضر والأشجار الخشبية إلا مساحة ضئيلة . يضاف إلى ذلك ما يشوب تلك الاستعمالات من نقىس ملبوس فى زروع معينة كذلك الذى يشوب زروع الكساء عدا القطن كما فى حالة السكتان والصوف . أما المنتجات الحيوانية فإن البزبان الزراعة المصرى يعانى من أزمة قاسية فيها .

بدائية الأساليب التكنولوجية : لا يزال البنيان الاقتصادى الزراعى المصرى يستند على العمل البشرى والحيوانى الرخيص بالرغم من أن العمل

الرخيص هو أغلى أنواع القوى الانتاجية . لهذا فان الطاقة الانتاجية الزراعية في مصر سوف تبقى محدودة أى سوف يظل الانتاج الزراعى قليلا طالما بقيت القوى المستعملة فى انجاز العمليات الزراعية مسندة فى غالبيتها مما يتولد منها عن عضلات العمال الزراعيين وحيوانات العمل . ولئن كان يكفى لتلئس مدى تأخر الزراعة المصرية وافتقارها الشديد إلى استخدام الماكينات والآلات العصرية أن نستعرض ما لدينا عنها من احصائيات فاننا نستطيع أيضا تدعيم تلك الصورة الاحصائية بأخرى لا تقل عنها وضوحا وذلك بامعان النظر فى طبيعة المستخدم من أدوات ومعدات زراعية فى الوقت الحاضر . فالحرث المصرى بل وتقريبا كل الأدوات الزراعية التى كانت مستعملة فى مصر الفرعونية لا تزال شائعة فى الوقت الحاضر . ولا تزال الثيران والأبقار والجاموس والحمر العمود الفقرى لمعظم العمليات الزراعية والنقلية . وأنه لمن سوء الطالع أن العلم فى مصر لم يخط بعد خطوات كافية لتخفيف عبء تلك الفئة الكبيرة من المصريين الذين يفلحون الأرض أو حتى لمجرد تأمينهم نوعا ما على أن عملهم المضنى لن يبقى هكذا عديم الجدوى . فوفرة الموارد الأرضية أو وفرة العمل الانسان ليست فى حد ذاتها ضمانا كافيا لوفرة المحاصيل الزراعية وذلك لسهولة استنفاد الأولى وسهولة تبديد الثانية . والزراعة المصرية تعاني بشدة من فعل هاتين الظاهرتين فالأساليب الزراعية المختلفة من تكنولوجية واجتماعية لا تزال فى غالبيتها على حالتها البدائية التى كانت عليها فى العصور القديمة والوسطى . فالآلات والأدوات على غاية من البساطة ومعظم المعارف بالية . أما أفنية المزارع المصرية فتكاد تكون خالية تماما من الوسائل الميكانيكية كالجرارات والمحاريث وناثرات السماد وآلات تكوين الدريس والقش والتبن وغبرها من مخلفات الزروع ولاقطات الذرة وقاشراته وآلات التخطيط ... الخ . كما لا يوجد بها آلات الحصاد ولا الآلات الحاصدة الحازمة ولا الآلات الحاصدة الدارسة المعبئة . وفوق ذلك فان الزارع المصرى لا يعرف

إلا القليل جدا عن النواحي الكيماوية والبيولوجية المتصلة بالصرف والرى وصيانة الخصوبة كما لا يعرف إلا قليلا جدا عن الأنواع والسلالات المحسنة للنباتات والحيوانات . أما الحشرات وغيرها من الآفات فهو لا يزال يعتقد أنها عقوبة ربانية . ولهذا فانه يحنج إلى الامتناع عن مقاومتها إلا مرغما فهو إذ يقوم بهذا العمل إنما يفعل ذلك عن رهبة لا عن رغبة لأنه يظن أن فى ذلك تعرضا لمشية العلى القدير . وهكذا نراه ينسب نتائج جهله وأخطائه إلى الأقدار البريئة بالرغم من قوله تعالى : « والذين جاهدوا فىنا لنهدينهم سبلنا » .

الطاقة الانتاجية الحالية والكامنة

الطاقة الانتاجية الحالية محدودة وكذلك الطاقة الكامنة إن لم ترسم لتوسيعها سياسة زراعية معينة . فمن حيث الطاقة الحالية نجد أن مقدار المنتجات الزراعية قليل كما أنه لا يزداد على توالى السنين إلا بنسبة ضئيلة . يضاف إلى ذلك أن النعم النباتية والحيوانية بطبيعة الحال قليلة وغير متنوعة وخاصة فيما يتعلق بأنواع الزروع الغذائية بالرغم من أهمية وفرتها وتنوعها للصحة العامة . ويرجع ضيق الطاقة الانتاجية إلى ما للرجعية والجمود من أثر فى إعاقه إنتشار استخدام الأساليب التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية العصرية فى الانتاج الزراعى وإلى عدم مراعاة التناسب بين مشروعات الرى والصرف أو بين عدد السكان والموارد الطبيعية المستغلة .

ضآلة الدخل الزراعى وصلته بضيق الطاقة الانتاجية

الفقر أن هو إلا ضآلة الدخل النقدى القومى لمجتمع معين أو ضآلة الدخل الفردى لهذا المجتمع أو ضآلة دخل فرد معين فيه . وفى مصر لا يتناسب مستوى الدخل الزراعى النقدى القومى ولا توزيعه مع ما يكفل لغالبية السكان الزراعيين مستوى نعيم عصرى لائق ، وتتجلى هذه الحقيقة

إذا عرفنا أن تقديرات الدخل الفردى السنوى فيما بين حوالى ٩٥ ٪ من مجموع الأسر الزراعية وهى أسر العمال الزراعيين الأجراء والأقرباء وأصحاب المزارع الضئيلة أى الأقل من ثلاثة أفدنة يقل عن ١٠ جنيهات فى السنة . وضآلة مثل هذا الرقم لا تدعو إلى مزيد من التدليل لأن أقل من جنيه واحد فى الشهر لا يمكن أن يكفى لمعيشة أى إنسان فى العالم المتحضر . ويرجع الانخفاض الشديد فى الدخل الفردى لهذه المجموعة من السكان الزراعيين علاوة على قلة الدخل القومى إلى سوء توزيع الدخل بين السكان الزراعيين أى بين المزارعين من جهة وبين العمال الزراعيين الأجراء وصغار المستأجرين من جهة أخرى . فالإيجارات وهى التى تؤول إلى المزارعين الملاك مرتفعة والأجور وهى التى تؤول إلى العمال الزراعيين الأجراء منخفضة . يضاف إلى هذا أن صغر حيازات أصحاب المزارع الضئيلة معناها انخفاض دخولهم الفردية وكذلك انخفاض دخل من يمت إليهم من العمال الزراعيين الأقرباء . وهذا التوزيع السيئ لا يمكن أن يعنى إلا أن شطرا كبيرا من الدخل الزراعى المصرى يؤول إلى عدد قليل من السكان الزراعيين هم طائفة المزارعين غير الضئيلين من ملاك ومستأجرين كأرباح لم تكن لتؤول إليهم لو لم يبلغ مستوى الأجور هذه الدرجة من الانخفاض ولو لم تكن الحيازات الضئيلة على هذه الدرجة من الصغر . والفقر الذى يعم الريف المصرى إنما يرجع أساسيا إلى ضيق الطاقة الإنتاجية الحالية للزراعة المصرية أى إلى قلة الزروع النباتية والحيوانية وسوء تنوعها وخاصة بالنسبة للزروع الغذائية . وهذا الضيق يرجع إلى التركيب الجغرافى والتركيب السياسى والتركيب الجنسى والتركيب العمرى والتركيب الرعوى والتركيب التعليمى والتركيب الريفى - الحضرى لمجموع السكان وإلى تركيب السكان الزراعيين من حيث التركيب التعليمى والتركيب الرعوى والتركيب العمالى والتركيب الهجرى والتركيب الدينى والتركيب الاجتماعى وإلى السعة المساحية فيما يختص بحملة المساحة المزروعة والتى يقال أنها قابلة للزراعة وكتلتها ضئيلة بالنسبة لعدد السكان ولسرعة إزديادهم مما

أدى إلى غزارتهم أى ازدحامهم وإلى النظام الحالى لحيازة الأراضى بمزارعه الصغيرة والضئيلة وأساليبه التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية البدائية وإلى سوء الاستعمالات الرئيسية الحالية لتلك الأراضى إذ تعتبر الزروع النباتية الحقلية كما أسلفنا أكبر استعمال رئيسى للأرض الزراعية بينما لا تشغل الثلاث استعمالات الرئيسية الأخرى وهى الفاكهة والخضر والغابات إلا مساحة ضئيلة . ولا ريب أن فى هذا الوضع يكمن السبب الجوهرى لسوء حالة الغذاء والكساء والبناء وهى الاحتياجات البيولوجية الرئيسية الثلاث للإنسان (١) .

الفاقة الزراعية وصلتها بالفقر

مستوى النعيم أى مستوى المعيشة هو المعيار الذى تقاس به قيمة الحياة الإنسانية المجتمعية معبرا عنها بأنواع ومقادير النعم التى ينعم بها الواحد أو الآخر . ويقاس مستوى النعيم بدوره بمقدار الدخل وبوجوه إنفاقه ووجوه إنفاق القدر المخصص منه لأشباع المشتيات الإنسانية المادية والثقافية من غذاء وكساء وبناء وصيانة للصحة وانتقال ومواصلات ومرح وتعليم وغير ذلك . ومستوى النعيم الزراعى أن هو إلامستوى الحياة التى يحياها السكان الزراعيون وما هذا إلا أنواع ومقادير النعم التى ينعمون بها . والإنتاج الزراعى هو مصدر هذه النعم إذ به يحصلون على النعم الزراعية التى ينعمون مباشرة بجزء منها ويستبدلون بالجزء الآخر نعما غير زراعية . والسكان الزراعيون كغيرهم من السكان يهدفون أيضا إلى الاستمتاع بمستوى نعيم عال غير أن مدى نجاحهم فى تحقيق هذا الهدف يستند على الطاقة الإنتاجية

(١) الدكتور محمد منير الزلاقى « صلة الفقر بمستوى النعيم الزراعى فى مصر »

— محاضرات وبحوث وتقارير حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية — الدورة الثانية
القاهرة : وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٥٠ — ص ٤٦٥ — ٤٦٧ .

للبنيان الاقتصادي الزراعى الذى يعيشون فيه لأن تلك الطاقة هى مصدر الدخل الذى يؤول إليهم فيأتساعها يزداد الدخل الزراعى ويزداد بالتالى أنواع ومقادير النعم التى يشتملها مستوى نعيمهم وتقل تبعاً لذلك ويلات المرض والجهل فيما بينهم أى يرتفع مستواهم الصحى والعقلى ويزداد بالتالى مستوى هئائهم وهكذا يرقى المجتمع الريفى . وهذا الرقى هو ما تدور فى الواقع حوله أغلب مباحث العلوم الزراعية فهى جميعاً ترمى إلى رفع مستوى النعيم الريفى والزراعى بتحسين الاستهلاك والإنتاج أى بتوسيع وتنويع الواحد أو الآخر أو هما معاً . ولما كانت الطاقة الإنتاجية الزراعية الحالية لا تزال ضيقة والفقر شاملاً فلا غرابة أن نرى معظم السكان الزراعيين فى مصر يعيشون فى فاقة أى فى عوز إلى الغذاء الكافى والكساء والبناء الواقين والعلم الرافى وهكذا يعانون من الجوع والعري والعراء والجهل مما يجعل أجسامهم وأذهانهم عليلة أى مريضة وجاهلة ومثل هؤلاء لا يمكن أن يصمدوا فى الحياة ويحالدوا ويكافحوا وينجحوا فى النهوض بالإنتاج الزراعى القومى فالفاقة أن هى والأمركذلك إلا تعبير آخر لمستوى النعيم الزرى أى لمستوى المعيشة المنحط أى للعلل الجسمية والذهنية أى للمرض والجهل والفاقة إنما ترجع كما سلف القول إلى الفقر أى إلى ضآلة الدخل وضآلة الدخل ترجع إلى ضيق الطاقة الإنتاجية الزراعية . وضيق الطاقة الإنتاجية الزراعية يرجع إلى حد غير قليل إلى الفاقة نفسها أى إلى المرض والجهل . وهكذا تنسب كل هذه المتغيرات فى دائرة مردولة (٧) .

السياسة الزراعية

تمهيد

يعتقد البعض وهم مخطئون فى هذا أنه يكفى فى مقاومة الفاقة الزراعية

وتوابعها المرض والجهل إنتهاج سياسة زراعية فرعية يستند في رسمها على مجرد مراعاة عدالة توزيع الدخل القومى الزراعى الحالى توزيعا أقرب إلى المساواة منه إلى تلك التفرقة الشديدة السائدة بين دخول الأفراد والطوائف. والحقيقة أن حالة كهذه تقضى باتباع سياسة قومية زراعية اقتصادية واجتماعية شاملة مدروسة ومرسومة تنحصر أهدافها النهائية في النهوض بمستوى نعيم غالبية السكان الريفيين والزراعيين بما يتفق ومستلزمات الحياة الانسانية العصرية وتتلخص برامجها في إحداث تعديل جائز في البنيان الاقتصادى القومى عامة والبنيان الاقتصادى الزراعى خاصة يكون كفيلا بزيادة الدخل الزراعى القومى خاصة والدخل القومى عامة. ومثل هذه السياسة تؤدي بلا ريب إلى دفع مستوى النعيم الزراعى فى طريق الارتفاع. فرفع مستوى النعيم الزراعى يقتضى إزدياد الدخل الزراعى إزدياداً كبيراً ولا يتحقق هذا إلا بتوسيع الطاقة الإنتاجية الزراعية توسيعاً عظيماً ولا سبيل إلى ذلك إلا باقتصار على مجرد زيادة تغيير الرقعة المزروعة حالياً بتعميم الأساليب الزراعية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية العصرية أى بمجرد تعديل التظم الحالى لحيازة الأراضى الزراعية واستغلالها بما فى ذلك استخدام قدر أكبر وأجود من رؤوس الأموال مثلاً بل يلزم الاسراع أيضاً بتوسيع تلك الرقعة باستزراع مساحات شاسعة قد تبلغ ما لا يقل عن ١٥ أو ٢٠ مليوناً من الأفدنة إذ لا جدوى من الاقتصار على استزراع مليون أو مليونين أو ثلاثة مثلاً لأنه لن يترتب على مثل هذه الزيادة الضئيلة إزدياد فى الدخل الزراعى كفى لبلوغ مستوى النعيم الزراعى اللائق المنشود منها تواضع. هذا بالإضافة إلى ضرورة تعميم الأساليب الزراعية العصرية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أيضاً فى استزراع واستغلال الأراضى الجديدة. ولما كان التوسع الصناعى رهن بالتوسع الزراعى فمن الأحرى الكف عن التفكير فيه كبديل للتوسع الزراعى لأن التصنيع يظل مجرد سند للتنمية الزراعية طوال الحقبة الأولى من التنمية

الاقتصادية القومية في بنيان اقتصادى معظمه زراعى . وبالمثل فان التوسع الزراعى يكون مجرد سند للتنمية الصناعية في برامج التنمية الاقتصادية في بنيان اقتصادى معظمه قد أضخى صناعيا .

معالم بارزة في بعض الاتجاهات المتصلة بتعديل نظام الحياة الراهن

تمهيد : لا ريب في أن مكافحة الفاقة الريفية والزراعية تأتي في مقدمة المهام الى تضطلع بها الدولة لأن السكان الريفيين والزراعيين هم غالبية أفراد الأمة فهم بوصفهم منتجين أو مستهلكين يكونون حوالى ٧٥ ٪ من سكان مصر . ولما كان الهدف الرئيسى الذى ترمى إليه جميع المباحث الاقتصادية والاجتماعية هو توفير أقصى ما يمكن من رفاهية لا يجتمع القومى ولما كانت هذه الرفاهية لا تتحقق بالاقتصار على مجرد زيادة الدخل القومى بل وبراعة العدالة في توزيعه إذ لا قيمة لتلك الزيادة إذا صاحبها بقاء أو ازدياء فقر الفقراء . ويبدو أن هذه الحقيقة قد حدث بالمصلحين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين في مصر منذ ١٩٣٨ إلى الاجماع على أن سوء توزيع الثروة الزراعية وبالتالي سوء توزيع الدخل الزراعى يعد من أهم بواعث إنتشار الفقر وذيوع الفاقة وهى نظرة يشاركون فيها بعض المصلحين الأجانب من أمثال الدكتورة سمر سكيل وزيرة التأمين الاجتماعى في بريطانيا والتي عبرت عن هذا الاتجاه في التفكير أبان زيارتها الأخيرة لمصر بقولها « أن المشكلات الاجتماعية والحالة الاقتصادية شيثان متكاملان وأن أساس الإصلاح في مصر توزيع الأراضى » . أما بادرة هذه الصيحة الجديدة فقد ظهرت لأول مرة بطريقة جدية على مسرح السياسة الزراعية معلنة سوء توزيع الثروة الزراعية يوم تقدم الدكتور رشاد باشا بمشروع للزراع التعاونية عام ١٩٣٨ مقترحا تنفيذه في أراضى الحكومة المستصلحة ومناذيا فيه بقيام أعضاء المزرعة التعاونية بزراعة الأرض بأنفسهم وفقا لنظام معين يشتركون في النهوض به . غير أن هذا المشروع أسفر في ١٩٣٩ عن

مشروع الأقطاعات الزراعية متناولا تعديلا جانرا لركن أساسى من أركان نظام المزارع التعاونية إذ جعلت ملكية الأرض لكل صاحب اقطاعية بدلا من جعلها للجمعية كما ورد فى المشروع الأصلى وقصرت أعمال الجمعية التعاونية على توريد حاجات أعضائها وأقرضهم وما إلى ذلك من العمليات التعاونية التقليدية (*). ويبدو كذلك أن صدى تلك الصيحة الأولى قد تضمنت عبارة فاه بها على الشمسى باشا فى الخطاب الذى القاه فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ بوصفه رئيسا لمجلس إدارة البنك الأهلى حيث قال « أن ٢٤٥٠ مالكا يملكون ٢,١٢٥,٠٠٠ فداناً أى أن كبار الملاك ونسبتهم العددية لا تزيد عن نصف فى المائة يملكون ٣٨ ٪ من مجموع مساحات الأراضى وأن الحكومة تستطيع العمل على جعل هذا التوزيع أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية وذلك بتشجيع الملكيات الصغيرة حتى لا تلجأ يوما إلى نزاع الأملاك الكبيره لتقسيمها بين صغار الملاك ». وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ ألقى رفعة النحاس باشا رئيس الحكومة بياناً فى مجلس الشيوخ قال فيه موضحاً أسباب نكبة قنا وأسوان بالملايا « والعيب الكبير المؤدى لفقر أغلبية أولئك هو فى نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة إلى درجة منقطعة النظر فى جميع أنحاء القطر المصرى فإن الشركات والأفراد الذين يملكون ٢٠٠ فدان فأكثر فى مديرتى قنا وأسوان حسب الإحصائيات الرسمية لسنة ١٩٤٢ عددهم فى قنا ٧٢ والمساحة المملوكة ٤٤,٢٣٥ فداناً وهى بنسبة ٥١ ٪ من مجموع الأراضى الزراعية ». وفى مايو سنة ١٩٤٥ ألقى وزير المالية بياناً عن ميزانية الدولة جاء فيه أن كبار الملاك الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر يبلغون ١ ٪ من عدد المزارعين ويمتلكون ٣٦,٩ ٪ من مجموع الملكية أى أن ثلث الدخل من الأراضى الزراعية يوزع على كبار الملاك والباقي

(*) الدكتور إبراهيم رشاد ، « المزارع التعاونية ومشروع القرية السعيدة » ، مجلة الشؤون الاجتماعية : العدد الاول ، السن السابعة ، يناير سنة ١٩٤٦ ، وزارة للشئون الاجتماعية ، القاهرة من ١٣-١٩ :

يوزع على ٩٩,٥ ٪ منهم . ومن ذلك نرى أن الجهات الرسمية وغير الرسمية وخاصة المالية منها قد لمست أن الثروة الزراعية في مصر ليست موزعة توزيعاً عادلاً . ويبدو أن هذه الظاهرة قد حفزت بعض المهتمين بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٤٤ إلى الاقدام على اعداد مشاريع زراعية اقتصادية واجتماعية أو على الأدلاء بأراء أو التقدم بمقترحات أو توصيات ترمى جميعاً إلى تعديل النظام الحالي لحيازة الاراضى الزراعية ابتغاء تخفيف وطأة العلل التى ينوء بها البنيان الزراعى المصرى .

مشاريع محمد خطاب بك : تقدم بك خطاب بمشروعين خاصين بالسياسة الزراعية لحيازة الاراضى الاول هو مشروع تحديد الملكية وتقدم به إلى مجلس الشيوخ فى أوائل سنة ١٩٤٤ ويتلخص فى أنه لايجوز لأحد أن يمتلك فى المستقبل أكثر من ١٠٠ فدان مما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضاً زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب . وكل عقد يخالف هذا النص يعد باطلاً ولا يقبل تسجيله . ويلخص صاحب المشروع مزاياه فى أنه يوقف زيادة الملكية الكبيرة من اليوم الذى يصبح فيه قانوناً ويؤدى إلى انتشار الملكيات الصغيرة تدريجياً وأنه يحول المال الذى يدخل سنوياً لخزانة كبار الملاك إلى الناحية الصناعية فتزدهر الصناعة وتكثر النقود فى أيدي العمال فيشترون بها السلع التى تنتجها المصانع المصرية وأنه ينهض بالتعاون فى مصر نهضة جبارة لأنه لا سبيل إلى نجاح التعاون فى مجتمع يتكون من كبار الملاك ومن لا يملكون إلا ملكية إسمية . وفى أنه يمكن تنفيذه دون إرهاب ولا اعتداء على ملكية أحد فلا يسمح بأخذ سهم أو قيراط من مالك على الإطلاق ولا يسمح باقتطاع أرض من وارث مهما كانت مساحة الحصة التى ستؤول إليه بالميراث . وقد رفض مجلس الشيوخ هذا المشروع بالرغم من إقرار اللجنة المختصة له . وفى أوائل ١٩٤٦ تقدم خطاب بك بمشروع لمجلس الشيوخ هو المشروع الخاضع لبيع أراضى الحكومة المستصلحة وما يستصلح منها فى المستقبل لصغار المزارعين دون كبارهم ولكن هذا المشروع لم يمر للآن .

مقترحات مرتب غالى بك : ناقش مرتب غالى بك فى كتاب له عن الاصلاح الزراعى موضوع حيازة الاراضى مقترحا أسسا للاصلاح لخصها فى :
(١) « نشر الملكية الصغيرة التى تحقق أدنى مستوى لحياة أسرة ريفية عادية
والتي تسمح بتكوين طبقة ثابتة من صغار الملاك - وبمجال هذا النشر يكون
فى الاراضى الحكومية التى يجب أن توزع حالا أو مستقبلا إلى ملكيات
صغيرة وفى إلغاء الوقف الأهلى وتقسيم الأقطان الموقوفة بين المستحقين
وفى إعادة النظر فى نظام الشركات العقارية الزراعية بحيث تصبح شركات
إصلاح قبل أن تكون شركات استغلال . (٢) « حماية الملكيات الصغيرة
من التقسيم الذى ينزل بها عن الحد الأدنى اللازم لتحقيق مستوى معيشة
مقبول ويحول اقتصاديا دون استثمارها استثمارا أصلى . وذلك بتحريم
تجزئتها عن طريق البيع أو الإرث على أن يوضع لانتقال الملكية عن طريق
الارث نظام يصون الملكيات الصغيرة المزروعة من مساحات ضئيلة متباعدة
توزعيا يخول دون حسن استغلالها ويقعد بها عن أن تحقق تماما مستوى المعيشة
المنشود . (٣) « تقييد الملكية الكبيرة كى يتسع المجال نوعا ما لانتشار
الملكيات المتوسطة والصغيرة وتقتصر الأرض الزراعية ما أمكن على من
يتعهدونها ويعيشون فيها وتدفع رؤوس الأموال المصرية إلى أن تساهم
بالنصيب اللائق فى تنمية الصناعية والتجارة وذلك بوضع حد أعلى للملكية
الواحدة بحيث لا يستطيع مالك أن يتجاوزه فى المستقبل وبأن تفرض ضريبة
تصاعدية على الملكيات الكبيرة تقلل من متوسط ربح الأرض كلما زادت
مساحة الملك (٨) .

المشروع الثانى للدكتور إبراهيم رشاد باشا : إزاء ازدياد تحدث الكثير
من المهتمين بالمسائل الاقتصادية عن تحديد الملكية الزراعية فى مصر تقدم

(٨) مرتب غالى - الاصلاح الزراعى : الملكية - الايجار - العمل . القاهرة

الدكتور رشاد باشا بمشروع ثان في عام ١٩٤٦ سماه مشروع [القرية السعيدة] وعرضه على مؤتمر التعاون في مديرية المنوفية . ويقوم المشروع على الاتييع الحكومة أراضيها المستصلحة بل توجرها قطعاً أقالها ١٢٠٠ فداناً إلى « مزارع تعاونية » تتكون خصيصاً لذلك على أن يكون التأجير لأجل غير مسمى وبقيمة يراعى في تقديرها أن الحكومة سوف لا تتحمل نفقات أى عمل صحى أو تعليمى أو رياضى أو اجتماعى أو غير ذلك من المرافق العامة التى تقوم بها الحكومة عادة لمصلحة القرى وللنهوض بالحياة فيها لأن المزارع سوف تتولى ذلك بنفسها وعلى نفقتها تحت إشراف الحكومة . وبذلك فإن كل وحدة مزرعية يعيش عليها أعضاؤها وهم المزارعين وغير المزارعين ليعمل كل فيما هو أهل له وفقاً لنظام موحد يقوم على تنفيذه مجلس إدارة الجمعية . فالمزارع والمدرس والطبيب البيطرى يعمل كل منهم عمله وعلى قدر جده ونشاطه يكون نصيبه . والجمعية كفيلة بأن تقيم من المساكن الخاصة والمنافع العامة ما تتطلبه القرية النموذجية وهكذا يجرى توزيع دخل المزرعة على الماملين فيها بعد أخذ الحكومة جزءاً سنوياً منه يتم الاتفاق عليه . وقد أحالت وزارة الشؤون الاجتماعية هذا المشروع على مختلف اللجان لبحثه حتى وصل إلى المجلس الاستشارى الأعلى للتعاون برئاسة معالى الوزير فأصدر المجلس فى جلسته المنعقدة فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ قراراً بشأنه ينص على أن المجلس « يرى أن هذا المشروع فريد فى باب عميق فى بحثه سليم فى أوضاعه خلاق بأن يعطى فرصة لإثبات صلاحيته عملياً للبلاد . ولذلك يوصى المجلس أن تتفق وزارتا المالية والشؤون الاجتماعية على القيام بتجربته على منطقة من الأرض الجيدة المستصلحة . وعلى ضوء هذه التجربة ينظر فى تصميم المشروع (٩) . »

(٩) الدكتور ابراهيم رشاد — « المزارع التعاونية ومشروع القرية السعيدة » . المرجع السابق .

مقترحات وزارة الشؤون الاجتماعية : ذكر سعادة الدكتور أحمد حسين باشا وزير الشؤون الاجتماعية السابق في البحث الذي أعده لل مؤتمر الزراعى الثالث المنعقد فى القاهرة فى عام ١٩٤٩ عن نظام إيجار الاراضى الزراعية أن وزارة الشؤون الاجتماعية تقدمت إلى المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين بمقترحات لنشر الملكية الصغيرة وذلك عن طريق بيع أراضى وزارة الزراعة التى تزيد عن حاجتها وأرض وزارة الأوقاف المخصصة للأغراض الخيرية وكذلك وضع نظام لحث الشركات الزراعية على بيع أراضىها لصغار الفلاحين بشروط هيئة وذلك بجانب اعطاء الحكومة حق الأولوية فى شراء ما يعرض من المزارع للبيع الجبرى أو الاختيارى لتوزيعه أيضا على صغار الزراع هذا علاوة على اقتراح فرض ضريبة تصاعدية على الأطنان حتى يعدل كبار الملاك عن شراء الأرض ويتوجهوا بأموالهم لتدعيم الصناعة والتجارة فيفتح باب التملك أمام صغار الفلاحين كما تزيد ثروة البلاد ويتسع مجال العمل فيها (١٠) .

مشروع النائب المحترم ابراهيم شكرى : تقدم النائب المحترم ابراهيم شكرى عضوا الحزب الاشتراكى إلى مجلس النواب فى أوائل ١٩٥٠ بمشروع قانون خاص بتعديل نظام الحيازة الزراعية يتلخص فى أن تنزع ملكية الأطنان الزائدة عن خمسين فداناً من أصحابها مع تعويض الملاك تعويضا عادلا إذ جاء فى مادته الخامسة أن تقدر قيمة الأملاك بما يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية . وفى اعطاء كل مالك سند على الخزينة العامة بقيمة الأراضى التى آلت ملكيتها للدولة بحيث تستهلك قيمة هذه السندات على دفعات خلال خمسة وعشرين سنة ويخول لحاملها الحق فى فائدة سنوية ثابتة قدرها ٢ ٪ من قيمتها الاسمية ويعهد بهذه العملية إلى بنك التسليف الزراعى

(١٠) الدكتور احمد حسين — « نظام ايجار الاراضى الزراعيه » — محوٲ المؤلف

الزراعى الثالث — جمعية خريجي المعاهد الزراعية — القاهرة مارس إلى أبريل ١٩٤٩ .

وفي أن تتولى الحكومة بيع الأراضى الزراعية التى تؤول إليها بأسرع وقت للمصريين المشتغلين بالزراعة ممن لا يملكون أوصافاً زراعية أو الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة بحيث يزيد ما يملكه كل منهم عن خمسة أفدنة . وفى بيع هذه الأراضى بنفس السعر الذى اشترت به الحكومة مع إضافة مقدار سعر فائدة السندات على أن يسقط جملة الثمن على عشرين سنة . وفى أنه لا يخوز لأن شخص طيعى أو اعتبارى أن يتملك مستقبلاً أكثر من ٥٠ فدانا من الأرض الزراعية . ولم ترد بالمشروع إلا إشارة عابرة فى مذكرته التفسيرية عن امكانيات الاستفادة بالنظم التعاونية التقليدية . (١١)

توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية: تناولات اللجان الثامنة والسابعة من لجان حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية فى الدورة التى عقدتها هيئة الأمم المتحدة فى القاهرة فى المدة من ٢٢ نوفمبر إلى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بالبحث موضوعات شتى متصلة بنظم حيازة واستغلال الأراضى الزراعية فى تلك الدول واللجنة الثامنة هى لجنة العلاقات الأساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى برنامج الرعايا الريفية. أما اللجنة السابعة فهى لجنة الجمعيات التعاونية فى الريف . ويبدو أنه قد جاء فى التوصيات التى تقدمت بها كل من اللجنتين وأقرتهما الحلقة ما يعزز الالتجاء نحو تكبير المزارع وتجميع المقتات والمشتت منها مع تهيئة الفرصة لإقامة المزارع التعاونية كجزء هام من أى سياسة زراعية ترسمها الدول العربية للنهوض بمستويات المعيشة فيها عن طريق زيادة الدخل الزراعى القومى والعربى مع مراعاة العدالة فى توزيعه . فلقد أوصت الحلقة فيما يختص بأعمال اللجنة الثامنة المتعلقة بهذه المسائل : (١) « بتوزيع الأراضى التى تملكها الحكومة بعد إصلاحها على صغار المزارعين ومتوسطهم أو على (تعاونيات زراعية) » . (٢) بتجميع

(١١) «إعادة توزيع الملكية الزراعية» : مشروع القانون والمذكرة الإيضاحية —

الحيازات والملكيات المفتتة والمشتتة نتيجة لنظام الارث والمشاع لايحاد وحدات اقتصادية . (٢) بوضع حد أدنى للتجزئة الناتجة عن التوارث أو انتقال الملكية بأى طريقة أخرى لمنع حدوث التفتت مستقبلًا . (٣) بتطبيق الوسائل العملية والتكنولوجية والاقتصادية فى الاستغلال الزراعى والتوسع فى الارشاد الزراعى ونشر المستحدثات الفنية بين المزارعين . (٥) بالعناية بطريق التسويق واستخدام الوسائل التعاونية وتسهيل المواصلات وتوفير وسائل النقل والتخزين بأنواعه (١٢) . و أما فم يختص بأعمال اللجنة السابعة فقد جاء فى توصيات الحلقة أنه لما كانت الدول العربية تملك أراضى شاسعة قابلة للزراعة بينما تسكتظ المناطق الريفية بالكثيرين ممن لايجدون سبلا كافية للرزق لذلك ترى اللجنة أن من أصلح الأوضاع للاستيفاد من هذه الأراضى هو إنشاء مزارع تعاونية تستغل بها الأرض بطريقة جماعية من المزارعين الذين يستأجرون الأرض من الحكومة بإيجارات طويلة الأمد بشروط سهلة على أن تقوم القرية على نظام تعاونى كامل يحقق مآتهدف إليه الحكومات من إصلاح اقتصادى واجتماعى شامل ، وهذه التوصية صريحة فى تحييد اقتباس نظام المزارع التعاونية (١٣) .

متمترحات فى وزارة الاقتصاد الوطنى : جاء فى مذكرة أعدت فى المكتب الفنى لمعالى وزير الاقتصاد الوطنى فى مستهل ١٩٥١ بشأن تعديل نظام الاقطاعات الزراعية لخريجي المعاهد الزراعية وللمعدين أنه « يتبين من دراسة نظامى الاقطاعات للخريجين والمعدين أن من عيوب النظام الأول الرئيسية قلة الأيدى العاملة . فى حين أن من عيوب النظام الثانى نقص الارشاد الزراعى الحديث . ولما كان المنتفعون من النظام الأول من

(١٢) تقرير اللجنة الثامنة - حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية - المرجع السابق ص ٧٥ .

(١٣) « تقرير اللجنة السابعة » - محاضرات وبعوث وتقارير حلقة الدراسات الاجتماعية - المرجع السابق - ص ٧١ .

خريجي الجامعات والمعاهد الزراعية الأخرى فهم أهل للاضطلاع بهذا الارشاد . ولما كان المعدمون في النظام الثاني هم في الأصل عمالا زراعيين لذا يحسن إدماج النظامين في نظام واحد وذلك بإنشاء قرى تعاونية في المساحات التي توزع على خريجي المعاهد الزراعية وعلى المعدمين (١٤) بحيث

(١٤) وقد قيل في المذكرة تبريرا لذلك أن الهدف من إنشاء جمعية تعاونية شاملة للقرية كلها على أن تكون متعددة الأغراض ينحصر في الاستفادة من النظام التعاونية على أوسع مدى إذ أنها سوف تقوم بالنسبة لخريجي المعاهد الزراعية من أصحاب الاقطاعات بالخدمات الاقتصادية والتعاونية المعتادة من انتاجية وسويقية واستهلاكية فتزودهم بالتأجير أو بالتملك بالآلات الزراعية التي لا يقوون منذفردين على حيازتها وتعاونهم على حيازة ما يلزمهم من حيوانات وسماد وتقاوى واحتياجات منزلية وغير ذلك بأقل الأسعار وتولى بيع منتجاتهم النباتية والحيوانية بأحسن الأسعار فتزداد بذلك دخولهم الصافية الأمر الذي يتعذر تحقيقه في مناطق الاقطاعات من غير اتباع هذه الأساليب التعاونية لأن سعة الإقطاعات ليست كافية بتحقيق مزايا الانتاج الكبير والتعاون لم يوجد إلا لتوفير بعض هذه المزايا . يضاف إلى ذلك أن إلزام الجمعية التعاونية وفقا للنظم الحالية لاقطاعات الخريجين بضمان العجز في حالة عدم الوفاء يقتضى أن يكون للجمعية لقاء مثل هذه المسؤولية نصيب ولو محدود في الهيمنة على شئون الاقطاعات المنضوية تحت لوائها .

د أما النسبة للمعدمين من أصحاب الاقطاعات فإن الجمعية التعاونية للقرية سوف تقوم بنفس تلك الخدمات الاقتصادية لا على أساس كونها عدة مزارع متعاونة كما في حالة اقطاعات الخريجين بل على أساس كونها مزرعة تعاونية واحدة تهيمن الجمعية التعاونية على كافة وجوه الانتاج الزراعى بها وتقوم في النهاية بتوزيع الدخل بالتساوى على أصحابها من المعدمين وذلك بعد أن تحجز الجمعية من ذلك الدخل نسبة معينة تخصص للاتفاق على الخدمات الاجتماعية التي منها المساهمة إلى جانب مشروع الضمان الاجتماعى في إعالة عائلات المعدمين من الأناث والذكور غير القادرين على الكسب وبذلك يضمن المعدم له ولعائلته طول حياة مستوى معيشة مقبول ثم يضمن إعالة غير القادرين منهم بعد مماته . وإذا كان للمعدم بعد وفاته أو في حالة عجزه عن العمل أولاد يصلحون للحلول محله فيخلفه الأرشد والأصالح على أن تنهاى للباقيين أن أمكن فرصة الاشتراك في مزارع

يكون التوزيع على الأولين بطريق الإيجار ثم البيع وبحيث يشترك الآخرون في مزرعة تعاونية تابعة لجمعية التعاون بالقرية على أن تحدد نسبة جملة المساحة المخصصة لخريجي المعاهد الزراعية ونسبة المساحة الممنوحة للمعدمين على أساس يكفل كفاية المعدمين للعمل في أراضيهم والمساهمة بالفائض من عملهم في أراضي الخريجين . فيسكون الخمسان مثلاً لاقطاعات الخريجين والثلاثة أخماس لاقطاعات المعدمين . أما مرافق القرية فيراعى أن يكون موقعها بقدر الامكان في وسط أراضي الاقطاعات وأن تكون شاملة لكل المساكن والمرافق العامة اللازمة للخريجين والمعدمين . فتنشأ بها عمليات المياه والنور ومجموعات صحية ومدارس وأسواق ومخازن ونقط للبوليس ومكاتب للبريد ومحلات تجارية وغير ذلك فتنعش القرية وتطيب فيها الحياة .

مشروع المزارع التعاونية الثالث للدكتور ابراهيم رشاد باشا : يبدو أنه كان للدكتور رشاد باشا مرة أخرى قصب السبق في قيادة القافلة وسط هذا الخضم من تضارب الآراء والأفكار والمقترحات والمشاريع وأن كان الفوز الأخير له أيضاً في وضع مشروع ثالث مدعم بالاحصائيات والآسانيد في تسلسل رتيب هو مشروع منقح للمزارع التعاونية نشره في أوائل ١٩٥١ . وهذا المشروع يجمع بين طياته خلاصة من التفكير الاقتصادي الذي طرأ

تعاونية وبهذا تزول إلى حد كبير إحدى المشاكل الهامة التي تعترض سبيل تطبيق مثل هذا النظام في مصر وهي مشكلة وفاة المعدم وترك عائلة كبيرة منها القادر وغير القادر . ومن الخدمات الاقتصادية الأخرى لجمعية القرية التعاونية اضطلاعها بإقامة المنشآت التي لا يقوى التعاونيون من أصحاب الاقطاعات على الاضطلاع فرادى بأقامتها مثل معامل التفريخ ومصانع الألبان وما يماثلها . أما من الناحية الاجتماعية فسوف تهيمن الجمعية التعاونية أو على الأقل تشترك في الهيمنة على مرافق الاجتماعية العامة بالقرية . وعلى أية حال فإن النشاط التعاوني لجمعية القرية التعاونية بما في ذلك قيامها باستغلال المزرعة التعاونية سوف يكون خاضعاً للنظم التعاونية المعمول بها وفقاً لأحكام قانون التعاون .

منذ ظهور مشروعه الأول في ٩٣٨ و مشروعه الثاني في عام ١٩٤٦ .
 ومؤدى هذا المشروع ينحصر بصفة مبدئية لأننا سوف نتناوله بمزيد من
 التفصيل فيما بعد في أن تؤجر الحكومة أراضيها المستصلحة إلى جمعيات تعاونية
 تؤسس خصيصا للاضطلاع بمهام المزارع التعاونية التي اقترح إنشاءها في تلك
 الأراضي على أن يكون التأجير لأجل غير مسمى وبقيمة يراعى في تقديرها
 أن الحكومة لن تنكفل بأى نفقات اجتماعية أو صحية ويفضل سعادته تأجير
 الأراضي للجمعيات على بيعها لها استنادا على أن سداد الايجار لا يرهق
 الجمعية التعاونية بقدر ما يرهقها سداد الثمن أو الأقساط وأنه يمكن بذلك
 استبعاد الجمعية التي تنحرف عن الصواب كما ويمكن التخلص من أى عضو
 إذا لم يتسق مع الجماعة بتصفية حسابه . والمشروع فوق ذلك قد جاء مشتملا
 على كثير من التفاصيل الدقيقة التي لا بد وأن تكون قد نالت من تفكيره
 ووقته ما يدعو حقا إلى الإعجاب . ومع ذلك فهو لم يطالب بأكثر من أن
 يقتصر تنفيذه مبدئيا على مجرد تجربة تتولاها الحكومة إذ من أولى بذلك
 منها وهى التى لا تبغى إلا سلوك كافة السبل المؤدية إلى نعيم وهناء المواطنين .
 وفيما يختص بالدكتور رشاد فيبدو أنه على حد قوله إنما يبغي أن يوجه النظر
 إلى وسيلة لها شأنها في تحقيق هذا الهدف وهى وضع جمهرة المصريين في يد
 التعاون الرحيمة .

والواقع أن مشروع الدكتور رشاد باشا يمتاز بأنه كفيل بتحقيق الأهداف
 التى ترمى إليها غالبية الآراء والمقترحات والمشاريع والتوصيات التى أوجزنا
 سردها مع اجتناب أغلب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على
 بعض ما جاء فيها وبأنه قد تناول بالتفصيل الكثير مما أغفلته بعض تلك
 المقترحات والمشاريع أو مما أشارت إليه مجرد إشارة عابرة . ومع ذلك فإن
 صاحب المشروع وهو عالم ضليع لم يتعال على وصف مشروعه بأنه قابل
 للتعديل والتحويل وفقا لمقتضيات الظروف من مكان وزمان فهو راغب أشد
 الرغبة فى سماع كل ما يعن للهتمين بهذه المسائل من نقد ورأى .

المزارع التعاونية

تمهيد

قلة جدوى الخدمات المزرعية التعاونية التقليدية: التعاون جهاز اقتصادى اجتماعى ديموقراطى يستند على أسس من الأخاء والمساواة ويهدف إلى النهوض بالمجتمع بتنظيم جهود الفرد لصالح المجموع وجهود المجموع لصالح الفرد فيما يتعلق بشتى مرافق الحياة الجماعية زراعية كانت أم صناعية أم تجارية أم منزلية أم مالية أم غيرها من مختلف مظاهر النشاط الانسانى . فالبنیان التعاونى أن هو إلا بنیان اقتصادى - اجتماعى . فهو كبنیان اقتصادى أن هو إلا ذلك الشطر من أى بنیان اقتصادى الذى يضم القدر من الموارد الطبيعية والانسانية الموجهة نحو أداء الخدمات التعاونية الاقتصادية . أما كبنیان اجتماعى فأن هو إلا ذلك الشطر من أى بنیان اجتماعى أى من أى مجتمع الذى يضم الشطر المتعاون من الموارد الانسانية الكائنة فى البنیان التعاونى الاقتصادى الموجه نحو أداء الخدمات الاجتماعية التعاونية . لهذا فيمكن أن ينقسم البنیان التعاونى إلى بنيانات تعاونية رئيسية هى البنیان التعاونى الزراعى والبنیان التعاونى الصناعى والبنیان التعاونى التجارى والبنیان التعاونى المنزلى وهكذا . وللتعاون أغراض اقتصادية واجتماعية وتكون أغراضه الاقتصادية مقدمة على أغراضه الاجتماعية إذ لا سبيل إلى تحقيق الثانية من غير العناية بتحقيق الأولى . أما الأغراض الاقتصادية فتتخصر فى رفع مستوى النعم للأعضاء المتعاونين نتيجة لزيادة الدخل الصافى عن طريق زيادة إجمالى الدخل بتحسين الأساليب الانتاجية التكنولوجية والاقتصادية وبتقليل جملة التكاليف بتقليل تكاليف كل من العمليات التكنولوجية والنسويقية والتسليفية مع تقليل نفقات المعيشة عن طريق التعاون المنزلى بغية التمكن من الحصول على أكبر وأجود قدر من النعم التى يتكون منها مستوى النعم المرغوب فى حدود دخل صاف معين . أما فرع التعاون كعلم

فهو خليط من علمى الاقتصاد والمجتمع وعلى ذلك فالتعاون الزراعى كعلم ان هو إلا فرع خليط من علمى الاقتصاد الزراعى والمجتمع الريفى .

وليس صحيحا ما يظنه البعض من أن الجمعيات التعاونية كفيلة بالقضاء على كافة العلل الاقتصادية والاجتماعية الكائنة فى أى بنیان اقتصادى وخاصة إذا كان نشاط تلك الجمعيات قاصرا على عملية واحدة أو حتى على بعض العمليات التعاونية التقليدية لأن الخلل الاقتصادى والاجتماعى الذى يبدو فى صورة فقر فعوز ففاقه أى فى صورة الدخل الضئيل والاستمتاع القليل بالنعم الرئيسية من غذاء وكساء وبناء وعلم أى فى صورة الجسم والعقل العليلين لا يكفى فى مقاومته مجرد التعاون بين الأفراد فى جمعية تعاونية على تحسين الانتاج أو التسويق والتسليف والتأمين أو الرى أو الصرف أو أى عملية أخرى من العمليات التعاونية التقليدية طالما بقيت الحيازات من مزارع أو مصانع أو متاجر بنفس السعة الضئيلة أو عندما تجزأ تلك المنشآت إذا كانت كبيرة إلى أخرى صغيرة أو ضئيلة وفقا لما يدعو إليه البعض بين حين وآخر . وذلك لأن للدخل الصغير والضئيل الذى تغله المنشآت الصغيرة والضئيلة حدودا لن يتعداها وفقا لمفعول القانون الاقتصادى المعروف بقانون الغلات المتناقصة مهما أدى التعاون إلى زيادته نظرا لأن زيادة كهذه تجنح لأن تبقى طفيفة بالنسبة لما يجب أن يبلغه الدخل الصافى الكفيل بتحقيق مستوى نعم لائق حتى وأن بلغت الزيادة الضعف أو أكثر ، وتفسير هذا ينحصر فى أنه إذا كانت ضالة الدخل القومى والفردى راجعة إلى تفوق سرعة إزدياد السكان على سرعة إزدياد اجمالى الدخل القومى أى راجعة إلى شدة إزدحام السكان فلن يكفل إزدياد الدخل زيادة كافية مجرد انتشار الجمعيات التعاونية التى تقوم فقط ببعض العمليات التعاونية التقليدية إذ من شأن مثل هذه الجمعيات مجرد زيادة الدخول الصافية للتعاونين زيادة غير كاملة بزيادة جملة دخولهم وتقليل جملة تكاليفهم فى حدود حيازاتهم الزراعية والصناعية والتجارية الراهنة لأن الجهاز التعاونى التقليدى لا يتعرض إلى إعادة

توزيع الثروات أو الدخول الموزعة توزيعاً غير متكافئ وإذا كانت العلة الاقتصادية ناشئة عن هذا السوء وحده . هذا من جهة ومن جهة أخرى فلا حيلة لهذا الجهاز التقليدى فى زيادة الموارد الانتاجية إذا كان نقصها هو المسئول عن ضالة إجمالى الدخل القومى وبالتالى عن ضالة الدخل الفردى . فالأساليب التعاونية التقليدية لا تسفر والأمر كذلك إلا عن فوائد طفيفة تنالها المنشآت الاقتصادية الصغيرة والضئيلة التى يرجع انخفاض كفاءتها الانتاجية إلى صغر أوضاعها سعتها فتساعد تلك الأساليب على رفعها بتوحيد بعض الخدمات التى تضطلع بها كل منشأة انفرادية فيتحقق بذلك بعض مزايا الانتاج الواسع لأن توحيد الخدمات لا يكون شاملاً إذ أن الشمول لا يتحقق إلا باندماج المنشآت نفسها فى وحدات انتاجية أكبر أى ذات ساعات اقتصادية كفيلة بتحقيق كافة مزايا الانتاج الواسع إذ لا يوجد ثمة مبرر اقتصادى يدعو إلى عدم تحقيق هذه الغاية . وهذا لما يوضح مدى أهمية نظام المزارع التعاونية الذى ينادى بتجربته فى مصر توطئة لتعميمه سعادة الدكتور ابراهيم رشاد باشا . فيبدو أن سعادته قد لمس بما له من سعة فى آفاق تفكيره الاقتصادى والاجتماعى المترتب على غزارة علمه وطول خبرته أن المزرعة التعاونية هى الأداة الكفيلة بتعميم توحيد الخدمات التعاونية فى جهاز تعاونى مزرعى شامل من شأنه النهوض بمستوى الكفاءة الانتاجية للبنيان الزراعى المصرى حيث تسود المزارع الصغيرة والضئيلة ذات الكفاءة الانتاجية المنخفضة وحيث ينتظر تفتت ما به من مزارع كبيرة إلى حيازات إنتاجية غير اقتصادية لصغرها وضآلتها إذا تحقق ما ينادى به البعض من ضرورة تجزئة حقوق الملكية فيما يتعلق بكل من تزيد ملكيته عن حد معين كخمسين أو مائة فدان مثلاً إذ يبدو أن من ينادون بهذا التجزئ يخلطون بين تجزئة حق الملكية وبين تجزئة الحيازة الكبيرة إلى مزارع صغيرة وضئيلة بدليل أنهم جميعاً يمجدون المزايا الانتاجية والتوزيعية للحيازات الصغيرة مستندين فى هذا إلى وهم شائع أساسه زعم باطل بأن

انتاجية المزرعة الصغيرة تفوق انتاجية المزرعة الكبيرة . فمثل هذا القول ليس إلا مجرد زعم لأنه حتى ولو صح أن اجمالي الدخل للوحدة في المزرعة الصغيرة يفوق نظيره في المزرعة الكبيرة فإن هذا التفوق يصير عديم الجدوى إذا كان اجمالي التكاليف في المزرعة الكبيرة المستغلة وفقا للتعاليم الاقتصادية والتكنولوجية العصرية يقل كثيرا عن اجمالي التكاليف في المزرعة الصغيرة وهو أمر مسلم به . فالعبرة في هذه الحالة ليست بمقدار الاجمالى للدخل وحده ولا بمقدار اجمالي التكاليف وحده بل أن العبرة بمقدار الدخل الصافي الذى ينشأ من الفرق بين اجمالي الدخل واجمالى التكاليف . ولم يرد فيما هو كائن من تعاليم اقتصادية ما يستدل منه على أن هناك ثمة مبرر لتفوق اجمالي دخل الوحدة في المزرعة الصغيرة أو لنقصان اجمالي تكاليفها عما في المزرعة الكبيرة ذات السعة الاقتصادية . فليس للنادين بتعميم المزارع الصغيرة والضئيلة والأمر كذلك أى سند علمى اقتصادى .

ويبدو أنهم يستندون في تمجيدهم للمزارع الصغيرة والضئيلة من الناحية الانتاجية إلى المقارنة بين انتاجية المزارع الصغيرة وانتاجية بعض المزارع الكبيرة شبه القطاعية التى لا تستخدم الأساليب الانتاجية العصرية فهى والأمر كذلك مزارع كبيرة المساحة قليلة العتاد الرأسمالى فقيرة في جدارة المهيمنين على إدارتها وبهذا فهى لا تفرق كثيرا عن المزارع الصغيرة من حيث بدائية الأساليب المزرعية المتبعة فيها . ومن المحتمل أن يؤدي اتساع مثل هذه المزارع شبه القطاعية إلى تساوى اجمالي دخل الوحدة فيها مع اجمالي دخل الوحدة في المزارع الصغيرة بل وربما قل عنه . إلا أن الاستناد على مثل هذه المقارنة ان هو إلا استناد خاطئ لأن مزايا المزارع الواسعة تتحقق إلى حد أبعد كثيرا في العصرى منها وليس في المزارع شبه القطاعية . ونظام المزارع التعاونية انما يرمى الى توسيع الحيازات الصغيرة والضئيلة وكذلك المشتتة وتجميعها في مزارع عصرية كبيرة تسير وفقا لأحدث ما يمكن من الأساليب التكنولوجية والاقتصادية مع توافر الطاقة والكفاءة الادارية

اللازمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مزايا عدالة توزيع حقوق الملكية فيما يختص بالملكيات الكبيرة لا يمكن أن تتحقق أهدافها من غير الابقاء على سعة الحيازات المقابلة لها ان كانت كافية أو زيادتها اذا نقصت عن الحد الاقتصادي للسعة المزرعية .

صاحب مشروع المزارع التعاونية : إن تاريخ حياة الدكتور رشاد باشا واضع مشروع المزارع التعاونية يهيم بلاشك علماء الاقتصاد الزراعي وكافة المهتمين بالاصلاح الريفي لا في مصر وحدها بل وفي العالم أجمع وخاصة المشتغلين من هؤلاء بالسياسة الزراعية الاقتصادية والاجتماعية وبالتعاون الزراعي لأن للقليلين منهم في أوطانهم ما للدكتور إبراهيم رشاد من أثر كبير في السعي إلى النهوض بالحياة الريفية في مصر (*) . وثمة مكرمة أخرى

(٥) وتتلخص حياته العلمية في أنه أتم دراساته في الجامعات البريطانية والارلندية فحصل على شهادة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الزراعي . فرغ التعاون من جامعة إيرلندا وشهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي من جامعة كمبرج وشهادة البكالوريوس في العلوم الطبيعية من جامعة بريستول ودبلوم الزراعة العليا من كلية سير نستر وواي . ولم يكف بهذا التحصيل العلمي بل دعمه بدراسات عملية واسعة في ميدان التعاون وهو الميدان الذي يبدو أن سعادته قد ركز جهوده الأولى فيه وذلك بزياراته لمنشآت عديدة في إيرلندا وبريطانيا وأوروبا . وقد تمكن في ضوء كل هذا من وضع مؤلفات قيمة باللغتين الانجليزية والعربية في فرع التعاون وغيره من المواضيع فألف بالاشتراك مع الدكتور فاي كتاب التعاون في إنجلترا وفي الخاوج : كتاب لطلبة الجامعات البريطانية ثم كتاب مصري في إيرلندا وهو دراسة سياسية واقتصادية لايرلنده أما باللغة العربية فقد وضع كتاب التعاون الزراعي ويقع في جزئين الأول عن التعاون في أوروبا والثاني عن التعاون في مصر . وهذا الكتاب من أهم المراجع المستعملة في دراسة التعاون بكليات الزراعة والتجارة والحقوق وغيرها من المعاهد العلمية الأخرى . هذا عدا الكثير من النشرات والمقالات التي ظهرت في مختلف الدوريات أو الصحف .

أما المناصب التي تولاها عقب عودته إلى مصر عام ١٩٢١ فكانت منصب مدير عام مصلحة التعاون منذ أن كانت قسما بوزارة الزراعة ثم مصلحة بوزارة المالية ثم مدير عام مصلحة التعاون والفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية . ولقد اتخذ سعادته من النهضة التعاونية ميدانا لاداء رسالته كأول إخصائي في فرع التعاون فبعث تلك

للدكتور رشاد باشا لايفوتنا تسجيلها وهي أن له الفضل في اقتراح إيفاد أول بعثة للحكومة المصرية في الاقتصاد الزراعي وكان ذلك في سنة ١٩٢٩ وهي البعثة التي سافرت في سنة ١٩٣٣ إلى أمريكا لحساب مدرسة الزراعة العليا بالجيزة إبان نظارة سعادة محمود توفيق حفناوى باشا . وقد وقع اختيار الدكتور رشاد باشا على الجامعات الأمريكية لإيفاد تلك البعثة إليها نتيجة

== النهضة من مرقد ها وواصل السعى إلى إقامتها على دعائم سليمة من الأوضاع العلمية والعملية فكان لذلك أكبر الفضل فيما يكون قد نالها من تقدم في مصر . ولا غرو في وقوع اختيار سعادته على ميدان التعاون للمساهمة عن طريقة في النهوض بوطنه لما كان شائعا في بداية تلك الحقبة من أن الجهاز التعاوني هو الأداة الفعالة في النهوض بالمجتمع وبعد ذلك اختيار سعادته وكيل الوزارة لشئون الاجتماعية فأتسع بذلك ميدان نشاطه حتى شمل كافة النواحي الاجتماعية . وقد بقي في هذا المنصب إلى أن بلغ السن القانونية . وإلى جانب هذا فقد تقلد سعادته عدة مناصب جامعية حيث ظل قرابة عشرين عاما أستاذا منتدبا للتعاون بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول وأستاذا منتدبا للاقتصاد لزراعي بقسم الدكتوراه بكلية الحقوق ومنتحنا في الاقتصاد الساسي بكلية التجارة او بهذه المناسبة نرى لزاما علينا أن ننوه بماثرة للدكتور رشاد باشا قد لا تكون معروفة للكثيرين وهي أنه بالرغم من شتى المرغبات فقد أصر على رفض تغيير النهج الذي رسمه لنفسه منذ عودته إلى مصر وهو السعى إلى النهوض بمستوى الحياة الريفية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التعاون ولهذا فقد اعتذر مرارا عن قبول الكثير من المناصب الأعلأ من مدير قسم أو مصلحة التعاون كمنصب السكرتير الأول للسفارة المصرية بواشنطن الذي عرض عليه في ١٩١٣ أى في بداية عهد التمثيل السياسي المصري في الخارج ومنصب ناظر مدرسة الزراعة العليا بالجيزة الذي عرض عليه في وقت من الأوقات قبل تحويلها إلى إحدى كليات الجامعة المصرية ثم منصب خبير مصر الاقتصادي في السودان بدرجة وكيل وزارة ولما اعتزل الدكتور رشاد باشا خدمة الحكومة ببلوغه السن القانونية لم يشأ أن يكف عن أداء رسالته فواصل نشاطه التعاوني كسابق عهده ولهذا نرى أنه لم يأل جهدا في العكوف على تقويم المؤسسات التعاونية سواء بحكم عضويته في مجالس إدارة الكثير منها ورئاسته لبعضها في الريف ، أو في الحضر أو بوصفه ممثلا للحكومة في مجالس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني أو عن طريق أحاديثه التعاونية في الاذاعة ومقالاته في الصحف اليومية وفي الدوريات أو عن طريق مؤلفاته ولا يخفى ما لكل هذا من أثر بعيد في توجيه النهضة التعاونية الوجهة السليمة .

لما لمسه سعادته خلال دراساته العليا واتصالاته الشخصية في أوروبا ومن واسع اطلاعه من أن أمريكا هي موطن علم الاقتصاد الزراعي حيث نشأ ونما وأخذ يؤتى أكله في تلك البلاد الزراعية الواسعة الشاملة لكل المحاصيل المعروفة فبدت فوائده واضحة في السياسة الاقتصادية الزراعية التي انتهجها الرئيس الراحل روزفلت ضمن سياسته الاقتصادية العامة الشهيرة بسياسة «سياسة العهد الجديد» وهي السياسة الزراعية التي استعان روزفلت في رسمها بصفوة من الاختصاصيين في علم الاقتصاد الزراعي من بين أساتذة الجامعات الأمريكية وغيرهم من المشتغلين بهذا العلم في وزارة الزراعة الأمريكية وغيرها من الهيئات ممن يعدون الآن بالآلوف (١٥). وكان من شأن كل هذا التقدم في ميدان الاقتصاد الزراعي بأمريكا أن اتجهت أنظار دول العالم إليها للاعتراف من منهلها كاعرق دولة في نظم ومناهج ودراسة علم الاقتصاد الزراعي الأمر الذي لم يفك الدكتور رشاد باشا عندما فكر في إفادة مصر من نفس هذا المنهل منذ أكثر من عشرين عاما حيث سارت خلال تلك الحقبة بوحى منه أو من حواريه والملمين بتعاليمه أو من تلامذته على سياسة إيفاد البحوث في هذا العلم وفي علم المجتمع الريفي إلى الولايات المتحدة فصار

(١٥) ومن هذه الصفوة أعلام ذاع صيتهم أمثال وارن وبلاك وتولى ونورس وتايلور ومايرز وأولزبرج وبندكت وأردمان وويلمان وايزيكيل وديفز وغير هؤلاء من كبار العلماء والاختصاصيين الذين ساهموا في وضع تلك السياسة التي حالت دون انهيار البنيان الاقتصادي الزراعي الأمريكي إبان الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي اجتاحت الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٩ والتي أمكن بها النهوض بذلك البنيان قبيل وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية إلى المستوى الذي مكن الولايات المتحدة الأمريكية من تموين نفسها والدول المتحالفة بمختلف السلع الزراعية أو الآلات أو الماكينات والأدوات اللازمة لإنتاج تلك السلع سواء بطريق الإعارة والتأجير أثناء الحرب أو وفقا لمشروع مارشال لاعادة تعمير أوروبا أو مشروع النقطة الرابعة لمعاونة الدول المتخلفة اقتصاديا أو غير ذلك من مشروعات شتى المساعدات الأمريكية .

لديها منهم الآن عدد تحسد عليه من كثير من الدول الأخرى . فبمصر في الوقت الحاضر ٨ من حملة الدكتوراة في فلسفة هذين العليين من الجامعات الأمريكية و٧ من حملة الماجستير و١٢ مازالوا يواصلون دراساتهم بتلك الجامعات . هذا فضلا عن نحو ٣٠ من حملة شهادة البكالوريوس في الاقتصاد الزراعي من كلية الزراعة بجامعة فاروق الأول و٣ من حملة الماجستير من كلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول وهؤلاء جميعا تخرجوا على أيدي تلامذة الدكتور رشاد باشا ممن أتموا دراساتهم في علم الاقتصاد الزراعي بأمريكا . وقد سعى الموجودون منهم في جامعة فاروق الأول إبان عمادة سعادة الدكتور حامد بك سليم إلى اقتباس أفضل المناهج المعروفة في هذا العلم مما لا وجود له خارج أمريكا في غير مصر وهي المناهج التي تخرج وفقا لها العدد الذي أسلفنا الإشارة إليه من حملة البكالوريوس في الاقتصاد الزراعي من جامعة فاروق الأول (*) . وإلى جانب هؤلاء الاختصاصيين في علم الاقتصاد الزراعي من المصريين الذين واصلوا دراساتهم في أمريكا أو في مصر فلدى مصر مئات آخرون يشتغلون بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الريفي ممن يرجع الفضل في إيفاد الكثيرين منهم للدراسة العملية أو العلمية إلى أمريكا لسعادة الدكتور أحمد حسين باشا الذي لم يأل بدوره جهدا في إتاحة هذه الفرصة لهم إما على نفقة الحكومة المصرية لحساب وزارة الشؤون الاجتماعية أو على نفقة هيئة الأمم المتحدة أو الحكومة الأمريكية أو وفقا لمشروع النقطة الرابعة وكان الباعث لسعادته على ذلك مالمسه أثناء زيارته في ١٩٤٣ لأمريكا كعضو في البعثة المصرية في مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن ما بلغته الدراسات الزراعية الاقتصادية والاجتماعية من مستوى رفيع في تلك الدولة .

(٥) أما الموجودون منهم في جامعة فؤاد الأول فقد سعوا إلى الاقتباس من تلك المناهج الأمريكية فيما يختص بدراسة الذين حصلوا منها على الماجستير هذا فضلا عن أنهم قد فرغوا أخيرا من الاقتباس منها فيما يختص بالدراسة للبكالوريوس .

هذه هي سيرة الدكتور إبراهيم رشاد باشا وأنها مثل أعلا لكل من يريد أن يساهم في نهضة وطنه اذ ما كاد يعود الى بلده مصر حتى حمل لواء الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى وفقا لأسسه العلمية ومسارها بذلك النهضة المصرية العامة متخذاً من المؤسسات التعاونية النسيلية والنسويقية والاستهلاكية ولحد ما الانتاجية وسيلة للنهوض اقتصاديا واجتماعيا بالبنيان الاقتصادى المصرى عامة والزراعى خاصة ولكن يبدو أن سعادته بعد خبرة ثلاثين سنة وبعد الكثير من التأمل العلمى المتواصل خلال هذه الحقبة قد تبين أن تلك المؤسسات التعاونية التقليدية لم تعد فى حد ذاتها كافية لاستيفاء تحقيق الأهداف المنشودة وأن الوقت قد حان لتعميم نوع آخر من المؤسسات التعاونية بعد تجربتها أولا مع الاستعانة فى ذلك بالأداة الحكومية فوضع مشروعا للمزارع التعاونية جمع بين الوضوح والايجاز ومدعما بالاحصائيات ونظرا لما لمبررات مثل هذا المشروع من أهمية ولما لنتائجه من آثار بعيدة ونظرا لعهدا بأن واضعه لا يتقدم إلى مواطنيه بمثل هذه المشروعات إلا بعد الدراسة العميقة الخليقة بمكانته العلمية فقد عنيينا بإجراء هذا التنفيذ العلمى لذلك النظام الاقتصادى والاجتماعى ونحن نلمس مقدار العناية الذى لا بد وأن يكون قد بذله فى اعدادده ونلمس كذلك مدى ما تستطيع مصر أن تحققه باشتراك الدكتور رشاد باشا فى الهيمنة على رسم وتنفيذ سياستها الاجتماعية والاقتصادية الريفية .

مشروع الدكتور رشاد باشا

تطورات المشروع

فى هذه الأوقات الحاسمة التى تتطاحن فيها المذاهب الاقتصادية والاجتماعية وكل منها يضرب على الأوتار الحساسة للشعوب وهى الرزق والمساواة والعدل الاجتماعى رأينا بتلك الأهداف صورا خلافا ، فان مصر

لا محالة أحوج ما تكون إلى رسم سياسة قومية للنهوض الاقتصادى والارتقاء الاجتماعى وذلك وفقا للأسس السليمة المؤدية إلى ازدياد الدخل القومى والفردى زيادة كافية للنهوض بمستوى المعيشة الحالى مع مراعاة العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى حتى يكون شاملا على قدر الامكان : والسبيل إلى زيادة الدخل القومى لا يكون إلا بتوسيع الطاقة الانتاجية وخاصة الزراعية وذلك باستزراع الأراضى البور لزيادة الرقعة المزروعة وبالعمل على زيادة الدخل من الرقعة المزروعة حاليا بزيادة غلة الزروع وتقليل نفقاتها وتوسيع أسواقها . ويبدو أن هذه الحقائق قد صهرت فى بوتقة تفكير الدكتور رشاد باشا بعد أن أصطبغت بطبيعة الحال بالصبغة التعاونية التى شملها نشاطه طوال حقبة طويلة فخرج على مواطنيه بنظام تعاونى جديد يصفه بأنه زبدة النظم التعاونية هو نظام المزارع التعاونية لفت نظره إلى أهميته بالنسبة لمصر ما شاهده أثناء تجوالاته التعاونية فى أوروبا وإيرلندا عن نوع من المنشآت التعاونية يعرف بالمزارع التعاونية انتشرت فى الجهات التى يوجد بها عدد كبير من العمال الأجراء الذين لا يملكون أرضا والذين كثيرا ما يتعطلون لعدم كفاية الأعمال وكذلك فى الجهات التى يوجد بها عدد كبير من الوسطاء الذين يستأجرون أراضى واسعة من كبار الملاك المتخمين ليؤجروها بدورهم مزارع صغيرة إلى صغار الزراع فيجنون من ذلك أرباحا طائلة تعود عليهم من الفرق بين ايجار الجملة الذى يستأجرون به وايجار التجزئة الذى يؤجرون به . ونظرا لأن بمصر ما يماثل هذه الحالات بل ما هو أسوأ منها حيث لا يقتصر نشاط الوسطاء على أراضى كبار الملاك بل يشمل أيضا أراضى الحكومة ووزارة الأوقاف وغيرهما فقد أيقن الدكتور رشاد باشا أن مصر أولى باقتباس نظام المزارع التعاونية خاصة وأنها شديدة الافتقار إلى تبديل أساليبها المزرعية البدائية تمهيدا لتوسيع طاقتها الانتاجية وأن حاجتها ملحة إلى إقرار العدالة الاقتصادية فى توزيع حقوق الملكية الزراعية دون مساس بالسعة الاقتصادية للزراع العصرية إذ بغير هذا لا يمكنها أن تظفر بحياة اجتماعية راضية .

ولما كان الدكتور رشاد باشا من لا يفوتهم أن النظم الأجنبية المستوردة لا تلائمها دائما البيئة المصرية لهذا عكف على تمصير هذا الوضع التعاوني وقدمه في صورة مشروع إلى وزارة الزراعة في ١٩٣٨ فأحالته إلى لجنة من كبار موظفيها لدراسته . وقد انتهت تلك اللجنة بتعديل جوهرى للمشروع مؤداه جعل ملكية الأرض واستغلالها لكل عضو من أعضاء الجمعية التعاونية بدلا من حصرها في الجمعية كهيئة كما جاء في المشروع الأصيل فاقصر بذلك نشاط الجمعية على بعض العمليات التعاونية التقليدية مثل توريد اللوازم الزراعية وتصريف الزروع وهكذا انقلب مشروع المزارع التعاونية إلى المشروع المعروف بمشروع الاقطاعات الزراعية الذى بدأ تنفيذه على هذا الشكل في بلدتي ابشان بمركز ييلا وكفرالوكالة بمركز شربين حيث أنشئت جمعيتان من هذا النوع لخريجي كلية الزراعة ومدارس الزراعة المتوسطة . ولم يكن هذا التعديل أول صدع أصاب المشروع بل أعقبه صدع آخر يتلخص في عدم استقامة تنفيذه من نواح متعددة بما دعا إلى التفكير في تعديله أيضا . وفي عام ١٩٤٦ بعد أن أخذ بعض المفكرين من المهتمين بالمسائل الاقتصادية ينادون بتحديد الملكية الزراعية كعلاج لبعض المشاكل الاقتصادية الزراعية وبعد أن سار رأى العام في طريق الانضواء تحت لواء هذا اللون من التفكير متأثرا بحق جمهرة السكان الزراعيين في نصيب من الثورة الزراعية القومية عاد الدكتور رشاد باشا مرة أخرى وقد خشى ما يحتمل أن يكون لاقرار مبدأ تحديد الملكية من مساس بالسعة الاقتصادية للمزارع المصرية إلى الظهور على مسرح السياسة الزراعية متيحاً بذلك للسكان الزراعيين فرصة الاستفادة بالتعاليم التعاونية في تحقيق العدالة في توزيع حقوق الملكية دون المساس بالقوة الانتاجية القومية وكان سيده إلى ذلك مشروعا ثانيا للمزارع التعاونية أسماه مشروع القرية السعيدة عرضه على مؤتمر التعاون المنعقد بالمنوفية في ١٩٤٦ (١٦) .

(١٦) ملخصا لإياه في أنه « قائم على ألا تتبع الحكومة أراضيها المستصلحة أصلا

المشروع الثالث

العللة الزراعية الكبرى : في النصف الأول من عام ١٩٥١ نشر الدكتور ابراهيم رشاد باشا مشروعا آخر هو الثالث من نوعه وهكذا جاء أكثر وضوحا وتمشيا مع الأوضاع التعاونية وأكثر تدعيا بالأرقام والأسباب والنتائج وقد سجل فيه الكثير من البيانات الهامة موضحا العلة الاقتصادية والاجتماعية ومواطن الضعف التي تشوب البنيان الاقتصادي الزراعي المصري ومدلا على ما للتعاليم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية بصفة عامة والتعاونية منها بصفة خاصة من صلة وثيقة بإمكان علاج هذه العلة . وقد لخص هذه العلة الزراعية في مشكلة زراعية كبرى تنحصر في أن تنمية الثروة الزراعية في مصر وكذلك توزيعها وتوزيع الدخل الزراعي القومي لا تحظى

بل تؤجرها قطعا أقلها ٢٥٠ فدانا إلى مزارع تعاونية تنشأ خصيصا لذلك ويكون الاتجار لأجل غير مسمى بقيمة يراعى في تقديرها أن الحكومة سوف لا تتحمل نفقات أى عمل صحى أو تعليمى أو رياضى أو اجتماعى أو غير ذلك من المرافق العامة التي تقوم بها الحكومة عادة لمصلحة القرى والنهوض بالحياة فيها لأن كل ذلك تقوم به المزارع المذكورة على نفقتها وتحت إشراف الحكومة . ثم أورد سعادته وصفا لاحدى المزارع التعاونية التي يقترحها قال فيه : « بعد تأسيس المزرعة التعاونية يتسلم مجلس إدارتها بمقتضى اتفاق مع الحكومة الـ ١٢٥٠ فدانا من الأرض الجيدة معدة إعدادا تاما من نواحي الري والصرف والمواصلات لفلاحتها على الفور وعليها المساكن الخاصة والمنافع العامة اللازمة للزراعة . وستكون هذه وتلك طبق رسوم موضوعة فيها المنافع العامة في الوسط حول ميدان فسيح تنفرع منه ثمانى طرق رئيسية كما هو مبين برسم كروكي (مرفق بالمشروع) وهذه المباني تتضمن مستشفى قرويا ومدرسة بمراحلها الأولى الثلاث - الحضانة والروضة والابتدائى للبنين والبنات - وناديا رياضيا اجتماعيا ومسجدا ودورات مياه عمومية ومحلا للتعاون المنزل ودكاكين لمختلف الحرف القروية ومكتبا لإدارة المزرعة والدوار بحواصله ومخازنه وحظيرة المزرعة إلى غير ذلك . وحول كل هذا بينى ١٣٠ بيتا مختلفة السعة لأعضاء المزرعة كل منها قائم في مساحة حول الثلاث القراربط منها للبناء حول ١٥٠ مترا مربعا والباقي حديقة يزرع فيها العضو

بما تستأمله من عناية مبدنا أن العناية بأحد هذه الأطراف لا تغنى عن العناية بالآخر لما بين الانتاج الزراعى وعدالة التوزيع من صلات لا تنفصم . فهو يرى أن فقر غالبية أفراد السكان الزراعيين وإن كان يرجع إلى ضآلة الدخل الزراعى القومى بصفة عامة إلا أنه ينسب أيضا إلى اختلال توزيعه وهى ظاهرة لا يمكن تجاهلها خلال هذه الظروف العالمية الحساسة المليئة بالأفكار الموصوفة بالهدامة وما إليها من حروب باردة واحتكاكات دولية مردها إلى تضارب المذاهب والنظم الاقتصادية والاجتماعية . وثمة مشكلة زراعة أخرى يرى الدكتور رشاد باشا أنها وثيقة الصلة بمشكلة ضآلة الدخل تنحصر فى كثرة المزارع الصغيرة والضئيلة والمتقنة والمشتتة الكائنة فى البنيان الزراعى المصرى وفيما يترتب على ذلك من كون هذه المزارع لا تقوى على

ما يحتاج إليه من خضر وفاكهة ويرى عليها من المواشى والدواجن ما يكفيه لاستهلاك الشخصى هو وعائلته وله فوق ذلك ما يبلغ متوسطه فدانا وثلاثا من الأراضى الزراعية التى تحيط بالمباني ليزرعها حبوبا لاستهلاكه وبرسما لما شئته وكل من البيت والأراضى الزراعية المخصصة له . ولا تريد مساحة الاثنتين عن فدان ونصف وكما بينا تعطى للعضو بدون مقابل . أما المال اللازم لإقامة هذه المباني فيقتضى من بنك التعاون العام على أن يسدد على عشر سنوات وتتكلف المباني الخاصة حول ١٣,٠٠٠ جنيه باعتبار تكاليف بناء البيت فى المتوسط مائة جنيه أما المباني العامة فتتكلف حول ١٧,٠٠٠ جنيه . وعلى ذلك يكون القسط السنوى للجموع وقدره ٣٠,٠٠٠ جنيه حول الثلاثة الآلاف جنيه . وتبلغ المساحة التى تشغلها المنافع الخاصة ١٢٠ بيتا $\times$ ١,٥ فدان = ٢٠٠ فدان تقريبا وتبلغ المساحة التى تشغلها المنافع العامة بما فيها الطرق ٥٠ فدان فىكون المجموع ٢٥٠ فدانا . ويعيش على هذه المزرعة ١٣٠ عائلة يبلغ عدد أفرادها ٨٠٠ نسمة تقريبا باعتبار العائلة فى المتوسط ستة أفراد على أن تتضمن جميع العناصر المقومة للقرية . ويعمل كل قادر وقادرة من هؤلاء كل فيما هو أهل له ويتقاضى على ذلك أجرا كريما تقدر قيمته اليومية حسب نوع العمل . وبعض هؤلاء يشتغل طول العام إلا فترة أجازة سنوية وبعضهم يشتغل الجزء الأكبر منه على ألا يقل هذا الجزء عن ثلثى العام أى ٢٤٠ يوما - الدكتور ابراهيم رشاد - المزارع التعاونية ومشروع القرية السعيدة ، - المرجع السابق .

الانتفاع بمزايا الأساليب المزرعية العصرية من اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية فهي عاجزة عن استخدام الماكينات والآلات والأساليب التسويقية التي تفوق طاقتها سعتها المزرعية الضيقة وهي عاجزة عن الانتفاع بالخدمات التمويلية وعن حيازة الأراضي الكافية حتى تدر من الدخل الصافي ما يكفي لتحقيق مستوى نعيم يعلو على المستوى الزراعى الذى يئن منه جمهرة حائزى مثل هذا النوع من المزارع فى الوقت الحاضر .

مسببات العلة الزراعية : ينسب الدكتور رشاد باشا هذه المشكلة أساسيا بعد أن وضح العلاقة بين عناصر الانتاج الزراعى المعروفة وهى الإدارة والعمال والأرض ورأس المال إلى ما يفتاب عنصر الإدارة من نقص فى الطاقة والجدارة ثم أنه ينسب هذا النقص إلى تخلف النهضة الزراعية الإقتصادية والاجتماعية عن النهضة الزراعية التكنولوجية وينسب هذا التخلف إلى تباطؤ المعاهد الزراعية وغيرها من الهيئات الزراعية فى الاهتمام بعلى الاقتصاد الزراعى والمجتمع الريفي وما يترتب عليهما من مباحث وأساليب زراعية ومزرعية إذ قد تركز الاهتمام فى بادىء الأمر بالعلوم الزراعية التكنولوجية . ونود أن ننوه بهذه المناسبة إلى ما كان للدكتور إبراهيم رشاد باشا من أثر فى تغيير هذه الأوضاع فبفضله وبفضل زميله الدكتور أحمد حسين باشا تزايد الاهتمام بهذين العليين وسارت النهضة الاقتصادية والاجتماعية الريفية بخطوات واسعة حتى صار التفكير فى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الزراعية بين التفكير فى المشكلات الزراعية التكنولوجية تمشيا مع الاتجاه العالمى فى هذا الشأن بصفة عامة . ولاغرو فى ذلك فكلاهما مختص فى الاقتصاد الزراعى وقد قام كلاهما بتدريسه فى الجامعات المصرية تارة أو امتحان الطلبة تارة أخرى وعلى يديهما تربى هذا الجيل من الاختصاصيين فى الاقتصاد الزراعى والمهتمين به والمشتغلين فيه ممن يعملون الآن أعضاء فى هيئة التدريس بتلك الجامعات أو ممن يعملون فى مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وفى مقدمتها وزارة الشئون الاجتماعية والزراعة والاقتصاد الوطنى

والأوقاف والتجارة والخاصة الملكية والمزارع الكبرى . هذا عدا نشاطهما الذى يدعو إلى مزيد من الإعجاب فى أداء رسالتهم ^{إبان} عملهما معاً أو فرادى سنين طويلة فى وزارتي الزراعة والمالية وفى مصلحة الفلاح أو التعاون بوزارتي الشئون الاجتماعية فحقاً بذلك الكثير من آمال الراغبين فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى الريف . فالدكتور إبراهيم رشاد باشا هو الرائد الأول بين الاختصاصيين فى الاقتصاد الزراعى فيما يختص بمشروعات النهضة الاقتصادية والاجتماعية التعاونية والدكتور أحمد حسين باشا هو الرائد الأول بينهم فيما يختص بمشروعات النهضة الاقتصادية والاجتماعية الريفية مثل مشروعات المراكز الاجتماعية والضمان الاجتماعى والمساكن الشعبية والحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ما أقر منها وما يزال بسبيل الاقرار .

العلاج : هذه هى مواطن الضعف فى البنيان الاقتصادى الزراعى المصرى كما لمسها الدكتور إبراهيم رشاد باشا . أما البرنامج الذى يرسمه فى مشروعه والذى يصفه بأنه البرنامج الوحيد لعلاج هذه العال فينحصر على حد قوله فى أن تتجه مصر بكلتا يديها إلى ناحية المزارع التعاونية لأنها هى السبيل إلى تنمية الثروة الزراعية وإلى مراعاة عدالة التوزيع بالتقريب اقتصادياً واجتماعياً بين أصحاب الدخول الزراعية مع عدم الاختلال بالسعة الاقتصادية للوحدات الانتاجية . فالمرعة التعاونية كما يصفها إن هى إلا بمثابة تفتيش مزرعى كبير يتمتع بمزايا الحيازات الواسعة وتجرى الأعمال به وفقاً للهادىء التعاونية القويمه فيتحقق بذلك لجمهرة أعضاء المزرعة دخلاً صافياً لا نقاً كان يؤول قبلاً لفرد واحد أو لعدد قليل من الأفراد فتزول بذلك مشكلة انخفاض الأجور ويتحقق للدولة إيجاراً معتدلاً ، ومن الطريف أن الروح العالية قد بدت واضحة جليلة فى مطالبته بمجرد تنفيذ هذا البرنامج أولاً كتجربة تقوم بها الحكومة فى أراضيها المستصلحة التى يقدرها بحوالى ٣٠٠,٠٠٠ فداناً . فتشئ عليها ٢٥٠ قرية نموذجية زمام كل منها ٢٠٠٠ فدان تسكنها وتزرع زمامها ٣٠٠ أسرة

يبلغ عدد أفرادها ١٨٠٠ على أن يتوفر في هذه المجموعة كل مقومات الحياة من زراعية وصناعية وتجارية وتعليم وصحة . ويرى سعادته أن الألفى فدان المشار إليها مساحة معقولة فلاهى بالصغيرة ولاهى بالكبيرة وهى فوق ذلك وحدة زراعية اجتماعية . وعندما تصبح كل قرية وحدة نموذجية لأمكن أن تقوم فى مصر لأول مرة كما يقول سعادته مدينة ريفية مثالية . أما مراحل تنفيذ هذا المشروع فتتضمن فى قيام الحكومة بتأجير أراضيها المستصلحة إلى جمعيات تعاونية خاصة تؤسس فى وسط هذه الأراضى لتنشأ عليها مزارع تعاونية ويكون الايجار إلى أجل غير مسمى وبقيمة يراعى فيها أن الحكومة لن تتحمل نفقات أى عمل صحى أو تعليمى أو اجتماعى فكل ذلك ستؤلاه المزرعة التعاونية على نفقتها وتوجيه من الحكومة (١٧) .

الاعتبارات المالية للمشروع : قدر سعادته إجمالى الدخل المزرعى لكل مزرعة من المزارع التعاونية التى يقررها وفقا لمشروع الميزانية الذى يصفه بأنه تقريبي وأن الأرض مستزرعة وتعتبر فوق المتوسط من حيث الخصوبة بمبلغ ١١٤ ألفا من الجنيهات . أما إجمالى التكاليف المزرعية فقد قدره بمبلغ ٩٩ ألفا من الجنيهات منه مبلغ ٥٨ ألف من الجنيهات كتكاليف مزرعية عمومية وفورية ومبلغ ٢١ ألفا من الجنيهات كمرتبات للأعضاء ومبلغ ٢ ألفا من الجنيهات هو مقدار الايجار المستحق للدولة فيكون الربح ١٥ ألفا من الجنيهات منه ٦٠٠٠ جنيه للاحتياطى ومبلغ ٩٠٠٠ جنيه للعائد الذى يصير توزيعه وفقا لنصيب كل منهم من المرتبات . والواقع أن إجمالى الربح يكون ٢٩ ألف جنيه إذا أضفنا إليه المبلغ المخصص للخدمات الاجتماعية والذى احتسب ضمن إجمالى التكاليف . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان مقدار الايجار الذى كان يؤول للدولة لو أنها تولت الخدمات الاجتماعية بدلا من جمعية المزرعة التعاونية يبلغ ٣٤ ألف جنيه بواقع ١٧ جنيه للفدان الواحد بدلا من ١٠ جنيهات . ويدل سعادته بذلك على أن مشروعه سوف يمكن الدولة من

الحصول على إيجار يفوق كثيراً متوسط الإيجار الذى تحصل عليه حالياً من استغلال أو تأجير أراضيها . وفوق ذلك فيستدل من الأرقام التى أوردها سعادته عن ميزانية المزرعة التعاونية أن الدخل الصافى يبلغ فى حقيقة الأمر حوالى ٥٠ ألفاً من الجنيهات (٤٩ ألف) هى عبارة عن مجموع مرتبات أعضاء الجمعية التعاونية البالغة ٢٠ ألفاً من الجنيهات ومخصصات المرافق والخدمات الاجتماعية البالغة ١٤ ألفاً والربح البالغ ١٤ ألفاً . فيكون الدخل الصافى والأمركذلك حوالى ٢٦ جنيهاً لكل فدان فى المتوسط . وبالإضافة إلى كل ذلك فإن هذا النظام المزرعى التعاونى يتيح لكل عضو فى المزرعة التعاونية أن يسحب مبالغ من استحقاقه من دخلها السنوى ليواجه بها مطالب المعيشة ويمكنه من أن يشتري بالأجل لوازم معيشته مما تنتجه المزرعة من حبوب ولحوم وخضر وفاكهة بأثمان مخفضة على ألا يزيد مجموع هذه المبالغ عن المقرر السنوى له بكشف فيات الأعضاء . وبذلك يرتفع مستوى التغذية للأعضاء وتتهيأ الفرصة لتحسين صحتهم مما يساعد على توافر الظروف المؤدية إلى تكوين شعب قوى معافى . وفضلاً عن ذلك فإن المزرعة التعاونية تهيء فرصاً طيبة للعمل أمام السكان الريفيين غير الزراعيين المنضوين تحت لوائها . وعلى أية حال فى نهاية السنة الزراعية وبعد إقرار الحساب الختامى وعمل حساب الأعضاء يتسلم كل عضو ما يتبقى له كعائد .

مبررات الاستعانة بنظام المزارع التعاونية

مسايرة المشروع للأساليب المزرعية الاقتصادية والتكنولوجية العصرية :

الأساليب المزرعية العصرية من تكنولوجية واقتصادية واجتماعية إن هى إلا نتيجة للكتشفات العلمية فالعلم إن هو إلا مجموعة الحقائق والروابط التى بينها مصاعغة فى صورة أفكار وأراء وأساليب ونظريات تخمينية ونظريات ونواميس أى هو مجموعة المعارف التى يهتدى بها الإنسان فى إدراك الظواهر الطبيعية والاجتماعية وهو ما يدخل فى نطاق العلوم البحتة وتلك التى يهتدى

بها في السيطرة على القوى الطبيعية والاجتماعية مستهدفا النهوض بمستوى
 نعيمه (مستواه المعيشي) وهو ما يدخل في نطاق العلوم التطبيقية . ويكون علم
 من العلوم عريقا إذا كثرت نظرياته ونواميسه وتعددت الأساليب المستمدة
 منه . والعلم إما أن يكون طبيعيا أو اجتماعيا . والعلوم الطبيعية تكون بحتة
 أى يقتصر مجالها على إدراك الظواهر الطبيعية دون التعرض لما قد يكون لها
 من نفع مباشر للإنسان مثل علوم الكيمياء والطبيعة والنبات والحيوان
 والرياضة والجيولوجيا والوراثة . أو تكون تطبيقية ينحصر مجالها في السعى
 إلى السيطرة على القوى الطبيعية وتوجيهها نحو ما ينفع الإنسان نفعاً مباشراً
 (وذلك باستعمالها في إعدادات نعمة مادية أو غير مادية أى في إعداد السلع
 والخدمات) أى إشباع مشتهيات إنسانية مثل علوم التغذية وأمراض الإنسان
 والهندسة الميكانيكية وأمراض النبات والجراحة والفلك والأراضى وعلوم
 إنتاج الزروع الحيوانية والفاكهية والخضروية والحقلية وزروع الزينة وعلم الرمد .
 وبالمثل فالعلوم الاجتماعية إما أن تكون بحتة أى يقتصر مجالها على
 إدراك الظواهر الاجتماعية دون استهداف أى نفع مباشر للإنسان مثل
 علوم السيكولوجيا والمجتمع والفلسفة والاقتصاد البحت والتشريع ... الخ .
 أو تكون تطبيقية ينحصر مجالها في السعى إلى السيطرة على القوى الاجتماعية
 وتوجيهها نحو ما ينفع الإنسان نفعاً مباشراً مثل علوم الاقتصاد الزراعى
 والمجتمع الريفى والسيكولوجيا الريفية والاقتصاد الصناعى والاقتصاد التجارى
 والخدمة الاجتماعية ... الخ . والعلم الزراعى هو أحد الفروع الرئيسية
 الثلاثة للعلم التطبيقى والفرعان الآخران هما العلم الصناعى والعلم التجارى .
 فالعلم الزراعى يتضمن والأمر كذلك مجموعة الحقائق والروابط القائمة بينها
 مصاغة في عبارات رتيبة تتم عن الأفكار والآراء والأساليب والنظريات
 التخمينية والنظريات والنواميس التى تتكون منها مجموعة المعارف التى يهتدى
 بها الإنسان فى السيطرة على القوى الطبيعية والقوى الاجتماعية الكائنة فى
 البنيان الاقتصادى الزراعى مستهدفا صيانة وتحسين مستوى الانتاج الزراعى

أى صيانة وتحسين النعم الزراعية التى يتكون منها مجتمعة العلم الزراعى . ووفقا لهذا فان علم الاقتصاد الزراعى هو ذلك العلم الذى تتناول مباحثه البنيان الاقتصادى الزراعى أى صناعة الزراعة فهو يشمل مجموعة الحقائق والروابط القائمة بينها مصاغة فى عبارات رتيبة تتم عن الأفكار والآراء والأساليب والنظريات التخمينية والنظريات والنواميس التى يهتدى بها الانسان فى السيطرة على القوى الاقتصادية المتعلقة باستغلال القدر من الموارد الطبيعية والموارد الانسانية الكائنة فى البنيان الاقتصادى الزراعى أى التى يهتدى بها فى توجيه عملية استغلال الموارد الزراعية الأرضية (الطبيعية) والانسانية الوجهة الكفيلة بالحصول منها على أكبر قدر من الأشباع الكلى لمشتتات السكان الزراعيين أى الوجهة الكفيلة بالحصول من الموارد الزراعية على أكبر قدر من النعم الزراعية المادية وهى السلع الزراعية النباتية والحيوانية وغير المادية وهى الخدمات الزراعية بأقل قدر من الجهود الانسانية الزراعية . أما قياس هذه المتغيرات (الموارد والنعم والجهود) فيكون بمقياس القيمة لامكان الموازنة بين قيمة النعم وقيمة الجهود المبذولة فى إنتاجها لأن التكاليف الزراعية ان هى إلا قيمة تلك الجهود . وهكذا يتمكن الانسان من الموازنة بين اجمالى الدخل الزراعى أو المزرعى وبين اجمالى التكاليف الزراعية أو المزرعية حتى يمكن الوصول إلى أكبر قدر من الدخل الصافى الذى سوف يستند عليه مستوى النعم الزراعى المنشود . أما علم المجتمع الريفى فهو العلم الذى تتناول مباحثه المجتمع الريفى أى البنيان الاجتماعى الريفى . فهو بذلك العلم الذى يشمل مجموعة الحقائق والروابط القائمة بينها مصاغة فى صورة رتيبة تتم عن الأفكار والآراء والأساليب والنظريات التخمينية والنظريات والنواميس التى يهتدى بها الانسان أى التى ينحو نحوها فى السيطرة على القوى الاجتماعية المتعلقة بتركيب وتطور المجتمع الريفى مستهدفا خير السبل إلى مقاومة الآفات الاجتماعية الريفية وتحسين مستوى

الحياة الانسانية الريفية من النواحي التي لا تطرقها مباحث العلوم الزراعية الاجتماعية الأخرى .

هذا هو ما حدا بالدكتور رشاد باشا أن يشير بإيجاز في مشروعة إلى أهمية هذين العليين وإلى أهمية انتاج الأساليب الاقتصادية والاجتماعية المستمدة منهما في تحقيق النهضة الريفية الاقتصادية والاجتماعية التي هي الغاية التي يرمى إليها من وضع مشروع المزارع التعاونية والغاية التي يرمى إليها غيره من المشاريع والمقترحات التي توهنا عنها . فالدكتور وشاد باشا بما توافر لديه من علم وبما له من خبرة وسعة أفق يعلم أن الزراعة المصرية عبارة عن مركب اقتصادى يضم أكثر من مليون وربع وحدة اقتصادية أى مزرعة تتفاوت في ساعاتها وأشكالها وعتادها وأعداد وأنواع من يعملون بها وفي زروعها النباتية والحيوانية وفي المساحات المزروعة وغير المزروعة بها وفي وسائل ريها وصرفها وفي مدى خصوبتها ومدى يسرها أو عسرها وأنه سواء كانت هذه المزارع قد آلت إلى حائزها بالاقطاع أو الشراء أو الميراث أو الاستيلاء القضائى أو الاستبدال أو وضع اليد فيرعها أى يدير شئونها نحو مليون مالك ونحو ٣١٥ ألف مستأجر بمعاونة نحو ٨ آلاف مدير مزرعة (١٨) . ولئن كانت البواعث التي تدفع الناس إلى امتنان مهنة الزراعة عديدة إلا أننا نستطيع حصر أهمها في ثلاثة بواعث رئيسية هي الرغبة في مجرد تحقيق الاستقرار الاقتصادى أو المعيشة في بيئة معينة أو الحصول على دخل نقدى معين . ولهذا نجد أن بعض المزارعين يعملون بمزارعهم وكل ماوصلوا إليه هو الحصول منها على القدر من الزروع النباتية والحيوانية

(١٨) وكلاء دوائر ومفتشين ويبلغ عددهم حوالى ٣٥٠ ومأمورى مزارع ونظار ويبلغ عددهم حوالى ٤٢٠٠ وملاحظى عمليات (خولة) ويبلغ عددهم أكثر من ٣٠٠٠ ملاحظ .

الذى يكفل لهم مستوى الكفاف من المعيشة وآخرون لأنهم يفضلون حياة الريف أو لأسباب عاطفية أو لأنهم لا يفضلون مهنة على أخرى أو أنهم لا يستطيعون أو لا يجرؤون على هجر مهنة الزراعة إلى مهنة أخرى .
وفضلا عن هؤلاء فهناك فريق من الناس يرغبون من امتحان الزراعة الحصول منها على أكبر ما يمكن من الأرباح شأنهم في ذلك شأن من يمتحنون أى مهنة اقتصادية أخرى .

ولاريب أن الدكتور رشاد يلم أيضا بالخواص البارزة للزراعة المصرية فيما يختص بأن سعة معظم مزارعها صغيرة وضئيلة إذ تدل أرقام التعداد الزراعى لسنة ١٩٢٩ على أن عدد المزارع التى سعتها ١٠٠ فدان أو أكثر يبلغ حوالى ٧ آلاف أى حوالى ٠,٦ ٪ فقط من جملة عدد المزارع المصرية وأنها تشغل مساحة قدرها حوالى ٣,٢٠٠,٠٠٠ فدانا أى حوالى ٤٣ ٪ من جملة مساحة المزارع المصرية البالغة حوالى ٧,٧٥٠,٠٠٠ فدانا وأن عدد المزارع التى سعتها ٥٠٠ فدان أو أكثر يبلغ حوالى ١٠٠٠ أى حوالى ٠,١ ٪ من جملة عدد المزارع المصرية وأنها تشغل مساحة قدرها حوالى ٢ مليون فدان أى أكثر قليلا من الربع والمزارع التى سعتها ١٠٠٠ فدان فأكثر يبلغ عددها حوالى ٣٥٠ مزرعة أى حوالى ٠,٣ ٪ من جملة عدد المزارع المصرية والمساحة التى تشغلها أكثر قليلا من ١,٥ مليون فدان أما المزارع التى تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان فأكثر فيصل عددها نحو ٦٠ ومساحتها حوالى ٢٢٥ ألف فدان أى حوالى خمس جملة المساحة . فسواء كانت المزارع الكبيرة هى التى لا تقل مساحتها عن ١٠٠ أو ٥٠٠ أو ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ فدان فإن عددها قليل جدا بالنسبة لجملة عدد المزارع كما أن نسبة جملة مساحتها إلى جملة مساحة تلك المزارع تقل فى جميع الحالات عن ٥٠ ٪ وهذا لما يؤيد صحة وصف الزراعة المصرية بأنها زراعة صغيرة المزارع .
وعلى أية حال فبالرغم من تلك الخاضيه فإن العدد الفعلى والمساحة الفعلية للزراع التى يمكن وصفها بالكبر لا يمكن إزاءهما الاستهانة بمثل هذا

النوع من المزارع وفضلا عن ذلك فإن معظم أزارع المصرية أى حوالى ٩٠ ٪ منها ذات سعة صغيرة جدا أو كبيرة جدا بحيث لا يمكن اعتبارها مزارع عائلية . فما يمكن اعتبارها عائليا لا يزيد والأمر كذلك عن ١ ٪ من مجموع عدد المزارع المصرية . والمزرعة المصرية فى مصر هى تلك التى تكون سعتها حوالى ٥ - ١٠ أفدنة وهى سعة تتنافى مع استخدام الأساليب المزرعية العصرية . يضاف إلى هذا أن من خواص الزراعة المصرية أنها زراعة تجارية وليست مستكفية ذاتيا لا من الوجهة القومية ولا المزرعية . فالمزارعون المصريون كبيرهم وصغيرهم لا ينتجون كل ما يستهلكون ولا يستهلكون كل ما ينتجون بل تقوم فيما بينهم وبين سكان المدن والبنادر تجارة داخلية واسعة النطاق قدرا ونوعا . وفضلا عن ذلك فلهصر تجارة خارجية واسعة نسبيا ترتكز على صادرات مصر من الزروع لقاء وارداتها من المواد الخام والمصنوعة ومن الزروع الأخرى (١٩) . ولما كانت المزرعة الكبيرة هى تلك التى تتناقص فيها التكاليف بازدياد السعة . ولما كانت الزراعة التجارية أفضل من المستكفية ذاتيا فليس من الصالح الاقتصادى أو الاجتماعى القومى أن يؤدى تنفيذ مشروعات توزيع حقوق الملكية توزيعا أكثر عدالة إلى تصغير الكبير من المزارع الحالية والابقاء على الصغير والضئيل منها لأن هذا يتناقض تناقضا واضحا مع الهدف الرئيسى للسياسة الزراعية المصرية وهو ازدياد الدخل الزراعى القومى لأن الأبقاء على الصغير من المزارع أو زيادته معناه الأبقاء على الأساليب المزرعية البدائية التى لا يختلف أثنان على ضرورة تبديلها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المبرر الوحيد للأبقاء على المزارع الصغيرة والضئيلة لا يكون إلا عند الرغبة فى إنتشار المزارع المستكفية ذاتيا وهذه لا تمد العاملين فيها إلا بأحط أنواع مستويات

(١٩) الدكتور محمد منير الزلاقي - دراسة تحليلية للبنان الاقتصادى الزراعى المصرى وأثره فى تطور المرافق الاقتصادية والاجتماعية القومية - المرجع السابق - من ص ٥٥ - ٩٢ .

المعيشة وما نظن أن أحدا لا يقول بضرورة النهوض بمستوى المعيشة. وحيث أن الزراعة المصرية زراعة تجارية فليس من الحكمة الرجوع بها خطوات إلى الوراء لجعلها زراعة مستكفية ذاتيا بل على العكس من ذلك فإن الصالح الاقتصادي القومي يقتضى السير بها خطوات إلى الأمام بتحويلها إلى مزارع تجارية واسعة حتى تكون عصرية. يتبين من كل هذا أن الزراعة المصرية في حاجة إلى نظام يساير العدالة في توزيع حقوق الملكية بحيث يكون من شأنه أيضا الإبقاء على المزارع الواسعة وتجميع المزارع الصغيرة والضئيلة في مزارع أوسع. ولا ريب في أن تظلم المزارع التعاونية يستجيب إلى كافة هذه المطالب.

مسايرة المشروع للرغبة في ازدياد الدخل الزراعي : لنظام المزارع التعاونية أهمية اقتصادية أخرى تنحصر في أنه يساير الرغبة في زيادة الدخل الزراعي القومي. فوظيفة أى مزرعة كوحدة إقتصادية تنحصر فيما تغله من دخل نقدي صاف. ويكون هذا الدخل كبيرا أو صغير تبعا لكبر أو صغر جملة الإيرادات وجملة المصروفات النقدية. ويقتضى التحكم في ذلك مداومة فحص وتنويع وتعديل وتبديل منوال تلك المزرعة ثم تسيير العمليات المزرعية بها سيرا حسنا مما لا يتيسر إلا بالاهتمام في ذلك بالحقائق والأفكار والقواعد والأساليب الإقتصادية كما هو الحال في كافة الأعمال الإقتصادية الأخرى. وهذه المعارف الإقتصادية يضمها علم الاقتصاد بوجه عام. ويضم علم الاقتصاد الزراعي الشطر المتصل منها بصناء الزراعة عامة. أما الشطر الخاص بمزرعة ما فيضمه فرع علم الاقتصاد الزراعي المعروف بإدارة المزارع أو إدارة الأعمال المزرعية. وإدارة الأعمال المزرعية جزء من إدارة الأعمال الزراعية وإدارة الأعمال الزراعية مثلها مثل إدارة الأعمال الصناعية أو إدارة الأعمال التجارية فالأولى منهما فرع من فروع علم الاقتصاد الصناعي الذي يضم الحقائق والأفكار والقواعد والأساليب

الاقتصادية المتصلة بمهنة الصناعة . والثانية فرع من فروع علم الاقتصاد التجارى الذى يضم الحقائق والأفكار والأساليب الاقتصادية المتصلة بصناعة التجارة . وتختص إدارة الأعمال المصنعية بالمصانع الفردية وإدارة الأعمال المتجرية بالمataجر الفردية كما تختص إدارة الأعمال المزرعية بالمزارع الفردية لأن هذه الوحدات جميعا متشابهة فى كونها منشآت اقتصادية لا يفرق بينها إلا نوع النعم التى تنتجها من سلع وخدمات . يتبين من ذلك أن إدارة الأعمال المزرعية كعلم ما هى إلا مجموعة الحقائق والأفكار والقواعد والأساليب الاقتصادية التى يمكن السير بمقتضاها فى المزرعة . وبغير هذه الحقائق والأفكار والقواعد والأساليب يتعذر وضع صناعة الزراعة على قدم المساواة كعمل اقتصادى مع بقية الصناعات بالرغم مما بين الزراعة وبين مستوى النعم فى مصر من صلة وثيقة لما يكون فى ذلك من مجافاة للرغبة فى النهوض به تمشيا مع الإتجاه العالمى فى هذا السبيل وخاصة فى الدول الراقية ومن ثم فإن الحاجة إلى ازدياد الدخل الزراعى القومى والدخول المزرعية قد أضحت ملحة وهى حاجة يبدو وضوحها يوما بعد يوم . وازدياد الدخل المزرعية تعد ظاهرة اقتصادية تكسب الأعمال المزرعية بوجه خاص والزراعة بوجه عام صبغة اقتصادية قومية . وهذا لما يجعل الناحية الاقتصادية فى مقدمة النواحي الفيزيكية والبيولوجية لأن الدخل الزراعى الكبيرة بأقل ما يمكن من التكاليف هى الهدف النهائى وماعدا ذلك فمجرد وسائل . ونعلم أن أكثر ما يشغل بال المزارعين ويستنفد معظم أوقاتهم وجهودهم هى المسائل المتعلقة بالعرض والطلب والأسعار والتكاليف والدخول المزرعية والازمات الاقتصادية وما تجره هذه جميعا فى ذيلها من مشكلات فرعية لا عداد لها .

وبمعنى آخر فإن المزارع يهتدى بالمعارف التكنولوجية (الفيزيكية والكيميائية والبيولوجية) التى تشملها مجموعة العلوم الزراعية الطبيعية فى صيانة أو زيادة مقدار محاصيله النباتية والحيوانية وفى تحسين خواص هذه

المحاصيل . ويهتدى بالمعارف الاجتماعية والاقتصادية التي تشملها مجموعة العلوم الزراعية الاجتماعية والاقتصادية بما فيها فرع الاقتصاد الزراعى المعروف بإدارة الأعمال المزرعية فى صيانة أو زيادة دخله المزرعى للاستعانة به فى صيانته أو رفع مستوى معيشته الذى يعتبر هدفه النهائى من امتحان مهنة الزراعة . فقدر الدخل المزرعى لا يتوقف فقط على مقدار المحاصيل الناتجة وخواصها بل وأيضا وإلى حد بعيد جدا على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على الجدارة الانتاجية لمزروعات هذه المحاصيل والتى تتحدد وفقا لها أسعارها . والدخل كما نعرف ظاهرة اقتصادية فهو القيمة النقدية لكمية وخواص هذه المحاصيل والسعر أثر كبير جدا فى تقرير هذه القيمة . فلا يكفى أن يكون المقدار والخواص حسنة إذا كان السعر منخفضا . والسعر كما نعرف ظاهرة اقتصادية أيضا وليست تكنولوجية . فنجاح الزارع يتوقف على مدى المامه بمحتويات العلوم الزراعية والاجتماعية الأخرى وبقدر كاف من محتويات العلوم التكنولوجية لأن مجريات الأمور بالمزرعة لها نواحيها التنظيمية والراقية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والحسابية . وللحكم على مدى نجاح المزرعة لابد من تحويل كافة هذه الاعتبارات أولا إلى قيمتها الاقتصادية لأنه مهما بلغ النجاح التكنولوجى فهو غير مجد إذا لم يقس أولا بالمعايير الاقتصادية التى منها وحدها يتبين الزارع مقدار دخله الصافى ومدى ربحه أو خسارته . هذه المسائل والمشكلات المزرعية العديدة المتباينة تحتاج لأدراكها وعلاجها إلى كثير من البيانات والمعارف التى يتولى المختصون جمعها وتحليلها وتقديمها للزارعين وغيرهم من المشتغلين والمهتمين بأمور المزارع والتى يدونها لا يمكن وضع الزراعة على قدم المساواة كما قلنا مع الصناعات الأخرى من وجهة اقتصادية تجارية . وفى مصر كما فى غيرها من بعض الدول الأخرى تقوم عدة هيئات بأداء هذه الخدمة العامة وفى مقدمتها مصلحة الاقتصاد الزراعى ووزارة الزراعة وأقسام الاقتصاد الزراعى بكليات الزراعة ومصلحة الفلاح ومصلحة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الثروة الزراعية بوزارة الاقتصاد الوطنى والجمعيات القومية للاقتصاديين الزراعيين وغير ذلك .

فالمزرعة والأمري كذلك أن هي إلا منشأة اقتصادية أى وحدة انتاجية تضم

شطرا من عناصر الانتاج التى يجرى استغلالها فى إنتاج نعم مزرعية معينة فلا بد لها وشأنها فى ذلك شأن أى منشأة اقتصادية أخرى من مدير ينولها أى رسم سياستها بما فى ذلك من أهداف وبرامج كفيلة بتحقيق هذه الأهداف ويراقب تنفيذ هذه البرامج ويعدل تلك السياسة وفقا لما يستجد من ظروف لم تكن موجودة أو معروفة قبلا . وهذا المدير كما نعلم هو أحد عناصر الانتاج فى أى وحدة انتاجية بل هو أهمها لأنه هو العنصر الانسانى الذى يتولى عملية الجمع بين العناصر الأخرى ويراقب عملية الانتاج . وعلى ذلك فالمزارعون جميعا عبارة عن مديرى مزارع مثلهم فى ذلك مثل مديرى المصانع ومديرى المتاجر وغيرهم من مديرى الوحدات الانتاجية الأخرى . وبغير هؤلاء المديرين جميعا لا يمكن أن تقوم لكافة هذه المنشآت قائمة مهما استترت مهامهم الادارية من تفويلية (تنظيمية) ورقائية (تنفيذية) وراء مهامهم الجسمانية الأخرى . أما فى المنشآت غير الصغيرة فتبدو هذه المهام الادارية واضحة حيث تقل أو تنعدم المهام الجسمانية ويكون المزارعون أى مديرو المزارع أما ملاكا أو مستأجرين أو مديرين لإجراء . وهؤلاء جميعا أما أن يكونوا أميين أو متعلمين تعليما غير زراعى ويكون تعليم الأخيرين تعليما زراعيا عاما كما وقد يكونوا متخصصين إلى جانب المعارف الزراعية العامة فى إدارة الأعمال المزرعية وهى الفرع من علم الاقتصاد الزراعى الذى يضم مجموعه المعارف الاقتصادية الزراعية الخاصة بمهام المزارعين . وعلم الاقتصاد الزراعى بوجه عام وفرعه إدارة الأعمال المزرعية بوجه خاص عبارة عن علم تطبيقي وليس فقط اقتصاد تطبيقي فهى عبارة عن خليط من المعارف الاقتصادية التطبيقية والمعارف البيولوجية والفيزيائية والكيمائية والجيولوجية والجوية والسكولوجية والاجتماعية وغير ذلك من المعارف التى تضمها العلوم الزراعية التطبيقية الأخرى مثل علم الفواكه وعلم الالبان وعلم تربية الحيوان وعلم المحاصيل الحقلية وعلم الحشرات وعلم الخضر وعلم الهندسة الزراعية وعلم أمراض النباتات وغيرها . فالمزارع أى مدير المزرعة الملم بهذه المعارف كما درسها مجتمعة فى فرع إدارة الأعمال المزرعية ومنفصلة كما درسها فى تلك العلوم وهى مقررة عليه أيضا يسهل عليه الاضطلاع بوظيفته الادارية فى عملية الاستغلال المزرعى التى يباشرها كعنصر إنتاج فى المزرعة كمنشأة اقتصادية يستهدف منها الحصول على أكبر

الارادات بأقل المصروفات وهذه هي الوظيفة الرئيسية لأي مزارع أي لمدير أي مزرعة . وبغير هذه المعارف يتعذر عليه إدراك القوى الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التي تخلق مشكلاته المزرعية . كما ويتعذر عليه السيطرة عليها بما يكفل له حلها ويسر له تحقيق هدفه أي حصوله على أكبر دخل صاف . وبطبيعة الحال فان هذه المعارف لا تتوفر إلا في خريجي المعاهد الزراعية الجامعية وغير الجامعية وخاصة في المتوسعين منهم في علم الاقتصاد الزراعي بفرعه إدارة الأعمال المزرعية . فصفوة المزارعين الأجراء وغير الأجراء لا يمكن والامر كذلك إلا أن يكونوا من بين هؤلاء مثلهم في ذلك مثل الصناع والتجار فان صفوتهم لا يمكن إلا أن يكونوا من خريجي المعاهد الصناعية (الهندسية) والتجارية الجامعية وغير الجامعية وخاصة المتوسعين منهم في علم الاقتصاد الصناعي بفرعه إدارة الأعمال المصنعية وعلم الاقتصاد التجاري بفرعه إدارة الأعمال المتجرية .

ولا ريب في أن المهمة التي يضطلع بها المزارعون والصناع والتجار في مصر جد خطيرة بالنسبة لمستقبل الانتاج الاقتصادي الزراعي والصناعي والتجاري ولا ريب أيضا في أن غالبية هؤلاء جميعا وخاصة غالبية المزارعين لا يلبون بالمعارف العلمية والأساليب العصرية المتبعة في إدارة المزارع . ولهذا المعرفة أهمية لا يمكن نكرانها لأن النهوض بالزراعة وشأنها في ذلك شأن بقية الصناعات ليس في أن تغل أقل ما يمكن بأكثر الجهود المبذولة بل ولا أكبر ما يمكن بأقل ما يمكن من جهود وليس في أن تعيش في ظل القيود انجركية أو الإعانات والمساعدات الحكومية التي لا تفيد كثيرا إلا قلة من المزارعين وإنما في أن تنهض على أسس اقتصادية سليمة تجابه بها المنافسة المحلية في الأسواق الداخلية والمنافسة الخارجية في الأسواق الخارجية . ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا أضحت الزراعة المصرية صناعة متطورة مدركة لكل جديد وقادرة على الانتفاع به . وهذا لا يتيسر إلا إذا تهيأت لها الأساليب الإدارية المزرعية العصرية التي لا يجيدها بطبيعة الحال إلا من أشرنا إليهم من خريجي المعاهد الزراعية الذين يجب إعدادهم والاستعانة بهم في بلوغ الغايات المنشودة . ولا ينبغي أن يتحول النعرة البلدية التي تضيء عادة على الجهالة المزرعية وحتى غير المزرعية سياجا من الروعة الموهومة فتضيئ بذلك الخناق على الإدارك

الصحيح والأسلوب الحديث . وهذه النعرة خاطئة ضررها أبعد أثرا من نفعها . ولم تنهض الزراعة في أمة تمسكت بها بحكمة في هذا السلوك المشين العاطفة على العقل ومتجاهلة حاجتها الحقيقية إلى خدمات الاختصاصيين في المعارف المزرعية إذ لا قيمة للاعتبارات التي تسمى عملية إذا لم تقترن وترتكز على الاعتبارات العلمية لأن كل إجراء عملي إنما يستمد من أصل علمي مسبوق بأصل متخيل ولا سبيل إلى إغفال أهمية كل من هذه المراحل . هذه هي الملاحظات العلمية التي تزيدنا إيمانا بصواب أن نظام المزارع التعاونية لأنه هو السبيل القويم إلى زيادة الإنتاج الزراعي والمزرعي في مصر التي يسوء فيها استغلال الموارد الزراعية الانتاجية والتي تختل فيها إلى حد شنيع النسبة بين مقدار وخواص مختلف هذه الموارد الأمر الذي يحافى أبسط المبادئ الاقتصادية . فنظام المزارع التعاونية يكفل السعة المزرعية الاقتصادية ويؤدي إلى اجتناب أخطاء هذه الأعداد الهائلة من جهة الزراعة وإلى إمكان استبدالهم بمديرى مزارع مختصين في إدارة الأعمال المزرعية من ذوى الطاقة والجدارة الانتاجية العالية . وبغير هذا فلا أمل فى ازدياد الدخل الزراعي المصري إلى الدرجة الكفيلة بالتهوض بمستوى المعيشة الحالي وهذا ما يتنافى مع أى سياسة زراعية رشيدة ترمى إلى إسعاد السكان الزراعيين وبالتالي إلى اسعاد غالبية المصريين وذلك لما هنالك من صلة بين مقدار الدخل وبين مستوى المعيشة .

مسايرة المشروع للرغبة فى توسيع الطاقة الاستهلاكية : لم يفت الدكتور رشاد باشا كما فات غيره من المهتمين بالسياسة الزراعية والاقتصادية والاجتماعية العناية فى مشروعه بالناحية الاستهلاكية للحياة الريفية . فتراه يوصى بألا يغفل مجلس إدارة المزرعة التعاونية تكوين لجنة أسمها لجنة الدار تكون مهمتها شراء ما يلزم البيت من مأكولات سواء كانت بقالة أو لحوما أو خضرا أو فاكهة أو ملبوسات أو أدوات منزلية وعرضها فى دكاكين للبيع للأعضاء نقدا . وينتخب أعضاء هذه اللجنة من المتعلبات من نساء الأعضاء . وترأس هذه اللجنة بالذات إحداهن ومهمة اللجنة تدريب ربة البيت فى المزرعة على أن تعيش هى وأسرتها فى بيتها عيشة صحية اقتصادية نظيفة منظمة وذلك بإرشاد وتحت إشراف الاختصاصية

الاجتماعية والاختصاصية في فنون التطريز التي تعلم نساء المزرعة وبناتها وتشجعهن على تفصيل وحياكة ملابس الأسرة وكذلك على التطريز وغزل الصوف ونسجه ، ونراه يقول في مكان آخر من المشروع « كذلك ينظر فيما كان من المصلحة إقامة مطبخ عام مستكمل العدة يؤمه الأعضاء اشراء حاجاتهم من الوجبات الغذائية بشمن مخفض وأخذها إلى بيوتهم أو أن يكتفى بأن يطهى كل بيت غذاءه فيه . ولاشك أنه إذا أمكن تنفيذ الطريقة الأولى كال هذا أضمن لتغذية الأعضاء وعائلاتهم تغذية صحية اقتصادية » .

وهكذا نلص كيف أن الدكتور ابراهيم رشاد لم يغفل البيان الاقتصادي المنزلي الريفي وما يفرع عنه من مدارس ومرافق اجتماعية أخرى ولم يغفل كذلك المهام المنزلية للمرأة الريفية . ليس هذا فحسب بل نراه يرسم للنهوض بالبيان الاقتصادي المنزلي الريفي نفس النظام الجماعي التعاوني الذي رسمه للنهوض بالبيان الاقتصادي الزراعي بأكمله . ولا غرو في ذلك فالبيان المنزلي الريفي يمثل الناحية الاستهلاكية في البيان الزراعي . فالمنزل الريفي إن هو إلا المصنع الذي يجري فيه إنتاج الانسان الريفي فهو عبارته عن الجزء من البيان الاقتصادي الزراعي الذي يضم القدر من عناصر الانتاج المستغل في إنتاج الانسان الريفي . أما العلم الذي تتناول مباحثه البيان المنزلي فهو علم الاقتصاد المنزلي وهو عبارة عن مجموعة المعارف التي يستأنس الانسان بها في إنتاج أكبر قدر وأحسن نوع من السكان بما فيهم السكان الريفيون والزراعيون بأقل قدر من الجهود الانسانية أى بأقل قدر من التكاليف . وإنتاج الانسان كإنتاج الحيوان إن هو إلا عملية العناية بترتيبه أى بغذائه وكسائه ومأواه . فعلم الاقتصاد المنزلي والامر كذلك إن هو إلا إنتاج الانسان . والانسان إن هو إلا أهم عناصر الانتاج لأنه عبارة عن طائفتي المديرين والعمال . والعناية بإنتاج هؤلاء لا يمكن أن تقل أهمية عن العناية بتحسين عنصرى الأرض ورأس المال إذ لا يمكن أن نخصص إنتاج الانسان مع أنه هو الهدف النهائي الذي يبنى عليه قيام البيان الانتاجي بعناية أقل من تلك تلك التي تختص بها التربة أو الحيوانات الزراعية مثلا ، فالاستئناس بالمعارف التي ينظمها علم الاقتصاد علم الاقتصاد المنزلي في تحسين السكان الريفيين والزراعيين

يؤدي إلى تحسين الانتاج الزراعى أى إلى زيادة أنواع ومقادير النعم الزراعية أى إلى زيادة الدخل وبالتالي إلى ارتفاع مستوى النعم الزراعى فمستوى الهناء (٢٠) إن مستوى النعم ومستوى الانتاج الزراعيين كليهما منخفض فى مصر ومن المحقق أن لاسيل للنهوض بها إلا بمعونة الاخصائين الزراعيين بما فيهم الاقتصاديات المنزليات . فغذاء السكان الريفيين غير كاف ولا واف وكساؤهم وأبفيتهم غير واقية والروابط الاجتماعية بينهم بدائية . ويرجع ذلك لحد كبير إلى انعدام طائفة الاقتصاديات المنزليات الحقيقية فى مصر وهن المنوط بهن اكتشاف وتلقين ونشر المعارف الاقتصادية المنزلية أى المعارف الغذائية والكسائية والبنائية من الناحية الاستمتاعية . وسيظل الحال على هذا المنوال طالما بقيت مناهج التعليم الزراعى خالية من مواد علم الاقتصاد المنزلى وطالما بقيت غالبية السكان الزراعيين تعمل فى مزارع غير تعاونية أى فى مزارع صغيرة وضئيلة وطالما بقيت عمليات منزلية معينة محصورة بين جدران المنازل الريفية الفردية وطالما بقيت غالبيتها

(٢٠) وما هذا إلا لأن علم الاقتصاد المنزلى أن هو كما أوضحناه إلا العلم الزراعى الذى يتناول بيان أنواع ومقادير النعم الواجب استهلاكها أى الواجب الاستمتاع بها وطرائق هذا الاستمتاع وما هذا إلا تعبير آخر لمستوى النعم . فأى مستوى نعيم لا يمكن أن يرتفع والامر كذلك من غير الاستشاس بالمعارف الاقتصادية المنزلية لأن علم الاقتصاد المنزلى ليس فى حقيقة أمره إلا علما من العلوم المتصلة اتصالا وثيقا مباشرا بمستوى النعم . ولما كان المنزل لا يزال هو المجال الرئيسى لنشاط المرأة فإن المعارف الاقتصادية المنزلية يجب أن تكون فى مقدمة المعارف المفروص أن تكون فى متناولها حتى تستعين بها فى انتاج أجيال ريفية زراعية أفضل . وهذه مسألة حيوية بالنسبة لبلد كصر معظم بنيانها الاقتصادي زراعى فوق أنه ينوء بانحطاط مستوى النعم بين غالبية سكانه . وذلك على العكس من بلد كالولايات المتحدة التى تنعم فى الوقت الحاضر بأعلى مستوى نعيم فى العالم أجمع والمعروف أن أكبر الفضل فى ذلك إنما يرجع إلى جهود الاقتصاديات المنزليات من خريجات المعاهد الزراعية . فهن المنوط بهن توسيم الطائفة الاستهلاكية أى الاستمتاعية وزيادة جدارتها الاقتصادية وذلك بزيادة وتنويع وبيان كيفية الاستهلاك وفقا لمقتضيات مستوى النعم . فكثيرا ما تكون النعم وفيرة جيدة والدخل عاليا ومع ذلك يكون مستوى النعم منخفضا للجهل بأصول الاستمتاع بهذه الوفرة وتلك الجودة . الدكتور محمد منير الزلاقي - « ارتكاز مدى ارتفاع مستوى النعم الزراعى فى مصر على مقدار الثقافة الاقتصادية المنزلية للمرأة الريفية » - الفلاحة : مجلة زراعية اقتصادية - العدد الخامس - السنة الثلاثون - سبتمبر اكتوبر سنة ١٩٥٠ جمعية خريجي المعاهد الزراعية - القاهرة - من ص ٤١٤ - ٤٢٢ .

غير خاضعة لنفس تلك الأساليب الجماعية أى التعاونية . فالمنزل الريفى فى مصر
وشأنه فى ذلك شأن المزرعة المصرية بوضعيهما الراهنين سوف يبقيان بدائيين
إن لم تمتد اليهما أيدى الاختصاصيين الزراعيين بما فيهم الاقتصاديات المنزليات
بالأساليب المزرعية والمنزلية العصرية ، وهذه الأيدى لا يمكن أن يستجيب
لخدماتها إلا المزارع الواسعة وخاصة التعاونى منها وإلا المنازل الريفية التى تقوم
فى المزارع التعاونية لأن طاقة وجدارة مثل هؤلاء الاختصاصيين تفوق بمراحل
طاقة المزارع الصغيرة والضئيلة وطاقة المرافق المنزلية غير التعاونية .

مسايرة المشروع للاتجاهات الاشتراكية العالمية والاسلامية : نظام المزارع
التعاونية ان هو إلا نظام اقتصادى اجتماعى يكفل تحقيق ازدياد الدخل الزراعى
القومى ويرمى إلى النهوض بمستوى تعيم السكان الريفيين والزراعيين فهو بذلك
يساير النظم الاشتراكية بصفة عامة والنظم الاشتراكية الدينية والاسلامية بصفة
خاصة . وفوق ذلك فهو لا يتعارض مع النظم الاشتراكية للحكومات المصرية الشعبية .
قللاشتراكيين مذاهب كثيرة تختلف فى أساليبها وفى طرائق دعايتها وفقا للمجتمع الذى
تقوم فيه . والاشتراكية الاسلامية ان هى إلا لون من ألوان الاشتراكية فى أكرم
صورها فهى تنبذ التناحر الاقتصادى بين الأفراد وتؤيد جماعية الانتاج وجماعية تحمل
أعبائه ومسئوليته وتؤيد أيضا جماعية الاستهلاك وتنفر من تبديد الثروة والجهود .
فلقد عنى الاسلام بمشاكل المجتمع من اقتصادية واجتماعية وقدم بذلك للناس
برامج وحلولاً فيها هدى وفيها رحمة فوق أنه يصدق ما سبقه من الأديان فى
الحث على الفضيلة . والفضيلة كما يعلم الاقتصاديون ركن أساسى فى النهوض
الاقتصادى لما لها من صلة بتوافر الثقة فى المعاملات بين الأفراد والجماعات .
فى الدين الاسلامى من التعاليم والنظم القويمة والاتجاهات الانسانية
أفضل عاصم من الرذيلة . والنظام التعاونى إن هو إلا نظام اشتراكى يقضى
بجماعية النشاط الانسانى فيما يختص بالبنيان الزراعى أو الصناعى أو التجارى
ولا يتعارض مع توجيه الدولة إذا جاء بطريقة ديموقراطية أى بإيحاء من الشعب

مثلا في برلمانه وإذا جاء تنفيذ هذا التوجيه على يد حكومة يختارها الشعب الذي تحكمه إذ من شأن كل هذا إمكان النهوض بالجدارة الانتاجية وتحقيق العدالة التوزيعية ولا ريب في أن الاشتراكية التعاونية تخاف في مبنائها ومعناها الشيوعية وتناهض الفاشية والنازية والاستبدادية وتنادى بصيانة الحريات فهي تكفل للمنتج اختيار نوع العمل الذي يناسبه والمستهلك حرية اختيار السلع التي يريدتها وللجتماع حرية اجتماع أعضائه . هذا من الناحية الاصطلاحية أما من الناحية الروحية فإن الاشتراكية التعاونية تسير تماما الاشتراكية الاسلامية من هذه الوجهة فقد قال الله سبحانه وتعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ... » وقد خاطب الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين بقوله « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وقال في أحد أحاديثه « المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » وفي حديث آخر نرى منه كيف أن الاسلام يرسم منهاج التعاون حيث يهيب فيه الرسول بالمسلمين أيضا « أن يكونوا في توادهم وتراحمهم وتعاضفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء ... » وهكذا نرى كيف أننا لانقوى من غير الاتعانة بنظام المزارع والمرافق المنزلية التعاونية على مجابهة العواصف والأنواء التي تثيرها العلل الزراعية والمزرعية والمنزلية التي تنتاب البنيان الزراعى المصرى . وفوق ذلك فإن هذا النظام لا يتعارض مع نصوص الدستور المصرى ولا مع نصوص قانون الجمعيات التعاونية المصرية وهو يسير أيضا توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية التي سبقت الإشارة إليها . وإذا كانت المذاهب الاشتراكية تنادى بمراعاة العدالة في توزيع حقوق الملكية في الثروة وفي الدخول الزراعية فأننا لانعرف مذهباً اشتراكياً عصرياً ينادى بتصغير وتضئيل الوحدات الانتاجية الزراعية بل على العكس من ذلك فإنها جميعا تنادى بتوسيعها .

خاتمة

نظام المزارع التعاونية ليس وضعاً روسياً كما يزعم البعض ولا هو خاص بأية دولة معينة فقد عرف في أيرلندا من عهد بعيد وكان نظام الحيازة الزراعية المتبع في مصر في عهد محمد على أقرب ما يكون إلى نظام المزارع التعاونية لأن البنيان

الزراعى المصرى آنذاك كان شبه مزرعة جماعية كبيرة يهيمن عليها الوالى نفسه وتسير فيها العمليات الزراعية من إنتاجية وتسويقية وفقا لسياسة زارعية قومية مرسومة فى العاصمة ووفق سياسة مزرعية محلية يشترك فى رسمها وكلاء الوالى فى الأقاليم . ولولا الأساليب الاستعمارية البريطانية التى عمدت إليها انكسرتا توسيعا لأسواق المواد الخام اللازمة لها ولأسواق تصريف مصنوعاتا لما انهار ذلك البنيان ولأصبحت مصر من الدول العريقة فى مضمار المزارع التعاونية الناجحة . وعلى أية حال فإن الاتجاه الاشتراكى الحديث قد مال بكثير من الدول فى الوقت الحاضر إلى مراعاة الأخذ بالأساليب العصرية المؤدية إلى توسيع المزارع بتجميع الصغير والضئيل والمفتت والمشتت منها ومال بالبعض الآخر إلى الأخذ بنظام المزارع التعاونية أو شبه التعاونية أو على الأقل إلى الاقدام على تجربته كوسيلة من وسائل برنامج التوسيع (٢١) . ومن هذه البلدان نذكر على سبيل المثال أيرلندا وسويسرا والدانمارك وفرنسا والسويد وفلسطين والسودان وحتى بعض أنحاء الولايات المتحدة . والحافز إلى ذلك يرجع بطبيعة الحال إلى الرغبة فى اجتناب مساوىء المزارع الصغيرة وتحقيق الكثير من محاسن المزارع الواسعة بمالا يتعارض ومراعاة العدالة فى توزيع الدخل الزراعى القومى . ومن هذا يتبين أن نظام المزارع التعاونية لم يبد والأمر كذلك بدعة اقتصادية واجتماعية كذلك التى صورته بها نظرة الناس الأولى إليها . ولقد حاولنا ماوسعنا الجهد أثناء استعراضنا لمشروع الدكتور رشاد باشا أن توضح فى إيجاز مفصل حقيقة مرة تنحصر فى أن البنيان الزراعى المصرى الراهن لا يزال متخلفا فى مضمار النهضة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية . وقد حصرنا العلة الزراعية الكبرى فى مستوى النعيم الزراعى لغالبية السكان الريفيين والزراعيين ونسبنا هذا الانخفاض أساسيا إلى قلة الدخل الزراعى

(٢١) السير برنارد بترو آخرين - تجميع الحيازات المفتتة - دراسات منظمة الاغذية
سبتمبر ١٩٥٠ ، والزراعة رقم (١١) ، منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة
بواشنطن .

الفردى . ولهذه العلة صلة وثيقة بعلة عديدة أخرى نذكر منها على سبيل المثال ضيق الطاقة الانتاجية الزراعية الرأىية والأفقية وصغر وضالة وتعدد الوحدات الانتاجية المزرعية وبداية الاساليب المزرعية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية ومايتبع ذلك من مشكلات فرعية كصعوبة الميكنة وصعوبة صيانة الخصوبة أو النهوض بها وصعوبة الاستعانة بنتائج الأبحاث العلمية وضعف الطاقة والجدارة التسويقية والتمويلية. ومنها سوء توزيع حقوق الملكية الزراعية وسوء توزيع الدخل الزراعى القومى ومايتصل بذلك من ارتفاع نسبي فى الايجارات وانخفاض فى الأجور الزراعية . ويترتب على كافة هذه العلة مجتمعة علل أخرى زراعية أو غير زراعية منها الارتفاع النسبى فى أسعار المشتروات المزرعية والانخفاض فى أسعار المبيعات ومنها صعوبة توسيع الطائقتين الصناعية والتجارية والعلل المتصلة بنظم الوقف والعلل التموينية وأخيراً علة طغيان الذاتية الفردية، وضعف الذاتية الجماعية ، فى تصرفات الأفراد والهيئات ومايترب على ذلك من ضعف الشعور بالمسؤولية العامة محلية كانت أو إقليمية أو قومية .

ويبدولنا إزاء هذه الأوضاع أن الدكتور إبراهيم رشاد باشا وهو من أفذاذ العالمين والعاملين فى ميدان النشاط الاقتصادى والاجتماعى قد توخى فى اقتراح تجربة نظام المزارع التعاونية فى أراضى الحكومة أن يكون ذلك بمثابة بداية لسياسة زراعية ومزرعية وطيدة لأن هذا النظام فى اعتقادنا كفيل مع الوقت بعلاج كثير من العلة التى سردناها . إذ بمجرد الانتهاء من طور التجربة يمكن الاستعانة بالمشروع فى زيادة الانتاج الزراعى عن طريق انتاج أساليب التغزير الاقتصادى العصرى للرقعة المزروعة حالياً فى مصر وبمجرد ظهور بوادر النجاح فى ذلك يتيسر بطبيعة الحال الاستعانة فى زيادة تلك الرقعة بتعميمه فى استغلال المساحات الجديدة من الأراضى البور الصحراوية وغير الصحراوية . وهو أمر لم تعد المزارع الصغيرة كفيلة بسرعة تحقيقه . وليس معنى هذا على أية حال أن تجربة أو تعميم المزارع التعاونية لا تقوم فى سبيلها صعاب . إلا إنها صعاب لا تختلف عن تلك التى تعترض بداية الأخذ بأى إجراء أو تشريع أو نظام جديد .

ولم يفت صاحب المشروع أن ينوه ببعض هذه الصعاب . ولا ضير في نظرنا لما قد يترتب على ذلك من مشاكل لأن التغلب عليها هو ميدان الممران الذي ينتهى غالبا باكتساب الخبرة . والخبرة عامل هام فى نجاح أى مشروع . وفى النهاية فان تنفيذها العلى لأسس مشروع المزارع التعاونية يحدونا إلى وصفه بأنه بداية لسياسة (٢٢) اقتصادية واجتماعية زراعية شاملة وسليمة .

(٢٢) الباحثان مسئولان وحدهما من كل وجهات النظر وكل الاستنتاجات الواردة بهذا البحث وهى وإن كانت جميعا سليما من الناحية العلمية إلا أنها كما جرت بذلك 'انتقالا' فى فى الاوساط الجامعية العالمية لاتتمثل بأى حال من الاحوال وجهة نظر الكلية أو الجامعة التى يعملان بهما .

المراجع

- ١ - ابراهيم رشاد باشا (سعادة الدكتور) - «المزارع التعاونية ومشروع القرية السعيدة» - مجلة الشؤون الاجتماعية : العدد الأول - السنة السابعة - يناير ١٩٤٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية - القاهرة .
- ٢ - ابراهيم رشاد باشا (سعادة الدكتور) - مشروع المزارع التعاونية - القاهرة - ١٩٥١ .
- ٣ - أحمد حسين باشا (سعادة الدكتور) «نظام إيجار الأراضي الزراعية» بحوث المؤتمر الزراعى الثالث - جمعية خريجي المعاهد الزراعية - القاهرة مارس إلى إبريل ١٩٤٩ .
- ٤ - برنارد بتر (السير) وآخرون - تجمع الحيازات المفتتة - دراسات منظمة الأغذية والزراعة رقم (١١) - سبتمبر ١٩٥٠ - منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (باللغة الانجليزية) .
- ٥ - مريت غالى - الاصلاح الزراعى . الملكية - الإيجار - العمل القاهرة : جماعة النهضة القومية - ١٩٤٥ .
- ٦ - مصر الفتاة - «إعادة توزيع الملكية الزراعية» : مشروع القانون والمذكرة الايضاحية - ٢٠ فبراير ١٩٥٠ .
- ٧ - محمد منير الزلاقي (الدكتور) - دراسة تحليلية للبيان الاقتصادى الزراعى المصرى وأثره فى تطور المرافق الاجتماعية والاقتصادية القومية - بركلى كاليفورنيا (رسالة الدكتوراه) - ١٩٤٠ (باللغة الانجليزية) .
- ٨ - محمد منير الزلاقي (الدكتور) - «صلة الفقر بمستوى النعيم الزراعى فى مصر» - محاضرات وبحوث وتقارير حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية - الدورة الثانية - القاهرة : وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٥٠ .
- ٩ - محمد منير الزلاقي (الدكتور) «ارتكاز مدى ارتفاع مستوى النعيم الزراعى فى مصر على مقدار الثقافة الاقتصادية المنزلية للمرأة الريفية» - الفلاحة مجلة زراعية اقتصادية العدد الخامس السنة الثلاثون - سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٠ - جمعية خريجي المعاهد الزراعية - القاهرة .

وظيفة الغرف الزراعية في مصر ومشروع الإصلاح الزراعي القروى *

للمركز نور توفيق احمد

مدير قسم الصلات الزراعية الاجنبية بوزارة الزراعة

تمهيد : أثبتت المشاهدات على مر الزمان بل وبرهنت الحوادث أيضا على أن علة العلل لدى الفلاح المصرى هى فقره وقصور موارده دون الوفاء بحاجاته الضرورية من مأكل وملبس وعناية صحية وتعليم . ولذلك كان ما يشغل بال المهتمين بالشؤون العامة هو محاربة الأعداء الثلاثة — الفقر والجهل والمرض — ولم تدخر الحكومة وسعا أو تضن بمال فى هذا السبيل وبذلت الجهود العلمية والفنية والتطبيقية فى علاج هذا الثلاث الخطر عند الفلاح بالعمل على زيادة دخله وإنماء ثروته إذ أن هذا هو الأساس الذى ترتكز عليه باقى عوامل الإصلاح فى سياسة زراعية قوامها الواقع الملئوس وعدتها الاستقرار والتنفيذ المتواصل .

تفضى السياسة الزراعية لبلد زراعى كمصر أن يكون لها دستور زراعى لا يغير ولا يتغير ألا للضرورة القصوى التى تعدها قوانين صحيحة الوضع سليمة الأغراض معينة الأهداف فى دائرة هذا الدستور الزراعى متجانسة متناسقة تهدف فى مفرداتها ومجموعها إلى تنظيم الإنتاج الزراعى عامة وتوجيه الاقتصاد الزراعى خاصة الوجهة التى عينها بالذات الدستور الزراعى والذى بدونه تكون التوجيهات مهما اختلفت أسسها أرتجالية .

تعمل الحكومات قبل أن تعرض على البرلمان مشروع قانون سواء كان ذلك القانون زراعيا بحتا أم متصلا بالزراعة فى ناحية معينة بمقترحات وانتقادات جمهور المزارعين كما تستعين بملاحظاتهم حتى بعد أقرار القانون لتتعرف خير الطرق العملية لتطبيق هذا القانون وتنفيذه على الوجه الأكمل

إذ أن جمهور المزارعين هم الفئة التي بلحقها النفع أو الضرر (أن وجد) بشكل مباشر . فإذا لم تهبأ لهم الفرص النظامية لبسط ملاحظاتهم وأمانهم أزاء التشريعات الزراعية بوساطة هيئات فنية تمثلهم وتنطق بلسانهم وتوحد طلباتهم وتجمع شتاتهم المتناثرة في المحيط الزراعى ، فلن تتمكن الحكومة من تعرف أراء الملايين التي تعتبر العامود الفقري لثروة البلد الزراعى .

كان من المتعين وقد بدأنا لهذا البحث ، بأيهما نبدأ الإصلاح الزراعى : أبالعرف أم بالوحدات الزراعية أن نتמיד في بحثنا بتسلسل التاريخ التشريعى لكل منهما إذ صدر قانون الإصلاح الزراعى القروى الذى يشمل الوحدات الزراعية فى عام ١٩٤٦ ولم ير النور بعد مشروع قانون الغرف الزراعية الذى تم وضعه عام ١٩٢٩ . ولكن تسلسل التاريخ البحثى يقضى بالبده فى عرض الغرف الزراعية أولاً ثم الوحدات الزراعية للعلاقة التبعية فى أغراضهما ومراميها والقصد السامى منهما .

الغرض من تنظيم التوجيه الزراعى :

اختلفت الدول فى وسيلة هذا التنظيم باختلاف تكوينها الدستورى ونظمها التشريعية والأدارية من ناحية ، وتطورات تكوينها الزراعى من الناحية الأخرى ، فنجد أن الدول ذات السكان القديم والى تطورت نظمها السياسية من الحكومة الفردية إلى الحكومة الدستورية والى بدأت دورتها الزراعية مع تطوراتها التاريخية وتقدم الأثنان متلازمين متلاحقين ، اتخذت طريقها فى رفع مستوى التفكير الزراعى كما اتخذته فى رفع مستواها التشريعى ، أى بالتطور التدريجى فى أشراك الفرد فى شؤون زراعة الجماعة ، فكانت أولى درجات هذا الأشراك الفردى « الغرف الزراعية » .

المبادئ العامة :

أن المبادئ العامة التى دعت إليها الدول الزراعية ذات المدينيات القديمة كبولاندا وألمانيا ويوغوسلافيا والنمسا والمجر وفرنسا ، يمكن حصرها فى :

- ١ - تمثيل مصالح المزارعين والدفاع عنها .
- ٢ - اتخاذ جميع الوسائل المادية لتشجيع الزراعة .
- ٣ - تنفيذ كل ما يتعلق بالقوانين الزراعية .
- ٤ - معاونة الحكومات في جميع المسائل المتعلقة بالزراعة .
- ٥ - أبداء الرأي في مشاريع القوانين والقرارات والاتفاقات التجارية والجرمكية التي لها علاقة بالزراعة .

الأغراض :

وبين الأغراض التي توختها هذه الدول في إنشاء الغرف الزراعية هي :

- ١ - إنشاء ورعاية وإدارة (أو المساعدة فيها) المؤسسات والمنشآت التي ترمي إلى النهوض بجميع فروع الزراعة والمنشآت الخاصة لتعليم المشركون في الغرف وصغار المزارعين .

- ٢ - عمل تحقيقات زراعية يقصد بها تعرف أحوال الزراع وبحث الشؤون الزراعية خاصة والاقتصادية عامة .

- ٣ - إيفاد الممثلين وتقديم التقارير للسلطات الرسمية لحماية المصالح الزراعية والاقتصادية بوجه عام .

- ٤ - التعاون مع الغرف الاقتصادية ومثيلاتها من مؤسسات الدولة لحماية وتحسين الاقتصاد الأهلي .

- ٥ - جمع معلومات كافية عن حالة السوق وتتبع تقلبات الأسعار المحلية والأحاطة بالحالة الاقتصادية والزراعية الداخلية والخارجية وأمداد الزراع بما يلزم من هذه البيانات .

- ٦ - إعطاء شهادات بناء على طلب الحكومة أو الهيئات أو الأفراد عن الصفات الأساسية كالجنس والنوع لجميع المواد الزراعية .

- ٧ - المساهمة في البحوث التي ترمي إلى الوقوف على الأحوال الزراعية ويتم ذلك بجمع تقارير دقيقة عن حال جميع المزارع والمشروعات

والمؤسسات الزراعية ، كما تعنى الغرفة إلى جانب هذا عناية كافية بطلب معلومات وإيضاحات وافية من مختلف الهيئات التعاونية الزراعية والجمعيات الزراعية عن نواحي النشاط في كل منها ، وعما يلزمها من مطالب في دائرة أعمالها وزيادة على ما تقدم تقوم الغرفة بطبع ونشر الكتب عن الزراعة وعن الأبحاث وآراء الغرفة بشأنها ثم تقوم بطبع ونشر التقارير عن مدى نشاط تلك الجمعيات والمشروعات الزراعية .

٨ - المعاونة في اعداد وتقديم البيانات الإحصائية .

٩ - درس مشكلة الأيدى العاملة وإنشاء ورعاية مكاتب تشغيل المتعطلين وتنظيم تشغيل العمال الزراعيين في المزارع .

١٠ - تبدى الغرفة رأيها في كل الخلافات التى لها صبغة عامة بين أصحاب الأراضى والمتفعين والعمال .

١١ - تجمع وتفسر العرف الزراعى المحلى توطئة لاستعماله عند التحكيم الاختيارى أو عند التقاضى .

حقوق الغرف الزراعية :

يقتضى الحال وقد تعددت أغراضها ذات المدى الواسع فى البحث والتطبيق والتنفيذ أن تكون لها حقوق مشروعة تحقق بها الوصول إلى هذه الأغراض . وقد اختلفت هذه الحقوق والسلطات باختلاف الدول تمشيا مع اختلاف حالاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتشريعية وأهمها :

١ - للغرفة الزراعية الشخصية المعنوية .

٢ - الخضوع لأشراف وزارة الزراعة .

٣ - أخذ نسبة معينة من مجموع الضرائب العقارية التى تحصلها الحكومة فى دائرة الغرفة .

٤ - ضرائب يفرضها القانون لصالح الغرفة .

٥ - تعتبر الغرف الزراعية من المؤسسات العامة والهيئات الاستشارية

أمام السلطات الحكومية والسلطات الأخرى فيما يتعلق بشئون الزراعة والاقتصاد الأهلى بوجه عام وكذا فى الأمور الإجتماعية .

٦ - تستطيع الغرف الزراعية أن تعقد اجتماعاتها فى أماكن تقع فى مناطق اختصاصها وخارج مراكزها الرئيسية إذا دعت الظروف لبحث المشاكل القائمة فى تلك الجهات .

٧ - تقدم السلطات الحكومية والهيئات الأخرى ومؤسساتها للغرف الزراعية أو وكلائها جميع البيانات والاستعمالات اللازمة لتسيير أعمالها .

العضوية :

كما تعدد الأغراض والحقوق ، فقد اختلفت العضوية فى الغرف الزراعية باختلاف الدول الداعية إليها وهى تتفق فى أسس الاشتراك فيها من الناحية الموضوعية وتختلف قليلا أو كثيرا فى الناحية التطبيقية فشلا : فى يوغوسلافيا - المشتركون فى الغرف الزراعية هم :

١ - أصحاب الأملاك الزراعية والمشتغلون أو أصحاب الغابات الذين يدفعون ضريبة وغيرهم .

٢ - أصحاب المزارع والمزارعون والقائمون بأدارة الأملاك الزراعية وأصحاب الغابات والمشتغلون بتربية النحل والصيدون وغيرهم . إذا ما طابوا من الغرفة التى تقع فى دائرتهم أعتبارهم مشتركين وتابعين لها .

٣ - أصحاب الأملاك الزراعية والمشتغلون بها ، إذا كانوا يملكون أطيانا أو عزبا أو غابات ، أو يديرون أملاكا فى مديريات متعددة يعتبرون تابعين للغرف الزراعية التى تقع فى منطقتها محال إقامتهم الدائم .

وفى بلغاريا - يشترط فى كل من له حق الترشيح للعضوية :

١ - أن يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة وملها بالقراءة والكتابة .

٢ - أن يكون قائما بإدارة واستثمار الأيطان الزراعية .

٣ - أن يكون من الحاصلين على شهادات عالية في العلوم الزراعية أو في علم استثمار الغابات أو في الطب البيطري .

٤ - أن يكون - أو سبق له أن كان - مؤجرا أو وكيلا لأحدى الدوائر الزراعية أو الغابات .

وهكذا تعددت النصوص الخاصة بالتسكين والعضوية ومجالس الإدارة والمراقبة بما اقتضاه الحال بالنسبة لمختلف البلدان التي أخذت في إنشاء الغرف الزراعية ببلاد العالم القديم .

الارشاد الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية :

أما بلاد العالم الحديث وتمثله الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن تحقق الأغراض التي رمت إليها الغرف الزراعية في بلاد العالم القديم ، قد تولته وزارة الزراعة الأمريكية بما لها من نظام فذ دقيق التنفيذ تهيأت له البلاد بنظامها الاجتماعي الآلى والوعى الفردى المتكامل .

أن مهمة قسم الارشاد الزراعي بوزارة الزراعة الأمريكية وهو أهم وأكبر أقسام الوزارة هي الاتصال بالزراع وإرشادهم في جميع المسائل المرتبطة بحياتهم أو عملهم وتفهمهم مشروعات الحكومة وتعليماتها كما يطلع موظفوه على رغبات المزارعين ويتعرفون احتياجاتهم ويتبادلون وأيام المشورة والرأى فرادى وجماعات .

أن عدد موظفي قسم الارشاد المذكور حوالى ٨٢ موظفا في الإدارة العامة للقسم بواشنطن وله في كل ولاية مدير ومساعد له أو وكيل ، وعدد من الموظفين الفنيين لمساعدة المدير ، وفي كل مركز (County) عدد من عمال القسم ومساعدتهم يبلغ ٩٢٠٠ موظف بواقع موظف فنى واحد لكل ٢٢٠٠ مزارع يضاف إلى أولئك الموظفين حوالى خمسين ألف شخص انتخبوا من الزراع ليحملوا رسالة القسم إلى المزارعين ويسمون زعماء الجماعات Community Leaders وحتى يكون تمثيل المزارعين كاملا ضمت

طبقة أخرى من الزراع يسمون زعماء الجيرة Neighbourhood Leaders بلغ عددهم ٦٥٠,٠٠٠ شخص واثمما للقيام بمختلف المشروعات الاقتصادية والزراعية انتخب أيضا حوالى ٧٥٠,٠٠٠ زعيم محلى متطوع Volunteer Local Project Leader من بين الزراع .

يعمل موظفو قسم الارشاد على الاتصال بهؤلاء الزعماء لارشادهم وتفهمهم المهام التى يوكل إليهم نشرها بين الزراع من ناحيتهم الرسمية كما يعملون على تحقيق المصالح الزراعية وفقا لنظام تبادل الرأى والتعاون الصادق بين الفرد والجماعة من ناحية والهيئات الرسمية من الناحية الأخرى، كما يؤدون خدمات عامة بالدعاية للمشروعات التى تتطلبها البلاد ويعقدون اجتماعات للمناقشة فى المسائل العامة .

ومن وظائف هذا القسم علاوة على ما تقدم إقامة المعارض المحلية وعرض الأشرطة السينمائية وإرشاد أهالى الريف فى التدبير المنزلى وحث الزراع على إتباع نتائج البحوث الفنية فى زراعة الحاصلات وتربية الحيوان والصناعات الزراعية ونشر التعاليم الصحية والاقتصادية والقسم بهذا النظام التكويني والعمل هو الصلة المباشرة بين الزراع والسلطات الرسمية وبهذه الوسائل العملية والتطبيقية وبالنظم الدقيقة لنسويق الحاصلات لم يشعر المزارعون بالحاجة إلى تسكتلهم فى غرف زراعية كما هو الحال فى بلاد العالم القديم .

كيف بدأت فكرة الغرف الزراعية فى مصر :

يسرنى أن أسجل هنا أن لسعادة حسين عنان باشا فضل السبق فى التفكير فى إدخال هذا النظام بمصر ، إذ رأى - وكان سكرتيرا عاما لوزارة الزراعة عام ١٩٢٩ - تأليف لجنة لبحث ودراسة هذا الموضوع واقترح المشروع المحقق لنجاح هذا النظام فى البلاد ، وعملت اللجنة منذ أولى

جلساتها في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٩ في استعراض عناصر البحث وحددت مجالات الفحص باقرار مبدأين :

- ١ - البدء بإنشاء غرف زراعية مركزية (أى فى المراكز الادارية) .
- ٢ - أن يكون للغرف الزراعية المركزية الحق فى إنشاء شعب قروية فى القرى التابعة لهذا المركز حسب الاحتياج .

واهدت اللجنة فى توجهاتها بقانون الجمعيات الزراعية فى فرنسا ، فى تحديد وظيفة وأغراض هذه الغرف ثم والت أبحاثها لتحديد اختصاصاتها وفقا لما اتبع فى الممالك الأجنبية المختلفة التى تهتم بشؤون الزراعة ، كالألمانيا ويوغوسلافيا ولتوانيا ورومانيا وبولندا والنمسا والمجر ، واختتمت فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ دراستها وأبحاثها - وكانت تحدودها الرغبة الصادقة والوعى الوطنى على أن تقدم مشروعا كاملا للتنفيذ - بوضع مشروع قانون للغرف الزراعية فى مصر ومذكرة تفسيرية له .

بهذا المشروع ، عملت اللجنة على تمصير ما وعيته من البلاد الأخرى ، وفى حدود الامكانيات المحلية ، وأقل ما يقال أنه مشروع يحقق الخطوات الأولى لاشراك الفلاح فى شؤونه الزراعية اشراكا مباشرا ، وهذا أحد الأسس الديموقراطية الصحيحة فى توجيه الفرد نحو تقدير واجبه الدستورى كمواطن حر ، ومن جهة أخرى فهو المدرسة الأولية لتكوين الفرد على حقوقه الدستورية فى الانتخاب .

مشروع قانون الغرف الزراعية فى مصر :

وضع هذا المشروع فى ثمان وعشرون مادة :

- الباب الأول - أحكام عامة - من المادة (١) إلى المادة (٣)
- الباب الثانى - الغرف الزراعية المركزية - ، ، (٤) ، ، (٢٢)
- الباب الثالث - غرف المديريات - ، ، (٢٥) ، ، (٢٨)

وتضمنت مذكرته التفسيرية ، إمكان تكوين مجلس عام للغرف الزراعية يجتمع بالقاهرة تحت رئاسة معالي وزير الزراعة .

وقد عرف المشروع المذكور الغرف الزراعية المصرية بأنها هيئات تنشأ للعناية بالمساح الزراعية وحمايتها وتشجيعها ، وتعتبر من المؤسسات العامة والهيئات الاستشارية أمام السلطات الحكومية والهيئات الأخرى وذلك فيما يتعلق بالشؤون الزراعية والاقتصادية .

وأن يكون انشاؤها بقرار من وزير الزراعة وأن تكون لها الشخصية المعنوية ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ، وأنه لا يجوز لها أن تقدم أية مساعدة أو معونة بالذات أو بالواسطة إلى الأحزاب السياسية .

ولم يحتم مشروع القانون أن توجد غرفة زراعية لكل مركز بل ترك للامكانيات العامة والخاصة لكل عاصمة مركز ، كما راعى أن يكون انتخاب أعضاء الغرفة وفقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات وبأن يكون عدد المنتخبين عن المركز ستة ومدة العضوية ست سنوات ، على أن يخرج نصفهم بالاقتراع بعد الثلاث سنوات الأولى ، وجعل الحد الأدنى لسن العضو ٢٥ سنة بدلا من ٣٠ سنة ، واشترط في العضو أن يكون مشغلا بالزراعة . ويعتبر مشغلا بالزراعة كل مالك لأكثر من خمسة أفدنة أو مستأجر لأكثر من خمسة وعشرين فدانا أو مديري الدوائر الزراعية والشركات الزراعية وخريجي المعاهد العلمية الزراعية أو البيطرية ، على شرط أن يكونوا قد مارسوا الأعمال الزراعية أو البيطرية ثلاث سنوات على الأقل . وهناك ثلاثة أعضاء يبينهم وزير الزراعة من بين زراع المركز الممتازين ويفضل منهم الحاصلون على مؤهلات دراسية زراعية ، ومدة عضويتهم ثلاث سنوات ، ويكون تعيينهم عقب نتيجة عملية الانتخاب سالفة الذكر . كما أن بالغرفة أعضاء بحكم وظائفهم وهم مفتش وزارة الزراعة

وباشمهندس رى المديرية ، هذا ولا يتناول هؤلاء الأعضاء المنتخبون منهم ولا المعينون اجرا على عضويتهم .

أما واجباتها وأعمالها ونشاطها ، فتتلخص فى تمثيل مصالح الزراع بالمركز أمام الدولة وأمام الهيئات النظامية الأخرى ذات الصبغة العامة وعليها أن تبدى رأيها وتقدم مقترحاتها عن هذه المصالح للجهات المذكورة كما أن لها أن تطلب البيانات اللازمة من هذه الهيئات وأن تبدى لها الرغبات المرتبطة بشؤون المركز زراعيًا واقتصاديًا واجتماعيًا .

ويقرر مشروع القانون أن يؤخذ رأى الغرفة الزراعية مقدما فى تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة والانتاج الزراعى والرى والتعليم الزراعى وعرض أرض زراعية ملك الدولة للبيع فى دائرة المركز كما يجب أخذ رأيها فى حالة العدول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها أو فى تحديد المناطق المخصصة لزروع معينة فى المراكز أو إنشاء أو إبطال ترع أو مصارف أو طرق عمومية خاصة بالمركز .

هذا وتكلف الغرف الزراعية بالمساعدة فى جميع البيانات الاحصائية والمساهمة بكافة الوسائل فى الأبحاث الخاصة بالانتاج الزراعى أو الحيوانى أو الاقتصادى الزراعى ، وتحقيق استفادة زراع المركز بنتائج هذه الأبحاث بكافة وسائل الإرشاد والتشجيع ومن ذلك إقرار جوائز مالية وتنظيم معارض ومؤتمرات محلية وغير ذلك وكذلك فى إعداد تقارير سنوية عن الحالة الزراعية بالمركز والمقترحات التى تؤدى إلى تحسينها وحماية مصالح الزراع .

وعليها أن تساعد أيضاً على تطبيق القوانين الزراعية وإنشاء الجمعيات التعاونية وأندية الزراع والمدارس المتنقلة وكافة المؤسسات التى تهضم بالزراعة أو المشتغلين بالزراعة بكافة فروعها .

كما أنها تعمل على إيجاد أو إعانة مؤسسات ذات منفعة زراعية عامة

والاشتراك مع الغرف التجارية متى كانت هذه المؤسسات ذات منفعة زراعية تجارية كما أنها تعين محكمين للفصل في المنازعات الزراعية وما يمت إليها بصفة في المنطقة الواقعة في دائرة اختصاصها .

وحتى يقدر أعضاء الغرفة المنتخبون واجبههم الوطني والدستوري ، فانهم وقبل أن يتولوا عملهم ، يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن والملك ومطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .

وحتى يكون إشراف وزارة الزراعة كاملاً ، نص مشروع القانون على أنه يجب إخطار مفتش الزراعة بالمديرية بمواعيد اجتماعات الغرفة وجدول أعمالها قبل الجلسات بأسبوع على الأقل ، وأنه يجب موافاة تفتيش الزراعة بصورة من محاضر جلسات الغرفة بعد أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقادها ، ولوزير الزراعة أن يصدر قراراً بإلغاء القرارات التي تتخذها الغرفة في مدى ثلاثين يوماً من يوم إبلاغها أن آراؤها مخالفة للقوانين أو للنظام العام وله كذلك أن يقرر حل أية غرف زراعية إذا لم تعن بالأعمال التي يفرضها عليها مشروع القانون المذكور وله أن يفحص ويراجع حسابات الغرفة في أي وقت .

وقد قسم مشروع القانون إيرادات الغرفة إلى « عادية » وهي الإعانة التي تقررها لها سنوياً الغرفة الزراعية للمديرية وإيراد الممتلكات وما تمنحه من الهيئات والعطايا أو من الرسوم أو الأجور التي تستحق لها من خدمات تؤديها للزراع . و « غير عادية » وهي الأموال الناتجة من التصرف في أموال الهيئات والعطايا والمنح أو من ممتلكاتها من عقار أو أملاك ذات قيمة أو من قروض تقرضها إياها وزارة الزراعة وغيرها .

وتوثيقاً لأواصر الصلة بين شتى الغرف المركزية في المديرية الواحدة قرر مشروع القانون أن ينشأ في عواصم المديریات غرف زراعية لفحص المسائل المشتركة بين غرف المراكز على أن تتكون غرفة المديرية من

عضوين يعينهما وزير الزراعة من زراع المديرية عامة ، وثلاثة أعضاء يندبون كل غرفة من الغرف المركزية ومدة عضوية المذكورين في غرفة المديرية سنتان كما أن لمفتش الزراعة ورؤساء المصالح بالمديرية أن يحضروا جلسات هذه الغرفة على أن تكون آراؤهم استشارية فقط ، وضمانا لحسن سير أعمالها الإدارية والمالية فقط خصص لها القانون ٢٠ ٪ من مجموع الرسوم لفئات معينة من المحصل لحساب مجلس المديرية على أن تتولى غرفة المديرية توزيع هذا المبلغ على الغرف المركزية تبعا لأهمية الأعمال القائمة بها. حتى إذا سارت حركة تكوين الغرف الزراعية قدما أمكن تكوين مجلس عام للغرف الزراعية، يجتمع بالقاهرة تحت رئاسة معالي وزير الزراعة ويكون الرأى الذى يدلى فيه أقوى على تمثيل آراء مختلف زراع القطر من المجلس الاستشارى الزراعى الحالى .

وسيترب والحالة هذه على قيام الغرف الزراعية بسقوط الاختصاصات الزراعية لمجالس المديريات كما أن إشراف وزارة الزراعة التى ستعنى بتوجيهها إلى ما فيه تقدم الزراعة بمختلف جهات الدولة يضمن تعاون الزراع معها فى الغاية الموكول إليها القيام بها .

هذا هو مشروع قانون الغرف الزراعية فى مصر ، وفيه تحقيق لخطرة مباركة ترفع مستوى التفكير الزراعى عن طريق اشتراك المشتغلين بالزراعة - ملاك أو مستأجرين أو غيرهم - فى العمل والعناية بمصالحهم الزراعية وحمايتهم وتشجيعهم وهو وضع الحجر الأساسى فى تفهم أحد أسس الديمقراطية ألحقه للمواطن الحر وما الشورى إلا العمود الفقرى لتكوين الجماعة الصالحة كما هو أحد الأسس العملية فى رفع صرح الإصلاح فى المحيط الزراعى .

أرادت الهيئات المسؤولة أن يكون الإصلاح الزراعى القروى قانون موضوع وخطة تنفيذية ثابتة فى خطوات مؤسسة على اختيارات ونتائج لها قيمتها العملية فصدر قانون الإصلاح الزراعى القروى فى عام ١٩٤٦ على أنه الوسيلة الوحيدة للتغلب على فقر الفلاح الصغير والنهوض به ورفع مستواه .

قانون الإصلاح الزراعى القروى:

يتلخص هذا القانون فى تقسيم انقطر المصرى إلى مجموعات زراعية كل منها خمسة عشر ألفا من الأفدنة وقوامها منشآت ثلاث .

الأولى - وحدة زراعية يشرف عليها مهندس زراعى مقيم فى مقر المجموعة يعاونه خمسة من معاونى الزراعة على الأقل وتشمل حقلا نموذجيا يزرع بالحصلات التى تجود فى المنطقة بالطرق والتقاوى ووسائل الخدمة وفى المواعيد التى تقررها وزارة الزراعة بناء على نتائج تجاربها ، وإلى جانبه مشتل صغير لانتاج الشتلات المختلفة من الخضر والفاكهة والأشجار الخشبية لتوزيعها على الزراع ، إما بدون ثمن وإما بنفقات إنتاجها فقط ومؤسسة صغيرة لنشر الصناعات الزراعية الريفية التى تناسب الانتاج المحلى فى المنطقة .
ومكان لحفظ الأدوات اللازمة لمقاومة مختلف الآفات الزراعية كالعفارات والرشاشات وغيرها وكذا مواد المقاومة من كيماويات وما إليها لتجرى المقاومة فى الوقت المناسب وتحتوى الوحدة فضلا عن ذلك على حظيرة للطلاق الممتازة العالية الانتاج من أنواع الحيوان الزراعى المختلفة وأخرى لأنواع الدواجن الممتازة .

الثانية - وحدة بيطرية .

الثالثة - مجلس زراعى قروى يشرف على هاتين الوحدتين ويتولى توجيهه وتنظيم الانتاج الزراعى فى المنطقة ويشكل من الموظفين المختصين ومعهم ضعف عددهم من الأهالى من رؤساء الجمعيات الناونية والزراع البارزين وأمثالهم .

فوائد المجموعات الزراعية :

١ - إيجاد وسيلة مجسمة للأرشاد العلى المثمر أمام الفلاح فى الحقل النموذجى ، فىرى بعينه ويلبس بنفسه أفضلية التقاوى الجيدة ووسائل الفلاحة

التي تجرى عليها الوزارة فيقلدها ويتبعها مما يرفع من مستوى إنتاجه ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إيراده وتحسين حاله .

٢ - الاستفادة من شتلات الخضر والفاكهة الموجودة في متناول يده بجانا . وهذا يشجعه على الأكثر من زراعتها والتغذية عليها .

٣ - الانتفاع بشتلات الأشجار الخشبية التي يحصل عليها بجانا تقريبا في غرسها على جسور الترع والمساقى والمصافي والمصارف وحول الحقول .

٤ - تعلم الصناعات الزراعية الريفية التي تناسب إنتاجه وما يتخلف من زراعته .

٥ - تيسير وسائل مقاومة الآفات الزراعية على الفلاح بما يوضع في متناول يده من أدوات وكيمائيات يعسر عليه منفردا الحصول عليها أو معرفة طرق استخدامها .

٦ - الانتفاع بالطلائق الممتازة الموجودة قريبا منه في تلقيح إنتاجه الحيواني سواء في اللبن أو اللحم أو الصوف فضلا عن قيامه باقتناء وتربية الأنواع الممتازة من الدواجن .

٧ - وجود الطبيب البيطري قريبا منه يساعده في المحافظة على ثروته الحيوانية من حيث علاج ماشيته ودواجنه وتحسينها بالتلقيح بالأمصال الواقية بجانا .

٨ - سهولة توزيع الأسمدة توزيعا عادلا بين الفلاحين واستبدال التقاوى وأجراء عمليات الإحصاء الزراعي المختلفة نظرا لوفرة موظفي الزراعة بالريف وصغر منطقة المعاونة .

٩ - الانتفاع بالحقل النموذجي وغيره من منشآت المجموعة في تعليم أبناء الفلاحين وبناتهم كل وما يتناسب مع طبيعته من أعمال زراعية فنية وصناعات ريفية وغير ذلك .

١٠ - اشراك الفلاح في المجلس الزراعى فى توجيه انتاجه الزراعى بطريقة منظمة ماهرة مبينة على القواعد الفنية السليمة ومتماشية مع أحدث ما وصل اليه الفن الزراعى .

كل هذه وغيرها فوائد مباشرة تعود مباشرة على الفلاح الصغير إلى جانب المزايا التى يستفيد منها بطريق غير مباشر والتى ليس أقلها شأنًا .

١ - رفع المستوى الاجتماعى فى الريف نتيجة لوجود طائفة من الشباب المثقف من الزراعيين والبيطريين المقيمين إقامة دائمة وفعلية وسط الفلاحين .

٢ - توثيق الصلة وايجاد الثقة بين الفلاح ورسل الوزارة اليه للقضاء على الفكرة السقيمة التى كونها الفلاح عنهم لاقتصار عملهم على تنفيذ القوانين واللوائح الزراعية وما يستتبع ذلك من شعوره بالنفور منهم إذ سيصبحون رسل ارشاد وتوجيه ونفع .

٣ - تضيق منطقة المعاون وجعلها بحيث لا تتجاوز ثلاثة آلاف فدان بعد أن كانت أضعاف ذلك .

لو أن هذه الأهداف والأغراض والفوائد والخدمات التى كانت مرجوة من هذا القانون تحققت جزئيا ومن عام إلى عام منذ صدور القانون لتغيرت صورة الريف المصرى ولأرتفع مستوى الفلاح إلى درجة يحسده عليها الفلاح الغربى لولا أن الظروف جعلت منه أمنية تحقق القليل منها فى حدود ضيقة بما دعا وزارة الزراعة إلى إعادة البحث عن أسباب عدم تنفيذ مانص عليه فى قانون الإصلاح الزراعى وبعد أنشاء حوالى أربعين وحدة زراعية فى مختلف المديرىات ، تلك الأسباب التى سردها حضرة عبد الرحمن سرى بك مدير عام قسم الاقتصاد والاحصاء لوزارة الزراعة سابقا ، (والخير الاقتصادى والاحصائى لوزارة الزراعة عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١) فى تقرير له عن تنظيم الوحدات الزراعية بتاريخ يناير سنة ١٩٥٠ حيث قال : « كان

من المنتظر بعد إنشاء الوحدات الزراعية أن تتمكن جميع الأقسام الفنية من إداء رسالتها في الريف بطريقة أدق وأيسر . وقد بدا ذلك واضحاً في بعض النواحي حيث أنشئت المستشفيات البيطرية ووزعت الطلائق كوسيلة من وسائل تحسين الماشية وحيث أنشئت مشاتل الفاكهة والخضر وأخذت في توزيع شتلاتها للطلابين وكاد ينحصر عمل الوحدات في هاتين الناحيتين ولم نلاحظ نشاطاً جديداً في النواحي الأخرى ولا وضعت برامج للسير عليها أخذاً بيد الزراع وتنظيم إنتاجهم وزيادته الخ . . . إلى أن قال : والواقع أن الوحدات التي أنشئت لم تتم مرافقها ولم تستكمل معداتها حتى الآن والواجب يقتضينا أن نعمل لاستكمالها وفقاً لما يتطلبه التقدم الزراعي في كل منطقة ،

« وما دما نأمل في أن تكون الوحدة مصدراً للنشاط ومبعثاً للتقدم في كل ناحية من نواحي الوزارة فأن من الخير بل من الضروري أن نشعر مختلف أقسام الوزارة بمسئوليتها وما فرضه عليها هذا النظام من واجبات ، « والظاهر أن تتبع الوحدات للتفتيش الزراعية قد أدى إلى السير بها في اتجاه تطبيق في حين أن البرامج الفنية المطلوب تطبيقها لم توضع بعد . . . وفي موضع آخر قال حضرته : « لهذا أرى أن تخرج الوحدات من النطاق الذي أحاطنا به وأن تكون مجلساً أعلى من بعض مديري الأقسام المختصة إن لم يكن منهم جميعاً لدراسة حاجة الزراعة في منطقة كل وحدة للأسباب المطلوب القيام بها . . . »

« وحيث توجد دستوراً شاملاً لكل وحدة في شتى النواحي وأن تراجع ذلك في كل عام أو تحذف ما ينتجه البحث وتظهره الخبرة مع توالي الزمن . . »



مناسبق يتضح جلياً وبغير تعليق أن قانون الإصلاح الزراعي القروي وقوامه الوحدة الزراعية لم يؤد الغرض المقصود لأسباب لا تمت لصياغته بصلة

ولا انقص في أركانه وأحكامه ولكن لعدم إمكان تحقيق تنفيذ أغراضه وأهدافه ومراميه لأسباب مالية وإدارية ونظامية على ما يظهر وأنه إذا أخذ باقتراح حضرة المدير العام السابق لقسم الاقتصاد والإحصاء بتكوين مجلس أعلى من بعض مديري أقسام الوزارة وإيجاد دستور شامل لكل وحدة لجعلنا الوحدات حقول تجارب إدارية بما لا يحقق لامن بعيد ولا من قريب ما هدف إليه قانون الاصلاح الزراعى القروى الذى تبين أن ماتم من أهدافه إلى الآن لا يجعلنا نأمل في تمامها قبل عشرات السنين .

أرجو وقد استعرضت مختلف العناصر لكل من الغرف الزراعية والوحدات الزراعية أن أكون قد أعطيت صورة صادقة عن كل منها بما يجعل من السهل الحكم بأيهما كان يجب البدء فى وضع أسس الاصلاح الزراعى القروى عسى أن يأتينا الفرج بفضل الله لإيماننا بالوطنية العلية العملية بعد أن استنفدت الوطنية الارتجالية الكلامية جهدها وعجزت عن تحقيق الآمال فى رفع مستوى الفلاح مادياً واجتماعياً وثقافياً .

حياة واستغلال الأراضي الزراعية في مصر

لمضرة محمد عبد الوهاب عزت

مراقب مصلحة الأملاك الأميرية

تمهيد : من المشاكل العالمية التي يجب أن تسترعى نظر المسؤولين موضوع حياة الأراضي واستغلالها وينحصر حل هذه المشكلة في السعي إلى رفع مستوى المعيشة لأفراد وشعوب العالم . وقد اهتمت الولايات المتحدة ببحث هذه المشكلة وهأت لذلك مؤتمرا عالميا في جامعة Wisconsin دعت إليه أعضاء من جميع أنحاء العالم وكان لي شرف الاشتراك فيه فلمست اهتمام معظم جامعات العالم والهيئات الحكومية المختلفة وغيرها بهذه المشكلة بما جاء في البحوث التي القيت في هذا المؤتمر وتناولت ما قامت به حكومات وأفراد هذه الهيئات من تشاريح مختلفة الغرض منها تعميم الخير وتوفير العدل الاجتماعي بين أفراد شعوبها وقد اختتم رئيس الولايات المتحدة « مستر ترومان » هذا المؤتمر منوها بما يتخلص في أن الوصول إلى حل تلك المشكلة سيمنع عن العالم خطر كوارث كثيرة وقد تبين لي مع الأسف أن الخطوات التي اتخذتها مصر لرفع مستوى المعيشة لأفراد الشعب المصري لا يمكن أن تقارن بما بدأت الشعوب الأخرى باتخاذها في هذا المضمار فنحن بالنسبة إليها لانزال في بداية الطريق رغما عن وضوح وضخامة العلل الزراعية المصرية والتي تنحصر رئيسا في كثرة عدد السكان الزراعيين بالنسبة للمساحة المزروعة وفي سوء توزيع تلك المساحة وفي الفروق الشاسعة بين الدخول وبالتالي بين مستويات المعيشة .

المساحة : تبلغ مساحة القطر المصري ٢٤٥ مليون فداناً يزرع منها فقط

٦ مليون فداناً تقريباً وهي نسبة ضئيلة تعادل $\frac{1}{4}$ ٢ ٪ من المساحة الكلية أى يخص الفرد الواحد ثلثي فدان تقريباً .

السكان : يبلغ عدد سكان القطر المصرى ٢٠ مليوناً يعتمد ٧٥ ٪ منهم على الزراعة وهذا العدد الضخم يتزايد سنة بعد أخرى يقابله توقف تام فى زيادة المساحة المزروعة وحجتنا فى ذلك أنه لا مال ولا ماء .

السكان الزراعيون : ينقسم المشتغلون بالزراعة فى مصر إلى ثلاث طوائف رئيسية هى طائفة الملاك وطائفة المستأجرين وطائفة العمال الزراعيين وقد تناولت الإحصاءات الزراعية لسنة ١٩٤٥ ملكية الأراضى فى مصر ثلاث نواح خاصة بالملاك ويستدل منها على أن ٧١ ٪ من مجموع الملاك يمتلكون من الأرض مساحة أقل من الفدان وأن ١٣ ٪ يمتلكون من ١ إلى ٢ فداناً وأن ١٠ ٪ يمتلكون من ٢ إلى ٥ فداناً أى أن ٩٤ ٪ من مجموع الملاك يمتلكون ما مساحته خمسة أفدنة فأقل . أما من يمتلكون من ٥ إلى ٥٠ فداناً فكانت نسبتهم ٥,٥ ٪ ومن يمتلكون أكثر من ٥٠ فداناً فكانت نسبتهم نصف فى المائة فقط . أما الناحية الثانية فخاصة بالأرض المزروعة ويستدل منها على أن ٣٤ فى المائة من الأرض المزروعة يمتلكها ملاك أقل من ٥ أفدنة وأن ٣٠ فى المائة يمتلكها ملاك من ٥ إلى ٥٠ فداناً وأن ٣٦ فى المائة يمتلكها ملاك أكثر من ٥ فداناً . والناحية الثالثة خاصة بالحيازة ويستدل منها على أن الحيازة التى مساحتها أقل من فدان تمثل ٣٧ فى المائة من مجموع الحيازات والتى من ١ إلى ٢ فداناً تمثل ٢٣ فى المائة والتى من ٢ إلى ٥ فداناً تمثل ٢١ فى المائة والتى من ٥ إلى ٥٠ فداناً تمثل ١٨ فى المائة والأكثر من ٥٠ فداناً تمثل ١ فى المائة . فالحيازات الأقل من ٥ أفدنة تمثل والأمر كذلك ٨١ فى المائة من مجموع الحيازات . وبطبيعة الحال فإن هذه الإحصاءات توضح اضطراب مثل هذه الطائفة الكبيرة ممن لا يملكون أرضاً لعدم إنتشار الصناعة فى مصر إلى الاشتغال عمالاً زراعيين وإلى

قبولهم مرغمين أجوراً لاتكاد تكفى القفار لعائلاتهم وتفسر أيضا وجود طائفة كبيرة من صغار المستأجرين ممن يقبلون مرغمين فئات الإيجار المرتفعة التى يفرضها عليهم كبار الملاك .

وما يجدر ذكره أن الملكية الفردية لم تكن معروفة فى مصر حتى منتصف القرن التاسع عشر وأن حكم الأتراك فى الواقع هو المسئول الأول عن تركيز الملكية فى مصر فى أيدي قليلة بسبب النظام الإقطاعى الذى كان سائدا فى ذلك الوقت . فى سنة ١٨٩٠ كان عدد الملاك ٦٦٧ ألف وفى سنة ١٩٤٥ صاروا ٢,٦٠٦,٠٠٠ مالكا وقد صحب هذه الزيادة إرتفاع فى عدد الملكيات الصغيرة التى لاتتق بأود المالك وعائلته إذ كان عدد الملاك الذين يملكون أقل من ٥ أفدنة ٦١١ ألف وصل عددهم فى سنة ١٩٤٥ ٢,٤٤٧,٠٠٠ مالكا وكان عدد الملاك الذين يملكون من ٥ الى ٥٠ فدانا ١٤٤ ألفا ارتفع عددهم فى سنة ١٩٤٥ إلى ١٤٧ ألفا . أما الملاك الذين تزيد مساحة ملكيتهم عن ٥٠ فدانا فكانوا ١٢,٤٥٠ مالكا لم يتغير عددهم تغيرا يذكر فى سنة ١٩٤٥ . وفى مصر يعتبر الميراث الطريق الرئيسى لامتلاك الأراضى الزراعية . ولما كان نظام الموارث يؤدى إلى تفتيت الملكية فإن فى ذلك ضرر كبير على اقتصادنا القومى إذ أن الملكية الصغيرة تفتت بهذا النظام إلى مساحات قد تتناهى فى الصغر يصعب معها أداء العمليات الزراعية وتنظيم الدورة ويقل بالتالى محصولها . وما يزيد الأمر تعقيدا أن ملكية كهذه رغم تلك المساحات الصغيرة قد تكون مجزأة على قطع متباعدة مما يصعب مباشرتها . ويجب أن نضع نصب أعيننا أن حصر الملكية فى أيدي عدد قليل خطر عظيم كما أن تفتيت الملكية إلى مساحات متناهية فى الصغر ضرر أكبر فيصبح إنتاجها قليل . ومع وجاهة ما يقوله بعض رجال الاقتصاد من أن الإنتاج فى الملكيات الواسعة يفوق الإنتاج فى الملكيات الصغيرة مستندين فى ذلك على امكان استعمال الآلات الحديثة والتقاوى المنتخبة وجميع الأساليب الزراعية الحديثة فيرتفع بذلك متوسط

انتاج الفدان في تلك الملكيات الواسعة فإن التعاون بين الملكيات الصغيرة التي لا تقل عن خمسة أفدنة وتنظيم سبل الدورة الزراعية بينهم والخدمة وشراء التقاوى المنتقاة وبالجملة ارشادهم إلى وجوب التكاتف والتعاون في كل أعمالهم يؤدي إلى تفوق محصول الفدان حتماً على متوسط المحصول في المساحات الكبيرة . وعلى أية حال فقد تنبه كثير من الدول إلى خطر استمرار تفتت الملكيات الصغيرة فسنت القوانين والتشريعات التي تحول دون تقسيم الأرض بين الورثة إذا كانت أقل من مساحة معينة إذ يقوم أحد الورثة بحيازة الأرض وتعويض الآخرين . ولو تناول رجال الاقتصاد والاجتماع في مصر هذا الموضوع بالبحث والتمحيص لأمكنهم الوصول إلى حل أسلم مما يستصل إليه حال تفتت الملكية في المستقبل مع عدم التعارض فيما نصت عليه شريعة البلاد .

وفيما يخص بطائفة المستأجرين فقد بلغت مساحة الأرض التي يستأجرونها في ١٩٤٨ - ٩ : حوالى ٣,٦١١,٠٠٠ فدان والاستئجار كما نعرف هو أحد الطريقتين الرئيسيتين لحيازة الأراضى . ولم تسن الحكومة أى قانون لتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر بل أن العرف الزراعى هو الذى يتحكم في معظم هذه الظروف ويقوم معظم الملاك بأخذ توقيع أو خاتم المستأجر على عقد أبض ليقى طرف المالك وذلك ضماناً لارغام المستأجر على الخضوع لاشتراطاته . والتأجير لا يعود على المستأجر الصغير بفائدة تجعله يعيش في مستوى يتناسب مع المجهود الذى يبذله في فلاحه الأرض المؤجرة بل أنه إذا احتسب له أجره اليومى هو وعائلته فانه في أغلب الحالات يمكن أن يقال أنه لم يستند أكثر من أجره اليومى . ولكي تفادى بعض الدوائر الزراعية والهيئات الحكومية وكبار الملاك المنازعات التي تنشأ من تأجير أراضها إلى صغار المستأجرين ولكي تضمن الحصول على قيمة الايجار فإنها تطرح أراضها للتأجير بالمازاد العلنى أو بالممارسة صفقة واحدة أو على صفقات كبيرة فيتقدم الوسطاء من يكونون عادة من القادرين

أو ذوى السلطان والسيطرة فى المنطقة لحيازة تلك الأراضى ثم تأجيرها بدورهم إلى صغار المستأجرين بايجار مرتفع فيعود ذلك بفائدة كبيرة على الوسيط وحده مما يؤهله إلى الوصول إلى درجة الملاك أو إلى زيادة الرقعة التى يملكها فى الوقت الذى يصعب جدا على المستأجر الصغير الوصول إلى تلك المرتبة .

أما الأعمال الزراعيون فإنهم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام رئيسية هم التلمية والأجراء المجاورون وعمال التراحيل والأجر اليومى الزهيد الذى يتقاضاه العامل الزراعى بأنواعه الثلاثة فى مصر هو أجر لا يمكنه إلا من حياة الكفاف وكلنا نعلم ما هى واجبات الطعام التى يتناولها العامل الزراعى وما هو ملبسه ومسكنه وتأثير ذلك على صحته وانتاجه وما يتنابه من أمراض . ومن الطبيعى أن مثل هذا العامل الزراعى لن يرتفع إلى طبقة الملاك طالما بقى أجره زهيدا وطالما بقى مستوى معيشته على هذا الدرجة من الانخفاض . ولقد قام الدكتور حسن داود بدراسة مقارنة العامل الزراعى المصرى والعامل الزراعى فى بعض الولايات الأمريكية فبين له منها أن أجر العامل الزراعى فى سنة ١٩٤٥ بلغ فى ولاية واشنطن مثلا ٧,٧٠ دولار فى حين أن ثمن الفدان الواحد ٥٣,٨٤ دولار أى أن أجر العامل فى ٧ أيام يساوى ثمن فدان زراعى واحد فى هذه الولاية . أما فى مصر فقد وجد أن الوضع يختلف كل الاختلاف فقد قامت مصلحة الفلاح بعمل أبحاث عن متوسط أجر العامل الزراعى اليومى فى نفس السنة أى سنة ١٩٤٥ يتبين منها أن متوسط الأجر للعامل تسعة قروش فى اليوم بينما يبلغ ثمن الفدان الواحد ٣٠٠ جنيه مصرى أى ما يوازى أجر العامل فى ٣٣٣٣ يوما أو عشر سنوات فإذا علمنا أن العامل الزراعى المصرى لا يشتغل أكثر من ١٨٠ يوما فى العام فإن ثمن الفدان فى هذه الحالة يوازى أجر مدة عشرين عاما . وقد كانت هذه النسبة فى سنة ١٩٢٩ أسوء منها فى سنة ١٩٤٥ حيث كان أجر العامل ثلاثة قروش وثمان الفدان ١٥٠ جنيها .

جهود بشرية مبددة: يرتكز معظم اقتصاد مصر القومى على المالك البسيط والمستأجر الصغير والعامل الأجير فهم عماد الانتاج الزراعى وعليهم تتوقف ثروة مصر. فإذا علمنا أن العامل الزراعى المصرى لا يشتغل أكثر من ٣٥ فى المائة إلى ٤٥ فى المائة من أيام السنة بقوة لا تزيد على ٦٠ فى المائة مما يجب أن يقوم به من أعمال أى أن هناك مجهودا ضائعا يبلغ ٧٣ ٪ من مجهود الفلاح وهذه نسبة كبيرة جدا كان يمكننا استخدامها فى زراعة ثلاثة أمثال المساحة المزروعة حاليا وبذلك فلم يبق لدينا بعد أن ثبت توفر الأيدي العاملة فى مصر إلا أن نبحت عن الماء والمال لزراعة أراضينا البور الواسعة واستغلال ذلك المجهود الضائع. هذا ورغمنا عن أن نسبة الوفيات فى مصر مرتفعة جدا وخاصة بين الأطفال إلا أن نسبة الزيادة فى المواليد وانتشار الأدوية وبعض الوحدات الصحية والعلاجية بين القرى يجعل تلك الزيادة مضطردة.

زيادة الانتاج الزراعى ورفع مستوى المعيشة: إن العوامل المخلفة التى تعمل فى زيادة انتاجنا الزراعى ورفع مستوى المعيشة كثيرا جدا وتباين فى تأثيرها ويقتضى اننا لو بدأنا فى تطبيق النافع منها لوصلنا إلى النتيجة التى نرمى إليها إن عاجلا أو آجلا. وهذه العوامل تنحصر أساسيا فى توسيع الرقعة المزروعة. وفى استخدام الآلات الحديثة وفى نشر الوحدات الصحية والاجتماعية مع تربية وتثقيف النشأ وفى التصنيع الرقيق والثقيل وفى زيادة استغلال الثروة الحيوانية وفى وقاية المزروعات.

توسيع الرقعة المزروعة: إن فى نيلنا لحيز عظيم إذ فى مياهه الوفيرة الغنية ما يشجع على الاتفاق على مشروعات الرى الكبرى وهذا هو خير أنواع الاتفاق لما له من أبعد الأثر فى زيادة ثروة البلاد. ولقد مضت علينا سنين طويلة فى البحث والدراسة فى تلك المشروعات ويعلم الله أن سياسة الاستعمار كانت تلعب دائما فى تأخير تنفيذها دورا كبيرا. وتتضمن هذه المشروعات

مشروع التخزين بالبحيرات ومشروع تقليل الفاقد من منطقة السدود ومشروع وادى الريان وهو المشروع الذى يمكن البدء بتنفيذه الآن ليتمكننا من زيادة المساحة المزروعة حوالى نصف مليون فدان وتحويل ٦٠٠ ألف فداناً من أراضى الحياض إلى رى مستديم . ويأتى تلك المشروعات ليتمكننا تخزين كمية كبيرة من مجموع المياه المتسربة إلى البحر وقدرها ٣٤ مليار متر مكعب وبذلك يمكن زيادة رقعة الأراضى الزراعية إلى ١٠ مليون فداناً . وعلاوة على الفائدة الناتجة من إصلاح مساحات أخرى من الأراضى وتفادى غوائل الفيضانات العالية وما يصرف على ذلك من مبالغ وجهود فإنه يمكن الانتفاع بتوليد الكهرباء من مساقط المياه عند حواجز وسدود تلك الخزانات واستعمال تلك الكهرباء فى نشر الصناعة فى المدن والقرى وإنارتها وما يؤسف له أن خزان أسوان وقد مضى على إنشائه سنين طويلة لم تستعمل مساقطه فى توليد الكهرباء حتى الآن رغم ما كانت ستدره على البلاد من خير وفير إلا أن السياسة والمناقشات الفنية قد أضاعت تلك المدة الطويلة هباء . فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أقاموا أكثر من عشرين سداً على نهر واحد وهو نهر التانى أحد فروع نهر المسيسيبى لا لحجز المياه لاستعمالها فى رى الأرض . فإن الأرض هناك تزرع على الأمطار بل لاستعمالها فى توليد الكهرباء ونشر الصناعة بين المناطق الزراعية وتوصيل الكهرباء إلى المدن والقرى مما رفع كثيراً من مستوى معيشة أهل هذا الوادى وبالإضافة إلى ما تقدم فيما يختص بإمكانات توسيع الرقعة المزروعة عن طريق المياه النيلية فإن الانتفاع فى هذا السبيل بالمياه الجوفية أيضاً يعد من أهم المشروعات التى يجب البدء بدائها وتنفيذها ويقينى أن بمصر مساحات كبيرة من الأرض يمكن رىها إرتوازيًا فإن صحراء مصر الغربية فضلاً عما يذخر به باطنها من مواد طبيعية معدنية وسائلة به مياه جوفية صالحة للرى يمكن الانتفاع بها فى سد عجز المساحات المزروعة بالفاكهة والغابات فهذه فلسطين تنتج من محصول الفاكهة وخاصة الموالح ما يقوم عليه اقتصادها

القوى فقد غزت الأسواق الأوربية بهذا المحصول من الفاكهة مع أن جميع أراضيها لا تستند في ربيها إلا على الآبار الجوفية . فالواحات يمكن زيادة الرقعة المزروعة فيها الآن بالاكتثار من الآبار فقد قال سعادة حامد القصي بك في محاضرة له مدلا على أن الواحات والصحراء يمكن أن تستوعب عدداً من السكان أضعاف ما بها الآن : « وكان أكثر ما تأثرت به في بحى ما قرأته في كتاب معالم مصر في القرن العشرين » الذى نشر سنة ١٩٠٩ والذى يعتبر موثقاً بمعلوماته ما بأتى نصه عن الواحات ولقد كانت الواحة الخارجية مركزاً ذا أهمية في سنة ١٥٠٠ قبل الميلاد وأنه وإن لم يزد عدد السكان بالواحتين الخارجة والداخلية اليوم أى في سنة ١٩٠٩ على ١٥٠٠٠ نسمة وواحة القرافرة ٥٠٠٠ نسمة والبحرية ٦٠٠٠ نسمة فإن هناك من الأدلة الكافية ما يثبت أن الواحتين الخارجة والداخلية كانتا مكتظتين بالسكان أيام حكم الفرس واليونان والرومان لمصر حتى لقد بلغ عدد سكانها ٨ مليون كانوا يعيشون من محاصيل الأرض الزراعية بالواحات كما كانوا يملكون أسراب الماعز وقطعان الأغنام والماشية ويتجرون بالبلح الذى يصدرونه إلى وادى النيل على ظهور الجمال . وقد يبدو من المبالغة الشديدة القول بأن واحتين كانتا عام ١٥٠٠ قبل الميلاد تستوعبان ٨ مليون نفس على حين أنهما في سنة ١٩٠٩ بعد الميلاد يسكنهما ١٥٠٠٠ نسمة . وعلى أى وجه نظر إلى هذه الأرقام فإن الذى لا شك فيه أن الواحات المصرية يمكن أن تستوعب عشرات الأضعاف من عدد سكانها الحاليين الذين يستطيعون أن يعيشوا من استثمار مئات الألوف من الأفدنة من الأراضي الزراعية هناك بمستوى أعلى بكثير مما وصل إليه أغلب سكان القطر في الوقت الحاضر . ولا ريب في أنه يمكن بزيادة الرقعة المزروعة إسعاد نسبة كبيرة من المعدمين من أفراد الشعب على نسق ما قامت به مصلحة الأملاك الأميرية في السنين الأخيرة .

ويا حبذا لو عني المختصون من رجال الاقتصاد الزراعى والاجتماع الريفى بتكملة هذا المشروع بتناوله من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية حتى يتحقق

الهدف المنشود . فم شروع مصلحة الاملاك الاميرية للإكثار من الملكيات الصغيرة يرمى إلى اختيار الأسر الأكثر أولادا مع حسن السمعة وعدم صدور أحكام أو إنذارات ضدهم من أهالى المراكز الأكثر ازدحاما بالسكان بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية . وتعطى كل أسرة خمسة أفدنة مع منزل صحى وسلفة كافية لشراء المواشى والتقاوى والآلات الزراعية . ويكون كل عدد من المنازل قرية صحية نموذجية بها مدرسة ريفية ووحدة صحية ومغاسل ومسجد . وتعطى هذه الأراضى للبتفعين بموجب عقد إيجار لايتحول إلى عقد تملك إلا بعد عشر سنوات وبعد أن يكون المنتفع قد أثبت أنه جدير بتسجيل تلك المساحة باسمه إذا كان قد قام بتنفيذ جميع التزاماته . والمنتفع مطالب بدفع ثلاثة أمثال الضريبة المقررة على هذه الأرض سنويا لمدة العشر سنوات الأولى ثم يقسط الباقي من ثمن الأرض مع السلف المتقدمة على ثلاثين سنة بفائدة ١ ٪ . وإنه لما يدعو إلى الإغبتاط مايلسه المرء من تقدم نتيجة لهذا المشروع عندما يقارن بين ما كانت عليه تلك المناطق قبل إصلاحها وماهى عليه الآن بعد أن دبت فيها الحياة وانتشر السكان وعندما يقارن بين حالة المعدم قبل تسلمه إقطاعيته منذ أربع سنوات وبين ماهو عليه الآن من رغد فى العيش .

استخدام الآلات الحديثة : إن الشادوف والساقية والمحراث البلدى والمدراة والنورج جميعها آلات عتيقة كان يستعملها قدماء المصريين ولم يدخل عليها فى مصر أى تحسين يتناسب مع ماوصلت إليه الآلات الحديثة . وقد علق أستاذنا الكبير سعادة توفيق حفناوى باشا على ذلك بأن قال : . إذا أردنا أن نرى صورة لمصر منذ خمسين قرناً فرحلة إلى مديرية قنا مثلاً ترينا الآلاف من الأفدنة مازالت إلى الآن تزرع مرة واحدة فى السنة . ويتبع الفلاح فى زراعة الحاصلات نفس الطرق التى كان يتبعها أجداده زمن الفراعنة ويستخدم نفس الآلات التى كانت تستعمل قبل بناء الأهرام . مستخدماً الفأس والمحراث الذى اهتدى إليهما قبل عصر الفراعنة ثم يروى بالشادوف

ويحصد بنفس المنجل الذى استعمله أجداده فى ذلك العصر تقليداً لفك الحيوان ، ثم هو يدرس محصوله بواسطة النورج . كل هذه العمليات تمثل ببطء الماضى السحيق وعدم الاعتداد بمرور الزمن ، وقال سعادته أيضاً : « إن مصر لا تستطيع أن تسير مع قافلة الحضارة إلا إذا عدلت عن استعمال الآلات الزراعية المذكورة واستبدلت بها آلات حديثة وبذلك تكفل رفع مستوى إنتاجها الزراعى ومستوى معيشة الفلاح تبعاً لذلك . ، والوسيلة الناجحة لادخال الآلات الحديثة فى الزراعة المصرية هى قيام الحكومة بتشجيع استعمالها فى المزارع الكبيرة وكذلك بتعميم استعمالها فى شتى القرى لمصلحة صغار الزارع بواسطة الجمعيات التعاونية وبهذا تتوفر جهود الانسان وتتحول جهود الحيوان - الموجهة فى الوقت الحاضر إلى الأعمال الزراعية الشاقة إلى إنتاج اللبن واللحم والصوف وما إلى ذلك من منتجات حيوانية تزيد فى إيراد الفلاح وترفع من مستوى معيشته وزيادة الثروة القومية تبعاً لذلك . ويكفى أن نعلم أن فى الولايات المتحدة يقوم رجل واحد وزوجته بزراعة ١٥٠ فداناً مع ما يتبع ذلك من تربية الحيوان والدواجن .

نشر الوحدات الصحية والاجتماعية وتثقيف النشأ : يجب البدء باتخاذ إجراءات الوقاية والعلاج لكثير من الأمراض مع مقاومة الناقلات لهذه الأمراض باستعمال المبيدات الحشرية وسن تشريعات تجبر أصحاب العزب والأراضى على بناء المساكن ودورات المياه الصحية . وعلى الحكومة تعميم توصيل المياه الصالحة للشرب إلى المدن والقرى كما يجب التوسع فى إيجاد المدارس الريفية لتثقيف النشأ وتدريبهم رياضياً واجتماعياً .

التصنيع الريفى والتصنيع الثقيل : لا ريب فى أنه سوف يكون لتوليد الكهرباء من المساقط عند إقامة الخزانات والسدود على النيل والنلى ترمى المشروعات المستقبلية لانشائها أبعد الأثر فى نشر الصناعات فى المدن والقرى لو أحسن استخدامها . وهذا ما حدا باللجنة الثالثة فى حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية إلى اقتراح التوصيات الآتية : (١) توصى

اللجنة بالتوسع في نشر الثقافة الصناعية وتعميم التدريب المهني في ربوع الريف وذلك بالاكتثار من المدارس الريفية والمراكز الصناعية والاجتماعية لتمكين سكانه من الاستفادة من خامات قراهم لتحويلها إلى سلع استهلاكية لمجتمعهم وللانتفاع بأوقات فراغهم واستثمار بطالة أسرهم في صناعات منزلية تكون مصدر دخل إضافي يعين على رفع مستوى معيشتهم . (٢) توصي اللجنة بتشجيع انشاء معاهد للبحث في إيجاد استعمالات جديدة للمحاصيل الزراعية ومنتجاتها الثانوية . (٣) تشجيع إرسال بعثات علمية إلى البلدان المختلفة لاقتباس ما هو جدير بها خاصة باستخدام الخامات الزراعية في تصنيع الريف وتسويق منتجاته . (٤) النصيح بتوزيع المصانع في الريف لتعميره ورفع مستوى معيشة أهله كلها أمكن ذلك مع تفضيل بناء تلك المصانع في أراضى غير مزروعة .

زيادة استغلال الثروة الحيوانية : تقدمت البلاد الأجنبية في شتى نواحي الانتاج الحيوانى فأمكنها بعد اسفاء حاجتها من المنتجات الحيوانية من تصدير الفائض إلى الخارج وإنه لمن المؤسف حقا أن تكون بلادنا زراعية وتستورد حاجياتنا من لحوم ومنتجات الألبان . أما زيادة الانتاج الحيوانى فيتوقف على تحسين الحيوانات المصرية من ناحية تركيبها الوراثى مع تغذيتها تغذية علمية اقتصادية . ومن أهم الطرق نشر الطلائق المختبرة من الجهات العلمية المسئولة وعمل سجلات خاصة بذلك .

وقاية المزروعات : إن لجهل الفلاح المصرى أثر كبير فيما تخسره البلاد سنويا من ملايين الجنيهات بسبب إنتشار الآفات الزراعية وخصوصا دودة ورق القطن فلو قام الفلاح مثلا بمكافحتها في بدايتها قبل أن يستفحل شرها لتوفرت على البلاد تلك الملايين من الجنيهات التى تضيع هباء . ولا ريب في أن استعمال المبيدات الحشرية الحديثة في أباداة معظم الآفات الآن مع مراعاة الدقة في استعمالها يساعد في القضاء عليها وهذا مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى .

خاتمة : يتبين مما تقدم أن رفع مستوى معيشة الشعب المصرى يتطلب السير
قد ما نحو معالجة جميع المشروعات التى نوهنا عنها وكذلك غيرها من
المشروعات التى لم يتسع الوقت لذكرها كوضع تشريع لتحديد الملكية
الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ولتحديد أجور العمال
الزراعيين . وما ذلك إلا لأن الاهتمام بأحد هذه المشروعات دون الآخر قد
يكون له أثر سىء وضرر بليغ . فتعميم استعمال الآلات الزراعية مثلا
دون التقدم فى الصناعة ودون إصلاح أراضى أخرى لاستيعاب العدد
الذى سيتخلف من استعمالها يؤدى إلى انتشار البطالة . ولا يسعنا فى النهاية
إلا أن نسأل الله أن يوفق أولى الأمر فى البلاد إلى النهوض بهذا الشعب
والله ولى التوفيق ؟

العوامل المسؤولة عن تقلبات أسعار البصل المصري

محمد مجي الدين نصرت

قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول

البصل في مصر يتمتع بأهمية اقتصادية لأنه من بين محاصيل التصدير الهامة حيث يرد بعد القطن والأرز في قائمة الصادرات المصرية إلى الخارج. إلا أنه ترتبط بإنتاجه من الظواهر الاقتصادية ما يستحق البحث لتعرض الدخول منه إلى تقلبات كبيرة تعرض بالمركز الاقتصادي لزراعته وخصوصاً في المناطق التي تعتمد عليه محصولاً نقدياً في مصر العليا وعلى الأخص في منطقة شندويل ومايجاورها بمديرية جرجا. وتعتبر مصر من الدول الرئيسية المنتجة للبصل فهي تنتج منه كميات كبيرة وتأتي في ذلك بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا. ولاتعد الأولى منافسة لمصر في الأسواق الخارجية لأن محصولها يكاد لا يكفي استهلاكها المحلي، بل هي تعتبر في بعض السنين سوقاً هامة للبصل المصري عندما يتأخر ظهور محصول البصل في ولاية تكساس الأمريكية، أما البصل الأسباني فيظهر بعد البصل المصري بمدة طويلة نسبياً تفسح المجال لتصريفه من غير منافسة مباشرة. ولذلك تعتبر مصر في قمة الدول المصدرة للبصل لظهوره فيها مبكراً في أواخر شهر فبراير وأوائل شهر مارس عندما لا توجد منافسة من الألبال الأجنية الأخرى التي تظهر في وقت متأخر عن ذلك، وأهم هذه الألبال البصل الأسباني ويظهر في أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيو، والبصل الإيطالي ويظهر في شهرى يونيو ويوليو والبصل الهولندى ويظهر في شهرى أغسطس وسبتمبر ويستمر وجوده في الأسواق عادة إلى شهر يناير التالى وأحياناً إلى شهرى فبراير ومارس عند زيادة كمية الإنتاج منه، وعند ظهور هذه الألبال تصبح مزاحماً قوياً للبصل المصري في كل من السوقين الأوربية

والأمريكية لإنتاجها في مناطق تجاور أسواق استهلاكها ولذلك يقف تصديره.
وأسعار البصل المصري دائما عرضة للتقلب المستمر، والدخل منه لمنتجيه
غير مستقر ويرجع ذلك أولا إلى شدة التقلبات في السعر الناتجة عن عدم
 مرونة العرض وعدم مرونة الطلب للبصل المصري وثانيا إلى موسمية هذه
التقلبات وثالثا إلى التقلبات السعرية اليومية.

ويمكن الاستدلال على عدم مرونة عرض البصل المصري بالرجوع إلى
المساحة التي يزرع فيها رئيسيا كل عام حيث نجد أنها لا تختلف كثيرا من سنة إلى أخرى
في مناطق إنتاجه الرئيسية بالوجه القبلي بالرغم من الاختلافات الكبيرة في
أسعاره. فإذا عرفنا أن الارتباط يكاد يكون تاما بين المساحة وكمية المحصول
الناتج سنويا فإن هذا يدعونا إلى التساؤل عن السبب الذي يدفع بعض منتجي
الذين يعتمدون عليه كمحصول نقدي إلى الاستمرار في إنتاجه مع ما يتعرضون
له من متاعب نتيجة لعدم استقرار دخولهم منه. والتعليل القريب لذلك
هو أن هذا البعض يحقق مع انخفاض الأثمان بعض الربح من زراعته. وهذه
حالة تصدق على أنواع المحاصيل التي يكون الفرق بين متوسط التكاليف
الكلية ومتوسط ثمنها قليلا بحيث إذا انخفض الثمن قليلا أصابت عددا من
المنتجين خسارة يوقفون بسببها الإنتاج أو يقللون من كميته في الموسم التالي
فتقل بخروجهم كمية المحصول الناتج عادة. فإذا تصادف في مثل هذه الحالة أن
كانت الكمية المطلوبة في موسم التصدير أكثر من الكميات المنتجة كان ربح
من زرع البصل كبيرا - وهؤلاء عادة أكثر الزراع كفاية أو من لا يدفعون
إيجارا للأرض التي يزرعونها فينتجون في ملكهم ولا يحتسبون للأرض
إيجارا في اعتبار تكاليف إنتاجهم، فإذا عرف أن إيجار الفدان من الأرض
الزراعية يمثل حوالى ثلث التكاليف الكلية لإنتاج محصول الفدان من البصل
أمكن معرفة سبب استمرار بعض الزراع في الإنتاج في بعض السنين رغم
تقلبات الأسعار التي لا تغطي تكاليف إنتاجهم فهم يستمرون في الإنتاج
ولو انخفض الثمن. ولا يقتصر الأمر في ذلك على من يمتلكون حيازاتهم بل

أيضا على بعض صغار الزراع الذين لا يحتسبون أجورا للعمال الزراعيين لأنهم يتولون بأنفسهم هم ومن يعولون من ذويهم أداء العمليات الزراعية . إلا أن ربحهم في مثل هذا العام يغري المنتج الحدى بالبقاء أو الرجوع إلى إنتاج البصل من جديد مما يزيد معه الكميات الناتجة الأمر الذى يسبب انخفاض الثمن كما قدمنا . وهذا ما يسمى في التعبير الاقتصادي Cobweb Theorem وتحدث في البلاد المتخلفة اقتصاديا نتيجة لعدم دراسة الأنباء والمعلومات التسويقية . وإلى جانب ذلك فإن بعض المنتجين يستمرون في زراعة البصل لأنهم لا يحتسبون الدخل منه في موسم واحد معين بل نتيجة زراعته لمواسم عدة قد تصل إلى ثلاثة أعوام تتناوب فيها عوامل الزيادة والنقصان في الدخل بحيث إذا زاد الدخل في سنة وقل في أخرى فإن زيادته في الأولى تعوض الخسارة في الثانية مما يترك ربها لهم يجعلهم يستمرون في زراعته رغم خسارتهم منه في بعض السنين . وهذا جميعه لما يؤيد عدم مرونة عرض البصل المصرى .

وفما يختص بالطلب على البصل المصرى فإنه أيضا ضعيف المرونة لأن الطلب على مايستهلك منه محليا وهو يمثل في المتوسط حوالى خمسين فى المائة من جملة المحصول الناتج يعتبر غير مرن ، لضعف قيمة مايستهلكه الفرد عادة من البصل بالنسبة إلى دخله النقدي ، كما أن معظم الكمية الباقية من المحصول وهى الخمسين فى المائة الأخرى والتي تصدر إلى الأسواق الخارجية تطلب خلال موسم التصدير حيث لا يوجد بصل منافس . وعلى ذلك فإن أى تغيير في العرض أو في الطلب يترتب عليه تغيير كبير في السعر الأمر الذى ينشأ عنه عدم استقرار دخل منتجيه الذين يعتمدون عليه كمحصول نقدي .

وهذه التقلبات السعرية المتجسمة كما بينا نتيجة لعدم مرونة العرض والطلب ، إنما ترجع إلى العوامل التالية :

١ - تكثف تصريف البصل في سوقه المحلية وفي التصدير عيوب

عديدة منها عدم تبين المتعاملين فيه والقائمين على تسويقه حقيقة الظروف المختلفة التي تسود سوقه الداخلية والخارجية ، الأمر الذي يدعو إلى عدم استقرار الأسعار ويساهم في تغييرها من وقت إلى آخر .

٢ - يساهم في ذلك أيضا أن البصل من المحاصيل الغذائية ، فيزرع في مصر كمحاصيل الخضر في مساحات متفرقة كما يزرع ثانويا محملا على غيره من المحاصيل الرئيسية كالقطن وحدائق الفاكهة في مساحات تختلف من سنة إلى أخرى اختلافا كبيرا . ولو أن معظم البصل الناتج من هذه المساحات يستهلك محليا إلا أنه ينافس في ذلك البصل كمحصول حقل في أسعاره ، لأن الاعتبارات التي تمل على الناس زراعة البصل محملا على غيره من المحاصيل ليست اعتبارات متصلة بأسعار البصل في سوقه التجارية ، فإذا زادت مساحته توفر من البصل للسوق الداخلية ما ينافس المتبقى من المحصول الرئيسي بعد التصدير ويخفض ثمنه .

٣ - صغر المساحة المزروعة من البصل في مصر بالنسبة إلى غيره من المحاصيل الزراعية الأخرى كالقطن والقمح والذرة والأرز والفول وغيرها ، بحيث أنها لا تستلزم سياسة خاصة في الانتاج الزراعى .

٤ - تتوقف كمية المصدر من البصل المصرى على الظروف الطبيعية في البلاد المنافسة لمصر في الأسواق الخارجية . فمثلا إذا كان محصول البصل الهولندى كبيرا أو تأخر نضجه نتيجة لظروف جوية فإنه يفى بحاجة الأسواق الأوروبية وعلى الأخص السوق الانجليزية والألمانية لمدة أطول تصل في بعض السنين إلى شهر إبريل ، فيتأخر نتيجة لذلك بدء موسم تصدير البصل المصرى ويقل الطلب عليه من السوق الأوروبية فتتخفض أسعاره كما حدث في موسم ١٩٤٩ . وكذلك الحال بالنسبة إلى البصل الأسباني الذي يظهر في أوائل يونيو ، فإذا كان الجو ملائما وبكر المحصول الأسباني في النضج أسبوعين أو ثلاثة فإنه يقصر موسم تصدير البصل المصرى فتزيد كمية الفائض منه في داخل القطر وتنخفض أسعاره تبعا لذلك .

وإلى جانب هذه التقلبات السريعة الشديدة التي أشرنا إليها والتي لا تسير على وثيرة واحدة نجد أن سوق الجملة بالقبارى بالأسكندرية متصف بموسمية كبيرة في أسعاره وخصوصاً في موسم التصدير بين أول شهر مارس ومنتصف شهر يونيو ، إذ يبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى للأرقام القياسية المعدلة لأسعار البصل الفتيلة طول العام ٥٥ درجة - محسوبة على أساس أسعار البصل الفتيلة المرجحة بالكميات المباعة خلال الفترة من يناير سنة ١٩٤٥ إلى ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، تقابلها عكسياً موسمية كبيرة جداً في الكميات الواردة من البصل الفتيلة إلى سوق القبارى ، إذ يبلغ الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى للأرقام القياسية المعدلة لكميات البصل الواردة إلى السوق خلال العام ٤٧٣ درجة محسوبة على أساس الكميات الواردة من البصل الفتيلة إلى سوق القبارى خلال الفترة السابقة . وإذا تتبعنا التغيرات الموسمية لأسعار البصل الفتيلة والكميات الواردة منه بسوق القبارى نلاحظ أن الأرقام القياسية المعدلة لأسعار البصل الفتيلة تنخفض من أعلى مستوى لها في شهر ديسمبر حيث تبلغ ١٢٨ درجة إلى ١٢٢ درجة في شهر يناير ثم إلى ٩٧ درجة في شهر فبراير بالرغم من قلة الوارد من البصل الفتيلة ووصوله إلى حده الأدنى (٣,١ درجة ، ٢,٢ درجة خلال هذين الشهرين على التوالي) ويرجع ذلك إلى ظهور البصل المقور وورود كميات كبيرة منه إلى سوق القبارى خلال شهرى يناير وفبراير فينشط التعامل في هذا البصل الجديد وتنافس أسعاره أسعار البصل الفتيلة القديم المتبقى من الموسم الماضى مما يجعلها تنخفض حوالى ثلاثين درجة ، إلا أن أسعار البصل الفتيلة القديم بالرغم من هذا الانخفاض تبقى فى مستوى أعلى من مستوى أسعار البصل المقور الجديد . وبعد ظهور المحصول الرئيسى (الفتيلة) فى أواخر شهر فبراير بالوجه القبلى تزيد كمية الوارد منه إلى السوق فى شهر مارس (١٥٤ درجة) حيث يبدأ النشاط الفعلى لموسم التصدير فيقبل التجار المصدرون على الشراء لسد الطلبات الخارجية المطلوبة منهم وترتفع تبعاً لذلك الأسعار

قليلًا (٥٩ ر ٥ درجة) . وبعد ذلك تنخفض الأرقام القياسية المعدلة لأسعار البصل الثقيلة في شهر إبريل إلى سبعة وثمانين درجة ويستمر انخفاضها خلال شهر مايو إلى اثنين وثمانين درجة وذلك لاستمرار ورود البصل بكميات كبيرة إلى السوق وعلى الأخص في شهر مايو حيث تصل كمية الوارد من البصل إلى حدها الأعلى (٢٥٥ درجة) . وفي شهر يونيو بالرغم من أن الكميات الواردة إلى سوق القبارى تنخفض عما كانت عليه في الشهرين السابقين إذ يبلغ الرقم القياسي المعدل لها ١٥٠ درجة فإن الرقم القياسي لسعر البصل ينخفض أيضا إلى ٧٥ درجة وذلك لقلّة الكميات المصدرة إلى الخارج نسبيا خلال هذا الشهر . وخلال شهر يوليو تنخفض كثيرا الكمية الواردة من البصل (٢٨ درجة) إذ أن معظم المحصول يكون قد وصل إلى السوق في المدة السابقة كما تنخفض أيضا الأسعار إلى حدها الأدنى (٧٤ درجة) لانتهاؤ موسم التصدير . وبعد ذلك تأخذ الأسعار في الارتفاع خلال أشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر حتى تصل إلى حدها الأعلى في شهر ديسمبر كما سبق القول وذلك لاستمرار قلّة الكميات الواردة من البصل إلى السوق خلال هذه الأشهر وزيادة الطلب عليه نسبيا لسد حاجة الاستهلاك المحلي وطلبات مصانع التجفيف . ويلاحظ أن الكمية التي ترد إلى سوق الإسكندرية من محصول البصل الرئيسى (الثقيلة) كبيرة إذ تساوى في المتوسط حوالى ٦٠٪ من إنتاج البصل الشتوى وهذه ترد أساسيا للتصدير إلى الأسواق الخارجية، إلا أن السعر نتيجة لتزاحم المعروض من البصل لاندفاع وروده في موسم التصدير ينخفض كثيرا لأسباب ثلاثة تنحصر في قصر موسم التصدير إذ يبدأ في شهر مارس وينتهى في منتصف شهر يونيو عادة، وفي عدم تبين الأسعار الحقيقية للبصل المصرى في الأسواق الأجنبية خلال هذه الفترة في أوقات المناسب فلا توجد علاقة بين الثمن المحلي والثمن الذى يباع به هناك لتنظيم العرض ولو أن هذا التنظيم سيكون في ذاته محدود الأثر لقصر موسم التصدير من جهة ولقلّة ما يلزم نسبيا للاستهلاك المحلى من المحصول

الوارد أيضا من جهة أخرى ، وأخيرا ما يترتب على التخزين في الأسواق بعيدا عن مناطق الانتاج من مصاريف كثيرة لا يتحملها الثمن المنخفض للبصل مما يجعل البصل المخزن يتكلف كثيرا فيرتفع ثمنه على المستهلك في الوقت الذى تنافس فيه البصل المصرى المخزن في الأسواق الخارجية الأربال الأجنبة التى تباع بسعر أقل لا تاجها فى مناطق تجاور أسواق استهلاكها وينافسه فى السوق المحلية البصل الصفى الذى لم يخزن ولم يتكلف نفقات تسوية فى التخزين والتأمين . وعلى هذا فلا مندوحة من ترك هذه الموسمة كما هى لطبيعة هذا المحصول والظروف المحيطة به التى ذكرناها .

أما عن التقلبات السعرية اليومية للبصل فى سوق القبارى فتحدث نتيجة لعدم انتظام ورود البصل إلى السوق بحسب حاجتها مع تباين صفات البصل الوارد ، إذ يحدث كثيرا أن ترد كميات كبيرة من البصل فى وقت لا يوجد عليها طلب قوى للتصدير فيهبط السعر عما يجب أن يكون عليه إذا كان الشحن بعد معرفة حالة السوق والكميات الموجودة فيها بحيث لا تغمر بكميات تزيد على حاجتها فى أى وقت معين . ويساهم أيضا فى التغيرات اليومية للأسعار أن بعض التجار المصدرين يرسلون مندوبين عنهم لشراء البصل من مناطق انتاجه بالوجه القبلى ، كما يتعاقد بعضهم مع مستوردى البصل إلى الاسكندرية بعقود عرفية يرتبطون بها قبل حلول الموسم بشهر أو شهرين تغطية لمبيعاتهم التى يتعاقدون عليها مع عملائهم فى الأسواق الخارجية ، وعند وصول هذه الرسائل التى سبق أن اشتراها هؤلاء التجار المصدرون إلى السوق يعاد بيعها بالمزاد كغيرها من الرسائل الواردة إليه لتسجيل فيه ، وهذا إجراء صورى حيث أن الرسالة مهما أرتفع سعرها أثناء التزايد فإنها ترسو فى النهاية على المشتري الأصلى لها بسعر مرتفع لا يمثل حقيقة الأسعار التى يجرى عليها التعامل الفعلى .

هذه التقلبات السعرية الكثيرة تنتظر دراسات احصائية ، للوقوف على العوامل المسئولة عن عدم استقرار الطلب على البصل المصرى . إلا أن

مثل هذا الدراسات تستلزم أن تكون الاحصائيات عن البصل من ناحية الاسعار والكميات والعوامل الأخرى المؤثرة منطقيا في الطلب عليه متوفرة لعدد من السنين يكفي لأجراء التحليل الاحصائي بطريقة الارتباط المتعدد Multiple Correlation . ولما كانت هذه الاحصائيات غير موجودة في الوقت الحاضر فإنه من المتعذر اقتراح سياسة تجارية زراعية تستقر بها الاسعار والدخول على أساس سليم، مما يستلزم عدم ضياع أى يوم من غير اعداد هذه الاحصائيات والمعلومات عن هذا المحصول الذى لا يزال يحتل مركزا اقتصاديا هاما في الإقتصاد المصرى ؟

العلاقة السعيرية بين القطن المصرى والأقطان العالمية الأخرى*

للدكتور زكى محمود سبانه

مدرس الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة فاروق الأول

تمهيد

يعتبر القطن من أهم محاصيل الألياف استهلاكاً في العالم إذ يستهلك من القطن سنوياً ما يوازى أو يفوق في الكمية جميع محاصيل الألياف الأخرى. وتختلف صفات أصناف القطن اختلافاً كبيراً من ناحية طول التيلة وصفات الغزل وذلك نتيجة لاختلاف الصفات الحيوية للأصناف واختلاف الأجواء والظروف الطبيعية المحيطة بزراعته. وينتج كل قطر من أقطار العالم صنفاً أو صنفين فلا يوجد إقليم من أقاليم العالم ينتج جميع أصناف القطن ومن هنا كان للقطن المكان الأول في التجارة الدولية حتى أن الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر منتج للقطن في العالم تستورد حوالى ٢ ٪ مما تستهلكه من القطن.

وإزاء كثرة أصناف القطن وأنواعه قسم الاقتصاديون القطن من حيث طول التيلة إلى أربع مجاميع مختلفة وهى :-

١ - القطن القصير التيلة جداً . وهو الذى لا يزيد طول تيلته عن ٣ بوصة . وهذا القطن غير قابل للغزل ويستعمل في صناعة البطاطين وفي حشو

(*) لايسم المؤلف إلا أن يقدم جزيل الشكر والتقدير إلى حضرة الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة فاروق الأول على عظيم توجيهاته وسديده آرائه التي كان لها أكبر الأثر في هذا البحث .

المتكآت في السيارات وفي القطارات وفي المنازل . وينتج هذا الصنف في الصين والهند .

٢ — القطن القصير التيلة . وهو القطن الذى لا يقل طول تيلته $\frac{3}{4}$ بوصة ولا يزيد عن $1\frac{1}{8}$ بوصة ، ويستعمل هذا القطن غالبا في صناعة المنسوجات . وينتج الولايات المتحدة معظم هذا الصنف .

٣ — القطن المتوسط التيلة . وهذا القطن هو الذى لا يقل طول تيلته عن $1\frac{1}{8}$ بوصة ولا يزيد عن $\frac{3}{8}$ بوصة ويستعمل هذا القطن في صناعة الكاوتشوك وفي صناعة المنسوجات وينتج في الولايات المتحدة وفي مصر والسودان وبيرو وفي كثير من البلاد التي تزرع القطن الابلد الأمريكى المتوسط التيلة .

٤ — القطن الطويل التيلة . وهو القطن الذى لا يقل طول تيلته عن $1\frac{3}{8}$ بوصة ويستعمل هذا القطن في صناعة الغزل الرفيع والمنسوجات الدقيقة وفي الصناعات الحربية وينتج معظم هذا القطن في مصر والقطن المصرى يعتبر مجموعة بنفسه أو نوعا خاصا يشمل أصنافا تدخل تحت المجموعتين الثالثة والرابعة . وهو في المتوسط أحسن أنواع القطن في العالم في صفات الغزل . ولذلك سوف يكون التحليل الاقتصادى في هذا البحث مقتصرًا على العلاقة السعرية بين القطن المصرى والأقطان الأمريكية خاصة المتوسطة والطويلة التيلة . (١٤*)

مكانة القطن المصرى في الاقتصاد القومى

ما ذكر اسم مصر في محفل من محافل المال ولا في مجتمع من مجتمعات الاقتصاد إلا وكان صنوها - محصولها الرئيسى - القطن . وليس ذلك بعجيب فإنه العماد الأول الذى يعتمد عليه الاقتصاد القومى المصرى .

(*) المراجع . مشار إليها بأرقامها في فهرس المراجع المتصلة بالبحث .

فالقطن المصرى يمثل ثلاثة أرباع قيمة صادرات مصر فى مجموعها ويعتمد عليه ما يزيد عن ٨٠ ٪ من المصريين فى معيشتهم سواء كانوا منتجين أو مشغولين بعمليات التسويق . فإنتاجه يمتص الوفرة السكانية التى تئن منها مصر وترزح تحت عبئها . ففدان القطن يشغل فيه عدد من العمال يقدر بحوالى خمسة أضعاف من يشغلون فى فدان من أى محصول من المحاصيل الرئيسية الأخرى . فضلا عن أنه مكمل لدورة البنين الاقتصادى الزراعى المصرى . ولا ترجع مكانة القطن المصرى فى العالم إلى أنه يعتبر أهم ركن من أركان الاقتصاد المصرى ولكنها ترجع الى أن القطن المصرى يعتبر نوعا ممتازا فى صفاته وفى طول تيلته عن كل أصناف القطن فى العالم وتوجد فى العالم صناعات هامة لها أهميتها فى الاقتصاد الدولى سواء أكان فى السلم أم فى الحرب تعتمد على القطن المصرى اعتمادا يعطى له قوة احتكارية انفرادية أحيانا أى لا يمكن استبداله بأقطن أخرى .

ولا يوجد قطر فى العالم يعتمد بنيانه الاقتصادى على محصول واحد كما تعتمد مصر على القطن . وذلك نتيجة لحقيقتين اقتصاديتين لا يمكن إنكارهما . الحقيقة الأولى هى التزايد المستمر فى الكثافة السكانية فى مصر على بقعة محدودة من الأرض . فلقد دل الإحصاء العام لسنة ١٩٤٧ على أن مجموع سكان مصر أصبح ١٩ مليوناً أى بزيادة سكانية عن الإحصاء السابق وهو إحصاء سنة ١٩٣٧ بحوالى ١٩,٨ ٪ من مجموع السكان فى حين كانت الزيادة السكانية للعشر سنوات السابقة بنسبة ١٢ ٪ من مجموع السكان ومصر البالغ مساحتها ٣٨٣,٠٠٠ ميلا مربعا معظمها صحراء والزراعة محدودة بكمية الأمطار التى تسقط على جانبي الوادى وبكمية المياه التى يجلبها النيل لمصر . ومساحة الأراضى القابلة للزراعة فى مصر لا تتجاوز ٨,٥٠٠,٠٠٠ فداناً منها حوالى ستة ملايين فداناً أراضى مزروعة فعلا وحوالى ٨٠٠,٠٠٠ فداناً أراضى لازالت تحت الإصلاح و ٧٠٠,٠٠٠ فداناً أراضى تعتبر منافع عامة وهى عبارة عن المدن والطرق والقرى . والكثافة السكانية

في مصر للمناطق الزراعية تقدر بحوالى ١٤٠٠ شخصا في الميل . وتعتبر الدلتا من أكثر بقاع العالم سكانا . ومن ذلك يظهر أنه من الضروري على المهيمنين على السياسة الاقتصادية للبلاد أن يرسّموا الخطط التي تمكن من إنتاج أقصى عائد يمكن الحصول عليه من هذه البقعة المحدودة من الأرض حتى يمكن إعالة هذه الوفرة السكانية والاحتفاظ بها في مستوى معيشى لائق . والحقيقة الثانية هي أنه تحت الظروف الحاضرة التي رفعت أسعار القطن المصرى إلى مستوى نسبي أعلى من أى محصول آخر فإن القطن يعتبر أربح محصول في الدورة الزراعية المصرية . ومن هاتين الحقيقتين وتحت هذه الظروف يمكننا أن نستنتج أن مصلحة المنتج تتفق مع المصلحة العامة أى أن البنيان الاقتصادى الزراعى الفردى والبنيان الاقتصادى الزراعى القومى يتحدان في الاتجاه نحو انتاج أقصى ما يمكن اتاجه من القطن وأن العامل المحدد في هذه الحالة يجب أن يكون هو مقدار حاجة الأسواق الخارجية للقطن المصرى .

وقد بنيت السياسة الزراعية المصرية على أساس تحديد الزراعة القطنية لحماية المنتج حين تتخيم الأسواق أو لحماية الموارد الغذائية لمصر . ففي خلال الحروب العالمية حيث كان الانتاج العالمى للقمح أقل من أن يكفي الاستهلاك فضلا عن صعوبة استيراده أن وجد كانت الحكومة تحدد المساحة التي تزرع قطنًا بنسبة معينة أما الآن وقد تحسن الانتاج الزراعى العالمى نتيجة لمشاريع التعمير الأمريكية كمشروع مارشال ومشروع النقطة الرابعة ومشاريع روسيا السوفيتية لتعمير ما بعد الحرب فزاد الانتاج العالمى من الحبوب عن الاستهلاك في حين إن مركز القطن يزيد تمسكا من عام إلى آخر حيث يزيد الاستهلاك عن الانتاج مما رفع أسعار القطن إلى درجة لم تصلها إلا في تضخم سنة ١٩١٩ خاصة الأقطان الممتازة لأن الاتجاهات الحديثة في صناعة الغزل والنسيج أخذت تهدف نحو استعمال أقطان أكثر جودة مما كانت تستعمل من قبل مما جعل للقطن المصرى المكانة الخاصة بعد الحرب فتحت الظروف العالمية

الحالية والمستوى السعري العام الحالى والأسعار النسبية على ما هى عليه فإن القوة الكسبية للقطن بالنسبة للحاصل الأخرى قد تغيرت تغيرا كبيرا لناحية القطن . ففي مصر نجد إن الدخل من القدان المزروع قطنًا سواء كان صافيا أو جملة يعتبر أعلى منه لأى محصول آخر وهذا ما شجع الحكومة المصرية على بيع القطن وشراء القمح والمبادلة التى حدثت بين مصر والاتحاد السوفيتى مثلا قويا لذلك. ولهذا فإن المدى الذى سيكون فيه القطن مربحا لمصر فى المستقبل القريب يتوقف إلى درجة كبيرة على الأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية والعائد النسبى من كل فدان لكل محصول كما يتوقف أيضا على أسعار التبادل النقدى (أسعار الكمبيو) وسهولة هذا التبادل .

ويمكننا أن ننظر إلى المشكلة بأفق أكثر اتساعا وذلك بتحليلها من ناحية البنيان الاقتصادى الدولى وتأثير انتاج مصر للقطن على هذا البنيان . وهذا يمكننا القول أن معظم النظريات والآراء الاقتصادية كانت تهدف منذ بدء تطور الفكر الاقتصادى فى القرن السابع عشر إلى اليوم إلى توجيه الفكر الإنسانى نحو العمل تحت نظام التجارة الحرة . ولكن كل هذا التوجيه بقى فى حيز النظريات والأفكار ولم يدخل الحياة العملية إلا فترات ضئيلة من الزمن ومع ذلك فالتجارة الحرة يعتبرها معظم الاقتصاديين النظام المثالى للوصول بالعالم إلى أقصى درجة من السعادة وأشباع الرغبات . فتحت هذا النظام يلعب التخصص فى الانتاج دورا هاما فنتج كل دولة الانتاج الذى يكون لها امتياز نسبي فى انتاجه . وتحت قانون الميزة النسبية نجد أن لمصر قصب السبق فى انتاج القطن . فمحصول فدان القطن فى مصر يعتبر أعلى محصول للقطن فى العالم فضلا عن أنه وجد أن التكاليف لإنتاج الرطل من القطن المصرى أقل من تكاليف إنتاج الرطل من القطن الأمريكى وزيادة على ذلك أيضا فإن صفات القطن المصرى الممتازة تجعله بعيدا عن أن تصل إليه يد المنافسة من الأقطان الأخرى . (١٣) ومن ناحية أخرى فإن انتاجه يعتبر أربح للاقتصاد القومى المصرى من أى محصول آخر وأمام ذلك

كله يجب أن يكون الدور الحقيقي للمحاصيل الأخرى فى الزراعة المصرية هو موافقة الدورة والمحافظة على خصوبة التربة لإنتاج القطن .
وتعتبر مصر الرابعة أو الخامسة فى إنتاج القطن فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والهند وروسيا السوفيتية . فى موسم ١٩٥٩ - ١٩٥٠ قدر محصول القطن المصرى بحوالى ١,٩٦,٠٠٠ بالة (البالة ٥٠٠ رطل) فى حين أنه فى موسم ١٩٤٨ - ١٩٤٩ كان المحصول حوالى ١,٧٧٠,٠٠٠ بالة وهذا المحصول كان أكبر من محصول موسم سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ بحوالى ٣٥ ٪ وأكبر من متوسط محصول المواسم القطنية من سنة ١٩٣٠ إلى ١٩٣٩ بحوالى ١٠ ٪ ونتيجة لدراسة الإنتاج منذ عام ١٩٣٠ يظهر بوضوح أن أهم عاملين فى تحديد كمية الإنتاج هما متوسط محصول الفدان فى العام ومساحة الأرض المزروعة قطناً . وتختلف كمية محصول الفدان كما تبينه العشر سنوات الأخيرة ما بين ٤٥١ رطلاً للفدان و ٥٣٧ رطلاً للفدان . أما العامل الثانى وهو المساحة القطنية فتلعب السياسة الزراعية دوراً هاماً فى تحديد ها سواء من الناحية الكمية أو من الناحية الصنفية . فلقد بنت الحكومة المصرية سياستها على تحديد المساحة القطنية منذ الحرب العالمية الأولى فى فترات كثيرة معينة وذلك حماية للمنتج أو لحماية الموارد الغذائية للدولة . فى عام ١٩١٥ حددت الحكومة المصرية المساحة القطنية بحوالى ١,٢٢١,٠٠٠ فداناً أى أكثر من ٣٢ ٪ أقل مما كانت عليه فى عام ١٩١٤ . واستمرت الحكومة تحدد المساحة القطنية سنوياً حتى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ثم حددت الحكومة المساحة القطنية فى أعوام ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩١٣ و ١٩١٧ و ١٩٢٨ و ١٩٠٩ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ . وكان الغرض الأساسى من هذا التدخل الحكومى هو حماية المنتج المصرى بالمحافظة على سعر القطن فى المستوى الذى يمكنه من الحصول على دخل صافى يضمن له الحياة فى مستوى معيشى رضى . ولما كانت الدرجة التنفيذية لهذه القوانين غير معروفة فمن الصعوبة معرفة المساحة القطنية التى زرعها المزارعون نتيجة لاختلاف الأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية . وأثناء الحرب العالمية الثانية أقفلت أبواب

الأسواق العالمية في وجه القطن المصرى نتيجة لتوقف النقل البحرى واتجهت سياسة الحكومة نحو توفير المواد الغذائية للشعب لتوقف الاستيراد فبُطت نسبة المساحة المزروعة قطناً إلى ١٠ ٪ من الأراضى المزروعة في حين كان المتوسط السنوى لها فيما بين ١٩٢٥ - ١٩٣٩ حوالى ٢١ ٪ من الأراضى المزروعة . أى أن المساحة القطنية نقصت من ١,٦٤٣,٠٠٠ فداناً في عام ١٩٤١ إلى ٧٠٥,٥٠٠ فداناً في عام ١٩٤٢ ثم أخذت في الازدياد التدريجى فوصلت حوالى ٩٨٣,٠٠٠ فداناً في عام ١٩٤٥ وحوالى ١,٢٥٠,٠٠٠ فداناً في عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ . (٢٩) ولقد كان لنظام تحديد المساحة تأثير هام في تحديد النسبة المئوية للمساحة المزروعة في كل منطقة من مناطق القطر الزراعية وفي تحديد الانتاج من الأصناف المختلفة حسب مقدار الطلب على كل صنف من الأصناف وذلك للاحتفاظ بالعلاقة السعرية المناسبة بين كل صنف وآخر وعدم تدهور الأصناف بالنسبة لزراعتها في بعض المناطق غير الملائمة لها فمنعت الحكومة زراعة القطن الزاجوراه في مصر السفلى وفي مديرية الجيزة ومنعت زراعة الأصناف الطويلة الثيلة في غير مناطق شمال الدلتا مع بعض استثناءات خاصة لزراعة بعض الأصناف كالمسكى والجيزة ٢٣ والمنوفى وغيرها . ولقد كان لهذا التحديد الصنفى الأثر في تقليل زراعة الكرنك والأصناف الطويلة الأخرى من ٩٧٥,٠٠٠ فدان في عام ١٩٤٩ إلى ٧٠٠,٠٠٠ فدان في عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

أما عن استنفاد القطن المصرى فان صناعة الغزل والنسيج المحلية والصناعات القطنية الأخرى تستهلك ١٦ - ٢٥ ٪ مما ينتج سنوياً من القطن في مصر . ولقد ضرب الاستهلاك المحلى من القطن رقماً قياسياً في عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ إذ بلغ حوالى ٢٢٠,٠٠٠ بالة من القطن أى حوالى ٢٣ ٪ من جملة المحصول لذلك العام . وفي عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ بلغ ما استهلك داخلياً حوالى ١٧٥,٠٠٠ بالة أى حوالى ٢٥ ٪ من الانتاج في نفس العام . ويبلغ ما تصدره مصر سنوياً من محصول القطن حوالى ٨٠ ٪ في المتوسط

وفي الأعوام الأولى من الحرب الأخيرة انخفض مقدار التصدير إلى ٤٥٪ من الانتاج السنوى ثم بعد ذلك أخذت هذه النسبة فى الزيادة حتى بلغت ٧٩,٦٪ فى عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . وأعم الدول التى تشتري القطن المصرى هى المملكة المتحدة والهند وفرنسا وإيطاليا وسويسرة وأسبانيا واليابان والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السوفيتية ويوغوسلافيا . فالمملكة المتحدة تعتبر أكبر منتج للغزل والنسيج الرفيع وتعتبر السوق الرئيسية للقطن المصرى خاصة للأصناف الممتازة ذات التيلة الطويلة كما تشتري سنويا كمية لا بأس بها من الأصناف المتوسطة التيلة وهذه الكمية تتوقف كثيرا على العلاقة السعرية بين القطن المصرى المتوسط التيلة والأصناف الأخرى المشابهة للاقطان المصرية . أما الهند فتعتبر سوقا رائجة للأصناف الطويلة التيلة كالكرنك . ولقد أصبحت فرنسا وإيطاليا والمانيا أخيرا من الأسواق الهامة للقطن المصرى . أما الولايات المتحدة فتستهلك سنويا حوالى ١٠٠,٠٠٠ بالة من القطن المصرى ولقد ضربت الرقم القياسى فى عام ١٩٤١ - ١٩٤٢ إذ بلغ ما اشترته من القطن المصرى حوالى ١٩٦,٠٠٠ بالة . ولقد قامت مصر بعمليات مقايضة أو مبادلة بين القطن المصرى والقمح الروسى منذ عام ١٩٤٨ . وفى ٣ مارس سنة ١٩٤٨ اتفقت الحكومة المصرية مع الحكومة الروسية على تبادل ٢١,٠٠٠ طن من القطن الطويل التيلة من الكرنك و ١٢,٠٠٠ طن من قطن جيزة ٧ مع ٢١٦,٠٠٠ طن من القمح و ١٩,٠٠٠ طنا من الأذرة . وهذه العملية تمثلها النسبة الآتية وهى أن كل طن من القطن المصرى يقابله ٦,١٨ طنا من الحبوب الروسية . ولما كان ٣٨,٠٠٠ طن من القطن (٨٣,٨٠٠,٠٠٠ رطلا) فى مصر يلزم لانتاجها ١٨٦,٢٠٠ فداناً وذلك باعتبار أن متوسط انتاج الفدان الواحد حوالى ٤٥٠ رطلا من القطن فى حين أن متوسط انتاج الفدان من القمح فى عام ١٩٤٧ كان حوالى ٤,١٧ أردبا (٦٣٨ كيلو) من القمح . وبذلك كان حصول الحكومة المصرية على انتاج قدره ٢٣٥,٠٠٠ طنا من الحبوب ازاء انتاج ١٨٦,٢٠٠ فدان على اعتبار

أن محصول الفدان الواحد حوالى ١٢٦٢ كيلو من القمح أى حوالى ضعف المحصول من فدان القمح .

وحتى باعتبار أن القمح يأخذ حوالى ستة شهور فى الأرض فى حين يمكث القطن فى الحقل تسعة شهور يظهر من ظروف المبادلة أنه من الأرجح للزراعة المصرية أن تنتج قطننا ببدله بقمح من الدول المنتجة للقمح . وهذه النتيجة يمكن الوصول إليها تحت ظروف المنافسة الحرة والتجارة غير المقيدة . ولقد بذلت الحكومة المصرية بمجهوداً كبيراً فى عقد اتفاقات تجارية مع الدول المستوردة للقطن المصرى وفى فتح أسواق جديدة للقطن المصرى فى بلاد كثيرة مثل بولندا ويوغوسلافيا وشيلي . فما كادت تنتهى الحرب الثانية حتى بعثت البعثات التجارية إلى مختلف دول العالم فأرسلت بعثة تجارية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعثة إلى الشرق الأقصى وثالثة إلى غرب أوروبا ورابعة إلى شرق أوروبا . وكان الهدف الذى تهدف إليه هذه البعثات هو تسهيل الاتصال بين المستهلك ومصدرى القطن المصرى وعمل تقرير واف عن الاحتياجات العالمية من القطن عامة والقطن المصرى خاصة بعد الحرب الثانية . ولم تقف محطات الأبحاث المصرية مكتوفة الأيدي خلال الحرب بل أخرجت كثيراً من الأصناف ذات الصفات الممتازة كالكرنك والجيزة ٣٠ والمنوفى وآمون وكثير من الأصناف الأخرى . ولقد حملت هذه البعثات التجارية عينات من هذه الأصناف الجديدة ليرى رأى الغزائين العالمين فيها حتى يمكن الاستمرار فى إنتاجها أو التحول إلى أصناف أخرى يرغبها المستهلك . ولقد كان للتطور الحديث فى الصناعة الأثر الكبير فى إدخال القطن المصرى فى كثير من الصناعات الحيوية العالمية وأصبحت له المسكنة الاقتصادية التى تجعل له قوة احتكارية فى بعض الصناعات كخيوط الحياكة الآلية مثلاً . وفيما يلى بيان يوضح استهلاك محصول القطن المصرى فى عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ فى مختلف الصناعات فى العالم (١٢) .

١ — بوبلين زفير — فوال	٣٠٠,٠٠٠ بالة
٢ — استعمالات كهربائية	٢,٠٠٠ بالة
٣ — خيوط لشغل الابر	٢٥٠,٠٠٠
٤ — خيوط للخياطة (الحياكة)	١٥٠,٠٠٠
٥ — كاوتشوك للسيارات	١٥٠,٠٠٠
٦ — أشرطة ماكينات الكتابة	٢٥,٠٠٠
٧ — منسوجات قطنية	٤٠,٠٠٠

جملة المستهلك من القطن في عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ١٩٣٥,٠٠٠ بالة

ويستعمل القطن المصرى أيضا في كثير من الصناعات الأخرى كصناعة المظلات الواقية وأنسجة الطائرات وصناعة جبال السفن وجميع المعدات والأدوات والبحرية وكثير من الصناعات الحربية التي تعتبر من وسائل الدفاع البحرية والجوية والبرية مما لا يمكن الوصول إلى إحصائياتها الرسمية. وهناك حقيقة لا بد من إثباتها وهي أن معظم البلاد المستهلكة للقطن المصرى بلاد غير منتجة للهواد الغذائية كالقمح الذى تعتبر مصر فى أشد الحاجة إلى استيراده إذا استمرت فى إنتاج القطن على النطاق الحالى ولذلك يجب أن تنهج مصر فى جهادها الاقتصادى نحو الاهتمام بأسواق القطن المصرى فى البلاد المنتجة للقمح كالولايات المتحدة وبعض بلاد أوروبا الشرقية .

المنافسة الانتاجية للقطن المصرى فى العالم

لا زالت معظم دول العالم تحاول أن تصل إلى إنتاج الأقطان المصرية أو الطويلة الثيلة فى أراضيها خاصة فى المناطق المشابهة لمصر فى ظروفها الطبيعية باذلة أقصى ما يمكنها من اعتمادات مالية كبيرة إلى مجهودات عليه متواصلة . وذلك لأنهم أصبحوا ينظرون إلى القطن المصرى أو الطويل الثيلة كمادة حيوية ضرورية لحياة الدول الاقتصادية سواء فى الحرب أو فى

السلم . وكل دولة من دول العالم الكبيرة بنت سياستها الاقتصادية الزراعية على أسس الاستكفاء الذاتى فى إنتاج القطن الطويل التيلة متجهة فى سياستها نحو هذا الهدف مثلها فى ذلك مثل السياسة البترولية العالمية . فروسيا والولايات المتحدة الأمريكية حاولوا ولا زالوا مستمرين فى محاولتهم لاتنتاج أقطان تفوق أو تشابه الأقطان المصرية . والمملكة المتحدة تحاول إنتاج القطن المصرى فى مستعمراتها . فالمشكلة السودانية اليوم ما هى إلا مشكلة اقتصادية قطنية قبل أن تكون مشكلة سياسية . فانجلترا تريد أن تجعل من السودان مزرعة قطنية لمصانع لانكشير التى قد تخصصت فى استهلاك القطن المصرى الطويل التيلة .

ولقد أصبحت الآن الدول المنتجة للقطن فى العالم حوالى ٨٠ دولة فى حين كان عددها فى عام ١٩١٨ ثلاثين دولة فقط . وقد نجحت زراعة القطن الأمريكى وانتشرت فى دول كثيرة خارج الولايات المتحدة ولكن القطن المصرى النقى لم تنجح زراعته خارج مصر إلا فى الجزء الشمالى من السودان المصرى بينما نتجت منه أصناف جديدة فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ويرو . ولا زال إنتاج القطن الشبيه بالقطن المصرى فى الولايات المتحدة وفى الاتحاد السوفيتى بسيطاً يستهلك فى الصناعات المحلية للنسوجات وليس هناك أى نذير بأنه سيمكن زيادة الإنتاج من هذه الأصناف إلى درجة تكفى لمنافسة القطن المصرى منافسة تصديرية فى المستقبل القريب . ولقد أجريت فى كثير من البلاد الأخرى تجارب عديدة لاتنتاج القطن المصرى ولكنها انتهت كلها بالفشل . وفى الهند بدأت محاولات منذ أكثر من مائة عام لتحسين أصناف القطن الهندى وذلك باستجلات أصناف أخرى كالأمريكى الأبلند والسى أيلند والمصرى ولكن القطن المصرى والسى أيلند لم تنجح زراعتهما . ولقد نجح الأبلند الأمريكى الطويل التيلة فى ولاية البنجاب الباكستانية وأصبحت أهم ولاية فى الهند والباكستان لاتنتاج القطن الطويل التيلة . وأجريت تجارب زراعة القطن المصرى

في السند في شيكاربوزوالسى إبلندا في روهري في عام ١٨٤٦ ولكنها لم تنجح وأعيدت التجربة في عام ١٨٥٠ إلى ١٨٥٤ تحت إشراف خير زراعى أمريكى ولكنها فشلت أيضاً .

أما الأقطان الروسية فتختلف طول تيلتها بين $\frac{1}{8}$ بوصة إلى $\frac{1}{4}$ بوصة ويرجع طول التيلة في بعض أصنافها إلى استنبات أصناف مصرية . فلقد بدأت روسيا إجراء تجارب لزراعة القطن المصرى في الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٢٦ في التركستان بواسطة المريان النباتيان أفتنومى — Avtonomy وكرتشوف — Krutsov وفي عام ١٩٣٢ قدرت المساحة المزروعة بالقطن الروسى المصرى بحوالى ١٦٠,٠٠٠ فدان وفى عام ١٩٣٤ قدرت بحوالى ٢٥٠,٠٠٠ فدان . وأهم المناطق المنتجة لهذا القطن هى أذربيدجان Azerbaidjan وفى جمهورية ترانسكوسيسيا — Transcaucasia وفى جمهوريتى التادجيك — Tadjik والتركمن — Turkmen فى أواسط آسيا وقليل فى جمهورية — Uzak وهى أهم ولاية لإنتاج القطن فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى .

وتنتج الولايات المتحدة ثلاثة أصناف من القطن المتوسط التيلة أولها هو القطن الأبلند المتوسط والطويل التيلة وإنتاجها منه فى الاثنى عشر عاماً الأخيرة أى منذ عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٤٠ يتراوح بين ٩٩٦,٠٠٠ بالة فى سنة ١٩٣٨ إلى ٢٤٠,٠٠٠ بالة فى سنة ١٩٤٥ وهو فى المتوسط حوالى ٥٠٪ من إنتاجها الكلى للقطن وتتراوح طول تيلته بين $\frac{1}{8}$ إلى $\frac{1}{4}$ بوصة فى حين أنه توجد أصناف منه طولها $\frac{1}{4}$ بوصة . وتشبه معظم صفات الأبلند الطويل التيلة صفات النوع القصير منه ولكنه بالانتخاب والتهجين نتجت أصناف محسنة ذات صفات غزلية جيدة ولها صافى حليج عال وذات محصول وافر ولكنها لاتصل إلى صفات القطن المصرى . وينتج معظم الأبلند الأمريكى المتوسط والطويل التيلة فى المناطق الغربية من المسيسى وفى أركنساس وكارولينا الجنوبية وكارولينا الشمالية ولويسيانا ونيومكسيكو

وميسورى. ويكفى إنتاج الولايات المتحدة من الأصناف المتوسطة والطويلة التيلة الألبند احتياجاتها إلا القليل يستورد من القطن المصرى المتوسط التيلة والقطن التنجس البروى ذو الصفات الخاصة لصناعة الأسبستس فضلا عن أنها تصدر بعضاً من محصول هذا القطن إلى الأسواق الأوروبية. أما الصنف الثانى فهو القطن المصرى الذى تأقلم فى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٠١ حيث استوردت كثيراً من الأصناف المصرية لأعمال الترية النباتية . وفى عام ١٩١٢ انتخبت طفرة من الميت عفيفى المصرى أطلق عليها اسم يوما - Yuma ذو صفات أقل من صفات القطن المصرى ولكنه يصلح للظروف الأمريكية. ثم وزعت بذور هذا الصنف بواسطة وزارة الزراعة الأمريكية فى مناطق الري فى الجنوب الشرقى من أريزونا وكاليفورنيا واستمرت زراعته على نطاق ضيق حتى حل محله القطن الأمريكى المصرى بيما - Pima وكانت صفاته أكثر جودة من الصنف الأول ثم استبدل هذا الصنف الأخير بقطن SX P فى عام ١٩٢٣ وكان نتيجة التهجين بين ال Pima وبين السكلاريدس المصرى وأخذت تزداد المساحة المزروعة من هذا الصنف حتى حل محل ال Pima فى عام ١٩٤١ . ومنذ عام ١٩٣٩ ابتداءً كثير من المزارعين فى مناطق جديدة بزراعة القطن الأمريكى المصرى فزرع فى Blythe بكاليفورنيا وفى البازو El-Paso بتكساس وفى لاس كروس Las - Cruces بنيو مكسيكو . وفى العشر سنين الأخيرة ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ظهر كثير من الأصناف الأمريكية المصرية نتيجة للعدد الكبير من التهجينات التى أجريت فى محطات الأبحاث التابعة لوزارة الزراعة وبكليات الزراعة بالولايات المتحدة الجنوبية ولكن لم يظهر منها فى عالم الانتاج إلا ثلاثة أصناف هى إيرليپما Earlipima أمساك Amsak وبيما ٢٢ (Pima 32) وفى سنة ١٩٥٠ زرعت مساحة محدودة من البيما ٢٢ والأمساك ولكن هذه الأصناف لازالت لم تدخل الاختبار التجارى بعد . ويبلغ متوسط طول التيلة من القطن الأمريكى المصرى $1\frac{3}{8}$ - $1\frac{1}{4}$ بوصة . ويتراوح إنتاج الولايات المتحدة من هذا الصنف

ما بين ٧٤,٦٠٠ باقة في موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ إلى ٣,٩٠٠ باقة في موسم ١٩٤٩ - ١٩٥٠. أما الصنف الثالث فهو قطن السى ابلند Sea Island وقد استمرت الولايات المتحدة تنتج هذا الصنف مدة طويلة ولكن أوقف إنتاجه الآن نهائيا نتيجة لافتراس دودة اللوز له وأصبح لا يرى إلا في حقول التجارب. ولكن حديثا نتج صنف جديد اسمه سيلاند Sea Land لازال في طور التجربة وهو هجين من السى ايلند والابلند الاصلى Wild variety وهذا القطن له صفات السى ايلند الجيدة وطول تيلته تتراوح بين ١ ١/٤ - ١ ١/٢ بوصة قصير موسم النمو وبذلك ينجو من فتك دودة اللوز.

أما إنتاج القطن المتوسط والطويل التيلة في ييرو فكان أثرا من آثار الحرب الأهلية الأمريكية فلقد أدت إلى إنتاج وتحسين أصناف القطن بها وذلك باستيرادها الأصناف المتوسطة والطويلة التيلة الأمريكية والمصرية وكانت النتيجة لأبحاث تربية النباتات لها استنبات صنف التنجوس Tanguis وهو يكون حوالى ٨٠ - ٩٠ ٪ من إنتاج القطن في ييرو أما باقى الإنتاج وهو حوالى ١٠ - ٢٠ ٪ فهو من صنف البيا الأمريكى المصرى. والتنجوس يعتبر من الأصناف المتوسطة التيلة الخشنة وتستورده أمريكا لاستعماله فى صناعة الاسبستوس أو لخلطه مع الصوف فى بعض الصناعات. وكان متوسط الإنتاج فى الخمس سنوات ما قبل الحرب الثانية ١٩٣٥ - ١٩٢٩ حوالى ٣٨٠,٠٠٠ باقة وخلال الحرب نقص الإنتاج إلى حوالى ٢٦٢,٠٠٠ باقة وفى عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ كان الإنتاج حوالى ٣٠٠,٠٠٠ باقة.

أما زراعة القطن فى السودان المصرى فقد بدى بزراعة القطن المصرى فى طوكر فى السودان خلال ١٨٥٠ - ١٨٦٠ ثم استمرت الادارة السودانية فى ادخال الأصناف المصرية وتجربتها فى السودان لاختبار موافقتها للتربة السودانية والاحوال الجوية فنجحت بعض الأصناف المصرية هناك ولو أن أصنافها أقل من صفات القطن الناتج فى مصر. وينتج السودان سنويا حوالى ٢٥٠,٠٠٠ باقة من القطن منها ٩٢ ٪ من القطن المصرى و ٨ ٪ من

الأصناف الأمريكية . وتزرع الأصناف المصرية في منطقة الجزيرة تحت إشراف الشركات الانجليزية أما الأصناف الأمريكية فتزرع مبعثرة بطرق بدائية في المنطقة الجنوبية الغربية . ويعتبر القطن المزروع في السودان قطناً مصرياً حتى أن بعض الإحصائيات الدولية لازالت تعتبر القطن السوداني ضمن القطن المصري .

ومن ذلك نرى أن نجاح زراعة القطن المصري في العالم كان نجاحاً محدوداً في حين أن الأقطان الأمريكية انتشرت زراعتها في جميع مناطق الانتاج في العالم ومن ذلك كان معظم المحصول العالمى من الأصناف الأمريكية ومن هنا كان لسعر الأقطان الأمريكية الأثر الكبير في تقدير أسعار القطن المصري وكانت علاقتهما السعريّة العامل الهام في تحديد كمية الاستهلاك من كل منهما في بعض الصناعات القطنية الرئيسية خاصة في الأسواق المفتوحة أى الخالية من العوائق الجمركية كنظام الحصص .

العوامل الرئيسية في تسعير القطن

لدراسة العلاقة السعريّة بين القطن المصري والأقطان العالمية الأخرى نجد أن هناك عوامل رئيسية تشترك في تعيين المستوى العام لأسعار أى نوع من أنواع القطن . وهى القوة الشرائية للنقد والعرض لهذا النوع والطلب عليه . والقوة الشرائية للنقد سواء أكان الدولار أم الجنيه تتوقف لدرجة كبيرة على العرض لهذا النقد والطلب عليه . وهذ القوة الشرائية عرضة لتغيرات كبيرة متسعة . فالتغير في كمية النقد أو ما يقوم مقامه كالشيكات والسندات ينعكس بوضوح ظاهر في تغيرات المستوى العام للأسعار فكلما انخفضت القوة الشرائية للنقد كلما ارتفع المستوى العام للأسعار والعكس بالعكس . فالتغير في القوة الشرائية للنقد وانعكاسها في المستوى العام للأسعار ظهر واضحاً في التدهور السعري الذى حدث في أسعار القطن المصري بعد الارتفاع الذى حدث عام ١٩١٩ وأيضاً في

الارتفاع السعري الذي حدث في القطن المصرى بعد الانخفاض الذى حدث فى عامى ١٩٢٣ و ١٩٣٨ كما تظهر ذلك الأعداد النسبية لأسعار الجملة فى الولايات المتحدة مبيدة التغيرات فى القوة الشرائية فى الدولار .

وبجانب تأثير التغيرات فى القوة الشرائية للنقد على تسعير أى صنف من أصناف القطن فإن التغيرات فى الطلب على هذا القطن أو العرض له تنتج كثيرا من التغيرات السعرية . فقوى العرض والطلب فى جميع الأسواق المعروض فيها هذا القطن تشترك فى تعيين المستوى العام لأسعاره . فأسعار الصنف الواحد من القطن ذو الرتبة الواحدة فى مختلف الأسواق يميل إلى التساوى بعد التعديل الذى يجرى كنتيجة لتأثير الظروف المختلفة المحيطة بتسويق كل منها كاختلاف طرق النقل والتكاليف التسويقية والقيمة المتبادلة للنقد المختلف ويرجع الاختلاف غير المنتظم بين سوق وآخر إلى الافتقار إلى المعلومات والأبناء التسويقية الخاصة بالعرض والطلب على هذا القطن من ناحية البائعين والمشتريين وإلى الافتقار إلى التنافس الحر غير المقيد بين البائعين والمشتريين وإلى اختلاف الحكم على الصنف والرتبة . والعرض هنا عبارة عن مجموع الكميات الموجودة بدون اعتبار لقابليتها للتسويق بالسعر الموجود حاليا . فالعرض لهذا العام هو عبارة من الكميات المتبقية من العام السابق مضافا إليها إنتاج العام الحالى . والعرض المنتظر له أهمية كبيرة لاتقل عن أهمية العرض الحالى حيث أن له اعتبار كبير فى تسعير القطن . ويرجع ذلك إلى تأثير الناتج خلال صفقات العقود . والقاعدة العامة أن الزيادة فى العرض عادة يصحبها نقص فى الأسعار . فارتفاع متوسط سعر القطن الأشمونى جود فى الأسكندرية من ٢,٤ ريالاً للقنطار فى موسم ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لسعر ٣,٧ ريالاً للقنطار فى موسم ١٩٢٧ - ١٩٢٨ يرجع فى الغالب إلى نقص كمية العرض . وهبوط متوسط القطن الأشمونى جود فى الأسكندرية من ٢٠ ريالاً للقنطار فى موسم ١٩٣١ - ١٩٣٧ لسعر ١٦ ريالاً للقنطار فى موسم ١٩٢٧ - ١٩٣٨ يرجع فى الغالب إلى الزيادة التى حدثت فى محصول

القطن في ذلك الموسم . وغالبا ما يخفى تأثير التغير في العرض على سعر وراء زيادة أو قلة الطلب أو تأثير القوة الشرائية للنقد . ولذلك فلتقدير العلاقة العرضية لسعر يجب عمل تعديلات خاصة لانخفاض الأثير الناتج عن التغير في الطلب والتأثير الناتج عن التغير في القوة الشرائية للنقد .

ويؤثر الطلب على أى صنف من أصناف القطن تأثيرا واضحا على المستوى العام لأسعاره . فالهبوط الذى حدث في مستوى أسعار القطن الأشمونى جود في الأسكندرية من سعر ٢٣,٢ ريالاً للقنطار في موسم ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لسعر ١٧,٨ ريالاً للقنطار في موسم ١٩٣٠ - ١٩٣١ والارتفاع في متوسط أسعاره من سعر ٤٣,٢ ريالاً للقنطار في موسم ١٩٤٦ - ١٩٤٧ لسعر ٦٢,٢ ريالاً لعام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ يرجع في الغالب للنقص والزيادة في الطلب على القطن الأشمونى (١٣) . ويؤثر في الطلب على القطن عامة عوامل أهمها زيادة السكان التى تسبب زيادة في الاحتياج إلى الملابس القطنية والاحتياجات المنزلية القطنية والتغيرات التى تنتج زيادة في استعمال القطن في منتجات جديدة والتغيرات فى الزى والتغيرات فى القوة الشرائية للمستهلك وتأثير المنافسة الناتجة عن خيوط الغزل الصناعية والطبيعية وقد ثبت أن الطلب على القطن المصرى الطويل التيلة فى الأسواق الأمريكية يتبع الأعداد النسبية للإنتاج الصناعى فى الولايات المتحدة مخالفافى ذلك القطن الأمريكى الأبلند الطويل التيلة . ويجب أن نشير هنا إلى كفاءة مقاييس الطلب على القطن فلقد استعمل الاقتصاديون عددا كبيرا من المقاييس لقياس الطلب على القطن عند دراسة تحليل أسعاره ولكن لا يعتبر أى واحد منها مقياسا كاملا للطلب . فاستهلاك مصانع الغزل للقطن الذى يستعمل عادة كمقياس للطلب لا يعتبر مثلاً حقيقيا له . فلقد وجد أن الكمية التى تستهلكها المصانع أقل مرونة من طلب السوق على القطن الخام . ويظهر ذلك من أن العلاقة بين الكمية من القطن التى تبقى فى نهاية العام ومتوسط مستوى الأسعار علاقة عكسية عالية (٣) . وزيادة على ذلك فإن نسبة استهلاك

المغازل للقطن لا يتفق بالضبط مع التغير الذى يحدث فى طلب السوق على القطن الخام ولا مع التغير فى طلب المستهلك على السلع القطنية . والطلب على السلع القطنية يختلف اختلافا طرديا مع النشاط الصناعى العام ومع القوة الشرائية للمستهلك ويظهر أثره منعكسا فى أسعار الجملة والتجزئة للسلع القطنية ويعتبر الطلب الحاضر والمتنظر على السلع القطنية دليلا على مقدار استهلاك المغازل الذى ينعكس أثره على الطلب على القطن الخام فى الأسواق التجارية . وتعتبر مقاييس نشاط الأعمال الاقتصادية كالأعداد النسبية للانتاج الصناعى مقياسا معقولا لتغير الطلب على القطن . وتستعمل هذه المقاييس عندما يراد إجراء تحليل أسعار القطن ولكن التغيرات فى هذه الأعداد النسبية ربما لا تتفق بالضبط مع تغيرات الطلب على القطن الخام بواسطة المغازل أو طلب المستهلك على السلع القطنية وبالرغم من هذا الضعف فإن نتائج معقولة قد حصل عليها باستعمال الأعداد النسبية للانتاج الصناعى وذلك عند إجراء التعديلات للتخلص من تأثير التغيرات فى الطلب على أسعار القطن .

وعموما يمكن القول أن التغير فى المتوسط السنوى لأسعار أى نوع من أنواع القطن يرجع فى الغالب إلى التغيرات فى القوة الشرائية للنقد خاصة الدولارات وذلك لقيادة الولايات المتحدة للاقتصاد العالمى . ويظهر هذا التغير فى القوة الشرائية بواسطة الأعداد النسبية لأسعار الجملة لجميع السلع فى الولايات المتحدة والتغيرات فى الطلب على القطن كما تبينه التغيرات فى الأعداد النسبية للانتاج العالمى الصناعى وأيضا التغيرات فى العرض التجارى للقطن العالمى كما يظهر العرض الكلى للقطن فى العالم والتغيرات فى العرض التجارى لهذا النوع من القطن كما يبينه العرض منه .

الاختلاف السعري لأنواع القطن المختلفة

بالنسبة للصنف والموقع

قامت النظريات الاقتصادية على أساس ما يحدث في العالم من تجارب ونتيجة لما يجرى في الحياة البشرية من أعمال ونشاط يتصل بالبنیان الاقتصادي في مرافقه المختلفة . ومن هذه النظريات نظرية ستانلي جيفونس الخاصة بالعلاقة السعرية بين الأصناف المختلفة التي ذكر فيها « أن أى اختلاف دقيق في الصنف في أى سلعة ما يعطى ارتفاعا لتفضيلها يؤثر في اختلاف نسبة التبادل اختلافا كبيرا » وقد كانت هذه النظرية أثرا من ملاحظاته في التجارة في الأسواق على أساس الصنف . ومن هذه النظرية يمكننا أن نستنتج العلاقة السعرية بين أنواع القطن المختلفة في العالم . فكقاعدة عامة يمكننا القول أن أسعار القطن في وقت ومكان معينين تكون أعلى نسبيا للأصناف الطويلة التيلة أو ذات الرتبة العالية أو الصفات الممتازة وتكون منخفضة للأصناف القصيرة التيلة أو ذات الرتبة المنخفضة أو الصفات العادية . ويحدث الاستثناء لهذه القاعدة نتيجة لحالات تجارية غير عادية في أسواق القطن حيث يجب على البائع أن يبيع أو على المشتري أن يشتري في الحال بدون اعتبار السعر .

ويختلف استعمال القطن في صناعة الغزل والنسيج و صفات السلعة القطنية الناتجة اختلافا طرديا مع اختلاف صفات القطن نفسه . ويقصد بصفات القطن الصفات الطبيعية للقطن التي تؤثر في استعماله والتي تختلف باختلاف النوع أو الصنف أو الرتبة أو طول التيلة . وتختلف الأسعار من صنف لآخر نتيجة لاختلاف هذه الصفات . فشلا خلال العشرة أعوام من ١٩٢٧-١٩٣٠ كان متوسط الأسعار النسبية لمختلف الأصناف من أقطان العالم كنسبة من سعر المدلنج الأمريكى $\frac{7}{8}$ بوصة هو ٧٧ ٪ للقطن الهندى أمراً نمره ١ و ١٥٣ ٪ للقطن السكلاريدس المصرى فولى جود و ١١٨ ٪ للقطن

الاشمونى فولى جود فير و ٩٧ ٪ للقطن البرازيلى ساو باولو فير و ١١٨ ٪
للقطن البيروى تانجس . وتختلف هذه الأقطان فى طول التيلة اختلافا محسوسا
فهى فى المتوسط $\frac{7}{8}$ بوصة للهندي و $\frac{1}{4}$ بوصة السكلاريديس و $\frac{1}{4}$ بوصة
بوصة للاشمونى و $\frac{1}{4}$ بوصة للبرازيلى و $\frac{3}{8}$ بوصة للبيروى
تانجويس . ولكن من الصعب أن تقدر إلى أى مدى يتأثر اختلاف
السعر بعامل الصفات غير طول التيلة . وعموما تتغير الأسعار النسبية للأصناف
المختلفة فى الزمن القصير تغيرا محسوسا نتيجة للتغير فى العرض والطلب
النسيين لكل صنف من أصناف القطن . فالزيادة أو النقص المحسوس من
عام إلى عام فى العرض أو الطلب النسبى للقطن المصرى مثلا بالنسبة لغيره من
الأصناف لابد أن يصحبها تغير محسوس فى الأسعار النسبية لهذا القطن
بالنسبة للأصناف الأخرى . وبزيادة أسعار صنف من أصناف القطن أو
نقصانه بالنسبة لأسعار الأصناف الأخرى فإن الاستهلاك من الصنف
الرخيص يميل إلى الزيادة بالنسبة إلى الاستهلاك الكلى . وهذا التغير فى
الاستهلاك يميل إلى تعديل الأسعار بالنسبة لمختلف الأصناف على أساس
الاختلاف فى الصفات الغزلية ولذلك فى المدة الطويلة التى تجرى فيها التعديلات
يكون الاختلاف السعري مؤسسا على الاختلاف الصنفى أو الاختلاف فى
صفات الغزل . وهذه التعديلات فى الأسعار النسبية بالنسبة للاختلاف فى
الصفات الغزلية لاتحدث فقط فى الأصناف المختلفة بل فى الرتب المختلفة من
الصنف الواحد أيضا . وعلى هذا فالأسعار تختلف اختلافا واضحا على أساس
اختلاف صفات القطن من الصنف الواحد كما تبنىها الرتبة وطول التيلة
والصفات العامة للقطن . ويظهر ذلك بوضوح فى أسعار الأقطان الأمريكية
فى الأسواق العشرة الرسمية المعتمدة الموجودة بمناطق الانتاج (*) . وفى
خلال الأعوام ١٩٤١ ١٩٤٨ كان متوسط الأسعار النسبية لرتب القطن

* الأسواق العشرة الموجودة فى مناطق الانتاج المعتمدة من وزارة الزراعة الأمريكية
هى - أوانى نورفلك وأوجستا وسافانا ومونتجمرى ونيو اورليانز وميمفيس ولينكولن
ودلاس وهوستون وجلاستون .

الابلند $\frac{1}{4}$ بوصة معبرا عنه بنسبة مئوية من سعر المدلنج $\frac{1}{4}$ بوصة يتراوح من ٦٨,٦٪ للقطن الجود أوردنرى $\frac{1}{4}$ بوصة الى ١٠٢,٢٪ للقطن المدلنج فير $\frac{1}{4}$ بوصة. وتختلف العلاوات للرتب فوق رتبة المدلنج اختلافا كبيرا من عام لعام. وهذا الاختلاف يرجع لحد كبير إلى العرض والطلب النسبي لمختلف الرتب وإلى التغيرات في مستوى أسعار القطن العامة ويظهر الاختلاف أيضا بالنسبة لطول التيلة في الصنف الواحد واضحا في القطن الابلند الأمريكى فتختلف أسعار القطن اختلافا طرديا مع طول التيلة. ففي خلال المدة بين عامى ١٩٤١ - ١٩٤٨ وجد أن متوسط الأسعار النسبية في الأسواق العشرة المعتمدة في الولايات المتحدة للاقطن ذات أطوال التيلة المختلفة معبرا عنها بنسبة مئوية من سعر القطن المدلنج ١٦ - ١٥ بوصة تتراوح في المتوسط من ٩٠,٧٪ للقطن ١٦ - ١٣ بوصة مدلنج إلى ١٤٤,١٪ للقطن $\frac{1}{4}$ بوصة مدلنج. وعادة تكون العلاوات والخصومات في الأسواق المحلية (أسواق المزارعين) أقل مما هي عليه في هذه الأسواق بينما تكون في أسواق الغزائين أعلى مما هي عليه في هذه الأسواق أو مساوية لها. ويرجع الاختلاف في العلاوات والخصومات بالنسبة لطول التيلة إلى الاختلاف في الطلب والعرض النسييين للقطن من مختلف أطوال التيلة والتغير في المستوى العام لأسعار القطن. أما الصفات أو المميزات العامة فتشمل كثيرا من عناصر الصفات التى لا تدخل فى الرتبة أو فى طول التيلة كالنعومة والمتانة والانتظام وغير ذلك من انصفات الغزلية وليس هناك احصائيات إلى الآن يمكن بها تقدير مدى الاختلاف فى سعر الصنف الواحد من القطن بالنسبة لمختلف هذه الصفات.

وتختلف أسعار الصنف الواحد أو الرتبة الواحدة من القطن اختلافا بينا فى مختلف الأسواق، ففي مناطق الانتاج البعيدة عن مناطق الاستهلاك يكون سعر القطن أقل من سعر نفس الصنف أو نفس الرتبة فى مناطق الاستهلاك ففي موسم ١٩٤٨ - ١٩٤٩ كان متوسط سعر القطن المدلنج

١٦ - ١٥ بوصة ٣١,٨ سنناً للرطل في دلاسى بولاية تكساس وهى منطقة انتاج على مسافة بعيدة من مناطق الاستهلاك فى حين كان متوسط سعر القطن المدلنج ١٦ - ١٥ بوصة فى نفس الموسم فى أوجسنا بولاية جورجيا وهى منطقة استهلاكية ٣٢,٨ سنناً للرطل . ويظهر هذا الاختلاف فى سعر القطن المصرى فى خلال الأعوام الثمانية (١٩٤١ - ١٩٤٨) كان متوسط سعر الأشمونى فولى جودفير فى الاسكندرية ٢٩,٦٩ سنناً للرطل وكان متوسط سعره فى أسواق ليفربول بانجلترا ٣٠,٠٢ سنناً للرطل . ويرجع اختلاف الأسعار للصنف الواحد فى مختلف الأسواق فى الغالب إلى اختلاف أجور النقل سواء كان بحرياً أو برياً واختلاف مصاريف التأمين والتكاليف التسويقية وأيضاً إلى الاختلاف فى طرق وظروف البيع فمثلاً يباع القطن فى ليفربول على أساس صافى الوزن أو على وزن تقريبي للفوارغ فى حين يباع القطن فى الولايات المتحدة على أساس الوزن الكلى . ولقد وجد أن أسعار البيع على أساس الوزن الصافى غالباً ماتسبق أسعار البيع على أساس الوزن الكلى بحوالى ٥ ٪ .

وهذه العوامل التى يرجع إليها الاختلاف فى أسعار الصنف أو الرتبة الواحدة من سوق إلى سوق إما أن يضاعف تأثير كل منها للآخر أو يعادله لذلك تختلف الفروق من سوق إلى سوق اختلافاً كبيراً . فالفرق بين متوسط أسعار القطن الأشمونى فولى جودفير فى الاسكندرية وفى ليفربول نقص من ٤,٩٤ سنناً للرطل فى موسم ١٩٤١ - ١٠,٤٢ إلى ٠,٣٦ سنناً فى موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ تم إلى ٢,٨٨ سنناً فى موسم ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . وفى موسم ١٩٤٦ - ١٩٤٧ كان سعر الكرنك المصرى فى سوق الولايات المتحدة أعلى من سعره فى الاسكندرية بحوالى ٩ - ١٠ سنناً للرطل الواحد وفى موسم ١٩٥٠ - ١٩٥١ كان هذا الفرق حوالى ١٢ - ١١ سنناً للرطل وهذا الفرق عبارة عن مصاريف النقل والتأمين والضرائب ومصاريف المصدر (الكبس والشحن) ومصاريف وأرباح المصدر والمستورد

وتكاليف النقل من الميناء إلى المخازن . من ذلك يمكننا أن نستنتج أن اختلاف سعر القطن من صنف واحد ومن رتبة واحدة في الأسواق المختلفة يرجع إلى الاختلاف في المستوى العام لأسعار القطن وإلى الاختلاف في مصاريف النقل ومصاريف التأمين وإلى الاختلاف النسبي للطلب والعرض لكل سوق .

الاختلاف السعري بين القطن المصري

والأقطان الأمريكية المنافسة له

يحصل القطن المصري عادة على سعر مفضل بالنسبة إلى باقى أسعار الأقطان العالمية الأخرى وذلك لطول تيلته وصفاته الغزلية الممتازة والعناية بتجهيزه وتعبئته . وأسعار القطن الأمريكى تقود عادة أسعار القطن المصري أى أن أسعار القطن المصري تتأثر تأثراً كبيراً بأسعار القطن الأمريكى وتوضيحاً للاختلافات السعريّة بينهما لا بد من أن نوضح أهم العوامل التى تصحب التغيرات السعريّة فى كل من القطن المصري والأقطان الأمريكية المنافسة له كالابلند الطويل التيلة والأمريكى المصري . فمن ناحية أسعار القطن المصري فإن سياسة الحكومة المصرية إلى عام ١٩٣١ كانت تهدف إلى المحافظة على أسعار القطن فى مستوى عال بكل الوسائل الممكنة سواء بتحديد المساحة أو بشراء المحصول . فقبل صدور قانون التعريفة الجمركية الأمريكية لعام ١٩٣٠ الذى فرض سبع سنوات ضريبة على كل رطل من القطن الطويل التيلة الذى يستورد إلى الولايات المتحدة كان سعر القطن الأشمونى المصري المتوسط التيلة $1\frac{1}{2}$ بوصة يفوق سعر القطن الأمريكى الابلند . وخلال العشر سنوات قبل التعريفة الجمركية كان الفرق بين سعر القطن الأشمونى المصري المتوسط التيلة وزميله الابلند الأمريكى المساوى له فى طول التيلة فى أسواق مناطق المغازل بنيو إنجلاند بالولايات المتحدة بين ٠,٩٢ سنتاً للرطل عام ١٩٢٢ - ١٩٢٣ و ٥,٤٢ سنتاً للرطل فى عام

١٩٢٧ - ١٩٢٨ وفى نفس هذه المدة وفى نفس هذه الأسواق كان سعر القطن السكلاريدس المصرى الطويل التيلة يفوق سعر القطن الابلند الطويل التيلة ولكنه يقل عن سعر القطن المصرى الأمريكى الطويل التيلة . وفى عام ١٩١٦ - ١٩٢٧ لغاية عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ كان الاختلاف بين متوسط سعر القطن المصرى الأمريكى مرة ٢ وبين متوسط سعر القطن السكلاريدس المصرى فى الأسواق الأمريكية يتراوح بين ٥,٢٩ سنتاً للرطل لعام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، ٧,٢٩ سنتاً للرطل لعام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ . وبعد عام ١٩٢١ اتجهت السياسة الزراعية للحكومة المصرية نحو زيادة الانتاج وتقليل التكاليف كما أعلنها المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا فى ذلك الحين فشجعت الحكومة المصرية زراعة أصناف الأقطان المتوسطة التيلة الكبيرة الانتاج وفى نفس الوقت اتجهت كثير من الحكومات الأخرى إلى إنتاج القطن من الأصناف الأمريكية فظهر أثر هذه الزيادة الانتاجية فى تدهور أسعار القطن فى العالم . وبما ساعد على هبوط أسعار القطن المصرى تدهور القوة الشرائية فى الدول المستهلكة له مما قلل الطلب على المنسوجات الرفيعة . وفى تلك الأثناء خسرت مصر الأسواق الأمريكية للأقطان المتوسطة التيلة بعد فرض السبع سنوات كتعريفة جمركية على الأقطان المتوسطة والطويلة التيلة كانت زيادة سعر القطن المصرى المتوسط التيلة عن شديده الابلند تتراوح بين ٧,٧١ سنتاً للرطل فى عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ إلى ١٥,٤١ سنتاً للرطل فى عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ وهنا انخفض الاستيراد الأمريكى من القطن المتوسط التيلة إلى حوالى ١٠٠٠ بالة فى العام ولكن عوض هذه الخسارة الأسواق الأخرى الجديدة التى فتحت للقطن المصرى المتوسط التيلة فى الهند وإيطاليا وفرنسا وألمانيا وذلك قبل الحرب العالمية الثانية . وفى نفس الوقت زادت الطلبات الأمريكية على القطن الطويل التيلة جيزة ٧ وكان متوسط سعره يفوق متوسط سعر القطن الابلند بحوالى ٨,٥ سنتاً للرطل فى عام ١٩٣٨ ١٩٣٩ و ١٩٣٩ - ١٩٤٠ . ومنذ عام ١٩٤٢ كانت الحكومة

المصرية تحدد سعر القطن المصرى لكل محصول جديد . وكانت هذه الأسعار المحدودة ترفع من عام لآخر حتى عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وفى فبراير سنة ١٩٤٧ كان سعر القطن الكرنك المصرى فى الاسكندرية يفوق سعر القطن الابلند المتوسط التيلة فى ممفيس بولاية تنسى (منطقة إنتاجه) بحوالى ١,٢٠ سنتا للرطل ثم ارتفعت أسعار القطن المصرى بالنسبة لأسعار الأقطان الأمريكية المنافسة له فى خلال موسمى ١٩٤٧ - ١٩٤٨ و ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وذلك نظراً لكثرة الطلب على القطن المصرى وقلة العرض النسبى وفى خلال فبراير ١٩٥٠ إنخفض سعر القطن الأشمونى المصرى بحوالى ١٤ ٪ والكرنك المصرى بحوالى ١٢ ٪ فى الأسواق العالمية نتيجة لانخفاض سعر الجنيه المصرى وارتفاع سعر الدولار فازدادت كمية المصدر من القطن المصرى إلى البلاد الأخرى المستهلكة له فى أوروبا وآسيا ولكن لم تستفد مصر بزيادة كمية التصدير إلى الولايات المتحدة نتيجة لنظام الحصص الذى يقف عقبة كإداء فى وجه هذه السوق الهامة خاصة وأن أزمة الدولار لاتزال مسيطرة على العالم .

وفى النهاية يمكن القول أن أمام القطن المصرى عتبات تجارية مفتعلة لاتوجد أمام الأقطان الأمريكية المنافسة له . فقبل عام ١٩٤٤ كان على القطن المصرى ضريبة تصدير قدرها ٠,٨ سنتا للرطل الواحد ثم ألغيت هذه الضريبة فى عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ثم أعيدت فى ١٢ أبريل سنة ١٩٤٨ وكانت ٣,٧٥ سنتا للرطل . وفى مارس ١٩٥٠ أرتفعت ضريبة التصدير إلى حوالى ٥,١١ سنتا للرطل وفى عام ١٩٥١ خفضت ثانية ولكن لم تلغ نهائياً . وفضلاً عن ذلك فإنه لا زال على القطن المصرى أن يدفع ضريبة استيراد جمركية قدرها ٣,٥ سنتا على الرطل فى الأسواق الأمريكية . وفوق كل ذلك فنظام الحصص الذى تستعمله أمريكا ضد القطن المصرى يعتبر حاجزاً منيعاً أمام التجارة الدولية بل وأمام التعاون الاقتصادى العالمى .

أما عن القطن الأمريكى منذ عام ١٩٢٩ والحكومة الأمريكية تشترك

باستمرار في عمليات تثبيت أسعار القطن الأمريكي لتتبع خسارة المنتجين الزراعيين. وأهم مظهر من مظاهر هذه السياسة كان نظام التسليف الحكومي الذي تقدمه الحكومة للجمعيات التعاونية التسويقية وللأفراد وذلك لتقوية قوتهم الاحتفاظية للمحصول حتى تمكن المنتجين من بيع قطنهم بأحسن الأسعار فرفعت نسبة التسليف من ٦٥٪ من الأسعار القياسية الزراعية Parity Price إلى ٩٠٪ في عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ بل ورفعتها لأكثر من ذلك في الأعوام التي تلتها وعموماً فإن أسعار القطن المتوسط والطويل التيلة الابلند تتبع المستوى العام لأسعار القطن الابلند القصير التيلة . وحيث أنه لا يمكن استبدال الأنواع القصيرة التيلة بالطويلة التيلة فعرض كل مجموعة من مجاميع أطوال التيلة بالنسبة للطلب عليها يعتبر العامل الهام في تعيين سعر هذه المجموعة . ويعتبر القطن المدانج ١/٤ بوصة منذ عام ١٩٣٩ الطول الأساسي للتيلة لتعيين أسعار القطن الأمريكي بمختلف أطواله على أساس هذه الرتبة تعقد الصفقات الآجلة للقطن في جميع أسواق العقود في أمريكا . ويعبر عن العلاوات للقطن الطويل التيلة بنسب مئوية من السعر الأساسي للقطن المدانج ١/٤ وتزيد هذه العلاوات وتنقص حسب الطلب على هذا القطن فمثلاً كان متوسط العلاوة للقطن الابلند ١/٨ بوصة حوالى ٩٪ في موسم ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ثم ارتفعت إلى ٢٢٪ في موسم ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ثم انخفضت إلى ١٥٪ في موسم ١٩٢٩ - ١٩٤٠ ثم زادت ثانية إلى ٢٢٪ في موسم ١٩٤٤ - ١٩٤٥ وبعد الحرب العالمية الثانية ارتفعت أسعار القطن وقلت العلاوات لأصناف القطن الأمريكي ذات التيلة الأطول من ١/٤ بوصة مبيدة انحداراً فجائياً في هذه العلاوات في أكتوبر سنة ١٩٤٦ وذلك نتيجة لأن المحصول الصغير لعام ١٩٤٦ كان معظمه طويل التيلة . واستمر هذا الانخفاض في العلاوات حتى كان متوسط علاوة القطن ١/٨ بوصة في موسم ١٩٤٩ - ١٩٥٠ عبارة عن ٢,٤ سنتا للرطل أى أقل من ٨٪ من السعر الأساسي وكان من أثر هذا الانخفاض في العلاوات أن هجر الزراع زراعة القطن الابلند

١٨ بوصة اللهم إلا في المناطق التي يأتي فيها بمحصول أكثر أو مساو أو معدل حليج أعلى من القطن الابلند ١٢٣ بوصة ويظهر من دراسة أسعار الأقطان الابلند أن علاوات القطن الابلند ١٢٣ بوصة تتبع نموذجاً محدوداً معقولاً . خلال الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٤٩ كانت العلاوة لهذا القطن في المتوسط حوالي ١٣ ٪ فوق سعر المدلنج ١٢٣ بوصة أما علاوة القطن الابلند ١٢٣ بوصة فتشابه علاوة القطن الابلند ١٢٣ بوصة عادة إلا أنها قفزت في العامين الأخيرين ١٩٤٩ و ١٩٥٠ أكثر من أي وقت خلال الستة عشر عاماً الماضية فأصبحت ضعف علاوة القطن الابلند ١٢٣ بوصة وارتفعت إلى أن بلغت ٢٠ سنتاً للرطل وذلك نظراً لقلّة العرض لهذا الصنف وكثرة الطلب عليه . فلقد وجد أن هناك علاقة معينة بين كمية الإنتاج من كل رتبة أو كل صنف ذو تيلة معينة والعلاوات لهذه الرتبة وهذه الأصناف . فكلما كانت العروض أكثر من المتوسط خلال الموسم الواحد قلت العلاوات إلى الدرجة التي تجعل الأقصر تيلة أكثر ربحاً كما أن العلاوة العالية لصنف ذو تيلة معينة خلال الموسم الماضي يزيد من إنتاج هذا الصنف في الموسم الحالي . أما عن القطن الأمريكي المصري فيتأثر بالمستوى العام لأسعار القطن الابلند ولكن حركة أسعاره مستقلة عن أسعار هذا القطن حيث أنه من النادر أن يحدث استبدال بينها . ونظراً لإنتاج هذا النوع من القطن على نطاق ضيق ونظراً للعناية التي تبذل في خدمته وإنتاجه فإن فرق السعر بينه وبين القطن الابلند يجب أن يكون عالياً حتى يستمر في إنتاجه . ولذلك يجب أن يكون سعر القطن الأمريكي المصري ١٢٣ بوصة على الأقل ضعف سعر الابلند ١٢٣ بوصة مدلنج في نفس السوق حتى يضمن ربحاً معقولاً للنتج يكفي لبقائه منتجاً له في المناطق التي يمكن إنتاجه فيها . ولم تتدخل السياسة الأمريكية الزراعية لتثبيت أسعار القطن الأمريكي المصري ضمن المحاصيل التي حددت أسعارها حتى عام ١٩٤١ - ١٩٤٢ وذلك لأنه لم يكن يوجد فائض يذكر من هذا المحصول . ولكن حينما أُنذرت أمريكا بخطر عدم إمكان استيراد القطن

المصرى إلى الولايات المتحدة للصناعات الحربية التى تعتمد عليه اتجهت السياسة الأمريكية الزراعية نحو العمل على زيادة الانتاج المحلى من القطن الأمريكى المصرى. وتشجيعا للانتاج أدخلت الحكومة ضمن برنامجها شراء المحصول من هذا القطن فى عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، وابتداء من عام ١٩٤٤ استبدلت الحكومة الأمريكية سياسة شراء المحصول بسياسة التسليف عليه فصدر قانون استيجول عام ١٩٤٤ « Steagall Act 1944 » ويعطى هذا القانون لوزير الزراعة الأمريكية الحق فى أن يمد محصول القطن الأمريكى المصرى بالتسليف أو أن يقوم بشراء المحصول لحساب الحكومة أو بأى عملية أخرى من عمليات تثبيت الأسعار لهذا القطن بشرط ألا يقل التسليف عليه عن ٩٠ ٪ من الأسعار النسبية الزراعية له Parity Price وبقى هذا القانون نافذاً حتى عام ١٩٤٨ . وقد استمر سعر القطن الأمريكى المصرى ١ ¼ بوصة رقم ٢ فى أسواق مناطق الانتاج ضعف سعر القطن الأمريكى الابلند ١ ¼ بوصة فى نفس المنطقة طوال مدة الحرب العالمية الثانية . ولكن فى موسم ١٩٤٥ - ١٩٤٦ انخفضت هذه النسبة عندما ارتفع سعر القطن الابلند ارتفاعا محسوسا وكنتيجة لذلك فإن محصول القطن الأمريكى المصرى لعام ١٩٤٦ كان كمية صغيرة بالرغم من سياسة الحكومة التسليفية المشجعة على إنتاجه . ولما كانت معظم مصانع الغزل تشتري احتياجاتها السنوية من القطن الأمريكى المصرى مبكراً فى أول المحصول حتى لو كان المحصول كبيراً نسبياً لذلك فإن سعر هذا القطن يعين فى أول الموسم ويبقى طول العام على ماهو عليه مع تغيرات نسبية بسيطة جداً ولذلك فالأسعار التى تحدد فى الشهور الأخيرة من الموسم ماهى إلا أسعار إسمية فقط .

وقبل تشريع ١٩٣٠ الذى فرض تعريفه جمركية على القطن الطويل التيلة المستورد فى أمريكا وقدرها ٧ سنتات للرطل كان سعر القطن الأشمونى المصرى ١ ½ بوصة فى الأسواق الأمريكية عادة يزيد عن متوسط سعر القطن الابلند الذى يماثله فى طول التيلة . وفى نفس الوقت كان متوسط

سعر القطن السكلاريدس المصرى $١\frac{1}{8}$ بوصة عموماً أقل من متوسط
سعر القطن الأمريكى المصرى . وبعد فرض هذه التعريفة زاد سعر القطن
الأشمونى عن سعر زميله الأبلند الأمريكى $١\frac{1}{8}$ بوصة زيادة أدت إلى
انخفاض استيراد القطن الأشمونى انخفاضاً كبيراً حتى أصبحت الكمية
المستوردة منه سنوياً لا تزيد عن ١٠٠٠ بالة خلال العشر سنوات التى تلت
فرض هذه التعريفة كما ذكرنا سابقاً ولكن استمر استيراد القطن المصرى
الطويل التيلة تحت التعريفة الجمركية المفروضة عليه بالرغم من أن الكمية
المستوردة فى السنين الأولى بعد فرض هذه التعريفة قلت عن ذى قبل
وذلك لتأثير هذه الضريبة العالمية بالنسبة لانخفاض السعر وبالنسبة لضعف
الطلب كنتيجة للارزمة المالية التى كانت موجودة فى ذلك الوقت . ثم تحسن
الاستيراد بعد ذلك فبلغ متوسط ما استوردته الولايات المتحدة من القطن
المصرى سنوياً فى المدة من ١٩٣٥ - ١٩٤٠ بعد أن تدهور استيراد القطن
الأشمونى حوالى ٦٠,٠٠٠ بالة وكانت هذه الكمية معظمها من القطن جيزة ٧
والقطن السكلاريدس . وبعد الحرب احتل الكرنك مكانة كبيرة فى مصانع
الغزل الأمريكية وأصبح معظم ما تستورده الولايات المتحدة من الكرنك .
ولمقارنة سعر القطن الكرنك المصرى بالقطن الأمريكى الطويل التيلة نجد
أنه من الصعب مقارنتهما فى الأسواق الأمريكية وذلك لأن وزارة الزراعة
الأمريكية لم تتمكن من الحصول على أسعار القطن المصرى فى أسواق
الولايات المتحدة بانتظام منذ عام ١٩٤٢ . ولكن يمكن مقارنتهما كل فى
أسواق انتاجه . فمن موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ إلى موسم ١٩٤٧ - ١٩٤٨
كانت الأسعار الحاضرة للكرنك $١\frac{1}{4}$ بوصة فى الأسكندرية أقل من سعر
القطن الأمريكى المصرى فى مناطق إنتاجه بل أقل من السعر الحاضر للقطن
الأبلند $١\frac{1}{4}$ بوصة مدلنج فى العشرة أسواق الرسمية المعتمدة الموجودة فى
مناطق الإنتاج . بل لقد كان سعر الكرنك المصرى فى سبتمبر ١٩٤٦
مساوياً حتى بل أقل من سعر القطن الأمريكى المدلنج $\frac{1}{4}$ بوصة .

وإذا أضفنا التكاليف التسويقية للقطن المصرى حتى يصل إلى مغازل الولايات المتحدة بنيوانجلند وهى تقدر بحوالى ١٢ - ١٦ سننا للرطل والتكاليف التسويقية إلى القطن الأمريكى المصرى حتى يصل إلى مغازل نيوانجلند المقدرة بنحو ٥ - ٧ سننا للرطل فأنا نجد أن سعر الكرنك المصرى للمغازل الأمريكية أقل من سعر القطن الأمريكى المصرى فضلا عن أفضلية القطن المصرى فى بعض صفاته الغرلية كمتانة التيلة والخلو النسبى من العقد فى الغزل . ويمكننا عموما أن نقول أن سعر القطن المصرى وعلاقته بالأقطان الأخرى من الناحية التنافسية يعتبر سعرا مفضلا عن باقى الأصناف الأمريكية الطويلة التيلة التى تعتبر الأصناف الوحيدة المماثلة للقطن المصرى . أى أن للقطن المصرى قوة تنافسية سعرية فى جميع أسواق العالم بالنسبة للأصناف المتوسطة والطويلة التيلة الأخرى . ولاظهار الاختلاف السعري بين القطن المصرى والأقطان الطويلة التيلة الأمريكية نورد الجدول الآتى الذى يبين النسب السعرية لكل من القطن المصرى الأبلند ١١ بوصة معبرا عنها بنسب مئوية من سعر القطن الكرنك المصرى فى سوق الاسكندرية .

متوسط الأسعار الحاضرة للكرنك المصرى والأمريكى المصرى
والأبلند الطريل التيلة ه فى مناطق الانتاج والعلاقة بينهم من عام ١٩٤٢
إلى عام ١٩٤٩ .

للمواسم ابتداء من أول أغسطس	سعر الأبلند مدالنج ١ ونصف بوصة	سعر الأمريكى sxp رتبة ٢ ١ وربع بوصة	سعر الكرنك المصرى ١ ونصف بوصة Good	النسبة السعرية للامريكى المصرى بالنسبة للكرنك	النسبة السعرية للابلند الأمريكى بالنسبة للكرنك	النسبة السعرية للكرنك
	سنت	سنت	سنت	%	%	%
١٩٤٣—١٩٤٢	٣٠,٨٤	٤٣,١٠	٢٣,٦٢	١٨٢,٥	١٢٩,٥	١٠٠
١٩٤٤—١٩٤٣	٣٠,٨٦	٤٧,٨٣	٢٨,٢٢	١٦٩,٥	١٠٩,٤	١٠٠
١٩٤٥—١٩٤٤	٣١,٠٤	٤٦,٥٤	٣٣,٥٩	١٣٨,٥	٩٣,٠	١٠٠
١٩٤٦—١٩٤٥	٣٦,٥٧	٤٤,٨٩	٣٦,٩٦	١٢١,٥	٩٨,٩	١٠٠
١٩٤٧—١٩٤٦	٤١,١١	٤٩,٢٧	٣٥,٧٤	١٣٧,٥	١١٥,٠	١٠٠
١٩٤٨—١٩٤٧	٤٧,٧٣	٥٧,٤٧	٦٣,٧٧	٩٠,١	٧٤,٩	١٠٠
١٩٤٩—١٩٤٨	٥١,٩١	٦٢,٢٣	٦٧,٩٢	٩١,٦	٧٦,٤	١٠٠
١٩٥٠—١٩٤٩	٥٠,٠٨	٥٩,٠٠	٤٥,٣١	١٣٠,٠	١١٠,٥	١٠٠

(*) سعر شهر مارس عام ١٩٥٠

المصدر : احصائيات القطن لوزارة الزراعة الامريكىة بواشنطن جمت واستخرجت النسب بواسطة المؤلف .

العلاقة السعرية بين القطن المصرى والأقطان الأمريكية

توضيحاً للعلاقة السعرية بين القطن المصرى والأقطان الأمريكية يجب دراسة التغيرات التى تحدث فى المستوى العام لأسعار الأقطان الأمريكية ومقارنتها بالتغيرات المقابلة لها فى أسعار القطن المصرى ودراسة ارتباط بعضها ببعض لنعرف إلى أى مدى يتوقف سعر كل منهما على الآخر . ولقد وجد أن التغيرات السنوية فى المستوى العام لأسعار كل صنف من أصناف القطن على حدة أعلا عاده من التغيرات فى الاختلاف بين أسعار أصناف مختلفة . فخلال الأعوام العشرة ١٩٤٠ - ١٩٤٩ كان المتوسط المسمى لأسعار القطن الأبلند الأمريكى المولنج $\frac{1}{4}$ بوصة فى ليفربول يتراوح بين ١٤,٠١ سنتا للرطل فى موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ و ٣٧,٩٣ سنتا للرطل فى موسم ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وكان متوسط التغيرات من عام إلى عام حوالى ٣,٥ سنتا للرطل . وكان المتوسط فى المسمى لأسعار القطن الأشمونى فولى جو دفير فى ليفربول أعلى من أسعار القطن المولنج الأمريكى $\frac{1}{4}$ بوصة فى نفس السوق بمتوسط يتراوح بين ٢,٨٥ سنتا للرطل فى موسم ١٩٤٢ - ١٩٤٣ و ١٥,٢٤ سنتا للرطل لموسم ١٩٤٨ - ١٩٤٩ . وكان متوسط التغير من عام إلى عام هو ٥,٩ سنتا فى حين كان المتوسط المسمى للفرق بين سعر القطن الأشمونى فولى جو دفير فى الاسكندرية والقطن الأمريكى الأبلند المدلنج $\frac{1}{4}$ فى الأسواق الإنتاجية العشرة المعتمدة وذلك فى نفس المدة (١٩٤٠ - ١٩٤٩) تتراوح بين ٤,٧٤ سنتا فى الرطل فى موسم ١٩٤١ - ١٩٤٢ و ١٣,٤٥ سنتا فى الرطل فى موسم ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . وكان المتوسط العام لهذه الفروق من عام إلى عام فى المدة من ١٩٢١ - ١٩٣٨ هو ١,٦٠ سنتا فى الرطل وهى ٤٦ ٪ من متوسط التغيرات السنوية المقابلة فى أسعار الأبلند الأمريكى المدلنج $\frac{1}{4}$ بوصة فى الأسواق العشرة المعتمدة فى المناطق

الإنتاجية ولكن كان المتوسط العام لهذه الفروق من عام إلى عام في المدة من ١٩٤١ - ١٩٤٨ هو ٤,٩٨ سندا وهي ٢٠٠ ٪ من متوسط التغيرات السنوية المقابلة في أسعار الأبلند الأمريكي المدلنج $\frac{1}{4}$ بوصة . ويرجع هذا إلى الثبات في أسعار القطن الأمريكي نتيجة لسياسة الحكومة الزراعية الخاصة بتثبيت الأسعار خاصة خلال مدة الحرب .

أما عن ارتباط أسعار القطن المصري بالأقطن الأمريكية أو المدى الذى يتغير فيه أسعار القطن الأمريكي نتيجة للتغير في أسعار القطن الأمريكي فيمكن إيضاحه بدراسة أسعار القطن المصري في سوق ليفربول ومقابلتها بأسعار القطن الأمريكي في نفس السوق خاصة قبل الحرب العالمية الثانية أى قبل حدوث التغيرات السياسية والحرية التى كان لها التأثير الكبير في العلاقة السعرية بين القطن المصري والقطن الأمريكي . وبدراسة هذه الأسعار للمدة بين ١٩٢١ - ١٩٣٨ وجد أن معامل الارتباط بين أسعار القطن الأشمونى فولى جودفير السنوية في ليفربول وأسعار القطن الأمريكي المدلنج $\frac{7}{8}$ بوصة في نفس السوق هو 0.97 ± 0.02 . ولما كان التغير النسبى في أسعار القطن في المدة من عام ١٩٢١ - ١٩٣٨ يرجع معظمه إلى التغير في القوة الشرائية للدولار كما تظهره الأعداد النسبية لأسعار الجملة بالولايات المتحدة ولذلك يعتبر بعض الاقتصاديين أن التآرجح في أسعار القطن المصري الحادث كنتيجة للتغير في القوة الشرائية للوحدة النقدية مرتبطا ارتباطا طبيعيا مع التآرجح في أسعار القطن الأمريكي . ولكن بعض التعديلات التى أجريت في أسعار القطن الأمريكي وفي أسعار القطن المصري لمعادلة التغيرات الحادثة فيها نتيجة لتغيرات القوة الشرائية للنقد وجد أن هناك ارتباطا كبيرا بين أسعار القطن المصري والقطن الأمريكي . خلال ١٨ عاما (١٩٢١ - ١٩٣٨) كان معامل الارتباط بين أسعار القطن الأشمونى المصري فولى جودفير في سوق ليفربول وأسعار القطن الأبلند الأمريكي المدلنج $\frac{7}{8}$ بوصة بعد تعديلها بالنسبة للقوة الشرائية للنقد ٩٥, $0.02 \pm$ وزيادة على ذلك فإن العلاقة بين أسعار القطن المصري

والاقطان الأمريكية تعتبر وثيقة حتى ولو اختلفت الأسواق فإن المتوسط
السعرى للقطن المصرى فى سوق الاسكندرية يتأثر تأثراً كبيراً بالمتوسط
السعرى للقطن الأمريكى فى الأسواق الموجودة بمناطق الانتاج بالولايات
المتحدة . فلقد وجد أن معامل الارتباط بين متوسط أسعار القطن الاشمونى
فولى جود فير فى سوق الاسكندرية ومتوسط أسعار القطن الابلند
الامريكى المدلنج $\frac{7}{8}$ بوصة فى الأسواق العشرة الإنتاجية المستمدة من
وزارة الزراعة فى خلال ١٨ عاماً (١٩٢١ - ١٩٣٨) هو 0.96 ± 0.02

وفضلاً عن ذلك فإن دراسة العلاقة بين متوسط الاسعار الشهرية
للقطن المصرى والقطن الأمريكى أثبت وجود علاقة قوية بينهم ولو أنها
أقل من العلاقة التى بين الاسعار السنوية لهما خاصة بعد اجراء التعديلات
الخاصة بالتخلص من تأثير التغيرات الناتجة عن الاختلاف فى القوة الشرائية للنقد.
خلال الثلاثة أعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٨ كان معامل الارتباط بين متوسط
الاسعار الشهرية للقطن الاشمونى فولى جود فير فى سوق ليفربول والقطن
الابلند الأمريكى المدلنج $\frac{7}{8}$ بوصة فى هذا السوق بعد التعديل الخاص
بالتخلص من تأثير التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقد هو 0.48 ± 0.05 ،
وأيضاً وجد أن معامل الارتباط بين متوسط الاسعار الشهرى للقطن
الاشمونى فول جود فير بالاسكندرية مع متوسط الاسعار الشهرى للقطن
المدلنج $\frac{7}{8}$ بوصة فى الأسواق العشرة الإنتاجية المعتمدة بعد التعديلات
اللازمة للتخلص من تأثير التغيرات فى القوة الشرائية للنقد هو 0.83 ± 0.05

ومن ذلك يظهر أن لاسعار القطن الأمريكى تأثيراً كبيراً على أسعار
القطن المصرى . ومهما كان بينهم من علاقات فإن التغيرات فى الفروق بين
أسعار القطن المصرى وأسعار القطن الأمريكى خاصة فى الاصناف المنافسة للقطن
المصرى تعتبر كبيرة أحياناً لدرجة أنها تؤثر فى مسالك تصريف القطن
المصرى . ولكن الآن يمكن القول أن أسعار القطن المصرى تعتبر أسعار

مفضلة بالنسبة لاسعار الاقطان الاخرى ولو أنه أحيانا في الاوقات التي لا يستقر فيها سعر القطن المصرى على أساس العرض والطلب بل تتحكم فيه أسعار المضاربة وعمليات الاحتكار (كورنر) تظهر حالات شاذة . ولذلك يجب أن تبنى سياسة الحكومة المصرية السعريّة للقطن المصرى على أساس أن تكون العلاقة بين أسعار القطن المصرى والاقطان الاخرى المنافسة له علاقة تعطى للقطن المصرى أفضليته وذلك الاحتفاظ بقوة التنافسية السعريّة حتى لا يضطر بعض مستهلكيه إلى الاتجاه نحو استبداله بالاقطان الاخرى الشبيهة له . وأن يكون التغير فى أسعاره تغيرا منتظما معقولا متمشيا مع قانون العرض والطلب ومع أسعار الاقطان العالمية الاخرى .

المراجع

مراجع باللغة الإنجليزية :

- 1 — Dunn, Read P. Jr. « Cotton in Egypt, » National Cotton Council of America, Memphis, Tennessee, March 1949.
- 2 — Dunn, Read P. Jr «Cotton in the Anglo - Egyptian Sudan,» National Cotton Council of America, Memphis, Tennessee, June 1949.
- 3 — Howell, L. D. Cotton Price Relationships & Outlets for American Cotton. U.S. Department of Agriculture, Washington, D. C. Technical Bulletin No. 755, January 1941.
- 4 — International Cotton Advisory Committee, « Report on the Developing World Cotton Situation, » Parts A & B, Washington, D. C. May 1950.
- 5 — Jevons, H. Stanley. The Theory of Political Economy, London, 1911.
- 6 — Kearney, T. H. and Others, Production of American-Egyptian Cotton. Bulletin No. 742, U. S. Department of Agriculture, January 1919.
- 7 — Kearney, Thomas H., « Cotton of Egyptian Type is Now Competitive Crop for West's Irrigated Lands. » Yearbook of Agriculture 1943. Washington 1934.
- 8 — Meadows, William R. Economic Conditions in the Sea Island Industry, U. S. Department of Agriculture Bulletin No. 146, Washington, D. C. 1914.
- 9 — Ministry of Agriculture of Egypt, Cotton and Cotton Statistics in Egypt, Cairo, 1943.
- 10 — Norris, P. K. Cotton Production in Egypt, Technical Bulletin No. 451, U. S. Department of Agriculture, Washington, D. C.
- 11 — O'Donnell, Cyril, « Recent Trend in the Demand of American Cotton, » Journal of Business of the University of Chicago, University of Chicago Press, Vol. XV 111, No.1, Part 2, January 1945,

- 12 — Press Section, Egyptian Government, Modern Egypt, Bulletin July- August 1947.
- 13 — Shabana Zaki Mahmoud « Competitive Situation of Egyptian Cotton in the American Market » Ph. D Thesis University of Wisconsin, January 1951.
- 14 — Shabana Zaki Mahmoud « Competitive Situation of Egyptian Cotton in the American Market. » Journal of Farm Economics XXXIII No. 2, May 1951.
- 15 — Smith Bredford B. Factors Affecting the Prices of Cotton, U. S. Department of Agriculture, Technical Bulletin No. 50, Washington, D. C. January 1928.
- 16 — Stine, O.C. « Future of Cotton in the Economy of the South, » Journal of Farm Economics, Vol. XXIII, February 1941.
- 17 — Taylor, Fred and Earle, D. C. Manufacturing & Laboratory Tests to Produce & Improved Cotton Airplane Fabric. U.S. Department of Agriculture Bulletin No. 882, Washington, D.C., October 1920.
- 18 — Thomas, W. I. & Hawkins, R. S. The Effect of Chinning on the Spinning Quality of Arizona Cotton. University of Arizona Technical Bulletin No. 119, Tucson, Arizona, March 1950.
- 19 — United States Department of Agriculture, Bureau of Agricultural Economics, Field Crop Statistics, « Cost of Producing Field Crops, 1946.
- 20 — United States Department of Agriculture, « Summary of Fiber and Spinning Test Results for Cotton Varieties Grown by Selected Cotton Improvement Groups Crop of 1949, Washington, D. C. January 1950.
- 21 — United States Department of Agriculture, Production and Marketing Administration, Cotton Branch. « Cotton Price Statistics, » Season 1948 — 1949, Washington, D.C., 1949.
- 22 — United States Department of Agriculture, Bureau of Agricultural Economics & Bureau of Plant Industry. « Spinning Tests of Selected Bales of Sea Island, American-Egyptian & Egyptian Sakellaridis Cotton, » Washington, D. C., April 1933.
- 23 — United States Tariff Commission, « Import Quotas on Long Staple Cotton » Twenty — Sixth Annual Report of 1942, (Mimeographed).

- 24 — United States Tariff Commission, « Short Harsh Cotton, » Report to the President, No. 156, Second Series, Washington, D. C. 1947.
- 25 — United States Tariff Commission, « Supplemental Import Quota on Long Staple Cotton, » Report to the President, No. 158, Second Series, Washington, D. C. 1947.
- 26 — United States Tariff Commission, « Thirty-First Annual Report of 1947 on Long Staple Cotton. » Washington, D. C. 1947.
- 27 — Wells, C. P. « The Equilibrium Method of Tariff Analysis Applied to Egyptian Upper Cottons, » Journal of Farm Economics Volume XXI, No. 3 August 1939.
- 28 — Youngblood, B. « Analysis of the Relation of Quality to Price of Cotton, » Journal of Farm Economics, Vol. XI, No 4, October 1929.

٢ - مراجع باللغة العربية :

٢٩ - قسم الاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة . إحصائيات زراعية واقتصادية أعدت بمناسبة المعرض الزراعى الصناعى لسنة ١٩٤٩ - مطبعة الاعتماد بمصر .

٣٠ - الأستاذ الدكتور محمد السعيد محمد - الاقتصاد الزراعى ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٩ - الناشر مكتبة الإنجلو المصرية بالقاهرة .

٣١ - الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقى - صلة الفقر بمستوى النعيم الزراعى فى مصر - أبحاث حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية التابعة لهيئة الأمم المتحدة فى الدورة الثانية من ٢٢ نوفمبر إلى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

٣٢ - الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقى - معالم رئيسية فى علم الاقتصاد الزراعى (تحت الطبع) .

صلة إزدياد السكان فى مصر بمستوى المعيشة

الركنور صهرع العجم

رئيس قسم الاجتماع بوزارة الشؤون الاجتماعية

تعريف :

المقصود هنا بزيادة السكان الزيادة الطبيعية أى الناتجة عن زيادة المواليد على الوفيات فلو فرضنا أن عدد المواليد فى القطر المصرى لعام ١٩٥٠ ٧٠٠,٠٠٠ وعدد الوفيات ٣٠٠,٠٠٠ لكانت الزيادة الطبيعية لسكان القطر المصرى ٤٠٠,٠٠٠ ولا يدخل فى هذا الحساب الزيادة فى السكان الناتجة من الهجرة إلى القطر المصرى .

والمقصود هنا بمستوى المعيشة أو الحياة المعيار الذى تقاس به نفقات الحياة الإنسانية وقد يكون أساس المقياس الدخل النقدى فإذا ارتفع دخل الفرد من عام ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠ من ٢٠ جنيه إلى ٣٠ جنيه فى الشهر يقال هنا أن الدخل النقدى زاد عشرة جنيهات وقد يقاس مستوى الحياة بالقوة الشرائية للقيمة النقدية وهذا القياس يسمى الدخل الحقيقى *realnieres* فى المثل السابق بالرغم من أن دخله النقدى قد زاد من ٢٠ جنيه إلى ٣٠ جنيه بين سنتى ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ إلا أن دخله الحقيقى قد نقص لأن القوة الشرائية للبلغ ٣٠ جنيه أقل من ٢٠ جنيه . وقد يقاس مستوى الحياة بارتفاع أو انخفاض نسبة الدخل المخصصة للغذاء فكلما ارتفعت النسبة المخصصة للغذاء دل ذلك على انخفاض مستوى الحياة وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على مستوى حياة مرتفع ويستخدم فى هذا البحث الدخل الحقيقى ونسبة المنصرف من الدخل على الغذاء كأساس لقياس مستوى الحياة أى أن هذا البحث يرمى إلى معرفة أثر الزيادة الطبيعية لسكان مصر على الدخل الحقيقى ونسبة المنصرف منه على الغذاء

تدل الاحصائيات الآتية على وجود ارتباط بين زيادة السكان ومستوى الحياة في المجتمعات التي تكون الزيادة الطبيعية في سكانها تزيد على حد معين كان لذلك أثره المباشر على انخفاض مستوى حياة أفرادها .

فلو نظرنا إلى الزيادة في سكان العالم في الثلاثمائة عام الأخيرة (أى ١٦٥٠ إلى ١٩٥٠) لا تضح لنا صحة هذه النظرية .

فالعالم قد زاد من ١٦٥٠ إلى ١٩٤٠ من ١/٢ بليون إلى ٢ بليون كانت الزيادة في أغلب قاراته ليست طبيعية فقط بل زيادة المواليد على الوفيات مضافا إليها من هاجر من القارة أو مخصوما منها من هاجر من القارة إلى أماكن أخرى . فمثلا زادت الأمريكتان في هذه الفترة من ١٣ مليون إلى ٢٧٤ مليون ترجع هذه الزيادة بطبيعة الحال إلى حد كبير إلى الهجرة من القارات الأخرى فعلى ذلك لا يمكننا الارتكان على الزيادة في السكان في المدة بين ١٦٥٠ إلى ١٩٤٠ في القارات المختلفة لمعرفة مدى ارتباطها بمستوى حياة سكان هذه القارات فالفرق بين المواليد والوفيات ليس هو العامل الاساسى لهذه الزيادة بل توجد عوامل أخرى لا دخل للفرد فيها وربما لها الفضل الاول في زيادة السكان في بعض تلك القارات .

أما زيادة السكان في القارات الست في المدة من ١٩٤٠ - ١٩٥٠ فليس للهجرة بين القارات أثر فعال في تلك الزيادة إذ أن الهجرة حددت بقوانين والعامل الاول والاساسى في زيادة السكان في كل قارة على حدة خلال العشر سنوات الأخيرة مرده الفرق بين المواليد والوفيات - زاد عدد السكان من ٢٠٨١ مليون نسمة إلى ٢,٤٠٠ مليون خلال هذه المدة موزعة كما هو مبين بالجدول الآتى :-

الزيادة ١٩٥٠	١٩٤٠	القارة
٤١	١٩٨	أفريقيا
٥٣	٣٢٧	الأمريكتان
١٧٥	١,٢٧٢,٠٠٠	آسيا
٤٧	٥٨٩	أوروبا
١	١٢	أستراليا

وباستخراج نسبة الزيادة في سكان كل قارة خلال العشرة سنوات الأخيرة لكانت بالترتيب الآتي : —

٨ %	أستراليا
٨ %	أوروبا
١٨ %	الأمريكتان
٣٠ %	آسيا
٣٥ %	أفريقيا

وأظن أن العلاقة هنا واضحة بين معدل الزيادة الطبيعية في سكان أستراليا وأوروبا وبين مستوى الحياة فيهما بينما نرى معدل الزيادة الطبيعية للسكان في آسيا وأفريقيا مرتفعاً في حين أن مستوى الحياة فيهما منخفض. أي أنه كلما ارتفع مستوى حياة المجتمع أي مستواه الاقتصادي والاجتماعي والصحي نقص معدل المواليد وانخفض معدل الوفيات وكانت النتيجة معدل زيادة في السكان منخفض وكلما انخفض المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي لمجتمع ارتفع معدل المواليد ومعدل الوفيات وكان ذلك سبباً في ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان.

من ذلك توجد هذه العلاقة السلبية في أي مجتمع بين الزيادة الطبيعية في سكانه ومستوى الحياة الذي يعيش عليه أفراداً إذ أن المجتمع الذي يتمتع بمستوى حياة مرتفع هو ذلك المجتمع الذي يكيف نفسه وحياته ونسله للوارد الموجودة به حتى يحتفظ لكل طفل يولد بميزات إجتماعية

واقتصادية لا تقل عن الميزات التي يتمتع بها الأيوان . أما المجتمع الذي يعيش أفراد في مستوى حياة منخفض لا يدركه الآباء المستوى اللازم أن يعيش عليه أبناؤهم متناسلين من غير وعى أو تفكير وتكون نتيجة ذلك انخفاض مستمر في مستواهم الاجتماعي والاقتصادى .

الآن بعد أن حددنا هذه العلاقة نريد أن نعرف مدى تطبيق هذه الحالة بالنسبة للمجتمع المصرى :

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	متوسط الزيادة الطبيعية فى السكان
١٩٣٩	٤٢	٢١	١٦
١٩٣٤	٣٩	٢٨,٣	١١
١٩٥٠	٤٣	٢١,٣	٢٢

إن معدل المواليد فى مصر فى العشر سنوات الأخيرة قد ارتفع من ٤٢ إلى ٤٣ فى الألف بينما إنخفض معدل الوفيات من ٢٦ إلى ٢١ ومعنى ذلك أن معدل الزيادة فى الألف قد زاد من ١٦ إلى ٢١ .

وإذا قورن هذا المعدل فى زيادة السكان بأى مجتمع آخر يشبه المجتمع المصرى فى مستواه الاجتماعى والاقتصادى إتضح أن معدل الزيادة فى المجتمع المصرى سنة ١٩٥٠ يكاد يفوق معدل الزيادة فى أى مجتمع آخر .

سنة ١٩٥٠

المجتمع	مواليد	وفيات
الهند	٢٦,٧	١٦ ١٠,٧
أسبانيا	١٩,٩	١٠,٨ ٩,٩
اليابان	٢٨,٣	١٠,٩ ١٧,٤
سوريا	٢٤,٢	٨,٥ ١٥,٧
لبنان	١٨,٣	٥,٤ ١٣,٩

أى أن معدل الزيادة فى المجتمع المصرى يعد أعلى من أى مجتمع آخر وذلك نظراً لأن معدل المواليد يعد أعلى معدل فى العالم إذ أنه ٤٣ بينما المجتمع الهندى الذى يليه فى الترتيب لا يزيد فيه معدل المواليد عن ٢٦,٧ .

ما السبب فى إرتفاع معدل المواليد فى مصر وهل من المنتظر أن يميل هذا المعدل إلى الانخفاض أو إلى الزيادة فى المستقبل ؟ .

يلاحظ أن إرتفاع معدل المواليد فى مصر يرجع إلى أسباب كثيرة منها : —

(١) إرتفاع مستوى الأمية بين الأفراد مما جعلهم غير قادرين على فهم ضروريات حياتهم فهم يقبلون أى مستوى اجتماعى ويتزوجون ويتناسلون غير مراعين فى ذلك ما يجب أن يعيش عليه أبناؤهم كما ساعد إرتفاع نسبة الأمية على الزواج المبكر إذ أن الأمى يتزوج عادة فى أى وقت فهو لا ينتظر حتى يتم تعليمه ليكون مهندساً أو طبيباً ثم يضمن لنفسه عملاً يساعده على أن يتمتع بمستوى اجتماعى واقتصادى لائقين بمركزه العلى .

(٢) سيطرة الناحية الإتكالية على أفكارهم وخصوصاً الفلاحين منهم

فإن سألته قائلا « كيف تعيش وأبنائك الكثيرون على ستة قراريط التي تملكها ، كانت إجابته لكل ولد رزقه .

أن نظريات علم الاجتماع التي تصف هذه الناحية من التفكير كثيرة فقد قال العالم « August Comte » المسمى بأبي علم الاجتماع لما له على هذا العلم من فضل كثير أن التفكير الانسان يتطور عادة على ثلاث مراحل :

١ - المرحلة الأولى Theological Stage أى المرحلة الاتكالية وفي هذه المرحلة الاتكالية تغلب على الفرد الصبغة الاتكالية في تفكيره فيربط كل شيء بإرادة فوق إرادته فهو يعتقد أنه مسير لا مخير .

ب - المرحلة الثانية Metaphysical Stage أى المرحلة الفوق طبيعية وهنا يربط الفرد مصيره بالطبيعة فدخله يتوقف على المناخ فإن زاد المطر لسد احتياجات الزراعة وكثر محصوله حتى إنه إذا مرض اعتقد أن سبب المرض وجود الميكروب في الجو .

ج - المرحلة الثالثة Positive Stage أى المرحلة العلمية والانسان تبعا لهذه المرحلة يربط كل تفكير بالناحية العلمية فيقدر دخله إن كان تاجرا معتمدا على عوامل الانتاج والاستهلاك والعرض والطلب ويعرف أن سبب المرض هو عدم تنفيذ البرنامج الوقائي اللازم ضد الأمراض .

يقول العالم Comte أن تفكير الانسان في تطور من المرحلة الاتكالية إلى المرحلة العلمية وإن الثلاث مراحل موجودة في كل مجتمع من المجتمعات إلا أنه كلما زادت نسبة المرحلة الأولى كلما دل ذلك على تأخر المجتمع اجتماعيا وكلما تقدم المجتمع كلما شاع فيه أثر المرحلة الثالثة .

والفلاح المصرى وهو الأغلبية العظمى للمجتمع المصرى لا تزال في المرحلة الأولى من التفكير وكان لذلك أثره الواضح في ارتفاع معدل المواليد بين الفلاحين .

(٣) جهل أغلب الفلاحين بطرق تحديد النسل وعدم معرفتهم مدى أبحاثه من الناحية الدينية وعدم السماح للأطباء بتعليمه للريفيين كان من شأنه عدم إنتشاره بين الريفيين والمدنيين وبقاء نسبة كبيرة منهم على جهلها بطريقة ويمدى إبحاثه من الناحية الدينية .

(٤) الخوف من الطلاق إذ أن قوانين الطلاق في مصر تتيح للرجل الطلاق بدون أى قيد دون إعطاء الزوجة أى حق في إبداء الرأى . وهذا الوضع يترك الزوجة دون أى ضمان ضد الطلاق غير انجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال حتى تضمن البقاء على زوجها إذ أنها تعتقد أن ذلك لا يشجعه على الطلاق منها (٩٠ ٪ من حالات الطلاق طلاق يحدث قبل انجاب الطفل الأول ، ٧ ٪ من حالات الطلاق يحدث قبل انجاب الطفل الثانى ، ٣ ٪ يحدث بعد انجاب الطفل الثانى) .

(٥) اعتقاد الريفي أن كل ولد مكسب مادى وأدبى له إذ أن تربية الفلاح لابنه لا تكلفه الكثير بينما هو يمكنه أن يكسب من وراء عمله في الحقل .

(٦) عدم إنتشار أوجه التسلية في القرية مع ظلامها فقد وجد ارتباط بين الظلام ومعدل المواليد .

هل ينتظر أن تستمر هذه الزيادة في معدل المواليد بالنسبة لسكان مصر في الارتفاع ؟

وعلى الرغم من إدراكنا لارتفاع معدل المواليد في مصر إرتفاعا لا مثيل له في العالم كله وما ينشأ عن ذلك من تزايد في السكان فإننا نقف جامدين وهذا المعدل يأخذ في الارتفاع .

حركة السكان في مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧

السنة	عدد السكان بالمليون	الزيادة بالمليون
١٨٩٧	٩,٣	
١٩٠٧	١١,٢	١,٩
١٩١٧	١٢,٧	١,٥
١٩٢٧	١٤,٢	١,٥
١٩٣٧	١٥,٩	١,٧
١٩٤٧	١٩,٠	٣,١

كانت الزيادة في السكان في حدود ١,٥ مليون كل عشر سنوات أى ١٥٠,٠٠٠ نسمة كل سنة في المدة من ١٨٩٧ إلى ١٩٣٧ ثم تقفز إلى ٣,١ مليون في المدة من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٧ أى حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة لكل سنة .

ومن الجدول الآتى يتضح أن هذه الزيادة كانت بنسبة أكبر في المدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ .

الزيادة في السكان ١٩٤٧ - ١٩٥٠

السنة	السكان	الزيادة
١٩٤٧	١٩,١٤١,٠٠٠	
١٩٤٨	١٩,٥٦٨,٠٠٠	٠,٤٢٧
١٩٤٩	٢٠,٠٠٤,٠٠٠	٠,٤٣٦
١٩٥٠	٢٠,٤٣٩,٠٠٠	٠,٤٣٥

يتضح من ذلك أن الزيادة مستمرة عاما بعد عام فكانت ١٥٠,٠٠٠ كل سنة خلال المدة من ١٨٩٩ ثم بمعدل ٣٠٠,٠٠٠ في العام من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٧ ثم ٤١٧,٠٠٠ سنويا من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ . هل ينتظر أن يرتفع معدل الزيادة السنوية في السكان أكثر من في الأعوام القليلة المقبلة ؟

أن الأدلة الآتية تجعلنا على يقين من أن هذه الزيادة ستكون مستمرة.
توزيع سكان المملكة المصرية حسب فئات السن والنسبة المئوية
لكل منهما إلى الجملة من ١٩١٧ - ١٩٤٧ .

الفئات السن	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
١٥ - ١٩	٩,١	٨,٥	١٠,٠
٢٠ - ٢٩	١٦,١	١٥,٢	١٥,٥
٣٠ - ٢٩	١٤,١	١٤,٨	١٤,٧
٤٠ - ٤٩	٩,١	١٠,١	١٠,٥
	٤٨,٤	٤٨,٦	٥٠,٧

أن فئات السن من (١٥ - ٤٩) وهى سن الخصوبة من حيث
انجاب الأطفال يزداد سنة بعد أخرى بالنسبة لمجموع السكان فقد زادت
النسبة من ٤٨,٤ سنة ١٩٢٧ إلى ٤٨,٦ سنة ١٩٣٧ ثم ارتفعت مباشرة إلى
٥٠,٧ سنة ١٩٤٧ مما يجعلنا نعتقد أن معدل المواليد سيكون فى الأعوام
القادمة أعلى مما كان عليه فى الأعوام السابقة إذ أنه يلاحظ كلما ارتفعت
نسبة الأفراد الذين فى سن الخصوبة الجنسية فى المجتمع كلما كان ذلك
مساعد على ارتفاع معدل المواليد وخصوصا إذا كانت النسبة الكبرى
فى هذا المجتمع لا زالت غير ملية بالخبرة العملية لتحديد النسل .

أن انتشار الوحدات الصحية والمراكز الاجتماعية وانتشار عمليات
المياه فى القرى والمدن ساعد كثيرا على انخفاض معدل الوفيات .

وقد أجرى بحث فى قرى المنوفية التى أنشئ بها مراكز اجتماعية منذ
ثلاث سنوات فوجد أن معدل الوفيات قد انخفض بها انخفاضاً كبيراً
بينما معدل المواليد لا زال ثابتاً .

الجهة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة
كفر القرينين	٥١	٣٥,٥	١٥,٥	٤٤	٣٣,٢	١٠,٧
كفر سبك	٣٩,٨	٣٣,٣	٦,٥	٤٣	٣٠	١٣
منا وهلة	٤٧	٣٠	١٧	٥١,٥	٢٤,٧	٢٦,٥
برهيم	٦١	٢٣	٢٨	٥٩	٢٩	٣٠
تلوانة	٤٢	٣٥,٣	١٦,٨	٤٩,٥	٢٤,٣	١٥,٢

يظهر من هذا البحث أن معدل الوفيات قد نقص في البلدان الخمسة نتيجة للبرنامج الوقائي والعلاجي الذي تقوم به المراكز الاجتماعية فانخفاض إنخفاضاً ملموساً في بعض البلدان كتلوانة (من ٣٠,٣ إلى ٢٤,٣) ومنا وهلة (٢٤,٧ - ٣٠) إلى انخفاض لكفر القرينين (٣٥,٥ - ٣٣,٢) ويلاحظ أن معدل المواليد ظل ثابتاً في بعض الأحيان وقد زاد زيادة طفيفة في بعض المناطق ككفر سبك - منا وهلة - تلوانة أو نقص نقصاً طفيفاً في بلدان أخرى .

إلا أنه بوجه عام يوجد إرتفاع في الزيادة الطبيعية في السكان في عام ١٩٥٠ عن عام ١٩٤٧ في جميع القرى إلا في قرية واحدة وهي كفر القرينين .

من ذلك يتضح أن إنتشار الوحدات الصحية والمراكز الاجتماعية وانتشار عمليات المياه الآخذ عددها في الزيادة ستحمل على انخفاض مستمر في معدل الوفيات بينما يظل معدل المواليد ثابتاً نظراً لعدم التقدم الاجتماعي أو الاقتصادي .

(٣) إن العامل الثالث الذي يجعلنا نتكهن باستمرار هذه الزيادة الطبيعية في السكان هو ارتفاع معدل الخصوبة عاماً بعد عام إذ أنه من

ضمن العوامل التي يستند عليها علماء السكان للتنبؤ بالزيادة أو النقصان في معدل المواليد لأي مجتمع هو معدل الخصوبة ويقاس هكذا :

$$\frac{\text{عدد الأولاد أقل من ٥ سنة بالمجتمع}}{\text{عدد السيدات في سن الحمل (١٥ - ٤٥)}} \times 1000$$

فالإحصائيات تقول أن هذا المعدل كان ٥٢٠ عام ١٩٢٧ وارتفع إلى ٥٩٨ عام ١٩٤٧ وهذه الزيادة في معدل الخصوبة تجعل الزيادة في عدد السكان أكثر احتمالاً في الأعوام القادمة عن الأعوام السابقة .

هل هذه الزيادة المستمرة في السكان تقابلها زيادة في الموارد ؟ .
يتضح أن هذه الزيادة في السكان لا يقابلها زيادة في الموارد للأسباب الآتية : —

- ١ — أن مساحة الأراضي المزروعة في الخمسين سنة الأخيرة لم تزد كثيراً مع تضاعف عدد السكان كما أوضحنا .
- زادت المساحة بنسبة ١٢ ٪ بينما زاد السكان بنسبة ١٠ ٪ مما سبب نقص متوسط ملكية الفرد خلال هذه المدة من ٠,٤٨ إلى ٠,٣ فدان .

السنة	سكان	أرضي	ما يخص الفرد
١٩٠٧	١١,٣	٥,٤	٠,٤٨
١٩١٧	١٢,٨	٥,٣	٠,٤
١٩٢٧	١٤,٢	٥,٥	٠,٣٩
١٩٣٧	١٥,٩	٥,٣	٠,٢٣
١٩٤٧	١٩,١	٥,٧٣	٠,٣

- ٢ — أن الدخل الحقيقي للفرد Real Income قد انخفض انخفاضاً كبيراً نظراً لعدم تناسب الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للزيادة في السكان .

فقدّر الدخل القومى عام ١٩١٣ واعتبر مقدار الدخل بالجنهات هو نفس القوة الشرائية له ثم قدر الدخل القومى فى السنين التالية لعام ١٩١٣ على أساس الزيادة أو النقص فى الأسعار عن ١٩٠٣ فوجد أن متوسط القوة الشرائية لدخل الفرد قد نقص فى الأربعين سنة الأخيرة من ١٢,٤ جنيه إلى ٨,٦ جنيه أى انخفض بمقدار الثلث وذلك لأن الدخل القومى الحقيقى أى القوة الشرائية للدخل القومى قد زادت فقط من ١٥٠ مليون جنيه إلى ١٨٠ مليون جنيه بينما عدد السكان قد زاد من ١٢ مليون إلى ٢٠ مليون نسمة خلال هذه المدة .

٣ - أن المنصرف على الغذاء يزيد عاما بعد عام فقد ارتفع من ٠,٦٣ من دخل الفلاح سنة ١٩٤٨ إلى ٦٨,٧ فى سنة ١٩٥١ والمجتمع الذى ينفق هذه النسبة من دخله فى الغذاء تبعا لقوانين الاستهلاك يعتبر مجتمعا مستواه العام منخفض جداً (الهند ٦٠ ٪ - الولايات المتحدة ٤٤ ٪) .

من ذلك يمكن إستنتاج :

أولاً : كلما ارتفعت الزيادة الطبيعية للسكان فى أى مجتمع من المجتمعات عن حد معين كلما كان ذلك سبباً فى انخفاض مستوى حياته أى مستواه الاقتصادى والاجتماعى .

ثانياً : أن المجتمع المصرى يضرب رقفاً قياسياً فى معدل الزيادة الطبيعية فى السكان إذ أن هذا المعدل فى مصر أعلى من معدل أى مجتمع فى العالم فهو ٤٢ فى الألف .

ثالثاً : من المنتظر أن يأخذ هذا المعدل فى الزيادة عاما بعد عام نظراً لارتفاع نسبة الخصوبة فى المجتمع المصرى وانتشار الوحدات الصحية والمراكز الاجتماعية التى لها أثر ملبوس فى انخفاض معدل الوفيات .

رابعاً : لا يقابل هذه الزيادة فى السكان زيادة فى الموارد مما سبب انخفاضاً مستمرا فى متوسط ملكية الأراضى الزراعية فانخفض من ٤٨ ٪

إلى ٣.٠ فدان للفرد في الخمسين سنة الأخيرة وانخفاض مستمر في الدخل الحقيقي للفرد فانخفض من ١٢,٤ جنيه ٨,٦ جنيه للفرد في الأربعين سنة الأخيرة .

خامسا : أن هذا الانخفاض في الدخل الحقيقي للفرد الواحد والنقص في الملكية الزراعية سيزداد عاما بعد عام مما يساعد بدوره على انخفاض مستمر في مستوى الحياة وهذا سيؤثر على ارتفاع معدل المواليد أى أن الدائرة ستدور .

انخفاض مستمر في مستوى الحياة .

يعقبه ارتفاع متزايد في معدل المواليد .

لا يقابله موارد مستمرة لمقابلته .

يعقبه انخفاض مستمر في مستوى الحياة .

يلحقه ارتفاع متزايد في معدل المواليد .

وهكذا تتعقد مشكلة السكان عاما بعد عام ويزداد مستوى الحياة إنخفاضا - فما هو العلاج إذن ؟؟

إن حل مشكلة السكان في مصر لها طريقتان يمكن إتباع إحداها أو كليهما .

الطريقة الأولى : هى العمل على الإسراع في تنمية موارد الثروة الزراعية والحيوانية والصناعية للبلاد لتقابل هذا النمو السريع في السكان .
فمصر لا تستغل إلى الآن إلا جزءا ضئيلا جدا من مياه نهر النيل بينما المياه الجوفية ومياه الصرف وجزء كبير من مياه النيل لا تستغل بل تتعرض للضياع إذ يفقد من مياه النيل في البحر أثناء الفيضان حوالى ٣٤ مليار وفى حوضه الأعلى حوالى ٤٠ مليار ويضيع فى ماء الصرف ١٥ مليار وبالاختصار لا نستفيد بأكثر من ١/٢ مقدار مصادر المياه التى لدينا

فلو أحسنا إستغلال هذه المياه لأمكننا زراعة ٨ مليون فدان علاوة على المساحة المنزرعة حاليا وقدرها ٦ مليون فدان كما أنه بالابحاث العلمية أمكن الوصول إلى إمكان زراعة ٢٥,٤ مليون فدان من أراضي الصحراء بالمياه الجوفية فلو أضيف هذا الرقم إلى الثمانية ملايين من الأفدنة لوجدنا أنه يمكن زيادة المساحة المنزرعة بما يعادل ١٣,٢٥ مليون فدان لتصل مساحة الأراضي المنزرعة ١٨ مليوناً من الأفدنة فلو رسمت سياسة تنفذ على مدى عشرين عاماً لزراعة هذه المساحة لمساعد ذلك على رفع مستوى الحياة في مصر .

وينبغي إلى جانب هذا الإصلاح الزراعي النهوض بالصناعة فالواقع أنه لا يوجد في مصر طبقاً لإحصاءات ١٩٥٠ غير ٦٠٠,٠٠٠ شخص يشتغلون بالصناعة مع أن إمكانيات الصناعة في مصر كثيرة ويمكن تشغيل عدد كبير من المتعطلين فيها فلو ابتدأنا في كهربة خزان أسوان لانتج لنا ١١٠,٠٠٠ طن صلب و ٤٠٠,٠٠٠ طن سماد سنوياً وحوالي ٢ مليون كيلوات ساعة فلو تكونت مصلحة مستقلة في أعمالها لأحياء الصناعات المختلفة وتنفيذ برامج محلية لقياس الأهالي بأنفسهم على طريقة اشتراكية ديمقراطية تشبه إدارة مشروع وادي التنسي للانتفاع بهذه الموارد لرفع مستواهم لمساعد ذلك كثيراً على تنمية المستوى الاقتصادي للمجتمع المصري والذي سيساعد بدوره على انخفاض معدل المواليد ، وقد ثبت علمياً أنه من الممكن استخدام الطاقة الكهربائية وبأية وبعض الأنواع الجديدة من الأغشية الصناعية في تنقية بعض مياه البحر من الأملاح الذائبة فيه واستخدامها في ري بعض أجزاء الصحراء .

فقد قرر العالم آرثر زاير وهو من علماء الزراعة الأمريكية ان استخدام الطاقة الكهربائية في تخليص مياه البحر من الأملاح الذائبة فيه طريقة عملية وتمتاز بقلّة تكاليفها إذ قدرت نفقات كل ألف جالون من

المياه بمبلغ يتراوح بين ثلاثة إلى ستة قروش صاغ تبعاً لسعر الكهرباء .
أما الطريقة الثانية : فهي العمل على تنظيم النسل - أن معدل المواليد بين أسر الطبقات التي تتمتع بمستوى حياة مرتفع أقل بكثير من معدل المواليد بين الأسر التي تعيش في مستوى حياة منخفض مما كان سبباً في زيادة نسبه أفراد الطبقات الدنيا في المجتمع ، لذلك اقترح استخدام الطرق الآتية حتى تكون الزيادة في السكان متكافئة - ولو مؤقتاً مع الزيادة في الموارد :-

- ١ - سن تشريعات ترفع سن الزواج بالنسبة للمرأة وخصوصاً للريفية (لا يقل عن ١٨ سنة مثلاً) مع تشديد العقوبة على المخالفين .
 - ٢ - أباحة ارشاد الأهالي إلى طرق تحديد النسل في العيادات الطبية والمستشفيات ويمكن استخدام السينما والمحاضرات كوسائل لتحقيق ذلك .
 - ٣ - طلب تقديم شهادة طبية عند عقد الزواج .
 - ٤ - عدم إباحة تعدد الزوجات أو الطلاق إلا بإذن من القاضي ولضرورة قهرية .
 - ٥ - تنفيذ قوانين الاجبار في التعليم العام تنفيذاً تاماً حتى يتأخر سن الزواج بالنسبة للرجل .
 - ٦ - تعليم المرأة تعليماً يتناسب مع مركزها الاجتماعي حتى تعلم أن مركزها في الحياة ليس فقط لأجباب الأطفال .
- هذه مشكلة تزايد السكان - مدعاه بالأرقام - تتعدى عاماً بعد عام - وقد عرضت على حضراتكم بعض الحلول على قدر ما يسع به علمي ووقتي - وأن أود قبل أن أغادر مكاني أن أنبه إلى خطر هذه المشكلة على كياننا القومي وإلى ضرورة التفكير في مواجهتها عاجلاً قبل أن تصبح مستعصية الحل .

أثر الإرشاد الزراعي في المجتمع الريفي (*)

للدكتور أ. م. سليم

المدرس بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات بالقاهرة

الزراعة ليست مهنة فقط بل أنها نهج حياة لها تأثير مباشر وغير مباشر على سلوك القائمين بها وميولهم وعاداتهم ومعتقداتهم ورغباتهم . فالقرية المصرية كوحدة اجتماعية لها خواص تميزها عن أى مجتمع محلي آخر من حيث سلوك الأفراد فيها والجماعات . فالزراعة تطبع القرويين بطابع خاص وتصلقهم بثقافة لها عناصرها المادية وغير المادية والتي تنعكس على سلوك الفرد والجماعة فتكسيهم تلك الصفات ونوع السلوك وطبيعة الميول التي يتصف بها القرويون .

كل هذا وذاك من بيئة وسلوك وعادات ومعتقدات لابد أن تكون دائما نصب أعيننا كمرجع هام لبرامج اصلاحنا حتى لا نخطئ فينهال بنيران مشروع الاصلاح وتضيع الجهود سدى وتذهب الآمال مع الرياح التي عصفت بالاصلاح المنشود . . إذ لابد من التحرى والدراسة والتمحيص التحليلي ومعرفة البواعث لهذا السلوك وتلك العادات والمعتقدات في تلك البيئة . . فكيف الوصول إلى هذه الدعامة التي لا يمكن أن يكتمل صرح البناء الاصلاحى بدونها -- وحتى تضمن أن البناء الذى سنشيده لن ينهار بعد ذلك الجهد ؟؟

وأنى أعتقد أن أى مشروع إصلاحى لن يكتب له النجاح حتى ولا الظهور بل وسيموت أكيدا فى مهده إذا قام على غير أساس البحث الاجتماعى الشامل للبيئة من جميع نواحيها سواء طبيعية أو اجتماعية . ولا

بد من الامام بمدى التفاعلات بين المجتمع وبيئته . ونتائج هذه التفاعلات هي التي تكشف لنا مدى ونوع نشاط الانسان وسعيه ، تدفعه دوافع ورغبات كي يحصل على حاجاته ويشبع رغباته من كل ما يحيط به في بيئته الطبيعية . . فهناك اختلاف في شدة التفاعلية بين الافراد وبيئتهم . فهي تختلف بين السرعة والبطأ . وذلك نتيجة لتباين إدراك أو حساسية هؤلاء الافراد وتقديرهم لنتائج هذه التفاعلية . فمنهم من لا يدري كيف يتفاعل مع بيئة مستغلا أياها أعظم استغلال في خدمة نفسه وخدمة مجتمعه ، ومنهم من هو معدوم الحساسية الاجتماعية فلا يحس بما يظهر في بيئته من نقائص أو خيرات وما يمر عليها من تغيرات ، ومنهم من هو على العكس من هذا وذلك فيكون حساسا ومدركا متصورا ومفكرا يتفاعل مع البيئة . . فمدى شدة التفاعلية تترتب على نوع الفرد وسجاياه من ناحية التعليم والصحة والثقافة وغيرها .

فمن الملاحظ أنه توجد تجارب وبحوث علمية نجحت كل النجاح في حيز المعامل وبين جدران المؤسسات الحكومية والتعليمية ، والكثير منها بحوث زراعية ولكن نتائجها لم تصل إلى الفلاح . وكما نعلم أن الهدف الرئيسي لكل بحث أو تجربة علمية هو خدمة المجتمع لرفع مستواه المعيشي أو الاجتماعي . وبما أن البحوث والتجارب الزراعية تعمل على رفع دخل الفلاح الذي هو عنصر رئيسي في تحديد مستواه المعيشي وله تأثير كبير على مستواه الاجتماعي . نجد أن البحوث الزراعية الناجحة في حيز العمل والتي لم تصل إلى المزارع ولم يشعر الفلاح بفائدتها أو لم يتقبلها لا تعتبر تطبيقية . فهناك الحديث الجديد بين جدران المعامل وحقول تجارب الهيئات الحكومية أو الأهلية ، والقديم العتيق في البيئة الزراعية والريف ، فالأول لا يستطع توصيل هذا الحديث بطريقة يطفى بها ويحل محل القديم ، والثاني لا يتقبل الجديد ولا يستجيب للحديث . وهنا اتسعت المسافة وبعدت الشقة - وهذا ما يعبر عنه اجتماعيا بالشقة الإنجازية .

ويقصد بالشفقة الانجازية هو بعد نتيجة البحوث العلمية عن المجتمع وذلك لعدم توافر وسائل نقل هذه النتائج إلى المجتمع وعدم كفايتها للقيام بهذه الوظيفة . فمثلا أقسام تربية الحيوان في وزارة الزراعة وكليات الزراعة وصلوا بتجربتهم إلى نتائج باهرة في إنتاج أنواع من الماشية والدواجن لها مميزات خاصة من الناحية الانتاجية والاقتصادية . ولكن مما يؤسف له أن الفلاح لم يقبل على شرائها أو تربيتها لالكثرة نفقاتها ولكن لعدم رغبته في اقتنائها ولأن قيمتها في نظره لم تزد من قيمة الماشية المحلية أو أن طريقة توصيل المعلومات عن هذه الحيوانات غير كافية لاقناعه . وهذه إحدى الأمثلة التي قد تتكرر في جميع المؤسسات التي تقوم بهذا النوع من العمل .

ولما كان موضوع البحث هو الإرشاد الزراعي فإنه يجب تعريف الإرشاد الزراعي أولا فالارشاد الزراعي بمعناه الواسع يشمل نقل المعلومات الفنية الزراعية التي تكسب الفلاح مهارة في الانتاج وخبرة يستغلها في زيادة دخله ، أى أنه عملية اجتماعية لها عناصرها وهى مادة الارشاد ، والمرشد ، وأداة الارشاد ، والقروى . فمادة الارشاد هى نتيجة الأبحاث التي رتب توصيلها إلى القروى . والمرشد هو الذى يقوم بنقل هذه المعلومات ، وأداة الارشاد وهى تشمل الفنون والأدوات التي يستعملها المرشد في نقل هذه المعلومات . والقروى هو الهدف الذى يرمى الارشاد الزراعي إلى الوصول إليه .

فالارشاد ماهو إلا تعليم على أوسع ماتتحمل هذه الكلمة من معنى عام . فهو تعليم لا يتطلب نفس الطرق التي يتطلبها التعليم النظرى النظامى من فصول وقاعات للمحاضرات وغير ذلك مما يحدث في المدارس ومعاهد التعليم . ففصول الارشاد الزراعي هى الحقول والقرى ومنزل الفلاح . فالمرشد لا يحاول أن يدرس مادة للاستعداد للامتحان ولكنه يدرس درسا ينتشر ويسبب إصلاحا وسعادة لأهل الريف . وهو يعرف

مشكلات القرويين فيحضر معه الاجابة من التجارب التي تعمل في المعامل وحقول التجارب ويأخذ بدورة المشكلات من المزارع ومنزل الفلاح لتكون مادة ودليلا لأبحاث إجتماعية وزراعية لحل مشكلات المستقبل . فالإرشاد بمعناه الواسع ليس خاصا فقط بإحضار معلومات أو طرق تحسين حالة الفلاح في عمله أو منزله أو تعليم الفلاح كيفية حل مشكله، وكلها عناصر هامة إلا أنه توجد عناصر أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها مثل إحياء القيادة والقابلية لعمل وتنفيذ التصميمات الزراعية في الحياة الريفية وهما يعتبران أكبر عبء للإرشاد إذ يستوعب الوقت الطويل والجهد الكبير. فالإرشاد يوصل إلى طريقة عمل الشيء أو تيسير عرض النتائج للتجارب الناجحة التي بمقتضاها يتحقق هدف الإرشاد. ولضمان نجاح الارشاد يجب أن يصل إلى جميع الناس على إختلاف أعمارهم من صغار وشباب وكبار ولذا يستعمل في الارشاد طرق متعددة ومنوعة حتى تصل إلى جميع هذه المستويات المتباينة في كل أسرة وبيئة من المجتمعات القروية . ومن ثم كان لزاما إعداد تقويم (تقدير) لقياس النتائج عقب كل حملة إرشادية لتسكشف الحقائق والتأثيرات الفعلية لهذه البرامج الإرشادية .

مسؤوليات الإرشاد الزراعي

الارشاد الزراعي مسئول عن أن يمد كل العائلات الريفية بالجديد من الاستعلامات المهمة .

وهو أيضاً مسئول عن نشر جميع نتائج التجارب الناجحة في المعامل والمؤسسات المرتبطة بالزراعة وخصوصا المعاهد التعليمية .

وهو أيضاً مسئول عن مساعدة وزارة الزراعة بتمويلها ببرنامج عملي لنشر أبحاثها .

وهو مسئول أيضا أمام كل مواطن ريفي عن أن يجعل حقله موفور

الانتاج ويرفعه إلى مستوى يجعله قادراً على حمل عبء مطالب حكومته ومستوى معيشته اللائق به كإنسان .

١ - فمستولية الارشاد نحو الأسرة الريفية هو أن يعمل على إصلاح وضمان كيان الأسرة الريفية وهذا هو الهدف الرئيسى للارشاد، وكل هدف آخر يعتبر ثانوياً .

ومستولية الارشاد نحو الأسرة تظهر فى أشكال مختلفة . فنحن نعلم أن جميع المعلومات الفنية تكون نتيجة أبحاث مامى وزارة الزراعة أو المعاهد الزراعية ، هذه النتائج تظهر قيمتها إذا ما جمعت ووضعت فى شكل مبسط يمكن الانتفاع به فى البيئة بوجه عام ولدى الأسرة الريفية بوجه خاص . فهذه النتائج لاشك تضم كل الأعمال والنصائح التى تخلق من الفلاح الجامد والرجعى فلاحاً جديداً ويمكن الوصول لهذه الغاية عن طريق طبع هذه المعلومات فى عجالات أو صحف أو إذاعتها بالراديو أو بنشرها بالطرق الأخرى لوسائل الارشاد ويجب أن تضم جميع هذه البرامج أوجه النشاط فى الحقل والمنزل . وليس وضع هذه المعلومات بين يدى الفلاح هو المهم، بل المهم هو استخدام هذه الارشادات وطرق خلق الرغبة فى العمل بها . فمثلاً يتولى قسم نشر الثقافة الزراعية مساعدة الفلاح فى أعماله الموسمية وفى تصميم وتنفيذ الدورة الزراعية كما يجب أن يبت فيه روح التعاون مع أهل مجتمعه المحلى فى تصميم مشروعاتهم المشتركة وتنفيذها بوجه تضامنى وتعاونى . أى أن الهدف الأساسى للارشاد هو مساعدة الناس ليساعدوا أنفسهم .

فالارشاد لا يحمل برنامجا معلوماً محدوداً بقواعده وقوانينه ويقدمه للقروى ويقول - هذا أحسن شئ يجب أن تتبعه - ولكن الارشاد العملى هو الذى يشجع بل يهيم ويغرس عند الفلاح الاعتماد على النفس كما يزيد من القابلية لرسم وتصميم البرامج فى الحياة الريفية . وعندما تنمو هذه القابلية يكون من السهل على المرشد أن يحضر بكل ماله من معلومات عن المشكلات الريفية ويرشد القرويين إلى كيفية حل هذه المشكلات فى حين يثبتهم . فهو يموون

الفلاح بكل الحقائق ويزوده بكل الاستعلامات الممكنة ليستفيد منها ويستخدمها في مواجهة ما يقابله من صعاب .

٢ - مسؤولية الارشاد نحو المؤسسات والمعاهد التعليمية الزراعية :

تنحصر هذه المسؤولية في توطيد العلاقة بين أعضاء وهيئات الارشاد وهيئات التدريس . ولا يخفى علينا أن هيئات التدريس أيضا تتحمل جانباً من نفس المسؤولية إذ يجب أن يحافظوا على سمعة معاهدهم بوصفها معاهد تعليمية لنشر الثقافة بين أفراد المجتمع . إذ أنه لدينا الآن فريقان يحملان لواء الارشاد :

(أ) فريق يعمل مع الريفيين .

(ب) فريق يعمل مع مواد البحث في المعامل وحقول التجارب .

فيجب أن تكون بينهم صلة قوية فالتقسم الارشادي يعمل كموصل لمطالب القرويين وحاجاتهم إلى الكليات وكذلك يحمل نتائج الأبحاث ويضعها في أشكال مفهومة لأهالي الريف حيث يتقبلونها فتكون لها قيم في حين تفكيرهم . وعلى ضوء تحليل هذه المشكلات الخاصة بالقرويين ترسل النتائج إلى معاهد العلم لضم مادة إلى موادها أو لإصلاح خطأ أو لنشر معلومات جديدة بين أعضائها . فالتخصصون في المعاهد العلمية على بيئة من الأبحاث ولكنهم يتلفون لمعرفة نتائج هذه الأبحاث عند تطبيقها في الطبيعة . فإذا تعاون هذان الطرفان كان نتيجة ذلك تقدماً في العلوم الزراعية أكثر مما نلاحظه الآن ومن ناحية أخرى فإن المرشد له اتصال مباشر بأهالي القرية فهو يطبق نتائج أبحاث المعمل على المشكلة المحلية عندما يشعر برغبة وحاجة الناس إلى حل هذه المشكلة فهو يكيف طريقة الحل حسب البيئة وخواصها إن كانت طبيعية أو اجتماعية .

٣ - مسؤولية الارشاد نحو وزارة الزراعة :

يمكن اعتبار الارشاد الزراعي بأنه الجزء التوجيهي لهذه الوزارة . فكل

موظف في هذا القسم يعتبر موظفا حكوميا في هذه الوزارة ويشترك في القيام بواجبين :

(أ) إحالة جميع المشكلات الريفية التي تدخل في اختصاص وزارته إلى الأقسام الفنية .

(ب) المساعدة في حل تلك المشكلات حتى لا يكون لها تأثير سيء على الزراعة .

ومن عمل قسم الارشاد أيضا أن يقوم بارشاد الفلاح إلى طريقة الاتصال بالمصالح الحكومية والمؤسسات الزراعية التي تساهم في خدمته لحل مشكلاته . وقد يقوم القسم بإعداد برنامج تعليمي واسع يساعد الأهالي عامة على تحسين حالتهم الاقتصادية وشؤونهم الاجتماعية عن طريق إقامة المعارض وإنشاء مكاتب استشارية وتأسيس مكاتب إقليمية .

٤ - مسئولية الارشاد نحو كل مواطن ريفي :

يجب على المرشد أن يفكر ويحلل جميع المعلومات التي ستنتقل إلى الفلاح وأن يتأكد من صحتها ويعمل على تسكيّفها حسب البيئة المحلية . والمرشد إذ يبشر بهذه المعلومات والبرامج يحسن أن يراعي مناسبتها للمجتمع الريفي الصغير وموافقتها وتناسقها مع الخطة العامة لاصلاح المجتمع الكبير .

ولنجاح المرشد في عمله ينبغي أن يحوز ثقة المجتمع الذي يعمل فيه وأن يماشى هذا المجتمع في تفكيره ومنطقه ويجارى التطورات التي تحدث فيه . وأن يؤمن فيما يدعو له مع شعوره بمسئولية عمله وأن خير وسيلة لأدائه على الوجه الأكمل هي وسيلة الترغيب بلا اكراه مع الأمانة في نقل المعلومات إلى الجهات المسؤولة وتوصيل الحلول إلى السكان .

والارشاد يقوم بتنمية مقدرة قادة القرى على حل مشاكلهم وهذا لا يتسنى إلا بوجود حكم ديموقراطي صحيح في القرية .

مواجهة المسئوليات

يمكن أن يواجه الارشاد هذه المسئوليات بواسطة كفاءة تنظيمية ووسائل مضمونة لأهداف مطلوبة وعلاقات وطيدة بين الجماعات التي تعمل لنفس الهدف وبرنامج دقيق التصميم يوصل إلى الغرض نفسه . ولقد حاول الارشاد الزراعي أن يربط هذه الأشياء التي ذكرناها بعضها ببعض . ولكن هذه الوسائل لم تبلغ درجة عالية من الدقة إذ توجد في المجتمع تغيرات دائمة تنشأ عنها مشكلات جديدة يجب مواجهتها بوسائل مستحدثة تماشى تطورات المجتمع . مما يوجب الاستعانة بالفنيين والاختصاصيين .

وسائل الإرشاد

للارشاد وسائل كثيرة تختلف باختلاف المشكلات المراد حلها وخير السبل هو السبل الذي تصل عن طريقة الارشادات التي استقر عليها الرأي إلى أكبر عدد من الأشخاص . ولا يمكن معلوما لدينا أن هذه الوسائل ليست هي كل شيء لتحقيق الاهداف ولكن للطريقة التي تؤدي بها أثر كبير في الوصول إلى النتائج المرغوبة وأهم الوسائل التي تستعمل في الارشاد الزراعي ما يلي :

الاجتماعات العامة - الرحلات - المذياع - المطبوعات - السينما - والفانوس السحري - الخطابات الدورية - المعارض - معاهد تدريب المرشدين - اجتماعات وتدريب القادة - تنمية القيادة في القرى الريفية والمكاتب .

والاجتماعات التي تعقد بغرض الارشاد تقوم بخدمات جليلة فهي تمكن الناس من أن يناقشوا مشكلاتهم ويحاولوا حلها . ولكن يتوقف نجاحها على اقتناع المرشد نفسه وإيمانه بموضوع الارشاد الذي سينعكس على أعضاء الاجتماع فيشعرون بأهميته ويثقون في نتيجته ويجب أن لا يكون في أماكن بعيدة عن قراهم بل الواجب أن يكون في وسط بيئتهم .

كما أن الزيارات والرحلات لها أثرها الهام في الارشاد حيث تجذب أنظار الناس إلى الأعمال الحديثة الناجحة .

وأن القصص التي تمتاز بأسلوب زراعي في امكان الريفي أن يستوعبها بأقل جهد ويستجيب لها بسهولة سواء أذيعت بالمذياع أو نشرت في المطبوعات .

وينبغي على القائمين بإذاعة برامج الريف أن يكونوا فنيين ويستحسن أن يكونوا من المرشدين أنفسهم . فيقوم المرشدون على التعقيب بتقديم أحاديث كل إلى منطقة اختصاصه ويستغل الفرص والحوادث لتمجيد من اتبعوه فكللت أعمالهم بالنجاح والاشارة إلى من أعرضوا عنه فباءوا بالفشل كما يقوم بالرد على ما وصله من مراسلات يستحسن أن تصدر هذه الردود عن مركز الارشاد الزراعي المحلي . ويراعى في النشرات أن تكون ذات موضوع واحد لتركيز اهتمام الشخص في هذا الموضوع فيسهل عليه استيعابه .

والمطبوعات والسينما وكل الوسائل العصرية للايضاح يحسن أن تضم موضوعات تتعلق بصميم حياة الفلاح لتوضح وترشد الفلاح إلى أحدث الطرق التي تيسر له القيام بالعمل في حقله أو مزرعته . أما عن التمثيلات البسيطة فيفضل أن تجمع ما بين الترويج عن النفس والاشارة إلى بعض المستجدات في العمل الزراعي . وجميع هذه الوسائل بما تحويه من المعلومات تعد الخطوة الأولى في سبيل توسيع مدارك القرويين واناة الطريق لهم لفهم مشكلاتهم وتدير أمر حلها .

بعض المشاكل الرئيسية المتصلة بالارشاد الزراعي

ظهر من الدراسة أن مشاكل الارشاد كانت ولا تزال تتعلق بفنون ومهارات نقل المعلومات الفنية وتكييف تلك المعلومات حسب البيئة الريفية وصياغتها في أسلوب يناسب الذوق الريفي ويتقبله الريفيون (مع الإحاطة بأن

قليل منها يتعلق بالمعلومات ذاتها لعدم توافقها مع البيئة وعدم إمكان اقلتها لها).

وتتلخص أهم المشاكل في الآتي :

- ١ - كيفية الوصول الى الهدف ثم الوسائل المتبعة لتحقيق ذلك .
- ٢ - وجد أن المرشدين دائما يميلون الى الأخذ بالاكتشافات الحديثة ونقلها الى المجتمع الريفي بصفة عامة بدون التنكير في الطرق التي تكفل لهذه الاكتشافات النجاح أو دراسة تأثيرها في البيئة الجديدة التي سوف توجد بها .
- ٣ - وجد أن نشر التعليم بين سكان الريف يمهّد السبيل لايجاد تربة صالحة تتذوق وتتقبل الارشاد الزراعي ومن ثم تجد المعلومات الفنية الجو المهيء في البيئة الريفية لتقبلها قبولاً حسناً . وطبيعي كلما توسعنا في نشر التعليم في المجتمع الريفي كلما حصلنا على نتائج أكبر وأوسع .
- ٤ - عدم وجود سياسة مرسومة ومحددة الخطوط تتطور وفق حاجة وامكانيات الدولة .
- ٥ - عدم تنسيق الجهود الحكومية المختلفة والمعاهد العلمية المهيمنة على مختلف أنواع الارشاد الزراعي .
- ٦ - أسلوب الحكم في القرية بصورته الراهنة وتحت زعامة وسيطرة العمدة أسلوب أصبح لا يتفق والاتجاهات العصرية التي تنادى ببسط الحكم المشترك وايجاد الفرصة للحكم الذاتي في القرية وبالجملة يجب تحرير القرية من الحكم الدكتاتوري العمدي والسير بالقرية صوب حكم نيابي محلي يشجع على وجود القيادة الحكيمة به .

برامج للمستقبل على أساس الحاضر

الارشاد الزراعي ينظر دائماً الى المستقبل ووظيفته التعليمية الأساسية

تتركز في مساعدة القرويين ليدربوا أنفسهم على تحسين مزارعهم وحياتهم بصفة عامة وذلك عن طريق تطبيق الطرق الحديثة للزراعة وخلق وعي جديد في القرية فيتمخض عنه قيام قيادة محلية بها وعلى هذه القيادة المحلية يتوقف نجاح أو فشل برنامج الارشاد في المستقبل فالقيادة يجب أن تنمو محليا وأن تدرب على فنون القيادة ويجب أن تنمو القيادة باستمرار من أهل الريف لأنها ستكون الباعث للقوى لخلق الوعي الجماعي في المجتمعات المحلية الذي سيطلب بالخدمات والنسيالات والمساعدات ويقوم بالتنظيم ورسم الخطط لحل مشكلاته. والعمل الحازم من ناحية القيادة ضروري للوصول إلى الحل السليم الذي يمكن أن يضع حلول مشكلات الريف في أيدي الريفيين أنفسهم .

ولقد أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى وجود مشكلات كثيرة وجديدة تقف وجها لوجه أمام الخدمات الارشادية فلقد أصبح العالم صغيرا عن ذي قبل فازدادت تبعاً لذلك مشكلات الريف .

وتبحث كل الدول على أحسن الطرق التي تمكنها من الحياة السعيدة في الزمن الذي تلا الحرب بحيث أنه لا فارق هناك بين أهل الريف وسواهم فيجب البحث عن حياة سعيدة للريفيين .

وتحت تأثير التوجهات الحديثة ظهرت حاجة الارشاد إلى برامج واسعة تمكن خدماته من الوصول إلى جميع القرى والمجتمعات الريفية وزاد الاهتمام بالعلاقات الانسانية وما بينها وبين النواحي الاقتصادية من ارتباطات وهو مالم يبحث بتعمق من قبل . وهذه الميادين من شأنها أن تجعل الارشاد يلقي الكثير من العناية في المستقبل أكثر مما يلقي الآن .

والمشكلات الاقتصادية تشمل الانتاج الزراعي بفروعه والتسويق وإدارة المزارع والسياسة الزراعية العامة . أما العلاقات الاجتماعية فتشمل القيم الثقافية ودراسة السكان وصفاتهم النفسية والاجتماعية والمستوى المعيشي

والاجتماعى ومستوى الحياة والمحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها والتنظيم الريفي ومشاكل الشباب في الريف وتنمية القيادة .

خاتمة

من هذا العرض المتواضع تتضح أهمية بحث البيئة الريفيه بحثا اجتماعيا على أساس علمي لتفهم صفات وميول واستعدادات وخواص المجتمع الريفي وعلى ضوء هذه البحوث يمكن رسم السياسة العامة للارشاد التي تعمل على تقريب الشقة بين ما وصلنا إليه من نتائج في حتمول التجارب وما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الريفي فتسهل مهمة الوصول إلى النتائج الايجابية للارشاد كما يسهل الاهتداء إلى أنسب الوسائل لتحقيق هذه الأهداف .

ويجب أن تجرى هذه البحوث على فترات قصيرة وأخرى متباعدة حتى نستطيع بالمقارنة أن نرى الاتجاه الذي تسير فيه برامج انعاش الريف وتعرف على أثر الارشاد في هذا الانعاش .

فالبحث الاجتماعى العلمى هو الحجر الأساسى لكل إصلاح اجتماعى وهو الوسيلة التى يتم عن طريقها ربط الناحية الاقتصادية وامكانيات البيئة بالنواحي الاجتماعية . وهذا الترابط هو الأساس لنجاح أى تصميم أو برنامج للمستقبل .

الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي (*)

أستاذ عبر اللطيف عامر

مدير عام مصلحة التعاون

أهمية البحث في موضوع إستئجار الأراضي

مصر بلد المستأجرين الزراعيين ، وهذه الحقيقة تجعلنا نفكر طويلا في الأنظمة والأوضاع التي يمكن عن طريقها حل مشاكل هؤلاء المستأجرين ورفع مستواهم ، خصوصا ونحن نعلم أن مساحة الأراضي المنزرعة في مصر قليلة بالنسبة إلى عدد المشتغلين بالزراعة من السكان ، مما ترتب عليه ضالة القدر الذي يزرعه كل منهم ، وضالة نصيبه من الدخل بما لا يصل إلى حد الكفاف .

وتقدر مساحة الأراضي التي يزرعها المستأجرون بنحو ٧٧ ٪ من مجموع الأراضي الزراعية في مصر ، والباقي لا يتجاوز ٢٣ ٪ يشمل الأراضي التي غرست فيها أشجار الفاكهة ، كما يشمل الأراضي التي يملكها صغار الزراع ويزرعونها بأنفسهم .

ولهذا فإن كل بحث يتناول تحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، أو تحديد الحد الأعلى للإيجارات الزراعية ، أو تحديد الحد الأدنى للأجور الزراعية ، إنما هو بحث في صميم الموضوعات التي يجب أن يعنى بها المشتغلون بالإصلاح الاجتماعي في مصر ، لأن مثل هذه البحوث تتعلق بمصالح الغالبية العظمى من سكان الريف ، وتهدف إلى رفع مستواهم بطريقة عملية مباشرة . ولا يعنينا مطلقا في هذا المجال أن نبحث في توزيع الملكية الزراعية في

مصر ، ومدى التفاوت الكبير بين المساحات المملوكة من الأراضي الزراعية لكبار الزراع وصغارهم فهذا موضوع نتركه لغيرنا من الباحثين. ويكفى أن نفترض أن الأراضي الزراعية في مصر تملكها مجموعة من الأشخاص على اعتبار أنهم ملاك فقط ولا يحترف معظمهم الزراعة ، ولهم نصيب من الدخل الزراعى بحكم ملكيتهم لهذه الأراضي .

وقد تشعب البحث للوصول إلى خير وسيلة في تحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين بما يكفل إعطاء النسيب العادل لكل من الطرفين أو الفريقين من الدخل الزراعى . والواقع أن الملاك طبقاً للأوضاع السائدة في مصر هم الذين يحددون طريقة التأجير من جهة ، ولهم في غالب الأحيان اليد العليا في تحديد نصيبهم من الدخل الزراعى من جهة أخرى . ففي فترات إنخفاض المحاصيل الزراعية نراهم يفضلون التأخير النقدي . وفي فترات الارتفاع وارتفاع أسعار هذه المحاصيل نراهم يفضلون التأجير العيني . وهم في الحالتين يفرضون أقصى ما يمكن من قيمة الايجار على المستأجر فلا يبقى له في الواقع إلا نسبة معينة من أجره الزراعى ، أى أن المزارع المستأجر يعتبر عاملاً زراعياً بأقل من الأجر المناسب لعمله .

ضرورة العناية بالعامل الانسانى

يتضح من ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك مجال لاصلاح حال صغار المحترفين للزراعة ما لم توجد الوسيلة الفعالة التى تكفل بها حقوق أفراد هذه الطبقة من الدخل الزراعى . وأول ما يتجه إليه التفكير عادة في مثل هذه الظروف هو إصدار التشريعات التى تفرض على الملاك شروطاً معينة في علاقتهم بالمستأجرين ، أو تنصر على القواعد التى يمكن عن طريقها تحديد قيمة الايجار بحسب قيمة الأرض وأسعار المحاصيل . إلا أن التشريع وحده في مثل هذه الأحوال لا يمكن أن يوصلنا إلى النتيجة المرجوة ، إذا أخذنا في الحسبان أن التعامل قائم بين طرفين غير متكافئين على الإطلاق . ومن السهل

أن تتصور كيف يمكن لمالك الأرض أن يهرب أو يتحايل على أحكام هذه النشريات إذا شاء وكلها أراد. والمستأجر الفردى ضعيف مغلوب على أمره في غالب الأحيان مادام مرتبطا بالأرض ولا يجد له مورد رزق سواها . لهذا كان لابد عند التفكير، بل قبل التفكير، في إصدار هذه النشريات، أن نجعل صغار المستأجرين المحترفين للزراعة أقوى على التعامل مع الملاك . بل وأن نجعل هؤلاء الملاك أكثر إطمئنانا عند التعامل مع هؤلاء المستأجرين . وسبيلنا إلى ذلك إنما يكون عن طريق توحيد صغار المستأجرين في هيئات تجعل من ضعفهم قوة ، وتشعرهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، وتفتح أمامهم الطريق لخدمة أنفسهم في كل ما يتصل بشؤون حياتهم وبما يعود عليهم بالمنفعة .

إلا أننا عندما نفكر في إيجاد هذه الهيئات التي تجمع هؤلاء الضعاف يجب أن نتفادى الوقوع في خلق هيئات تكون سببا في قيام النزاع أو إثارة العداوة والبغضاء بين الملاك والمستأجرين . ولهذا يجب أن يكون النظام الذي تقوم عليه هذه الهيئات من الأنظمة التي تهدف إلى تبادل المنفعة بين الجميع . ومن هنا اخترنا لتلك الهيئات التي تتكون من صغار المستأجرين نظام التعاون . لأنه نظام إقتصادي لا يقوم على فكرة النضال بين العمال وأصحاب الأعمال كما هو الحال في النقابات العمالية .

الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي

والجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي (Land Leasing Co. operatives)

هي نوع من الجمعيات التي تتولى استئجار الأرض من مالكيها لكي تعيد تأجيرها قطعا على أعضائها . والجمعيات التعاونية من هذا النوع وجدت في فنلندا وتشيكوسلوفاكيا وبولاندا ورومانيا ويوجوسلافيا . كما وجد هذا النوع من الجمعيات التعاونية في المجر إلى جانب الأعمال التي تقوم بها الجمعيات التعاونية للإقراض الزراعي . ووجد أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية

بتوجيه من إدارة الضمان الزراعي (Farm Security Administration) ولكنه لم يوجد في مصر إلى الآن وهي بلد المستأجرين الزراعيين كما قدمنا. ولعل السبب في ذلك هو مانع له عن صغار المستأجرين من ضعف في مستواهم المادى والأدبى ، وللمصعوبات التى كانت تلاقيها الحركة التعاونية في مصر في بداية عهدها ، وعدم مقدرة صغار المزارعين على فهمها . أما الآن وقد انتشرت الفكرة التعاونية في ربوع الريف وأصبح صغار المزارعين أكثر إدراكا لنظام الجمعيات التعاونية ، فقد أصبح في الامكان أن ندعو إلى هذا النوع الجديد من الجمعيات التعاونية لعلنا نصل عن طريقها إلى حل الكثير من المشاكل في مجتمعنا الريفي ، ونكون قد سلكنا طريقا محددًا للوصول إلى هذه الغاية وهو طريق محمد مأمون الجانب .

يقول البعض : ولم لا تترك الأمور تسير في مجراها الطبيعى معتمدين على رغبة الملاك في تحسين أحوال المستأجرين بدافع حب الخير لهم . وقد يأتى ذلك عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية الحالية حيث يتمتع هؤلاء الملاك بالقسط الأوفر من السيطرة عليها . والرد على هذا هو أن عامل الشفقة وحب الخير للغير لن يكون حلا لمثل هذه المشاكل كما أن نظام التعاون لا يمكن أن يقوم على مثل هذه العوامل لأنه نظام يتولد عن شعور المحتاجين إليه بضرورته لهم ، واستعدادهم لتبادل المعونة فيما بينهم معتمدين على أنفسهم. وقد حاول رافيزن رجل التعاون الزراعى في ألمانيا أن يستند إلى عاطفة الشفقة عند الأغنياء وحبهم للخير، لكي يصل إلى خدمة الفقراء من المزارعين ، فإنشاء جمعيات شبه تعاونية تتكون من أغنياء الزراع ليصل عن طريقها إلى خدمة الفقراء . وجاهد في سبيل هذا المبدأ نحو خمسة عشر عاما في الفترة بين سنة ١٨٤٦ و سنة ١٨٦٢ ، ولكنه عاد فعدل عن هذه المحاولة وآمن بأن التعاون إذا أريد له النجاح في خدمة صغار المزارعين إنما يجب أن يكون تعاوننا فيما بينهم . وهذا ما قاله رافيزن عن تجاربه الأولى :

« كانت هذه الجمعيات مكونة من أعضاء ليسوا في حاجة إليها . فكانت

أعمالها مترامية لا دافع لها إلى السير . ولقد عملنا على هذا المبدأ وثبتنا عليه بكل قوانا مدة خمسة عشر عاما . والآن نعتزف بأنه مبدأ لا يمكن الاستمرار عليه، إذ أن الجمعيات التي تسير على مقتضاه لا يمكن أن ينبض فيها عرق الحياة (١) . وفي هذه الكلمة ما يغنى عن كل تعليق .

ولو أننا نشرنا هذا النوع الجديد من الجمعيات التعاونية لصغار المستأجرين في الريف لأمكننا أن نركز خدمات هذه الجمعيات بأكملها لفائدتهم بالإضافة إلى عملها الأصلي وهو استئجار الأرض من ملاكها وتأجيرها للأعضاء . فهي تستطيع أن تمدهم بالقروض العينية والنقدية ذات الآجال القصيرة والمتوسطة ، وأن تمكنهم من اقتناء الأنواع الملائمة من الآلات الزراعية الحديثة، وأن تباع لهم محصولاتهم بجمعة، إلى غير ذلك من أنواع الخدمات، ثم لأمكننا أن نجعل من هذه الجمعيات سبيلا لبث الوعي والإدراك في نفوس أعضائها، وتدريبهم تدريبا عمليا سهلا على ممارسة الأساليب الديمقراطية فيما بينهم، ولعلناهم معنى الاعتماد على أنفسهم، ولأوجدنا منهم قوة متماسكة تقضى على روح السخط والتبرم التي قد تنتشر بينهم لتحل محلها روح الثقة والطمأنينة والاستقرار، ثم لكانت هذه الجمعيات أداة قوية عاملة على التقدم الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام .

ويقول الدكتور فوكيه أحد علماء التعاون والذي كان رئيسا لقسم التعاون في مكتب العمل الدولي : « الغرض المادي من الجمعية التعاونية هو تحسين المكانة الاقتصادية لأعضائها ولكنها تحقق غرضا أسمى من هذا بوسائلها ومبادئها وما تتطلبه من صفات في أعضائها أو تنمية هذه الصفات فيهم . والهدف الأسمى للتعاون هو تكوين رجال يتحلون بفضيلة الاعتماد على النفس وتبادل المعونة مع الغير ، فيرتفع كل منهم إلى مستوى الحياة الخليقة بيني الإنسان ، ويرتفعون بجمعة إلى مستوى الحياة الاجتماعية الحقة » .

(١) عن بحث في الأقراض الزراعي في ألمانيا لعبد اللطيف عامر أثناء وجوده بها سنة ١٩٣١ ، وقد نشر هذا البحث في مجلة التعاون عدد مارس سنة ١٩٣٣ ، ثم نشر في الطبعة الثانية من كتاب التعاون الزراعي للدكتور رشاد باننا سنة ١٩٣٦ .

هذه كلمة توضح الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية إلى تحقيقها . ولا نظن أن هناك من هم أحوج إلى مثل هذا النظام من صغار الفلاحين في بلادنا .

القواعد العامة التي تقوم عليها مثل هذه الجمعيات

وعندما نعرض للقواعد التي تقوم عليها الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي الزراعية في بلادنا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن صغار المستأجرين لا يستطيعون أن يقدموا أى ضمان مادي لمالك الأرض لكي يقبل تأجير الأرض لجمعيتهم بدلا من تأجيرها إلى مستأجر وسيط . كما أن نظام المسؤولية المطلقة أو نظام المسؤولية المحدودة المضاعفة الذي تعتمد عليه بعض الجمعيات التعاونية في الحصول على ما يلزم لأعضائها من سلف لا يصلح الأخذ به عندما تتكون هذه الجمعيات من أشخاص لا يملكون شيئا في غالب الأحيان . إلا أن هذه الصعوبة الرئيسية لا تستعصى على الحل في مجتمع توافرت فيه الرغبة للأخذ بيد أفراد هذه الطبقة الذين يمثلون نسبة كبيرة من مجموع سكان الريف . وسنعالج هذه الصعوبة في سياق البحث في موضوع القواعد العامة التي تقوم عليها هذه الجمعيات وهي التي نسوقها فيما يلي :

أولا : الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي الزراعية هي نوع من الجمعيات التعاونية المتخصصة لغرض رئيسي وهو تأجير الأراضي الزراعية ، ولكنها إلى جانب هذا العمل الرئيسي تقوم بالأعمال التي تؤديها الجمعيات التعاونية الزراعية الحالية ، وهي جمعيات تعاونية متعددة الأغراض ، ولكنها تختلف عنها في أمر جوهري وهو توافر التجانس بين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية الجديدة لأنهم جميعا من صغار المستأجرين الذين يحترفون الزراعة . وهذا الفارق الجوهري الهام هو الذي يجعلنا نؤمل الخير الكثير من هذه الجمعيات لفريق المستضعفين من أعضاء الجمعيات التعاونية الحالية التي ينعدم التجانس بين أعضائها ، لأن منهم مالك الأرض الذي يستغل أرضه ، ومنهم المالك المتغيب الذي لا عمل له ، ومنهم المالك الذي يشغل منصبا أو يحترف

مهنة أخرى خارج القرية ، كما أن منهم المستأجرين ، ومنهم الأجراء ، وكل من يزاوّل أى عمل مرتبط بالزراعة . وهذا الخليط من الأعضاء متى اجتمع كله أو بعضه فى جمعيه تعاونية زراعية واحدة حارت الجمعية فى كيفية القيام بخدمة كل هؤلاء مهما صحت العزائم وخلصت النيات .

ثانيا : القاعدة العامة لقبول الأعضاء فى الجمعيات التعاونية لا تستلجار الأراضى هى أن يكونوا من صغار المستأجرين الذين يحترفون مهنة الزراعة مستعينين بأفراد عائلاتهم . ولا يقبل فى عضوية هذه الجمعيات المستأجرون للأرض الذين يزرعونها لحسابهم باستخدام الأجراء الزراعيين على مدار السنة . كما لا يقبل فى عضوية هذه الجمعيات ملاك الأرض . أما الذين يحترفون مهنة الزراعة فى أرض يملكون بعضها ويستأجرون البعض الآخر فهؤلاء يقبلون فى عضوية هذه الجمعيات بصفقتهم مستأجرين .

ثالثا : تتحدد منطقة العمل لكل جمعية من هذه الجمعيات بحسب الملاكيات الزراعية التى تتعاقد الجمعية على استئجارها فى قرية واحدة . على أساس من رغبة المستأجرين واختيارهم . ولهذا فقد تشمل منطقة عمل الجمعية القرية بأسرها ، أو تعدد الجمعيات من هذا النوع فى القرية الواحدة إذا تخصصت كل منها فى تأجير مزرعة قائمة بذاتها .

رابعا : يكفى أن تبدأ هذه الجمعيات برأس مال قليل ، وأن تكون قيمة السهم ضئيلة بما يتمشى مع حالة المستأجرين للأراضى الزراعية فى مصر .

خامسا : تستأجر الجمعية الأرض من مالكيها لكي تعيد تأجيرها قطعاً إلى أعضائها ، أو تحل الجمعية محل المستأجر الوسيط كلها وجد . لأن الكثير من الأراضى الزراعية لا يؤجر رأساً إلى صغار المزارعين ، وإنما يؤجر لطبقة من الوسطاء الذين يستأجرون الأرض من المالك ثم يعيدون تأجيرها على قطع صغيرة لصغار المستأجرين أى أن وظيفتهم هى مجرد الوساطة بين

المالك والزارع . وهم يتقاضون على هذه الوساطة ربحاً يصل إلى حد كبير في كثير من الأحيان ، وهذا الربح الكبير لا يستفيد به مالك الأرض ولا يستفيد به زارعها ، ولكنه ربح له مقابل على كل حال ، ومقابل هذا الربح هو تحمل المستأجر الوسيط مسؤوليه دفع قيمة الإيجار المتعاقد عليه حتى ولو عجز صغار المستأجرين عن دفع قيمة الإيجار إلى هذا الوسيط ، كما أن المستأجر الوسيط يتقدم عادة باستئجار الأرض من المالك صفقة واحدة وهو الأمر الذي يفضل المالك في كثير من الأحيان بدلاً من تأجير الأرض قطعاً إلى عدد من صغار المستأجرين . وتستطيع الجمعية التعاونية أن تحل محل هذا المستأجر الوسيط في تحمل مسؤولية دفع قيمة الإيجار المتعاقد عليه كما تستطيع استئجار الأرض صفقة واحدة ، وهي متى استطاعت ذلك لا يكون هناك ما يحول ، بل قد تتوفر الرغبة لدى المالك لتأجير أرضه إلى الجمعية التعاونية بدلاً من المستأجر الوسيط .

ومؤدى هذا أن من بين الأغراض الهامة التي تحققها الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي توفير أرباح الوسطاء من كبار مستأجري الأراضي الزراعية لتعود إلى صغار المستأجرين ، وهي أرباح تعد في بلادنا بالملايين من الجنيهات في كل عام . وهذا وحده من الأغراض التي يجب أن تقوم من أجلها هذه الجمعيات إذ أردنا أن نخدم صغار المستأجرين ، حتى ولو لم ننقص من نصيب المالك في الدخل الزراعي .

سادساً : تستطيع الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي متى أصبحت ممثلة لزراع الأرض المستأجرين لها قبلاً أن تحدد من التزام بينهم على استئجار الأرض ، وأن تكون أداة صالحة لتحديد العلاقة بين مالك الأرض ومستأجريها . على أساس ثقة المالك في الجمعية التعاونية . واطمئنانه إلى حقه في الإيجار . ومتى توفرت الثقة وانتفى عامل المخاطرة من حساب المالك عند تأجير الأرض فإنه يقبل تخفيض قيمة الإيجار بقدر ما كان يضيفه إلى هذا الإيجار مقابل عامل المخاطرة .

سابعا : يستأجر كل عضو في الجمعية قطعة من الأرض ليزرعها بمجهوده . وكل جهد يبذله عائد عليه بالمنفعة عن طريق مباشر . وهذا وضع يشبع في نفسه تلك النزعة الفردية التي جبل عليها المزارعون في مصر وغيرها من الدول . ولذا كان هذا النوع من الجمعيات التعاونية أكثر اتفاقاً مع فهم الفلاحين ورغباتهم . وهو نوع كفيل في الوقت ذاته بأن يرقى بالمشاركين فيه إلى مدارج الوعي وفهم التعاون وتبادل المنفعة ، دون طفرة أو تحول مفاجيء عن نظام درج عليه المزارعون إلى نظام لم يألفوه ، وقد تمضى فترة طويلة قبل يستسيغوه ، كما هو الحال في نظام الزراعة الجماعية .

ثامنا : يستأجر كل عضو في الجمعية قطعة من الأرض بقيمة تعادل القيمة التي تعاقدت عليها الجمعية مع المالك رأساً . ولكن عليه أن يدخر مبلغاً من المال بالإضافة إلى قيمة الايجار المحدد . وترصد مبالغ الادخار هذه لحساب الأعضاء مع نصيبهم في ارباح الجمعية سنة بعد أخرى ، وتودع في بنك التعاون لحسابهم ماداموا مستأجرين للأرض . وبذلك يتكون لدى كل منهم مبلغ من التأمين التقدي عن قيمة نصيبه في الايجار والوفاء بما عليه من سلف للبنك .

تاسعا : إلى أن تستطيع هذه الجمعيات جمع مدخرات أعضائها بما يكفل حق المالك في الايجار ، وبما يفي بتسديد سلف البنك ، تتقدم الحكومة بكفاله هذه الجمعيات مؤقتاً لدى الملاك كلما دعت الضرورة ، وهي كفالة لا بد منها في بادىء الأمر ، أى إلى أن تصل مدخرات أعضاء هذه الجمعيات إلى القدر المناسب . وهذه طريقة يمكن أن نستعيض بها عن نظام المسؤولية المطلقة أو المسؤولية المحدودة المضاعفة ، وهو المتبع في الجمعيات التي تتكون من صغار ملاك الأراضي ، ولكنه نظام لا يتفق مع حالة الأعضاء ولا فائدة منه في جمعيات صغار المستأجرين .

عاشرآ : الكثير من الأراضي التي تؤجرها الحكومة والتي تؤجرها

وزارة الأوقاف لا تؤجر رأساً إلى صغار المزارعين وإنما تؤجر للوسطاء وتستطيع الحكومة أن تضرب المثل الصالح لغيرها من ملاك الأراضي متى شجعت على نظام جمعيات تعاونية من صغار المستأجرين لأراضيها وتقدر مساحة الأراضي المملوكة والتابعة لوزارة الأوقاف التي يمكن تؤجر لهذه الجمعيات التعاونية بنحو ٢٠٠.٠٠٠ فدان . ولو فرضنا أن معدل ما يربحه المستأجر الوسيط في كل فدان هو خمسة جنيهات فقط كان معنى ذلك توفير مليون من الجنيهات يدفعها صغار المستأجرين في كل عام وهم أولى بها من الوسطاء .

هذه هي القواعد العامة التي يمكن أن تقوم عليها الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي الزراعية في مصر ، وتلك هي الأغراض التي يمكن أن تحققها هذه الجمعيات .

أما قواعد العمل الأخرى في هذه الجمعيات فلا تختلف عن القواعد المتبعة في غيرها ، مثل قواعد مجالس الإدارة ولجان المراقبة والجمعيات العمومية وتوزيع الأرباح . ومن هذا يتضح أن القواعد التي تقوم عليها الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي الزراعية تتمشى جميعها مع أحكام القانون والمبادئ الأساسية لنظام التعاون .

الوسائل المؤدية إلى قيام هذه الجمعيات

وعندما نتناول موضوع الوسائل المؤدية إلى قيام هذا النوع من الجمعيات التعاونية نرى عدم الارتكان إلى الجهد الحكومي أو الأداة التشريعية قدر المستطاع حتى يقوم النظام على أساس الرغبة التي يبدونها صغار المزارعين بعد اقتناعهم بفائده لهم . وكل ما يعيننا هو أن نهىء الجو الصالح لهذه الجمعيات ، وأن نفتح الطريق إلى انتشارها في القرى المصرية وتعميمها بين صغار المستأجرين . ولهذا تنحصر وجوه المعونة لهذه الجمعيات في الأمور الآتية :

١ - تيسير وسائل الإقراض لهذه الجمعيات . وأن تكفلها الحكومة في بادىء الأمر بما يضمن حقوق الملاك .

٢ - عند إصدار النشريع المحدد للعلاقة بين الملاك والمستأجرين يكون من الخير تحريم تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يحترفون الزراعة من صغار المستأجرين متى كانوا من بينهم جمعيات تعاونية لاستئجار الأراضى الزراعية تحل محل الوسطاء من المستأجرين .

٣ - تبدأ الحكومة بنفسها من الآن دون حاجة إلى أى تشريع فلا تؤثر الأراضى الحكومية والأخرى التابعة لوزارة الأوقاف إلا لهذه الجمعيات حيثما وجدت .



إن ماندعو إليه إنما هو دعوة إلى السلام والاطمئنان ، السلام الذى يعم ملاك الأراضى ويحفظ لهم ملكياتهم ، والاطمئنان الذى يسود نفوس صغار الزراع ويكفل لهم العيش الصالح فى مجتمع متماسك الحلقات .

توصيات لجان المؤتمر

(١) لجنة السياسة الاقتصادية والاجتماعية الزراعية

١ - ضرورة الاهتمام بتشجيع مختلف الدراسات والبحوث في كافة ميادين الاقتصاد الزراعى والمجتمع الريفى مع التنبيه إلى ما يستلزمه ذلك من ضرورة إعداد الاختصاصيين فى فروع هذين العليين بالتوسع فى إيفاد البعوث العلمية فيهما وفى العلوم الاجتماعية الأخرى المتصلة بهما إلى الجامعات الأجنبية وبضرورة التوسع فى تدريس كافة هذه العلوم بالجامعات والمدارس المصرية ويرجع كل هذا إلى ضرورة استناد تشخيص وعلاج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الريفية فى مصر كما فى غيرها من الدول على الدراسات والبحوث العلمية السليمة .

٢ - ضرورة الاهتمام بالعمل على ازدياد مقدار الدخل القومى والفردى فى مصر لما لذلك من صلة وثيقة بمدى إمكان النهوض بمستوى المعيشة .

٣ - ضرورة الاهتمام بتوسيع الطاقة الإنتاجية القومية بوجه عام والطاقة الإنتاجية الزراعية بصفة خاصة لما لذلك من صلة وثيقة بازدياد الدخل ولأن إتساع الطاقين الصناعية والتجارية رهن باتساع الطاقة الزراعية فى بنیان إقتصادى معظمه زراعى كما هو الحال فى مصر .

٤ - الاهتمام بتجربة إنشاء المزارع التعاونية كوسيلة من وسائل الانتفاع بالمزايا الاقتصادية للإنتاج الواسع وبالمزايا الاجتماعية لتحقيق العدالة فى توزيع الدخل الزراعى القومى المصرى وذلك نظرا لما للزراع العصرية الواسعة من مزايا إقتصادية عظيمة فى تنمية الإنتاج الزراعى وللحيلولة دون هدم جهاز الإنتاج فى الوحدات المزرعية الكبيرة فى حالة تقرير حد أعلى للملكيات الزراعية .

(٢) لجنة اقتصاد الأراضي

٥ - ضرورة الاهتمام بتحقيق التوسع الزراعى وذلك بزيادة الإنتاج الزراعى رأسيا بتغزيز الرقعة المزروعة حاليا بانتهاج أحدث الأساليب المزرعية التكنولوجية والاقتصادية المعروفة .

٦ - ضرورة الاهتمام بتحقيق التوسع الزراعى وذلك بزيادة الإنتاج الزراعى أفقيا أى بزيادة الرقعة المزروعة حاليا باستزراع كل ما يمكن من الأراضي التى لاتزال بورا غير الصحراوية أو الصحراوية .

(٣) لجنة تسمير رؤوس الأموال الزراعية

٧ - ضرورة اهتمام الهيئات المتصلة بتسمير رؤوس الأموال فى الزراعة مثل مصلحة الاقتصاد الزراعى وكليات الزراعة وبنك النسليف الزراعى والتعاونى والبنك العقارى الزراعى ببحث الامكانيات والوسائل الاقتصادية والمالية لتوسيع الرقعة المنزرعة .

٨ - ضرورة قيام الهيئات المختصة ببحث الامكانيات والوسائل الاقتصادية والمالية لتسمير رؤوس الأموال فى انتاج الاسماك وذلك نظرا للصلة الوثيقة القائمة بين الثروة المائية (السمكة) والثروة الزراعية فيما يتعلق بمدى التوسع الزراعى .

(٤) لجنة تسويق الزروع المصرية

٩ - ضرورة الاهتمام بالحث على تجميع الإدارات الحكومية أو شبه الحكومية المختصة بتسويق الزروع المصرية ومنها القطن مع تدعيمها بالمختصين فى الدراسات الاقتصادية التسويقية الزراعية وفى الدراسات التجارية .

١٠ - ضرورة الاهتمام بتحسين وتنظيم عمليات تسويق الحاصلات الزراعية ومنتجاتها بما فى ذلك النقل والتخزين والتعبئة وكذا عمليات النسليف لما لها من أثر فى تنمية الثروة الزراعية القومية .

١١ - ضرورة العناية بتنظيم أسواق الجملة والتجزئة المحلية وخاصة الريفية واعداد اللوائح اللازمة لتنظيم التعامل فيها .

(٥) لجنة المجتمع الريفي

١٢ - ضرورة اتباع سياسة سكانية زراعية من شأنها تحقيق العدد المثالى للسكان وذلك بالاسراع فى التوسع الزراعى وبالاهتمام بدراسة الوسائل الكفيلة بحفظ التوازن بين السكان والموارد الزراعية .

١٣ - الاهتمام ببحث امكانيات الاستفادة بنظام الإرشاد فى ضوء خواص البنين الزراعى المصرى وبادخال المناهج الكفيلة باعداد فريق من خريجي كليات الزراعة ليكون أداة صالحة لنشر الثقافة الزراعية وبإنشاء أقسام للارشاد الزراعى بالجامعات المصرية .

١٤ - الاهتمام بالأبحاث الاجتماعية الريفية الشاملة بطريقة علمية احصائية تمهيدا لوضع الأسس اللازمة لتحقيق الانعاش الاجتماعى فى الريف .

(٦) لجنة التعاون الزراعى

١٥ - تأسيس جمعيات تعاونية من صغار المستأجرين الذين يحترفون الزراعة لاستئجار الأراضى الزراعية فتكون بذلك وحدات مزرعية اقتصادية يمكن عن طريقها استخدام الآلات الزراعية وخفض نفقات الانتاج وتنمية موارده وتصريف المحصولات وكذلك تحديد قيمة الايجار على أساس عادل يمكن تنفيذه .

١٦ - تيسير وسائل التمويل والأقراض لهذه الجمعيات على أن تكفلها الحكومة بما يضمن حقوق الملاك .

١٧ - قصر تأجير الأراضى الحكومية والأراضى التابعة لوزاره الأوقاف على هذه الجمعيات حيثما وجدت .

١٨ - وضع تشريع يحدد العلاقة بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها ويحرم تأجير الأراضى لغير من يزرعونها فعلا .

ملحق رقم (١) برنامج المؤتمر

الجلسات العامة

اليوم الأول : الاثنين ٢٤ مارس ١٩٥٢

رئيس الجلسة : الدكتور أحمد حسين

مساء : التسجيل وتناول الشاي

٥

٦ : ٣٠ - ٦ : كلمة الافتتاح للدكتور أحمد حسين وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق .

خطبة رئيس الجمعية : أهمية النظريات والتعاليم الاقتصادية والاجتماعية في النهوض الاقتصادي والاجتماعي للبيان الزراعي المصري لحضرة الدكتور محمد حسني السعيد أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول.

٦ : ٣٠ - ٦ : ٤٥ : مناقشة عامة

٦ : ٤٥ - ٧ : ٣٠ : بحوث ومحاضرات لجنة رؤوس الأموال الزراعية :

٦ : ٤٥ إلى ٧ : ١٥ : تسمير رؤوس الأموال في مصر

لحضرة الدكتور محمود الشافعي الأخصائي بمصلحة الاقتصاد

الزراعي بوزارة الزراعة - ٧ : ١٥ إلى ٧ : ٣٠ مناقشة عامة.

اليوم الثاني : الثلاثاء ٢٥ مارس

رئيس الجلسة : حسين عنان

٧ : ٣٠ - ٥ مساء : بحوث ومحاضرات لجنة السياسة الاقتصادية والاجتماعية

الزراعية : ٥ : ٣٠ - ٥ : مشروع المزارع التعاونية للدكتور

إبراهيم رشاد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الأسبق -

٥ : ٣٠ إلى ٥ : ٤٥ مناقشة عامة - ٥ : ٤٥ إلى ٦ : ١٥ الآثار

الاقتصادية والاجتماعية لتعديل وتبديل المنوال الراهن
للحيازة الزراعية في مصر لحضرة الدكتور محمد منير
الزلافي أستاذ الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة
فاروق الأول وحضرة الدكتور زكى محمود شبانه
مدرس الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة فاروق
الأول - ٦:١٥ إلى ٦:٣٠ مناقشة عامة - ١:٣٠ إلى ٦:٤٥
إستراحة - ٦:٤٥ إلى ٧:١٥ وظيفة الغرف الزراعية في
مصر لحضرة الدكتور توفيق أحمد مدير قسم الصلات
الزراعية الأجنبية بمصلحة الاقتصاد الزراعى بوزارة
الزراعة - ٧:١٥ إلى ٧:٣٠ مناقشة .

اليوم الثالث : الأربعاء ٢٦ مارس

رئيس الماسة : فؤاد أباطه

٥:٤٥-٥ : بحوث ومحاضرات لجنة اقتصاد الأراضى ٥ : إلى ٥:٣٠
حيازة واستغلال الأراضى الزراعية في مصر لحضرة
محمد عزت عبد الوهاب أفندى مدير قسم الزراعة بمصلحة
الأملاك الأميرية - ٥:٣٠ إلى ٥:٤٥ مناقشة عامة .

٥:٤٥-٧:٣٠ : بحوث ومحاضرات لجنة تشويق الزروع المصرية : ٥:٤٥
إلى ٦:١٥ العوامل المسئولية عن تقلبات أسعار البصل
المصرى لحضرة الأستاذ محى الدين نصرت أفندى المعيد
بقسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة فؤاد
الأول - ٦:١٥ إلى ٦:٣٠ مناقشة عامة ٦:٣٠ إلى ٦:٤٥
إستراحة - ٦:٤٥ إلى ٧:١٥ العلاقة السعرية بين القطن
المصرى والأقطان العالمية الأخرى لحضرة الدكتور
زكى محمود شبانه مدرس الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة
بجامعة فاروق الأول - ٧:١٥ إلى ٧:٣٠ مناقشة عامة .

اليوم الرابع : الخميس ٢٧ مارس

رئيس الجلسة الاولى : محمود توفيق حفناوى

٥ - ٥:٤٥ : بحوث ومحاضرات لجنة المجتمع الريفي : ٥ إلى ٥:٣٠ صلة
إزدياد السكان بمستوى المعيشة في مصر لحضرة الدكتور
صلاح العبد رئيس قسم المجتمع الريفي بمصلحة الفلاح
بوزارة الشؤون الاجتماعية - ٥:٣٠ إلى ٥:٤٥ مناقشة عامة

رئيس الجلسة الثانية : الدكتور حامد سليم وكبل جامعة فؤاد الاول

٥:٤٥ - ٦:٤٥ : بحوث ومحاضرات لجنة المجتمع الريفي : ٥:٤٥ إلى ٦:١٥
أثر الارشاد الزراعى فى المجتمع الريفي لحضرة الدكتور
إمام سليم المدرس بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية
للبنات - ٦:١٥ إلى ٦:٣٠ مناقشة عامة ٦:٣٠ إلى ٦:٤٥
إستراحة .

رئيس الجلسة الثالثة : حسن كامل الشيشينى

٦:٤٥ - ٧:١٥ : بحوث ومحاضرات لجنة التعاون الزراعى : ٦:٤٥ إلى ٧:١٥
الإستئجار التعاونى للأراضى الزراعية لحضرة عبد اللطيف
عامر مدير مصلحة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية - ٧:١٥
إلى ٧:٣٠ مناقشة عامة .

اليوم الخامس ٢٨ مارس

رئيس الجلسة : حضرة الاستاذ الدكتور محمد حسنى السعيد

١١:٣٠ - ١٢:٣٠ صباحاً . إنعقاد الجمعية العمومية للجمعية المصرية للاقتصاد
الزراعى .

جلسات اللجان

موعد الاجتماعات . الساعة ٩:٣٠ صباحاً

لجنة السياسة الاقتصادية والاجتماعية الزراعية واقتصاد الاراضى الزراعية:

الأربعاء ٢٦ مارس : الرئيس : حضرة الدكتور ابراهيم رشاد - المقرر :
حضرة الأستاذ عبد الفتاح الزيات .

لجنة تسويق الزروع المصرية : الخميس ٢٧ مارس : الرئيس : حضرة
الدكتور زكى محمود شبانة - المقرر : حضرة الأستاذ محمد محي الدين نصرت :

لجنة رؤوس الأموال الزراعية : الخميس ٢٧ مارس : الرئيس : حضرة
الدكتور محمود الشافعى - المقرر : حضرة جميل الصبان أفندى .

لجنة المجتمع الريفي : ٢٨ مارس : الرئيس : حضرة الأستاذ حسين
عارف - المقرر : حضرة الدكتور صلاح العبد .

لجنة التعاون الزراعى : الجمعة ٢٨ مارس : الرئيس : حضرة عبد اللطيف
عامر - : المقرر حضرة محمود فوزى .

ملحق رقم (٢)

دليل حضرات أعضاء الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى والمساهمين فى المؤتمر الأول

- | | |
|---------------------------------|--|
| حضرة الدكتور إبراهيم رشاد | - الوكيل المساعد لوزارة الشؤون الاجتماعية سابقا . |
| حضرة الدكتور أحمد حسين | - وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق . |
| حضرة الدكتور إمام سليم | - المدرس بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة . |
| حضرة الدكتور توفيق أحمد | - مدير قسم الصلات الزراعية الأجنبية بوزارة الزراعة . |
| حضرة الأستاذ جميل الصبان | - المهندس الزراعى وسكرتير اتحاد الصناعات . |
| حضرة الدكتور حامد سليم سليمان | - وكيل جامعة فؤاد الأول . |
| حضرة الدكتور حسن داود | - مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية . |
| حضرة الأستاذ حسن كامل الشيشنى | - المدير العام لبنك التسليف الزراعى سابقا . |
| حضرة الأستاذ الدكتور حنى السعيد | - أستاذ الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة فؤاد . |
| حضرة الأستاذ حسين عارف | - عميد كلية الزراعة بجامعة فؤاد . |
| حضرة الأستاذ حسين عنان | - وزير الزراعة الأسبق . |
| حضرة الدكتور خليل رضا | - أستاذ مساعد بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول . |

- حضرة الدكتور زكى شهبانة - مدرس بكلية الزراعة بجامعة
فاروق الأول .
- حضرة الأستاذ سيد المنشاوى - الأخصائى بمصلحة التعاون بوزارة
الشئون الاجتماعية .
- حضرة الدكتور صلاح العبد - رئيس قسم الاجتماع بمصلحة الفلاح
بوزارة الشئون الاجتماعية .
- حضرة الأستاذ عبد الفتاح الزيات - مصلحة الضمان الاجتماعى بوزارة
الشئون الاجتماعية .
- حضرة الأستاذ عبد اللطيف عامر - مدير عام مصلحة التعاون بوزارة
الشئون الاجتماعية .
- حضرة الأستاذ فؤاد أباطة - مدير عام الجمعية الزراعية الملكية .
- حضرة الأستاذ محمد عزت عبد الوهاب - مدير الزراعة والاصلاح بمصلحة
الأملاك لأميرية بوزارة المالية
والاقتصاد .
- حضرة الأستاذ محمد محمد المغازى - النائب بمجلس النواب .
- حضرة الأستاذ محمد محي الدين نصرت - قسم الاقتصاد الزراعى بكلية
الزراعة بجامعة فؤاد الأول .
- حضرة الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقى - أستاذ الاقتصاد الزراعى بكلية
الزراعة بجامعة فاروق الأول .
- حضرة الدكتور محمود الشافعى - مصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع
بوزارة الزراعة .
- حضرة الأستاذ محمود توفيق حفناوى - مدير المكتب الإقليمى لهيئة التغذية
والزراعة بالشرق الأوسط .
- حضرة الأستاذ محمود فوزى - مصلحة التعاون بوزارة الشئون
الاجتماعية .

كما ساهمت بإيفاد مندوبين عنها المصالح والهيئات الآتية :

مصالح الفلاح والعمل والتعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية ، مصالح
الأملاك الأميرية والاقتصاد الداخلى بوزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة
الاقتصاد الزراعى والتشريع بوزارة الزراعة ، كليات الزراعة بالجامعات
الثلاث ، بنك النسليف الزراعى والتعاونى ، مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ،
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للبنات بالقاهرة ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية
بالاسكندرية ، كلية الآداب جامعة فاروق الأول .

إستدراك

١ - وقع في صفحة ٤٥ الخطأ التالي :

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعديل وتبديل المنوال الراهن
للحياة الزراعية في مصر وصحته كالاتى :

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعديل وتبديل المنوال الراهن
للحياة الزراعية في مصر .

٢ - وقع في صفحة ١٩٥ فى السطر الحادى عشر الخطأ التالى :

real income وصحتها rcolnieres



330.962:M99mA:c.1

مؤتمر الاقتصاد الزراعي (الاول: ١٩٥٥)
المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الري

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014400



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

